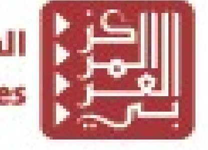
عماد قـدورة

السياسة الخارجية التركية

الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السياسة الخارجية التركية

الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة

=======================

عماد قدورة

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

قدورة، عماد

السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة/عماد قدورة.

يشتمل على ببليوغرافية.

IH7 C 1/ 0-.) , -, , - -, (2-2

1.تركيا – السياسة الخارجية. 2. تركيا – العلاقات الخارجية. 3. تركيا – السياسة والحكومة. أ. العنوان.

327.561

العنوان بالإنكليزية

Turkish Foreign Policy: Orientations, Flexible Alliances, Power Politics

by Emad Y. Kaddorah

==

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة – منطقة 70 وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، **قطر**

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: TW[dgfa XX[UW VaZS[` ef[fgfW&cdY

الموقع الإلكتروني: i i i &VaZS[` ef[fgfW&cdY

بيروت، حزيران/يونيو 2021

المحتويات

قائمة الخرائط

مقدمة

منهجية الكتاب وإطاره النظري

أهداف الكتاب وأسئلته وافتراضاته

محاور الكتاب

الفصل الأول: جذور السياسة الخارجية التركية وتطورها 1923–2011

أولًا: جذور السياسة الخارجية التركية وتطورها 1923–1991

ثانيًا: بدايات الدور الإقليمي التركي 1991–1993

1. العالم التركي

2. حوض البحر الأسود

3. البلقان

4. الشرق الأوسط

5. أوروبا

ثالثًا: تشكّل سياسة خارجية جديدة 1997–2011

1. «الرؤية الوطنية» و«الخدمة»: خلفية إسلامية ومساران مختلفان

2. حزب العدالة والتنمية وحقبة جديدة في السياسة الخارجية

الفصل الثاني: المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية 2010–2021

أولًا: توتر العلاقات مع إسرائيل وانعكاساته

ثانيًا: تعثر ثورات «الربيع العربي»

ثالثًا: تأزّم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في ظل انقسامات محلية

رابعًا: تأزّم العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل قضايا محلية

خامسًا: محاولة الانقلاب 2016 إعادة النظر في التحالفات المحلية والخارجية

سادسًا: انتخابات 2014–2019 إعادة تشكّل التحالفات المحلية

سابعًا: تغيّر موقع الرئاسة في بنية اتخاذ القرار الخارجي

1. العوامل المقيِّدة السابقة في عملية صنع القرار الخارجي

2. التغيرات في نظام الحكم

3. التغيرات الجديدة في بنية اتخاذ قرار السياسة الخارجية

ثامنًا: الدبلوماسية الشخصية

تاسعًا: إعادة تشكيل العلاقة المدنية – العسكرية وعلاقتها بالسياسة الخارجية

الفصل الثالث: التحالفات المرنة والاتجاهات في السياسة الخارجية الجديدة

أولًا: نزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية

ثانيًا: تعزيز الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي الاقتصاد والدفاع

1. القدرات الاقتصادية

2. القدرات الدفاعية

ثالثًا: التحالفات المرنة نحو توازن العلاقات بين الغرب والشرق

1. اتجاه التحالف مع الغرب رغم التوتر

2. اتجاه التحالف مع الشرق رغم التنافس

رابعًا: مدى تأثير المتغير المحلي في التحالفات الخارجية

1. الغولنيون: تلاشي دور التيار الدافع نحو الاتجاه الغربي

2. القوميون: صعود التيار الدافع نحو الشرق

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الجديدة وسياسة القوة

أولًا: تأسيس القواعد العسكرية في الخارج

ثانيًا: التدخل العسكري في سورية

ثالثًا: السياسة البحرية الجديدة في شرق المتوسط

1. جذور الرؤية البحرية وابتداع مفهوم «الوطن الأزرق»

2. الاتفاقية البحرية مع ليبيا وأثرها على السياسة التركية في شرق المتوسط

3. العوامل المؤثرة في السياسة البحرية التركية في شرق المتوسط

رابعًا: التدخل العسكري في ليبيا

1. أهمية التدخل لتركيا

2. سياق قرار التدخل في ليبيا

3. السياسة التركية في ليبيا ومواقف القوى الدولية والإقليمية

خامسًا: التدخل العسكري في أذربيجان: خيار تركيا الاستراتيجي

1. سياق التدخل التركي في أذربيجان

2. السياق الإقليمي للتدخل وأبعاده الاستراتيجية

الاستنتاجات

أولًا: القدرات والتحالفات في السياسة الخارجية التركية الحالية

ثانيًا: السياسة الخارجية الحالية متجددة وتشترك في معالم أساسية مع سياسات سابقة

ثالثًا: يترتب على كون السياسة الخارجية متجددةً نتائجُ مستقبلية، منها:

رابعًا: دور الرئيس أردوغان في السياسة الخارجية الحالية وتوجهاتها

خامسًا: مدى تأثير صعود القوميين في السياسة الخارجية الحالية

سادسًا: تجاوز السياسة الخارجية الحالية الانقسام الداخلي التقليدي العلماني – الإسلامي

سابعًا: مكانة العلاقة المدنية – العسكرية الجديدة في السياسة الخارجية الحالية

ثامنًا: توسيع مفهوم الوطن في خطاب السياسة الخارجية الحالية وسلوكها

تاسعًا: مكانة التدخل لصالح أذربيجان في اتجاه السياسة الخارجية شرقًا

المراجع

1 – العربية

2 – الأجنبية

قائمة الخرائط

الخريطة (1–1): دوائر الاهتمام التركي والدور الإقليمي المحتمل بعد عام 1991
الخريطة (3–1): خط أنابيب «السيل التركي» لنقل الغاز الروسي (2020)
الخريطة (4–1): «الوطن الأزرق» الذي تراه تركيا متضمنًا مناطقها الاقتصادية الخالصة
الخريطة (4–2): تصور لتقاطع المناطق البحرية بحسب اتفاقيتي تركيا وليبيا، ومصر واليونان
الخريطة (4–3): مسار أنبوب نقل الغاز الطبيعي العابر للأناضول (2018)

مقدمة

يجادل الكتاب بأن السياسة الخارجية التركية الحالية تعتمد على تقوية العلاقات مع القوى الكبرى في الغرب والشرق معًا، ضمن تحالفات مرنة تتجنّب الاعتماد على حليف مُهيمن، وتستفيد من مزايا الاتجاهين، وتُوازِن أحدهما بالآخر في حال التوتر. ومع ذلك، تواجه تركيا معضلةً في بناء هذه التحالفات؛ إذ لا يمكن الاعتماد عليها كليًا، كما أنها تنطوي على التنافس والاختلافات السياسية. لذلك، تعمل على تطوير اتجاه ثالث لتحقيق المصلحة القومية هو تعزيز الاستقلالية عبر الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي اقتصاديًا ودفاعيًا، وانتهاج السياسة الحازمة. وبينما يفصّل الكتاب في السياسة الخارجية الحالية واتجاهاتها وتحالفاتها، ويدرس الأحداث والمتغيرات المحلية والخارجية، في الفترة 2010–2021، التي أثّرت في بلورتها، فإنّه يناقش أيضًا مدى ارتباطها بسياسات سابقة منذ حرب الاستقلال وتأسيس الجمهورية. فقضايا السياسة الخارجية ترتبط بتيار سائد وشعور قومي مشترك بمكانة تركيا، لكن تحقيق غاياتها يعتمد على نهج الحكومة وفاعليتها وسلوكها.

قامت أول سياسة خارجية تركية بعد تأسيس الجمهورية في عام 1923 على نهجي العزلة الإقليمية والحياد الدولي؛ فمن أجل بناء دولة قومية حديثة، سعت تركيا للانعزال إقليميًا عن إرثها العثماني والإسلامي في المناطق المجاورة. بينما قامت سياستها دوليًا على الحياد في ظل تنافس القوى الكبرى آنذاك، فتبنّت علاقات متوازنة مع روسيا والدول الغربية نتيجةً لعلاقاتها الودية مع روسيا البلشفية، من جهة، التي قدّمت لها مساعدات عسكرية في حرب الاستقلال (1919–1922) ضد الدول الغربية التي كانت تقتسم أجزاءً واسعةً من أراضي الأناضول، وتحتل العاصمة اسطنبول. ومن جهة أخرى، اعتُبرت الدول الغربية هذه نفسها، ما بعد استقلال الجمهورية، موازنًا محتملًا لأي طموحات سوفياتية في الأراضي التركية ومضائقها البحرية.

ومع تزايد الاستقطاب الدولي إبان الحرب الباردة (1946–1991)، تغيّرت السياسة الخارجية التركية عبر الانضمام إلى التحالف الغربي ضد نفوذ الاتحاد السوفياتي والعقيدة الشيوعية. ومع ذلك، اتبعت سياسات مستقلة عند تعلّق الأمر بأمنها القومي ومصالحها، فقد قرر رئيس الوزراء بولنت أجاويد التدخل عسكريًا في شمال قبرص في عام 1974؛ ما خلق أول أزمة مع الغرب منذ الاستقلال. وقد ترتّب على سياستها المستقلة هذه حظر صادرات السلاح الأميركي إليها في الوقت الذي كانت تعتمد بصورة شبه كلية عليه. وولّدت هذه الأزمة أثرًا سلبيًا بقي قائمًا لدى الأتراك، وأضحت دافعًا لسياسة الاعتماد الذاتي والاستقلالية وتنويع الشركاء والتحالفات التي ستبرز لاحقًا.

بعد عقود من الانعزال الإقليمي، بدأ يظهر أول مرة دورٌ إقليمي تسعى أنقرة من خلاله للانخراط في مناطق تشترك معها بالهوية والإرث الثقافي والتاريخي والمصالح الاقتصادية. فقد أتاح انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، ثم تفكك يوغسلافيا، ظهور دوائر جغرافية سعى الرئيس تورغوت أوزال إلى أن تؤدي أنقرة دورًا قياديًا في عددٍ منها، وهي: العالم التركي أو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت حديثًا، وحوض البحر الأسود، ومنطقة البلقان، فضلًا عن الاهتمام بعلاقات قوية مع الشرق الأوسط، وأوروبا. ورغم محاولة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان (1996–

1997)، القيام بدور خارجي نشط عبر تعميق الروابط مع العالم الإسلامي، فإنه أخفق بعد إجباره على الاستقالة وحظر حزب الرفاه الذي تزعمه. ومع تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد، برز متغيرٌ محلي جديد تمثّل في تأسيس حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى الحكم منذ عام 2002.

كان لحكم حزب العدالة والتنمية طوال العقدين الماضيين انعكاسات واسعة على السياستين الداخلية والخارجية. فعلى صعيد السياسة الخارجية تبنى مبادئ وسياسات جديدة، في العقد الأول، مثل: التوازن بين الأمن والديمقراطية لتوسيع الحريات وخلق نموذج للتأثير في البيئة المجاورة، وسياسة «صفر مشاكل» والعلاقات الجيدة مع الجميع، والتوجهات المتعددة إزاء القوى الدولية. ويعكس المبدأ الأخير الأهمية التي أولاها الحزب منذ بداية حكمه للعلاقات بالشرق والغرب معًا وسعيه لتكون موازنة لتحالفه التقليدي مع الغرب. كما يعكس هذا المبدأ جزئيًا التنوع داخل ائتلاف حزب العدالة والتنمية؛ ففي العقد الأول، جمع الحزب ائتلافًا محافظًا واسعًا ضم إصلاحيين إسلاميين وليبراليين وعلمانيين وخبراء ماليين وأصحاب شركات، وتحدى الولاءات الحزبية التقليدية السائدة. وكانت لجميع هؤلاء توجهات خارجية متنوعة، ففي حين كان رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان ورفاقه من الجيل الشاب الذين انشقوا عن حركة «الرؤية الوطنية» بزعامة أربكان، لا يزالون متأثرين بتوجهات حركتهم الأم بتعزيز الروابط القوية بالعالم الإسلامي والشرق، إضافة إلى اهتمامهم الجديد بالغرب وعضوية الاتحاد الأوروبي، كانت التيارات الليبرالية، إضافة إلى جماعة «الخدمة» بزعامة فتح الله غولن ذات الجذور الإسلامية والتي تحالفت مع الحزب أيضًا، تتطلع إلى أولوية الاندماج في الاتحاد الأوروبي وتقوية الروابط بالتحالف الغربي.

كان لمجموعة من المتغيرات المحلية والخارجية خلال الفترة 2010-2021 تأثيرٌ كبيرٌ في اتجاهات السياسة الخارجية التركية الجديدة وتحالفاتها المرنة، وفي سلوكها المعتمد على سياسة القوة إلى جانب الدبلوماسية. فقد شهدت تركيا في هذه الفترة متغيرات على مستوى العلاقات داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومع حلفائه، وأخرى أمنية ودستورية وانتخابية. فرغم تعزز العلاقات مع إسرائيل في العقد الأول، بدأ التوتر يأخذ منحى تصاعديًا منذ عام 2009 بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، ثم الهجوم على سفينة الإغاثة «مافي مرمرة» في أيار/مايو 2010 وقتل نشطاء أتراك عليها، ثم طرد السفير الإسرائيلي وسحب سفير أنقرة من تل أبيب. وألقى هذا التوتر أيضًا بظلاله على علاقات تركيا بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد ساهمت أحداث أخرى أيضًا في تأزمها. فقد زاد التأزم مع الاتحاد الأوروبي في عام 2013 إثر انتقاداته الشديدة لأنقرة بعد احتجاجات حديقة «جيزي بارك» في اسطنبول، وبسبب أزمة تدفق اللاجئين إليه في عام 2015، ثم قرار الاتحاد تجميد مفاوضات عضوية تركيا في عام 2018. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، كانت قضية بنك الشعب أو «خلق بنك» من بين العديد من القضايا التي وترت العلاقات مع أنقرة، لما لها من علاقة مباشرة إزاء اتهام وزراء ومسؤولين في الحكومة بتجاوز العقوبات الأميركية على إيران. وداخليًا، كانت لمجمل هذه الأحداث آثار في العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحليفته حركة غولن التي رأت أن هذه المواقف تضعف العلاقات مع الحلفاء الغربيين. كما أدى تعثر ثورات «الربيع العربي»، بخاصة في سورية المجاورة، إلى ظهور انتقادات للحكومة إزاء التعامل مع هذه الثورات، من أحزاب وحركات عديدة

داخل تركيا؛ ما ساهم في التحول لاحقًا نحو سياسة أكثر حزمًا تعتمد على القوة والتدخل لتحقيق أهداف الأمن القومي.
كما كان لمحاولة الانقلاب الفاشلة، في 15 تموز/يوليو 2016، تأثيرٌ في السياستين الداخلية والخارجية. فقد عززت مكانة حزب العدالة والتنمية في البيروقراطية الحكومية، وأتاحت الفرصة لاجتثاث حركة غولن، ومهّدت للتحالف مع بعض القوميين الذين دعموا الاستفتاء الدستوري في عام 2017، ثم التحالف مع الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2018؛ ما أثار تساؤلًا حول مدى تأثيرهم في تعزيز العلاقات مع روسيا والصين وإيران.
كما كان للمتغيرات المؤسسية المحلية أثرٌ في السياسة الخارجية. فبعد تبنّي النظام الرئاسي في عام 2017، تحوّلت الرئاسة إلى محور الحكم ونقطة ارتكاز القرار الخارجي؛ إذ أصبح الرئيس يمثل السلطة التنفيذية كاملة، تتبعه مجالس تغطي مجالات مختلفة منها الأمن والاقتصاد والشؤون الخارجية، وأصبحت تُقدم إليه معلومات واستشارات ليتخذ القرار في النهاية. وبهذا، صارت شخصية الرئيس وخصائصه الفردية مهمة في الشؤون المحلية والخارجية. وعلى صعيد السياسة الخارجية، أصبح الرئيس أردوغان أهم صانعي قراراتها، ومن بين أهم منفذيها عبر ما يسمى «الدبلوماسية الشخصية»، التي استطاع من خلالها تطوير علاقات شخصية مع قادة دول كبرى، أسهمت في تخفيف توترات في بعض الأحيان. من جهة أخرى، كان للمتغير المؤسسي في العلاقة بين الرئاسة والجيش أثرٌ في السياسة الخارجية، فقد تمت إعادة تشكيل العلاقات المدنية – العسكرية، وعزز أردوغان العلاقات مع قادة عسكريين مهمين ممن رفضوا المشاركة في محاولة الانقلاب، مثل رئيس الأركان المشتركة السابق خلوصي أكار، الذي شكّل قوة دفع جديدة بعد تعيينه وزيرًا للدفاع في عام 2018 في العلاقات الخارجية، بخاصة تلك المتصلة بالشؤون العسكرية وسياسة القوة، مثل التدخلات العسكرية والانتشار في الخارج.
نتيجة لمجمل التغيرات السابقة جميعها، برزت معالم جديدة للسياسة الخارجية وسلوكها منذ عام 2016، مثل: تزايد نزعة الاستقلالية، والميل إلى مرونة التحالفات مع القوى الدولية، وتعزيز الدور الإقليمي باستخدام سياسة القوة أيضًا بدلًا من الدبلوماسية فحسب.

تمثل الاستقلالية غايةً للأتراك نتيجة لظروف الاحتلال والتقسيم والمعاهدات غير المرضية، ولا سيما معاهدة لوزان (تموز/يوليو 1923)، التي رافقت تأسيس الجمهورية، ثم نتيجة للتبعية للتحالف الغربي لاحقًا. لذا، تعززت الفكرة القائلة إن تركيا محاطة بالقوى العظمى العازمة على إضعافها، وساهمت التنشئة في المدارس والخدمة العسكرية ووسائل الإعلام في تناميها. أما حزب العدالة والتنمية، فقد أبرز نزعة الاستقلالية من خلال سياسته الخارجية التي تدمج بين الإرث العثماني والكمالي والقومي، في رؤية جديدة تربط تصورات عظمة تركيا ودورها كقوة إقليمية بتركيزٍ قوي على التهديدات للاستقلال الوطني وتأمين المصالح القومية. ولتعزيز هذه الاستقلالية، عملت أنقرة على تعزيز الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي، فأولت زيادة قدرات البلاد الاقتصادية والعسكرية أهمية كبيرة، وتحولت من دولة منهارة اقتصاديًا في عام 2001 إلى إحدى دول مجموعة العشرين ابتداءً من عام 2009، وارتفعت جميع مؤشرات النمو الاقتصادي بين عامي 2002 و2021 رغم بعض التحديات الحالية. أما بشأن القدرات الدفاعية، فقد طوّرت أنقرة صناعة عسكرية محلية متقدمة، لتعزيز مكانتها

وتجاوز أزمات حظر السلاح وتوفير إمدادات لقواتها في الداخل والخارج، حتى أصبحت نسبة الاكتفاء الذاتي الدفاعي أكثر من الثلثين في عام 2019، بعد أن كانت نسبة الاعتماد على الخارج 90 في المئة في عام 1974.

وتولي أنقرة حاليًا التحالفات المرنة أهمية لتوازن علاقاتها بالقوى الدولية بدلًا من الاعتماد على حليف مُهيمن. وقد أثّرت التوترات المتزايدة مؤخرًا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تعزيز رغبة أنقرة تلك، وفي تجدّد الشعور التركي العام بعدم الرضا تجاه تهديدات الغرب رغم التحالف معه، والذي كان قد بدأ منذ ستينيات القرن الماضي حين هدد الرئيس الأميركي ليندون جونسون بترك أنقرة وحيدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي إن تدخلت في قبرص، ثمّ حظر تصدير الأسلحة إليها في الفترة 1974–1978، واعتقال جنود أتراك في العراق في عام 2003 على يد القوات الأميركية، ثمّ موقف واشنطن من محاولة الانقلاب في عام 2016، واستمرار استضافتها فتح الله غولن، ودعمها وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية التي لها صلات وثيقة بحزب العمال الكردستاني، وتعليقها تسليم الطائرات المقاتلة إف–35، وإقرار الكونغرس الأميركي عقوبات اقتصادية عليها في عام 2019، واعتراف الرئيس جو بايدن في عام 2021 بما يسمى «مذابح الأرمن». ويسود التوتر أيضًا مع الاتحاد الأوروبي بسبب انتقاداته المستمرة للسياسات التركية الداخلية المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان، والإقليمية في سورية وليبيا وشرق المتوسط، فضلًا عن جمود مفاوضات العضوية الكاملة التي أشرنا إليها. ورغم تزايد مشاعر العداء تجاه الغرب، والشعور بعدم الرضا عن الوضع التابع، فإنّ تركيا لا تزال تعتبر الغرب حليفها الأمني الأساسي؛ فعضويتها في حلف شمال الأطلسي «الناتو» تعد خيارًا مهمًا للدفاع ضد أي عدوان عليها، بينما يظل الاتحاد الأوروبي شريكها الاقتصادي الأول في العالم.

في المقابل، تعمل تركيا على تعزيز اتجاهها نحو الشرق وعلاقاتها مع كل من روسيا الصين وإيران، بحيث يساهم ذلك في تحالفاتها المرنة وتنويع شركائها في المجالات كافة. فقد تَعزّز مستوى العلاقات الثنائية مع روسيا؛ إذ تنظر أنقرة إليها على أنها بديل محتمل للتكنولوجيا العسكرية وأنظمة الدفاع الغربية في ظل الشكوك في استدامة التسليح الغربي، وكذلك شريك في التكنولوجيا النووية لاستكمال بناء مفاعلاتها، وهي مصدر رئيس لواردات الطاقة ومشروعات نقلها إلى أوروبا، وهي شريك تجاري متزايد الأهمية للاقتصاد التركي في ظل التحديات التي تواجهه حاليًا، بخاصة في ضوء التهديد بالعقوبات الأوروبية والأميركية. وحتى إقليميًا، أظهرت تطورات الأزمة السورية ونفوذ روسيا فيها حاجة تركيا إلى تعاون موسكو في حل الأزمة وتقليص التهديدات الناتجة منها. أما الصين، فتعتبرُ تركيا أنّ تعميق العلاقات معها في المجالات الاقتصادية والعسكرية وزيادة التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي، مهمٌ لها، بخاصة ضمن مبادرتها المتعلقة بـ «عودة آسيا»، التي تستهدف زيادة آفاق التعاون بين تركيا ودول آسيا في المجالات كافة وعلى رأسها الاقتصاد. كما تهتم بأن تصبح محطة مركزية في طريق الحرير البري الواصل بين الصين وأوروبا. ومنذ عام 2016، أبدت تركيا رغبتها في الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون؛ ما يعني تطلعها إلى علاقات استراتيجية مع الصين وباكستان وبعض دول آسيا الوسطى. أما إيران، فتحتل مكانة مهمة إقليميًا بالنسبة إلى تركيا، سياسيًا واقتصاديًا. وعلى الرغم من سعي أنقرة لتعزيز اتجاهها نحو الشرق، فإنها تبقى حذرة

بسبب عدم إمكانية تعويض علاقاتها بالغرب، وكذلك بسبب التحديات المترتبة على النفوذ الروسي وتنافسها معه، والاختلافات السياسية في العلاقة مع الصين، والتنافس مع إيران في المنطقة.

نتج سلوك جديد للسياسة الخارجية التركية من جملة المتغيرات المحلية ومن التطورات الإقليمية والدولية وعلاقاتها الخارجية؛ فأصبحت منذ عام 2016 تعتمد سياسة القوة لمواجهة تهديدات الأمن القومي أو تحقيق المصالح القومية. وبذلك انتهجت سياسة تقوم على تأسيس القواعد، وعلى التدخلات العسكرية في الخارج، فضلًا عن إعادة رسم حدودها البحرية لتتوافق مع رؤيتها الجديدة وتتحدى الوضع القائم.

أولت تركيا تأسيس القواعد العسكرية في الخارج أهميةً إثر تزايد التنافس الإقليمي، بخاصة ما بعد «الربيع العربي». وبدأت بالقاعدة العسكرية في قطر حيث تجمعهما علاقات استراتيجية وتفاهمات إزاء القضايا الإقليمية، وسرّع اندلا ع الأزمة الخليجية، في حزيران/يونيو 2017، في بناء هذه القاعدة الذي يعود قرار تأسيسها فعليًا إلى آذار/مارس 2014 عندما وقّع البلدان اتفاقية دفاعية شاملة. كما أنشأت تركيا قاعدة عسكرية في مقديشو في أيلول/سبتمبر 2017، لتدريب الجيش الصومالي وتعزيز قوّته، وللدفاع عن مصالحها الإقليمية المتزايدة في منطقة القرن الأفريقي والممرات المائية. وتقوم أيضًا بإعادة ترميم مدينة سواكن السودانية على ساحل البحر الأحمر، وتُطوّرُ مركزًا للعمليات في ليبيا يُحتمل أن يتحوّل إلى قاعدة عسكرية، وعقدت في تموز/يوليو 2020 اتفاقًا عسكريًا مع النيجر، إضافة إلى اتفاقيات أخرى، من شأنه تأمين دورها في ليبيا عبر الحدود الجنوبية، فضلًا عن تعزيز الروابط مع غرب أفريقيا.

أما سياسة التدخل العسكري المباشر، فقد بدأتها في سورية مع عمليات عسكرية جوية وبرية متعاقبة في الفترة 2016–2020، تمثلت في عملية «درع الفرات» في عام 2016، لمنع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري ووحدات حماية الشعب الكردية من بناء ممر يربط المناطق الواقعة تحت سيطرتهما، وعملية «غصن الزيتون» في عام 2018 للسيطرة على البلدات والقرى التي استولت عليها وحدات حماية الشعب ومن بينها مدينة عفرين في شمال غرب سورية، وعملية «نبع السلام» في أواخر 2019، التي امتدت على نحو أربعة آلاف كيلومتر مربع في شمال شرق سورية، لطرد قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب، ثمّ عملية «درع الربيع» في آذار/مارس 2020 في إدلب التي شكلت تحديًا خطِرًا بين موسكو وأنقرة، وكادت تتحول إلى مواجهة بينهما. وبيّنت العملية الرابعة الأخيرة تأييد القوميين الأتراك للسياسة الخارجية الحالية حتى في مواجهة روسيا، في حال تعلّق الأمر بالمصالح القومية.

وتجلّت سياسة القوة أيضًا في شرق المتوسط وفي ليبيا من خلال توقيع اتفاقيتين مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، سعت من خلال الاتفاقية الأولى قانونيًا لتوسيع مفهوم الوطن وتحديد مناطقها الاقتصادية الخالصة، وواقعيًا لفرض وجودٍ دائمٍ عبر تسيير سفن استكشاف وبحث ترافقها سفن عسكرية. وقد خلق هذا الواقع الجديد احتمالات التوتر مع اليونان وقبرص والاتحاد الأوروبي. أما الاتفاقية الثانية فأتاحت التدخل العسكري في ليبيا كجزء من سياسة تركيا البحرية الجديدة؛ فمن دون استمرار وجود حلفائها المؤيدين للاتفاقية البحرية، لا تستطيع أنقرة أن تُبقي قواتها في أعالي البحار بموجب الولاية القضائية الجديدة. وقد مثّل هذا التدخل أهمية لحلفائها الليبيين الذين كانوا عرضةً للتهديد

المباشر، وساهم توازن القوى الجديد الناشئ عن ذلك في بحث الأطراف الليبية جميعها عن حلٍّ سياسي؛ تمثّل في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والاتفاق على تنظيم انتخابات عامة جديدة في عام 2021. كما استطاعت أنقرة من خلال التدخل مواجهة نفوذ قوى دولية وإقليمية منافسة سعيًا للحفاظ على مصالحها في ليبيا، وربما في منطقة الساحل الأفريقي، مستقبلًا.

أما التدخل العسكري في أذربيجان فقد كان خيارًا استراتيجيًا لتركيا؛ لأن منطقة القوقاز تقع ضمن أولويات اهتمامها الخارجي. ومثّل تصاعد النزاع الأرميني – الأذربيجاني في عام 2020، فرصةً لإظهار الاستجابة الجديدة للأزمات؛ من حيث سرعة اتخاذ القرار الخارجي، والاستعداد العسكري، والالتزام بمساعدة شركائها، رغم التعارض مع سياسات إيران وروسيا في مناطق نفوذهما التقليدية. وأتاح التدخل تأكيد اتجاه تركيا شرقًا نحو القوقاز وآسيا الوسطى وباكستان والصين؛ فنظرًا إلى موقع أذربيجان على طريق الحرير البري الجديد، وكونها منطلقًا لـ «خط أنبوب الغاز العابر للأناضول»، فإن استعادة أراضيها وكسبها، ومن ثمّ، إبقاء بوابة القوقاز مفتوحة، قد زادا من أهمية تركيا على طريق التجارة ونقل الطاقة من آسيا إلى أوروبا.

منهجية الكتاب وإطاره النظري

يعتمد الكتاب في مقاربته للسياسة الخارجية التركية الحالية، على النظرية الواقعية عامةً في العلاقات الدولية التي تركز على سياسة القوة وتعظيم القدرات المادية وبناء التحالفات. لكنْ نظرًا إلى أن هذه النظرية، بشقيها: الكلاسيكي والجديد، لا تولي أهمية لتأثير العوامل المحلية في العلاقات الخارجية للدول، فسوف يعتمد الكتاب أيضًا على «الواقعية الكلاسيكية الجديدة» التي تم تطويرها في نهاية القرن العشرين، والتي تبحث في تأثير القدرات المادية التقليدية والتحالفات إلى جانب العوامل المحلية في السلوك الخارجي للدول. ويمكن باختصار عرض تطور هذه النظرية في ما يلي، وكيفية استفادة الكتاب منها في مقاربة الموضوع، وتعريف بعض المصطلحات المهمة المؤثرة ذات الصلة.

تقوم دراسة العلاقات الدولية حول أنماط الصراع والتعاون[1]، وتختلف مدارسها بشأن محددات السياسة الخارجية؛ داخلية كانت أم خارجية، أم كلتيهما معًا.

تشدّد المدرسة الواقعية إجمالًا على النزعة الدائمة للصراع بين الدول[2]، وتعتقد أن سياسة القوة، وتعزيز القدرات المادية، وعقد التحالفات من أجل زيادة قوة الدولة ومكانتها، هي ما يحقق أهدافها ويضمن أمنها ومصالحها القومية؛ لأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق بشأن توازن القوى، بينما يجبر هيكلُ النظام الدولي، وهيكل النظام الإقليمي، الدولَ على إيلاء اهتمام دقيق لهذا التوازن[3]. تذهب «الواقعية الكلاسيكية» (classical realism) إلى أن الدول، مثل البشر، لديها رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين؛ ما يؤدي إلى خوض الحروب، وأنها تبحث باستمرار عن فرص للهجوم والسيطرة على دول أخرى. لذلك، يرتبط هدف السياسة الخارجية عند هانز مورغنثاو، مثلًا، بالقوة[4]. لكن أنصار «الواقعية الجديدة» (neo-realism) لم يركزوا على الرغبة البشرية المتأصلة في السيطرة والصراع، بل على بنية النظام الدولي وآثارها على سلوك الدول. وانقسم هؤلاء إلى قسمين؛ فافترضت «الواقعية الدفاعية» (defensive realism)، بحسب كينيث والتز، أن الدول

تسعى إلى الأمن. ولأن القوة هي أفضل وسيلة للبقاء، فإن الحفاظ عليها، بدلًا من زيادتها، هو الهدف الرئيس للدول[5]. كما افترضت أن الدول لديها القليل من الاهتمام بالتدخل العسكري، لأن تكاليف التوسّع تفوق الفوائد بشكل عام[6].

أما «الواقعية الهجومية» (offensive realism)، فترى، بحسب جون ميرشايمر، أن الفوضى الدولية تشجع جميع الدول على محاولة تعظيم قوتها النسبية، لأنه لا يمكن أي دولة أن تكون متأكدة من عدم ظهور قوة تهددها. ويعتقد أن قوى الوضع الراهن نادرًا ما توجد في السياسة العالمية، وأن الصراع شائع بين الدول لأن النظام الدولي يخلق حوافز قوية للدول للعدوان، والبحث عن فرص للحصول على القوة على حساب المنافسين. ويكمن الهدف النهائي للدولة في أن تكون مهيمنة في النظام[7].

ويلاحظ وجود اختلاف دقيق داخل «الواقعية الجديدة» بشأن الدول الساعية إلى الأمن، وتلك الساعية إلى تعظيم قدراتها، وهو ما سيفيد في سياق بحثنا في سياسة تركيا الجديدة، كما سنبين لاحقًا. فقد ركّز كليفتون مورغان وغلين بالمر على هذا الفرق المهم، فذهبا إلى أن هناك دولًا، خاصة الضعيفة، تسعى في سياستها الخارجية إلى الأمن (security seeking) فتعمل على الحفاظ على الوضع الراهن ومقاومة التغيير، ما دام هذا الوضع ينطوي على الحفاظ على أمنها واستمرار استقرارها؛ وأن هناك دولًا، خاصة القوية، تتبع السلوك الفاعل أو الاستباقي والتدخل (pro-action seeking)، من أجل تغيير الواقع القائم ليتسق مع مصالحها المتزايدة. ومن العوامل المؤثرة في اختيار هذا السلوك: قوة الدولة وقدراتها مقارنة بقدرات الدول الأخرى، وطبيعة البيئة الخارجية، والسياسات التي تتبناها الدول الأخرى[8].

في الواقع، يدخل السلوك الفاعل والتدخل واستخدام القوة في السياسة الخارجية للدول ضمن ما يسمى «السياسة الحازمة» (assertive policy)؛ أي تلك التي تجمع بين الجهود الدبلوماسية والقوة معًا[9]. ومع أنّ أدبيات العلاقات الدولية لا يوجد فيها حتى الآن تعريف لمفردة «حازمة» تتفق عليها الآراء، ولا تُستخدم كتصنيف محدد لسلوك الدولة، فإن أليستر جونستون يذهب – بعد بحث مطوّل في ما تضمنته معظم الدراسات التي تُعلّق على سلوك الدول المتصل بإظهار القوة والتهديد باستخدامها من خلال مفردات كثيرة – إلى أن «السياسة الحازمة» يمكن أن تعني أن الدبلوماسية التي تستخدمها الدولة أصبحت تُظهر تفضيلات أكثر هجومية، وتُعبّر عن ذلك بلغة أكثر صراعًا من أي وقت آخر، وأنها تستجيب للتهديدات بشكل ملحوظ، وتهدد بصراحة بفرض تكاليف على دول أخرى؛ ما يعكس تحولًا جوهريًا في الدبلوماسية بعيدًا عن سلوك الوضع الراهن[10]. ومن ثمّ، فهي سياسة تظهر التصميم على تغيير الوضع ليتوافق مع رؤيتها الخاصة لحقوقها ومصالحها؛ سواء أكان ذلك بالدبلوماسية أم بإظهار القوة واستخدامها.

أما دور العوامل المحلية في السياسة الخارجية، فتعتقد الواقعية عمومًا أن هذه السياسة تتأثر بالعوامل البنيوية الخارجية أساسًا؛ أي إنها تستند إلى علاقات القوة والنظام الدولي والبيئة الإقليمية، كما أسلفنا. وبسبب تجاهل تأثير العوامل المحلية، تعرّض النهج الواقعي للانتقاد. فقد أبرز كالفي هولستي منذ سبعينيات القرن الماضي أهمية هذه العوامل في صنع السياسة الخارجية؛ إذ انتقد التركيز فقط على الخارج بقوله: «في السياسة الدولية تعني حقيقة السيادة أن قرارات السياسة الخارجية وإجراءاتها مستمدةٌ في المقام الأول من مفاهيم واضعي السياسات ودورهم، والاحتياجات والمطالب المحلية، والأحداث أو

الاتجاهات الحاسمة في البيئة الخارجية». ويذهب إلى أن «نظرية توازن القوى قد تعرضت للنقد لأنها أهملت السمات الداخلية للدول كعوامل في السياسة الخارجية»، وركزت على هيكل السلطة والتحالفات الدبلوماسية والعسكرية كمحددات وحيدة لالتزامات الحكومة واستجاباتها تجاه دول أخرى في النظام[11]. ومن المعلوم، فضلًا عن ذلك، أن النظرية الليبرالية تختلف مع الواقعية في تركيزها على التعاون لا الصراع، وعلى تأثير السياسة الداخلية ومجموعات المصالح المحلية في سلوك الدول لا الخارجية فقط[12].

وفي ضوء هذا الاختلاف في تفسير سلوك الدول الخارجي والعوامل المؤثرة في ذلك، ظهرت «الواقعية الكلاسيكية الجديدة» (neoclassical realism) في عام 1998 مع دراسة جيدون روز، التي ركزت على أهمية فهم السياسة الخارجية من خلال تفاعلات النظام الدولي، والديناميكيات المحلية داخل الدول في الوقت نفسه، وليس على أحدهما دون الآخر. وتجادل بأن نطاقَ السياسة الخارجية وطموحَها تدفعهما أولًا وقبل كل شيء القوةُ والقدراتُ المادية النسبية للبلاد ومكانتُها في النظام الدولي، لهذا السبب فهي ضمن النظرية الواقعية لأنها مستمدة من الفكر الواقعي الكلاسيكي. وفي الوقت نفسه، تذهب هذه المدرسة إلى أن تأثير القدرات المادية يبقى غير مباشر ومعقّد؛ لأنه يجب ترجمة ضغوط النظام من خلال تدخّل متغيرات على مستوى الوحدة، أي في داخل الدولة، لذلك أُطلق عليها «كلاسيكية جديدة»[13]؛ لأنها تؤكد أن اتخاذ خيارات السياسة الخارجية يتم من قبل القادة والنخب السياسية في الداخل، بناءً على إدراكهم للقوة النسبية، وليس فقط بالاعتماد على كمية الموارد المادية أو القوات المتوافرة. وبهذا، فالسياسة الخارجية دائمًا ما تكون مدفوعة بعوامل خارجية وداخلية معًا[14].

وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى ما قد تشمله العوامل الداخلية، فمنها مثلًا: الأيديولوجية السياسية، والنمو الاقتصادي، والبنية الاجتماعية، والشخصية الوطنية، ونوعية النظام السياسي، والسياسة الحزبية، والقدرة على تعبئة المؤسسات السياسية والعسكرية، وبنية الدولة، والرأي العام، وقواعد صنع القرار، والسمات الشخصية للقادة وتصوراتهم[15]. ولا يعني ذلك، بالطبع، أن تكون هذه العوامل كلها حاضرة ومؤثرة في سلوك الدولة، بل إن دور بعضها كفيل بالتأثير في هذا السلوك.

في ضوء تعدد المقاربات النظرية وبعض الفروق بينها، يلفت ستيفن والت، أحد مفكري المدرسة الواقعية، إلى أن هذا التعدد مفيدٌ لفهم موضوعات الأبحاث على نحو أوسع، بل إنه يؤكد أهمية الأخذ بمناهج تفسير مختلفة، وليس محددات النظرية الواقعية فحسب؛ إذ يقول: «لا توجد نظرية واحدة تستطيع التفسير، بل إن اختلاف النظريات يساعد على الفهم أكثر [...] لذلك، سنكون أفضل حالًا مع مجموعة متنوعة من الأفكار المتنافسة بدلًا من نظرية واحدة [...] باختصار، تلتقط كلٌ من وجهات النظر المتنافسة جوانب مهمة من السياسة العالمية». ومع ذلك، يظل والت، بوصفه واقعيًا، يؤكد أن الواقعية تبقى هي الإطار العام الأكثر أهمية لفهم العلاقات الدولية؛ إذ يذهب إلى أن الدول تولي اهتمامًا كبيرًا لتوازن القوى وتبقى قلقة بشأن إمكانية نشوب صراع كبير[16].

أما السياسة الخارجية (foreign policy)، فمن المهم التعرّف أيضًا إلى ما تعنيه، قبل أن نبيّن كيفية استخدام هذه المقاربات النظرية في الكتاب. تُعنى السياسة الخارجية أساسًا بسلوك دولة تجاه دول أخرى، وتعد عملية صنع القرار الخارجي إحدى أهم أدوات الدولة لتحقيق مصالحها القومية وتبوّؤ المكانة المناسبة بين الأمم[17]. ويعرّف كريستوفر هيل السياسة الخارجية بأنها «مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي تجريها جهة فاعلة مستقلة (عادة دولة) في العلاقات الدولية»[18]. وتستلزم السياسة الخارجية، بحسب والتر كارلسنياس «إجراءات يتم التعبير عنها صراحة على شكل أهداف أو التزامات أو توجيهات محددة، يسعى ممثلو الحكومة الذين يعملون نيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة [...] لتنفيذها خارج نطاق الحدود الإقليمية»[19]. وقد يُفهم سلوك السياسة الخارجية من منظور مختلف، فبالنسبة إلى بادلفورد ولينكولن فهو «طريقة تعامل الدولة مع البيئة الخارجية، التي تترجم من خلالها أهدافها واهتماماتها إلى مسارات عمل محددة من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها». أما جورج مودلسكي فينظر إلى هذا السلوك على أنه يمثل «الأنشطة والطرق التي تسعى الدول من خلالها إلى تغيير سلوك الدول الأخرى، وتكييف الأنشطة الخاصة بها مع البيئة الدولية»[20]. ومن ثمّ، فالسياسة الخارجية عبارة عن أهداف وتوجيهات يتم التعبير عنها عبر إجراءات، وقد تتضمن هذه الإجراءات بناء علاقات دبلوماسية وودية مع الدول أو السعي لتغيير سلوك دول أخرى.

وتعني التحالفات المرنة في هذا الكتاب ميل السياسة الخارجية إلى موازنة العلاقات مع القوى الخارجية الفاعلة، الدولية والإقليمية، بدلًا من الاعتماد على حليف مُهيمن، وذلك على أساس المصالح القومية بالدرجة الأولى وليس أجندات تلك القوى بالضرورة. وبالنسبة إلى تركيا، اكتسبت فكرة التحالفات المرنة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[21] أهميةً نتيجة تزايد التوترات مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة، وتطور العلاقات الاستراتيجية مع كل من روسيا والصين وإيران من جهة أخرى. ومع تنامي قدراتها المادية الاقتصادية والدفاعية وانخراطها في سياسات استباقية تعتمد على القوة في تحقيق مصالحها القومية، قد تسعى تركيا إلى تجنّب دورها الوظيفي التقليدي السابق كحليف سلبي[22] في التحالف الغربي، وبناء علاقات شراكة أكبر معه، من دون أن يمنع ذلك من تطوير علاقات شراكة استراتيجية مع قوى كبرى أخرى في الشرق. بمعنى آخر، محاولة الاستفادة من مزايا التحالف مع الغرب والشرق معًا، وفي الوقت نفسه إيجاد الموازِن في حال توتر العلاقات مع أحدهما.

بناءً على ما سبق كله من مقاربات وتعريفات، واتساقًا مع تطور السياسة الخارجية التركية خلال العقد الأخير، والعوامل التي أثرت في اتجاهاتها نسبيًا، وفي إعادة النظر في تحالفاتها، وفي تبني نهج سياسة القوة وإظهارها في الخارج، يستند هذا الكتاب في منهجيته إلى النظرية الواقعية من حيث تركيزها على أهمية بناء القدرات وتعزيزها للاستجابة للتغيرات في توازن القوى ولضمان المصالح القومية. ولأن هذه النظرية لا تولي اهتمامًا عمومًا لتأثير العوامل المحلية، فسوف يستند الكتاب أيضًا إلى «الواقعية الكلاسيكية الجديدة»، التي انبثقت من الواقعية، فأكدت مقولاتها الأساسية، وأضافت إليها تأكيد دور العوامل المحلية وتأثيرها في رسم السياسة الخارجية وسلوكها. لذلك، سوف نلمس في الفصل الأول من هذا الكتاب تأثير التغيرات في بنية النظام الدولي والتحالفات وتوازن القوى في السياسة الخارجية التركية منذ نشأتها حتى نهاية القرن العشرين

على الأقل. كما نجد في الفصل الثاني دور المتغيرات المحلية والخارجية معًا في التأثير في سلوك السياسة الخارجية الحالية. وفي الوقت نفسه، سوف يبين الفصل الثالث دور تزايد القوة والقدرات المادية، وكذلك محاولة موازنة التحالفات الخارجية في اتجاهات السياسة الخارجية التركية الحالية وسعيها لتحقيق الاستقلالية وتجنب دور الحليف السلبي أو التابع. بينما سيُظهر الفصل الرابع السلوك الخارجي التركي الحالي الذي بات يميل إلى سياسة حازمة من خلال استخدام القوة والتدخل إلى جانب الدبلوماسية.

وبالنسبة إلى السياسة الخارجية، وانطلاقًا من هذه المنهجية ومن التعريفات آنفًا، يعتمد الكتاب على تعريف خاص به وموسّع يشمل موضوعاته في فترات مختلفة. فالسياسة الخارجية إضافة إلى أنها تتعلق بعلاقات الدولة بالدول الأخرى والنظام الدولي وموقعها في تحالفاته وتغيرات هذه التحالفات، فإنها تتعلق أيضًا بالتعامل مع ردود أفعال الدول الأخرى على سياسات الدولة، وهي نتاج تفاعل الدولة مع الأحداث الجارية في المناطق المجاورة، ومع التهديدات النابعة من دول أو جماعات ما دون الدولة، ومع الفرص والمخاطر التي تؤثر في مصالح الدولة ونفوذها ومكانتها. وفضلًا عن ذلك، فإنها تنبع من الساحة الداخلية ومكوناتها؛ أي من نخب سياسية واقتصادية وعسكرية ومصالحها وتحالفاتها وتبدلات هذه التحالفات، ومن السكان وإرثهم وقيمهم ومصالحهم، ومن حاجات الاقتصاد وأهداف الاستراتيجيات التنموية، ومن القيادة السياسية ونوعيتها وتركيبتها ورؤيتها.

أهداف الكتاب وأسئلته وافتراضاته

يهدف هذا الكتاب، **أولًا**، إلى التعرّف إلى أهم المعالم الأساسية للسياسة الخارجية التركية خلال مئة عامٍ تقريبًا، باختصار، أي منذ حرب الاستقلال التركية وتأسيس الجمهورية حتى اليوم، واتجاهاتها بين الشرق والغرب، وتقييم مدى التغيّر في اتجاه السياسة الحالية في عهد حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان. **ثانيًا**، تحليل العوامل المحلية والخارجية الرئيسة والتحالفات بين القوى السياسية المحلية خلال العقد الأخير، وتقييم مدى تأثير ذلك في اتجاهات السياسة الخارجية الحالية وتركيزها على الاستقلالية. وتحليل محاولات أنقرة موازنة العلاقات بين الغرب والشرق ضمن تحالفات مرنة. **ثالثًا**، دراسة التغيّر في سلوك السياسة الخارجية الحالية مقارنة بالسياسات السابقة، بخاصة بعد عام 2016؛ باعتماد سياسة القوة والتدخل العسكري في الخارج.

ويسعى الكتاب للإجابة عن التساؤلات التالية: هل هناك تغيّر جوهري في اتجاهات السياسة الخارجية التركية الحالية أم إن اتجاهاتها متجددة تتسق مع بعض السياسات السابقة؟ ما تأثير الأحداث والعوامل المحلية والخارجية والمتغيرات المؤسسية وتعزّز القدرات الاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الحالية؟ وما تأثيرها في تعزيز نزعة الاستقلالية والسعي نحو تحالفات مرنة توازِن بين علاقات أنقرة مع القوى الدولية؟ وما تأثيرها أيضًا في السلوك الخارجي الحالي المعتمد على سياسة القوة والتدخل العسكري؟ وهل أهمية تركيا لا تزال استراتيجية بالنسبة إلى الغرب في مواجهة روسيا؟ وهل الشراكة مع روسيا والصين وإيران يمكن الاعتماد عليها للتخلي عن التحالف مع الغرب، أم إن المجتمع الأطلسي يظل خيارًا أمنيًا واقتصاديًا

رئيسًا لتركيا؟ وهل تعزيز قدرات تركيا كافٍ لتحقيق أهداف سياستها الجديدة وسلوكها، أم إنها في حاجة إلى بناء تحالفات خارجية جديدة؟

يقوم الكتاب على افتراضات أساسية يسعى عبر فصوله وخاتمته إلى اختبارها، وهي: **أولًا**، أن اتجاهات السياسة الخارجية الحالية المتعلقة بتوازن العلاقات مع الشرق والغرب متجددة، حيث سبق أن اتبعتها تركيا نتيجة الشعور السلبي إزاء القوى العالمية بأنها تسعى لإضعافها؛ وهو ما عزز الرغبة في الاستقلالية منذ تأسيس الجمهورية حتى الآن. **ثانيًا**، أن العوامل والمتغيرات المحلية لها دور مؤثر في السياسة الخارجية التركية الحالية وسلوكها. **ثالثًا**، أن سلوك السياسة الخارجية التركية الحالي ليس جديدًا كليًا، وإنما يمزج بين عناصر سياسات سابقة، مع التفرد ببعض السياسات مثل السياسة البحرية الحازمة والانتشار العسكري ما وراء الحدود. **رابعًا**، أن السلوك والاتجاهات الحالية القائمة على تحقيق المصالح القومية عبر سياسة القوة ومحاولة الاستقلالية تزيد التنافس مع القوى الدولية والإقليمية، ما يستلزم بناء تحالفات مرنة مع قوى عدة في الغرب والشرق معًا، بدلًا من الاعتماد حصرًا على التحالف الغربي.

محاور الكتاب

يناقش هذا الكتاب السياسة الخارجية التركية وتطورها منذ نشأة الجمهورية حتى اليوم، من خلال أربعة فصول. يتتبع **الفصل الأول** جذور السياسة الخارجية التركية ومبادئها والأطراف والاتجاهات المؤثرة في تشكّلها، خلال الفترة 1923–2011، بالتركيز على أهم معالمها باختصار؛ من أجل توضيح مدى صلتها بالسياسة الجديدة. ويبين هذا الفصل اهتمام السياسة الخارجية بعد تأسيس الجمهورية مباشرة بتعزيز الاستقلال والتوازن في العلاقات الدولية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مع تفضيل العزلة الإقليمية. ويوضح كيفية تغيّر اتجاه علاقات أنقرة أثناء الحرب الباردة من خلال التحالف مع الغرب، والذي لا يزال قائمًا حتى الآن. ويركز على محاولة تركيا القيام بدور إقليمي بعد عام 1991، وهي التجربة التي كانت مُلهمة لتدشين دور إقليمي نشط منذ عام 2002. ويبحث هذا الفصل في جذور تشكّل السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية ومعالم هذه السياسة حتى عام 2011.

يناقش **الفصل الثاني** العديد من التغيرات الجوهرية التي شهدتها الساحة المحلية، وكذلك الخارجية ذات الصلة بالعوامل المحلية، خلال الفترة 2011–2021، ليبين مدى تأثير هذه العوامل في السياسة الخارجية التركية الحالية. وينقسم هذا الفصل إلى تسعة محاور تتعلق بتوتر العلاقات مع إسرائيل، وتأزم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة؛ وارتباط ذلك بأحداث وعوامل محلية وإقليمية مثل حادثة سفينة «مافي مرمرة»، واحتجاجات حديقة «جيزي بارك»، وقضية «خلق بنك»، ومحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة، وعلاقة ذلك بالصدام بين حزب العدالة والتنمية وحليفته حركة غولن. كما يرصد الفصل تأثير متغيرات أخرى في السياسة الخارجية مثل صعود القوميين وتحالف بعضهم مع حزب العدالة والتنمية، والانتخابات المتوالية خلال الفترة 2014–2019، والتحول دستوريًا نحو النظام الرئاسي، ومكانة الرئيس في

البنية الجديدة لاتخاذ القرار الخارجي، وإعادة تأسيس العلاقات بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية، والتي تؤثر بدورها في حشد التأييد للنهج الجديد للسياسة الخارجية.

يجادل **الفصل الثالث** في ثلاث سمات للسياسة الخارجية التركية الحالية، هي: أنها ذات نزعة استقلالية، وأن اتجاهاتها متجددة نحو الشرق أو الغرب أي إن لها جذورًا في فترات مختلفة من تاريخ الجمهورية ومن المحتمل أن تبقى كذلك في المستقبل، وأنها تميل إلى مرونة التحالفات بدلًا من الاعتماد على حليف مُهيمن، ومن ثمّ تسعى إلى موازنة علاقاتها بالقوى الخارجية الفاعلة. ويناقش الفصل ذلك من خلال أربعة محاور رئيسة؛ يركز **أولها** على ماهية النزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية في تركيا. ويبحث **ثانيها** في سعي أنقرة الحثيث نحو تعزيز الاستقلالية وتقليص الاعتماد على القوى الكبرى عبر زيادة قدراتها الذاتية، الاقتصادية والدفاعية. ويناقش **ثالثها** محاولة حزب العدالة والتنمية استخدام تحالفات مرنة مع القوى الكبرى لموازنة العلاقات بينها على أساس مصالح أنقرة بالدرجة الأولى. ويحلل **رابعها** مدى تأثير متغيرات محلية مثل أفول الغولنيين وصعود القوميين في العلاقات تجاه الغرب والشرق، ومدى تأثير القوميين الفعلي في اتجاه السياسة الخارجية الحالية.

يناقش **الفصل الرابع** التغير في سلوك السياسة الخارجية الحالية عبر استخدام سياسة القوة، منذ عام 2016، التي تظهر من خلال النشاط الخارجي العسكري بأنواعه المختلفة، من خلال خمسة محاور: **أولها**، الانتشار العسكري وتأسيس القواعد في الخارج كما في قطر والصومال وغيرهما. **ثانيها**، التدخل العسكري المباشر في سورية. **ثالثها**، السياسة البحرية الحازمة في شرق المتوسط. **رابعها**، التدخل العسكري في ليبيا وصلته الوثيقة بالسياسة البحرية. **خامسها**، التدخل العسكري في أذربيجان بوصفه خيارًا استراتيجيًا لتركيا في اتجاهها نحو الشرق. ويُختم الكتاب بمناقشة توضح استنتاجاته الأساسية.

أخيرًا، أتقدم بالشكر والتقدير إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات والدكتور عزمي بشارة، وكذلك الدكتور حيدر سعيد والأستاذ محمد جمال باروت وإلى محكّمي الكتاب، على اهتمامهم جميعًا وملاحظاتهم القيمة. وأشعر بالامتنان العميق لوالديّ، وكذلك لعائلتي أروى وسارة ويزن على دعمهم المتواصل.

(1) Jonathan Renshon & Stanley A. Renshon, «The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making,» *Political Psychology*, vol. 29, no. 4 (August 2008), p. 511.

(2) Stephen M. Walt, «International Relations: One World, Many Theories,» *Foreign Policy*, no. 110 (Spring 1998), p. 30.

(3) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton & Company, 2001), p. 19; John J. Mearsheimer, «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War,» *International Security*, vol. 15, no. 1 (Summer 1990), pp. 12-13.

(4) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1948), pp. 13-14, 36-37; Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, p. 19.

(5) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Philippines: Adison-Wesley Publishing, Inc., 1979), pp. 126-127; Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, pp. 19-20.

(6) Walt, p. 37.

(7) Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, p. 21; Mearsheimer, «Back to the Future,» pp. 12-13.

(8) Clifton Morgan & Glenn Palmer, «A Two-good Theory of Foreign Policy: An Application to Dispute Initiation and Reciprocation,» *International Interactions*, vol. 22, no. 3 (1997), pp. 227-228.

(9) Tolga Demiryol, «Between Security and Prosperity: Turkey and the Prospect of Energy Cooperation in the Eastern Mediterranean,» *Turkish Studies*, vol. 20, no. 3 (2019), pp. 444-445.

(10) Alastair Iain Johnston, «How New and Assertive Is China's New Assertiveness?,» *International Security*, vol. 37, no. 4 (Spring 2013), pp. 7, 9-10.

(11) K. J. Holsti, «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,» *International Studies Quarterly*, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 243, 249.

(12) Walt, p. 42.

(13) Gideon Rose, «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy,» *World Politics*, vol. 51, no. 1 (October 1998), p. 146; Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman & Jeffrey W. Taliaferro, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2009), pp. 4–5.

(14) Rose, pp. 145, 147.

(15) Ibid., pp. 146, 148; Lobell, Ripsman & Taliaferro, p. 5.

(16) Walt, pp. 30, 42–43.

(17) A. S. Bojang, «The Study of Foreign Policy in International Relations,» *Journal of Political Science and Public Affairs*, vol. 6, no. 4 (2018), p. 1.

(18) Steve Smith, Amelia Hadfield & Tim Dunne, *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases*, 3rd ed. (Oxford, UK: Oxford University Press, 2016), p. 3, cited in: Christofer Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy* (London: Palgrave MacMillan, 2003), p. 3.

(19) Ibid., cited in: Walter Carlsnaes et al., *Handbook of International Relations* (New York: Sage Publications Ltd., 2002), p. 335.

(20) Bojang, pp. 1–2, cited in: N. J. Padelford & G. A. Lincoln, *The Dynamics of International Politics* (New York: Macmillan Company, 1977), p. 197; George Modelski, *A Theory of foreign Policy* (New York: Frederick A. Praeger, 1962), pp. 6–7.

(21) Lars Haugom, «Turkish Foreign Policy under Erdogan: A Change in International Orientation?,» *Comparative Strategy*, vol. 38, no. 3 (2019), p. 212.

(22) «الحليف السلبي» (passive ally)، أعني به انضمام دولة ما إلى حلف دولي للاستفادة من مظلته الأمنية، مثلًا، حفاظًا على أمنها من تهديد حلف معادٍ أو من قوى كبرى أخرى. لكن هذه الدولة لا تؤدي دورًا قياديًا تقوم بموجبه بتحديد الاستراتيجيات أو السياسات، وإنما بدور وظيفي أو تنفيذي، من خلال المشاركة في الردع وفي عمليات تقررها قيادة الحلف أو القوى المهيمنة فيه. وفي حالة تركيا، كان دورها وظيفيًا أكثر منه قياديًا في حلف «الناتو» وفي المنظمات الأمنية الغربية الأخرى. ولا يعني هذا أن المصطلح ينطبق حصرًا عليها، بل إن كثيرًا من الدول تؤدي مثل هذا الدور. ويجادل هذا الكتاب بأن أنقرة تسعى للتخلي عن هذا الدور لتقوم بدور مستقل يولي مصالحها الأولوية في المقام الأول، بدلًا من مصالح القوى الرئيسة في أي تحالف تشارك فيه.

الفصل الأول: جذور السياسة الخارجية التركية وتطورها 1923–2011

يتتبع هذا الفصل جذور السياسة الخارجية التركية ومبادئها والأطراف والاتجاهات المؤثرة في تشكّلها، خلال الفترة 1923–2011، بالتركيز على معالمها الأساسية، من أجل توضيح مدى صلتها بالسياسة الحالية، التي نفرد لها الفصول الثلاثة اللاحقة.

ويبين هذا الفصل أن مبادئ السياسة الخارجية بعد تأسيس الجمهورية (1923–1945) كان هدفها الحفاظ على كيان دولة موحدة للأتراك وتعزيز الاستقلال، بعد أن قامت الدول الغربية باقتسام أراضي الأناضول مع انهيار الدولة العثمانية، وأن الاتجاهين اللذين سادا حينها كانا العزلة الإقليمية والحياد الدولي حتى أواخر الحرب العالمية الثانية. ويوضح كيفية تغيّر الاتجاه الدولي لأنقرة إبان الحرب الباردة (1946–1991) بالتحالف مع الغرب في مواجهة الطموحات السوفياتية. ورغم هذا التحالف، يعرض الفصل سلوك تركيا المنفرد بالتدخل العسكري في قبرص، الذي سيكون له تأثير سلبي في نظرة الأتراك إلى الغرب. ويركز هذا الفصل على تجربة تركيا تحت قيادة الرئيس تورغوت أوزال (1989–1993) في القيام بدور إقليمي منذ عام 1991 في مناطق متصلة بها تاريخيًا وثقافيًا وجغرافيًا، لأن هذه التجربة كانت مُلهمة لسياسات أخرى لاحقة. ويستعرض الفصل الحراك الداخلي في التسعينيات الذي أدى إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية ثمّ وصوله إلى الحكم في عام 2002، ودوره في تشكيل سياسة خارجية جديدة تركز على الفاعلية الإقليمية بدلًا من العزلة، وعلى المشاركة الدولية وفق توجهات متعددة بدلًا من حصرها في الحليف الغربي. ونظرًا إلى تأثير التنافس والصدام بين حزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله غولن في السياستين الداخلية والخارجية منذ عام 2013 حتى الآن، يتتبع هذا الفصل نشأة التقارب بين الطرفين وتطوره وتأثيره في السياسة الخارجية حتى عام 2011.

أولًا: جذور السياسة الخارجية التركية وتطورها 1923–1991

حددت تركيا خطوطًا عريضة لسياستها الخارجية منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923، واستمرت الحكومات المتعاقبة، حتى عام 2002، في تبني هذه المبادئ من دون تغيير جوهري. ويمكن إجمال أهمها بالآتي: 1. التشديد على مبدأ «سلام في الداخل، سلام في العالم»، الذي وضعه مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، واعتمدته جميع الحكومات كأساس وشعار للسياسة الخارجية حتى الآن. 2. احترام سيادة جميع الدول وحدودها الإقليمية. 3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. 4. التعاون في حل النزاعات الدولية والإقليمية بالوسائل السلمية[23]. لقد قامت السياسة التقليدية على هذه المبادئ العامة، لكن الحكومات التركية قامت بتجاوزها أحيانًا من خلال اتباع سياسات تتناسب مع السياقين الدولي والإقليمي المتغيرين.

تلخص هذه المبادئ نهج الحياد والعزلة الذي تبع تأسيس الجمهورية مباشرة، ومحاولة الساسة الأتراك تهيئة الظروف لبناء الدولة من خلال المواقف المتوازنة إزاء التحالفات الدولية والابتعاد عن مشاكل الجوار، وذلك إثر حربين كبريين واجهتا تركيا. فقد كان لانهيار الدولة العثمانية بعد هزيمتها القاسية في الحرب العالمية الأولى، تداعيات كبيرة على الأتراك، من بينها

فقدان كثير من الأراضي والولايات التي كانت تحت سلطتهم نحو ستة قرون، بل احتلال الدول الأوروبية أيضًا مناطق واسعة من تركيا الحالية نفسها، مثل: احتلال اليونان مدنًا رئيسة كإزمير شرق الأناضول وتوغلها فيه وصولًا إلى تهديد أنقرة نفسها، واحتلال بريطانيا لغرب الأناضول بما فيه العاصمة اسطنبول، وكذلك مرعش وأورفا في الجنوب، واحتلال فرنسا مناطق في الجنوب أيضًا مثل أنطاكيا ومرسين وطرسوس وجيهان وأضنة، واحتلال إيطاليا مدينة أنطاليا الساحلية على البحر الأبيض المتوسط[24]. أما الحرب الثانية فقد كانت حرب الاستقلال، وتُعرف أيضًا بحرب التحرير، التي بدأتها الحركة الوطنية التركية لاستعادة هذه المناطق الرئيسة في الأناضول من الأوروبيين خلال الفترة 1919–1923. أسست هذه الحركة مجلس الأمة الكبير أو البرلمان التركي في أنقرة في نيسان/أبريل 1920 برئاسة مصطفى كمال باشا، وسعت إلى الحصول على دعم عسكري من البلاشفة في روسيا لتحقيق ذلك الهدف. فمن أجل التغلب على التفوق العسكري الأوروبي داخل الأراضي التركية، وتحقيق الاستقلال، أرسل أتاتورك بعثةً إلى روسيا في أيار/مايو 1920 للحصول على مساعدات عسكرية؛ إذ كان البلاشفة أيضًا مهتمين بإلحاق الضرر بالدول الأوروبية، بخاصة بريطانيا[25]، وإبعادها عن المناطق المجاورة لروسيا، وعن مضيقي البوسفور والدردنيل ذوَي الأهمية الاستراتيجية؛ فهما يربطان البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ويمثلان المنفذ البحري الوحيد لروسيا نحو المياه الدافئة، فضلًا عن أن الوجود الغربي هذا يخل بتوازن القوى ضدها.

اهتمت السياسة الخارجية التركية بمبدأ الحياد بين الشرق والغرب بعد تأسيس الجمهورية. فمن جهة، لم تكن أنقرة راغبة في الانحياز إلى الاتحاد السوفياتي أو تعزيز التحالف معه خشية الانعكاسات الأيديولوجية الشيوعية عليها أو الطموحات السوفياتية في أراضيها. وقد ظلت محايدة حتى الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، ووقفت بمفردها ضد الاتحاد السوفياتي في عهد جوزف ستالين عندما أبدى طموحه في الهيمنة على عدد من المحافظات التركية وعلى المضيقين. ومن جهة أخرى، آثرت تركيا عدم الانحياز أيضًا إلى الدول الأوروبية التي خاضت ضدها حرب الاستقلال، أو إلى الولايات المتحدة حليفة هذه الدول، مع أنّ الولايات المتحدة كانت معنية في فترة ما بين الحربين العالميتين بعدم فقدان الشرق الأوسط أو التخلي عنه ليقع تحت السيطرة أو النفوذ السوفياتي[26]. فتحالف أنقرة مع واشنطن في تلك الفترة كان يعني احتمال الدخول في تحدٍ مباشر مع السوفيات وإثارتهم، وهم الذين ساعدوها على مواجهة الأوروبيين وعلى تمكينها من التفاوض لإلغاء معاهدة سيفر (10 آب/أغسطس 1920) التي قسمت الأراضي التركية، وفي الوصول إلى معاهدة لوزان (24 تموز/يوليو 1923) التي أقرت حدود تركيا الحالية وتُوجت بإعلان الاستقلال والجمهورية.

أما العزلة، فمنذ أن تأسست الجمهورية التركية وتبنت نمط الحياة الغربية، عملت على القطع مع الإرث العثماني الإسلامي جغرافيًا وثقافيًا، وركزت على بناء دولة قومية للأتراك، واهتمت بالشؤون الداخلية من أجل إعادة بناء الهياكل المؤسسية، وذلك بعد عقود طويلة من الصراع مع روسيا القيصرية والقوى الغربية، ومن الاضطرابات والثورات داخل حدود الدولة العثمانية وعلى أطرافها.

وشملت سياسة العزلة عدم الاهتمام بالمنطقة العربية أو مشاكلها التي تلت انفصال بلدانها عن العثمانيين ووقوع كثير منها تحت الاستعمار الأوروبي. فقد سادت سرديات وصور سلبية متبادلة بين الأتراك والعرب نتيجة مواقف الحركات والثورات القومية العربية المعادية للحكم العثماني، بخاصة لسياسة التتريك في ظل حكم حزب الاتحاد والترقي (1913-1918) في الحقبة الأخيرة من الدولة، وتحالف الحركة القومية العربية مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضمن «الثورة العربية الكبرى». وفي المقابل، كانت هناك شكاوى عربية ضد سياسة التتريك ومظالم الحكم التركي في مناطق عربية، بخاصة في سورية ولبنان في تلك الحقبة. وفي الوقت نفسه، ظل يُنظر إلى تركيا في المنطقة العربية حتى نهاية القرن العشرين على أنها «أداة» في أيدي القوى الغربية[27]. ولذلك، كان هناك انعزال تاريخي وجغرافي ونفسي وسياسي متبادل بين الطرفين.

كان أول خرق جوهري للمبادئ المؤسِّسة للسياسة الخارجية التركية هو انضمام أنقرة إلى الأحلاف العسكرية الغربية. فقد كانت تدرك أنها لا تستطيع بحيادها وعزلتها أو بقدراتها الذاتية مواجهة الشيوعية والاتحاد السوفياتي والدول التابعة له التي تحيط بتركيا[28]. فحين وجدت نفسها - نتيجة موقعها الجغرافي بين الشرق والغرب - في مواجهة الأطراف الدولية المتنافسة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اختارت التوجه الغربي عبر التحالف والانضمام إلى الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، أملًا في مواجهة الضغوط الخارجية من الشرق، وضغوط قوى اليسار المتطرف في الداخل التي كانت تدفع في اتجاه التحالف مع السوفيات، وأحيانًا لتبنّي الشيوعية. وفضلًا عن ذلك، يعزز توجهها الغربي هذا إمكانية تحقيق أحد أهدافها الرئيسة من تأسيس جمهورية علمانية، أي أن تصبح دولة حديثة على النمط الأوروبي الغربي.

وفّرت التحالفاتُ الأمنية الغربية الناشئة في حينه المظلةَ الأمنيةَ التي احتاجت إليها تركيا في تلك الفترة. فقد انضمت إلى منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» في عام 1952، ثم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1973. ونتيجة لهذا الانحياز الجديد إلى أحد قطبي الحرب الباردة في مواجهة القطب الآخر؛ اعتُبرت تركيا إحدى دول الشرق الأوسط المهدّدة من الشيوعية؛ وبذلك شملها مذهب أيزنهاور (5 كانون الثاني/يناير 1957)، الذي كان يقضي بـ «نشر القوات الأميركية لحماية استقلال دول الشرق الأوسط المهددة بالعدوان المسلح من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية»[29]. كما انضمت إلى حلف بغداد أو منظمة الحلف المركزي «السنتو» في عام 1955، وهي منظمة دفاعية أسستها بريطانيا مع تركيا والمملكة العراقية وباكستان وإيران[30]، لمواجهة نفوذ الكتلة السوفياتية والدول العربية الاشتراكية المناصرة لها.

كان أول تدخل عسكري تركي في الخارج منذ تأسيس الجمهورية هو نتيجة لسياسة التحالف الجديدة هذه مع الغرب، وتمثّل ذلك في المشاركة في الحرب الكورية خلال الفترة 1950-1953. وتعدّ هذه الخطوة التركية خروجًا أساسيًا آخر عن مبادئ سياستها الخارجية التقليدية الداعية إلى عدم التدخل في النزاعات الدولية[31]، فقد أصبحت طرفًا في هذه النزاعات بالقوة المسلحة.

لقد تم تشكيل السياسة الخارجية التركية الموجّهة نحو الغرب في سنوات الحرب الباردة من قبل حكومات لم تكن أيديولوجيتها كمالية بالضرورة، مثل حكومات عدنان مندريس المحافظة خلال الفترة 1950-1960، التي أشرفت على دخول تركيا في حلف الناتو وقررت التدخل العسكري إلى جانب الحلف في الحرب الكورية. وبهذا، لم تكن نزعة التغريب

الكمالية بالضرورة هدف توفيق سياسة أنقرة الخارجية مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في هذه الفترة، بل كانت الطموحات الوطنية في التنمية الاقتصادية والتحديث الصناعي[32]، إلى جانب التصدي للتحدي السوفياتي. فقد شهدت هذه الفترة إعادة هيكلة الاقتصاد وتبني الانفتاح والرأسمالية ومحاولة جذب الاستثمارات، وتوسيع دور رؤوس الأموال المحلية الصاعدة من قلب الأناضول، وتنامي الطبقة الوسطى، وتزايد الهجرة نحو المراكز الحضرية. وبهذا، كانت العوامل المحلية مؤثرة أيضًا في توجهات السياسة الخارجية.

أدت الانقلابات العسكرية المتعاقبة في الفترة 1960–1980 وتعزيز الوصاية العسكرية على الحكومات المدنية بحجج منها الحفاظ على العلمانية الكمالية، إضافة إلى تزايد التهديد السوفياتي، إلى التزام السياسة الخارجية التركية بالتحالفات الغربية في سياق الحرب الباردة. لكن التدخل العسكري في شمال قبرص في عام 1974 كان خروجًا عن الالتزام بسياسات الغرب وتحالفاته؛ إذ اعتُبرت حماية الأقلية التركية في قبرص ضد انتهاكات اليونان والقبارصة اليونانيين[33]، مسألة أمن قومي وتهديدًا للمصالح التركية. وبسبب هذا التدخل، وقفت الدول الأوروبية إلى جانب اليونان، وقامت الولايات المتحدة بفرض حظر أسلحة على تركيا امتد حتى عام 1978، وكان له تأثير كبير في ذلك الوقت حيث كانت المزود الأساسي لأنقرة بنحو 90 في المئة من حاجاتها الدفاعية[34]، كما كان له أثر سلبي في المخيال الجمعي التركي على الصعيدين الشعبي والرسمي (كما سنبيّن في الفصل الثالث)، فقد صارت موثوقية الحليف الغربي واستدامته محل شك؛ ما حفّز الأتراك على السير نحو الاكتفاء الذاتي في الحاجات الدفاعية.

يعدّ الزعيم المحافظ تورغوت أوزال (1983–1993) علامةً فارقةً في تاريخ تركيا الحديثة، وفي إعادة توجيه سياستها الخارجية، ولكن بالقدر الذي لا يتجاوز توجهات المؤسسة العسكرية المهيمنة في حينه. فعلى الصعيد الداخلي، بدأ بإحياء سياسات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع مشاريع القطاع الخاص من أجل إصلاح اقتصاد تركيا المتعثر. وأدى ذلك، على الصعيد الخارجي، إلى تزايد الحاجة إلى توسيع آفاق التجارة وجلب الاستثمارات، ومن ثمّ الارتكاز خارجيًا على توسيع العلاقات للوفاء بمتطلبات الدولة التجارية. وكانت المنطقة العربية تمثل فرصًا اقتصادية لأنقرة من أجل إنجاح برنامج أوزال الإصلاحي. وقد أدى ذلك إلى تحسنٍ نسبي في العلاقات مع بعض الدول العربية. كما أدى انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة إلى نشأة الدور الإقليمي لتركيا، مثلما نوضح تاليًا، وإلى تزايد الأمل لدى نخبٍ فكرية وسياسية في تصور دورٍ استراتيجي يعيد لتركيا مكانتها إقليميًا ودوليًا.

ثانيًا: بدايات الدور الإقليمي التركي 1991–1993

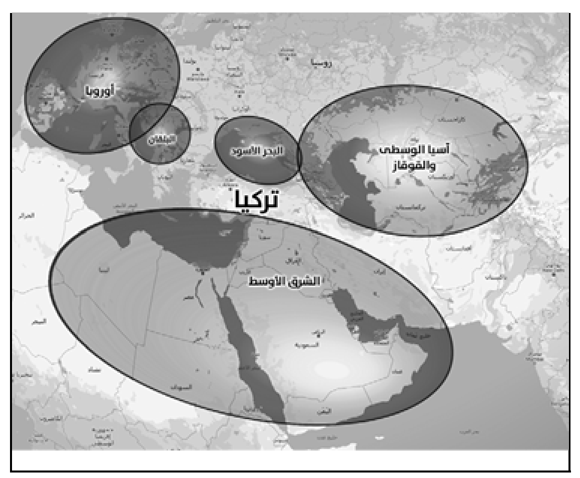
بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، ونتيجة بروز أهمية مفهوم الأمن الإقليمي، وظاهرة القوى والتجمعات الإقليمية، بدأت تركيا في تلمّس دور إقليمي جديد لها بعد أن كادت تفقد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب بوصفها جبهة أمامية في مواجهة المد السوفياتي الشيوعي. فقد أتاح انتهاء التنافس العالمي بين القطبين مجالًا للقوى المتوسطة الحجم، مثل تركيا، للانخراط بشكل أكثر نشاطًا في المؤسسات والقضايا والتحديات الأمنية الإقليمية. وسعت أنقرة إلى فتح ساحات جديدة لأجندة السياسة الخارجية التي أعيد تعريفها واتساعها[35]؛ إذ أدى ضعف الاتحاد السوفياتي ثم انهياره في عام 1991 إلى

ظهور مجالات جغرافية واسعة محيطة بتركيا يمكنها أن تمارس فيها أدوارًا إقليمية، بخاصة في ظل الرئيس أوزال الذي كان يتمتع بكاريزمية نتيجة سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي انتهجها، ومحاولاته تعزيز الحكم المدني والاستقرار السياسي بعد عودة الحياة السياسية إثر الحكم العسكري 1980–1983، ومبادراته بعد الحرب الباردة إلى البحث عن مكانة جديدة لتركيا.

في هذا السياق، ساد ما يسمى مفهوم «العثمانية الجديدة»، بتأثير من أوزال، لبلورة منظور جديد للسياسة الخارجية يقوم على الاهتمام بالمناطق التي كانت جزءًا من الدولة العثمانية، بخاصة العالم التركي المنبثق من ظهور الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثًا في آسيا الوسطى والقوقاز. وتتعلق العثمانية الجديدة ببناء هوية وطنية جديدة وترجمتها إلى سياسة خارجية باستخدام الروابط التاريخية والثقافية والدينية، وذلك لتحدي المفاهيم التركية للهوية التي سادت منذ الاستقلال، والتي ركزت على الدولة فقط. لقد أدى ذلك إلى فتح مساحة للنقاش في تركيا حول الهوية التركية وآثارها في السياسة الخارجية. ومع أن هذا الشعور بالعثمانية الجديدة لم يكن دائمًا واضحًا ومحددًا، فإنه بدأ في تشكيل السياسة الخارجية في التسعينيات وأصبح أقرب إلى الممارسة[36]. وكانت سياسة أوزال الخارجية تتعلق باستخدام الثقافة التركية بمعنى أوسع نطاقًا، فاعتُبرت الدول الواقعة في تلك المناطق الشريك الطبيعي السياسي والاقتصادي لتركيا.

لذلك، بعد عقود طويلة من الانعزال، ثم الاعتماد على التحالفات الغربية في السياسة الإقليمية، بدأت تظهر أول مرة مقولة «الدور الإقليمي الاستراتيجي»، الذي يُعنى بانخراط تركيا النشط في سياسةٍ إقليمية خاصة بها في المناطق التي تشترك معها بالهوية والإرث الثقافي والتاريخي، وفي المناطق التي تنطوي على مصالح اقتصادية واعدة تحتاج إليها أنقرة في ظل خطط الانفتاح والإصلاح التي وضعها أوزال. وبهذا، انفتحت السياسة الخارجية التركية على خمس مناطق أو دوائر إقليمية، يمكن أنقرة أن تؤدي في بعضها دورًا إقليميًا طموحًا بينما يحمل بعضها الآخر فرص تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية بها، وهي: العالم التركي، وحوض البحر الأسود، ومنطقة البلقان إثر تفكك يوغسلافيا، والشرق الأوسط، وأخيرًا الدائرة الأوروبية[37]. ويمكن فيما يلي، باختصار، توضيح أهمية هذه المناطق ورمزيتها للسياسة الخارجية التركية في تلك الفترة.

الخريطة (1–1): دوائر الاهتمام التركي والدور الإقليمي المحتمل بعد عام 1991



المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى:

Emad Y. Kaddorah, «The Strategic Regional Role of Turkey,» M.A. Dissertation, Department of Defense and Strategic Studies, University of Pune, Pune, 1993.

1. العالم التركي

بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز ذات الأصول التركية، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، تخلت السياسة الخارجية التركية عن سياسة الانكفاء والعزلة الإقليمية؛ ما فتح لها آفاقًا لتؤدي دورًا إقليميًا لم تتوقعه من قبل.

تقع كل من كازاخستان وتركمنستان وقرغيزستان وأوزبكستان وطاجكستان في آسيا الوسطى، بينما تقع أذربيجان في منطقة القوقاز. وتشترك جميعها، عدا طاجكستان، في روابط تاريخية وعرقية ودينية ولغوية، بل تتشابه ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حد بعيد. أما طاجكستان فهي أقرب إلى إيران تاريخيًا ومذهبيًا. وتعود الروابط العرقية بين تركيا والجمهوريات التركية إلى هجرة القبائل التركية من آسيا الوسطى في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، والتي أسست الدولة السلجوقية في عام 1037م (429هـ)، ثم الدولة العثمانية في عام 1299م (698هـ). ورغم الأصول والقواسم المشتركة بين تركيا وهذه الجمهوريات، فإنه لم تكن هناك علاقات قوية قائمة بين أتراك آسيا الوسطى وأتراك الأناضول، أو سلاجقة الروم، الذين انصب اهتمامهم على تثبيت أركان دولتهم في الأناضول بمواجهة أوروبا والصليبيين والبيزنطيين والمغول معًا، والتوسع في البلقان والمنطقة العربية. فرغم أن الدولة العثمانية امتدت على رقعة شاسعة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، فإنها لم تشمل كثيرًا من مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، لكنها كانت تسيطر على أذربيجان. ورغم ذلك احتفظ العثمانيون بعلاقات ودية مع أتراك آسيا الوسطى. ومع ضم الاتحاد السوفياتي للجمهوريات التركية بعد الحرب العالمية الأولى، انقطعت جميع الصلات بين تركيا وتلك المناطق حتى عام 1991. أما الروابط اللغوية، فرغم وجود أصول لغوية مشتركة، فإن اختلاف البيئات منذ القرن الثالث عشر أدى إلى تعدد اللهجات، واتسعت الفجوة مع السياسة السوفياتية التي عملت على طمس معالم أي لغة غير اللغة الروسية[38].

تبنى الرئيس أوزال سياسة نشطة للتعاون الإقليمي مع هذه الدول، قائمة على الميراث المشترك، وكانت الخطوة الأولى قيام رئيس الوزراء سليمان ديميريل بالدعوة إلى إنشاء «اتحاد الدول الناطقة بالتركية»، فعقدت قمة أنقرة في عام 1992، وتوالى بعد ذلك عقد القمم حتى الآن. كما أنشأت أنقرة الوكالة التركية للتعاون الدولي «تيكا» (Turkish Cooperation and Development Agency, TIKA) وهي تابعة لوزارة الخارجية، وكانت في الأساس تعنى بهذه الدول، ثم أصبحت منظمة مساعدات إنسانية للعديد من المناطق. وأنشأت أيضًا المنظمة العالمية للثقافة التركية (The International Organization of Turkic Culture) في عام 1993. وفي مرحلة لاحقة، أسست مجلس الدول الناطقة باللغة التركية (Turkic Council)[39]. وقد تمثلت أهم طموحات السياسة الخارجية التركية من تعزيز الروابط بهذه الجمهوريات في: تأكيد أهمية تركيا الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة، وملء الفراغ في المنطقة بعد أن أصبحت في تلك الفترة مفتوحة للتنافس الإقليمي والدولي، وكسر عزلتها عبر توثيق الروابط بهذه الجمهوريات بعد فشل السياسات السابقة، الانعزالية والانحياز إلى الغرب، في تحقيق مكانة بارزة لتركيا.

لم تحقق تركيا طموحها بشأن الدور الإقليمي القيادي في هذه المنطقة؛ إذ ركزت تلك الجمهوريات على تجنب علاقات خارجية تعتمد على دولة واحدة. ففي الوقت الذي احتفظت بعلاقات جيدة مع تركيا للاستفادة منها في فتح الأبواب في اتجاه الغرب لتسهيل الحصول على القروض بعد تطبيق سياسات إصلاح اقتصادي شاملة، لجأت أيضًا إلى تطوير علاقاتها مع إيران وروسيا. فقد تجنبت إثارة روسيا التي لديها حساسية من انضمام هذه الجمهوريات إلى تجمعات إقليمية على أساس الروابط التركية المشتركة؛ فهناك أتراك آخرون يقيمون في مناطق روسيا الاتحادية، وقد يؤدي مثل هذا التجمع إلى انتفاض هؤلاء الأتراك مطالبين بالاستقلال أيضًا. كما تعتبر روسيا أن الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي تقع ضمن مجالها الحيوي، ولا تسمح لدولة إقليمية أخرى بإخضاعها لنفوذها، أو تسهيل وصول الغرب إليها، لأن ذلك من شأنه تهديد الوجود والنفوذ الروسيين في المنطقة[40]. أما إيران، فكانت تخشى من تأثير السياسة التركية الإقليمية في وحدتها الداخلية؛ إذ قد يثير أي تجمع تركي مشترك «ربع مواطني إيران الذين يتحدرون من أصل تركي – آذري، ويقدر عددهم بين 15–20 مليون نسمة»[41] ويتركزون في الشمال بالقرب من أذربيجان. ورغم انعدام إشارات إلى مطالبة هؤلاء بالانفصال في تلك الفترة، فإن إيران تبقى حذرة إزاء تزايد النشاط وتعزيز الروابط التركية مع المنطقة.

ونتيجةً للحسابات الاستراتيجية لتلك الجمهوريات في موازنة علاقاتها بالقوى الإقليمية الرئيسة، مع الاتجاه نحو تعميق التعاون مع روسيا عبر رابطة كومنولث الدول المستقلة التي أسستها روسيا في كانون الأول/ديسمبر 1991 للتنسيق بين الدول السابقة في الاتحاد السوفياتي، قللت تركيا من توقعاتها في المنطقة، ولم تنجح محاولة أوزال في إقامة مشروعات اقتصادية كبرى مثل سوق تركية موحدة. وقد ساهم الضعف الاقتصادي التركي، ثم توالي حكومات ائتلافية ضعيفة، بعد وفاة أوزال في عام 1993، في تقليص طموحات الدور الإقليمي النشط إلى مجرد الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية وتجارية جيدة مع تلك الجمهوريات.

2. حوض البحر الأسود

تقع تركيا بشكل كامل على الساحل الجنوبي للبحر الأسود، وتسيطر على المضيقين اللذين يربطانها بالبحر المتوسط وهما البوسفور والدردنيل. وبهذا، يقع البحر الأسود والطرق البحرية المؤدية إليه ضمن الحدود التركية المباشرة. وبوصف تركيا الدولة الوحيدة المسيطرة على مخرج البحر، فإنها لطالما تطلعت إلى القيام بالدور الإقليمي المهيمن في هذه المنطقة[42].

تعد منطقة البحر الأسود منطقة تفاعل بين مجموعات عرقية وأمم وحضارات منذ العصور القديمة. وقد عملت كحاجز ومنطقة عازلة بسبب التنوع العرقي والديني والثقافي المعقد فيها، كما سادها الانقسام والصراع في الوقت نفسه. وقد وُصف حوض البحر الأسود بأنه «الفناء الخلفي» للإمبراطورية العثمانية، وكذلك منطقة نفوذ سوفياتية، وأنه يمثل حدود أوروبا شرقًا. سيطر العثمانيون على المنطقة بأكملها قرونًا عديدة منذ عام 1453، لكن بعد مؤتمر فيينا في عام 1815 وتزايد القوة الروسية إثر فشل الحروب النابليونية، بدأت روسيا في التمدد في المنطقة والضغط على الدولة العثمانية لفتح المضائق أمام سفنها الحربية. وبعد حرب القرم بين الدولتين (1853–1856)، كانت هناك محاولة لإقامة تعاون إقليمي، وتنظيم المرور عبر المضائق. كما تم إنشاء لجنة تضم مندوبين من فرنسا وبريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا وسردينيا وتركيا لإدارة الملاحة في نهر الدانوب السفلي. وبعد انهيار الدولة العثمانية، تم تدويل البحر الأسود ومضيق البوسفور بموجب معاهدة لوزان في عام 1923[43]. لكن تركيا استطاعت عبر معاهدة مونترو لعام 1936 تعديل وضع المضائق، حيث أعطتها الاتفاقية حق السيادة وحدها، وسمحت بحرية مرور السفن التجارية الدولية فيها، وهو النظام الذي لا يزال ساريًا حتى اليوم. وقد ادعى الاتحاد السوفياتي في مناسبات عدة الحق في المشاركة في الإدارة المباشرة للمضيق، أو بمعنى آخر، محاولة إنشاء قواعد سوفياتية على شواطئ المضيق، وقاومت تركيا ذلك، وحظيت بدعم الغرب[44].

مكنت نهاية الحرب الباردة تركيا والدول الغربية عمومًا من زيادة نفوذها في منطقة البحر الأسود وإقامة علاقات مع دوله التي كانت تدور في الفلك السوفياتي مثل بلغاريا ورومانيا، فضلًا عن الدول التي استقلت عنه مثل أوكرانيا وجورجيا، ووفر ذلك فرصًا للتعاون معها في مختلف القضايا[45].

وبادر الرئيس أوزال إلى تنظيم علاقات تركيا وتوطيدها بدول البحر الأسود عبر الدعوة إلى منظمة تعاون إقليمية بينها؛ فتأسست منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في عام 1992. وكانت تركيا تهدف إلى أن تقوم هذه المنظمة بتعزيز نفوذها ليحل تدريجيًا محل الهيمنة الروسية. كما سعت إلى تأمين دور مستقبلي لها في نقل النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى وبحر قزوين عن طريق جورجيا والبحر الأسود ومنها عبر تركيا وميناء جيهان على البحر المتوسط إلى أوروبا. لكن سرعان ما طغت الصراعات الإقليمية التي ظهرت في المنطقة على آفاق التعاون الإقليمي. كما نما النفوذ الروسي في المنطقة مرة أخرى، بعد أن نجحت موسكو في دعم الأحزاب السياسية الموالية لها في أوكرانيا، ودعم أرمينيا في مواجهة أذربيجان ونفوذ تركيا، ودعم انفصال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا[46]، بعد أن عمقت الأخيرة علاقاتها بتركيا والغرب.

3. البلقان

تعدّ منطقة البلقان إحدى دوائر الاهتمام الاستراتيجي التركي؛ فقد شكلت امتدادًا جغرافيًا وتاريخيًا ودينيًا وثقافيًا داخل القارة الأوروبية طوال العصر العثماني. لكن منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى نهاية الحرب الباردة، ظلت تركيا بعيدة عن

أي تأثير في هذه المنطقة. ومع تفكك الاتحاد اليوغسلافي في عام 1992، الذي جمع دول البلقان في كيان قوي، تبنى الرئيس أوزال والحكومات التركية المتعاقبة دبلوماسية نشطة تجاه هذه المنطقة.

بعد حصول العديد من الدول على استقلالها في البلقان مثل صربيا وكرواتيا وسلوفينيا، دعمت تركيا استقلال الدول المسلمة في المنطقة مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو. لكن نتيجة اندلا ع النزاعات، بخاصة عندما اندلعت الحرب في البوسنة والهرسك، تركز الاهتمام التركي على مسألة الأمن؛ إذ ركزت أنقرة اهتمامها على التنسيق مع حلفائها الغربيين لإيجاد حلٍّ للأزمة، فميزان القوى في البلقان وفي أوروبا عمومًا لم يكن في مصلحة تركيا ولا الكيانات التي تدعمها. أما الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، فقد حرصت على أن تكون تركيا أيضًا لاعبًا نشطًا في حل الأزمات في البلقان بسبب ثقلها لدى المجتمعات المسلمة فيه، وخشيةً من بروز نفوذٍ لدول إسلامية أخرى بحجة دعم مسلمي البلقان ضد سياسة التصفية والتهجير؛ فتركيا المعتدلة تبقى خيارًا أفضل. لذا، شكل البلقان، ومسألة البوسنة تحديدًا، فرصةً لتركيا من أجل تأكيد أهميتها للأمن الأوروبي وانتمائها إلى الغرب[47].

ومع ذلك، ظل الدور التركي محدودًا في البلقان لأن أغلبية الدول التي استقلت حديثًا كانت دولًا مسيحية سلافية لديها ارتباطات ثقافية بروسيا وأوروبا، وخاصة اليونان، وعداء تاريخي إزاء تركيا. كما ظل دورها في البوسنة والهرسك محدودًا أيضًا لأن قرار هذه الدولة مرهون بتوافق الجماعات الكبرى الثلاث المكونة للبلاد؛ وهم: البوسنيون البشناق المسلمون، والصرب، والكروات، فضلًا عن نفوذ الدول الكبرى الراعية لاتفاق دايتون[48]، الذي وضع نهايةً للحرب في البوسنة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

خلق هذا الوضع في البلقان توازن قوى محليًا وإقليميًا كان يصعب اختراقه أو مدّ نفوذ تركيا إلى المنطقة. ومع ذلك، عملت أنقرة لاحقًا على تعزيز العلاقات مع دول البلقان، بخاصة مع المجتمعات المسلمة في البوسنة وكوسوفو وألبانيا عبر زيادة الاستثمارات الاقتصادية والمساعدات التنموية والإنسانية، وتسهيل التنقل بين تركيا وهذه البلدان، وتأسيس الجامعات ومعاهد اللغة التركية، وتوفير المنح الدراسية، وبناء المساجد وترميمها وصيانة المعالم التراثية.

4. الشرق الأوسط

تكمن في هذه الدائرة الجغرافية مصالح اقتصادية مهمة للنهوض التركي الذي كان يسعى إليه الرئيس أوزال في بداية التسعينيات، واحتمال القيام بدور إقليمي فاعل إثر فقدان العراق وسورية لحليفهما الدولي الأهم، أي الاتحاد السوفياتي. فبعد العجز السوفياتي عن مساندة حلفائه في المنطقة، وجدت تركيا الفرصة سانحة بعد غزو العراق للكويت في زيادة دورها عبر تقديم تسهيلات ميدانية استراتيجية مهمة لقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق. فقد شاركت أنقرة، في عام 1991، في حرب الخليج الثانية من خلال حشد 100 ألف جندي على حدود العراق، وأغلقت خط أنابيب تصدير النفط بين حقول كركوك وميناء جيهان على البحر المتوسط، وسمحت للتحالف باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية. وكانت تسعى من وراء هذه المساهمة إلى القيام بدور جديد نشط لها في المنطقة حتى لو كان ضمن السياسة الغربية، وكذلك الحصول على اتفاقيات اقتصادية مع دول الخليج العربية. لكن أنقرة لم تحقق كل أهدافها من دعم

التحالف؛ إذ لم يتم تعويضها كليًا عن خسائرها المالية التي قدرتها بنحو ثلاثين مليار دولار نتيجة الأزمة[49]. وفضلًا عن ذلك، بقي نظام الرئيس صدام حسين (1979–2003) قائمًا في العراق، ولم تضعف سورية على النحو الذي يسمح لتركيا بممارسة دور إقليمي فيها أو عبرها نحو الجنوب في اتجاه الجزيرة العربية والخليج؛ إذ انضم نظام الرئيس حافظ الأسد (1970–2000) إلى التحالف الدولي ضد العراق أيضًا، ووثّق علاقاته مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر عبر تجمع إقليمي جديد هو «إعلان دمشق».

لذلك، لم يطرأ تحول جوهري يؤدي إلى انخراط تركيا في دور إقليمي قيادي في الشرق الأوسط، ولم تتحسّن علاقاتها كثيرًا مع الدول العربية. فعلى العكس من ذلك، ساد التوتر مجددًا في التسعينيات في ظل الحكومات التركية الائتلافية الضعيفة، وكذلك بسبب تزايد النشاطات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا، واتهام أنقرة لكل من العراق وسورية بإيواء عناصر الحزب وتوفير الدعم لهم من أجل الضغط عليها في مسألة التفاوض على مياه الفرات التي بدأت تقل حصص البلدين منها بسبب سياسة بناء السدود في مشروع جنوب شرق الأناضول «الغاب».

ومن أجل إحداث التوازن مع سياسات العراق وسورية بعد حقبة أوزال، سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها العسكرية مع إسرائيل، فشهدت هذه الحقبة توقيع اتفاق عسكري شامل («اتفاقية التدريب والتعاون العسكري» و«اتفاقية التعاون في التصنيع العسكري») في شباط/فبراير 1996، أساسه المصالح الجيوسياسية البراغماتية، أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، فقد كان الائتلاف الحاكم وقتها يضم حزب الرفاه ذا الجذور الإسلامية[50]. ويعد هذا أول اتفاق دفاعي بين دولة مسلمة وإسرائيل، وتضمن تدريب ضباط أتراك على تكنولوجيا الأسلحة المتطورة في إسرائيل، وتبادل المعدات العسكرية، واستخدام الطائرات والسفن الإسرائيلية للمطارات والموانئ التركية. وكان الهاجس الذي جمع بين إسرائيل والنخبة الكمالية العسكرية حينها هو إيران وسورية والعراق، وعزلة كل منهما في المنطقة[51]. وكانت أنقرة تهدف من هذا الاتفاق أيضًا إلى تحذير سورية بشأن المخاطر الأمنية المترتبة على سياساتها المعادية، بخاصة دعمها المستمر لحزب العمال الكردستاني، كما سعت إلى تطوير معدات الجيش التركي وتحديثها من خلال الحصول على أنظمة متطورة من إسرائيل، والتعاون الاستخباراتي ضد حزب العمال الكردستاني، وتحسين علاقات تركيا مع الكونغرس والإدارة الأميركية[52].

أدت محدودية عوائد المشاركة التركية في حرب الخليج الثانية، والعلاقات المتوترة مع سورية والعراق، وتعزيز العلاقات مع إسرائيل، فضلًا عن ضعف الحكومات الائتلافية التركية، إلى فشل أنقرة في تأدية دور إقليمي قيادي في الشرق الأوسط أيضًا.

5. أوروبا

ظلت أنظار النخبة العلمانية في تركيا تسعى إلى تعميق الروابط بالغرب منذ تأسيس الجمهورية، سعيًا إلى التغريب والتحديث وتغيير نمط الحياة التقليدية التركية والقطع مع الماضي العثماني الإسلامي وتحديث المجتمع والدولة. ومع أن مساعي الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية تعود إلى فترة سابقة على أوزال، أي إلى اتفاقية أنقرة لعام 1964 والبرتوكول الإضافي في عام 1973، فإنه حاول الاستفادة من فرصة انتهاء الحرب الباردة وانتصار الليبرالية الغربية على

الاشتراكية المنافسة لتوثيق العلاقات مع أوروبا بوصف أنقرة عضوًا في الأحلاف الغربية الأمنية. وقد شجعت الإصلاحات الاقتصادية، التي دشنها أوزال طوال فترة حكمه 1983–1993، الاتحاد الأوروبي على إعادة النظر في طلب أنقرة الانضمام إليه، وأسفر ذلك عن التوقيع على الاتحاد الجمركي في كانون الأول/ديسمبر 1995، وهي خطوة عملية مهدت للقرار الذي أقرته قمة هلسنكي لدول الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر 1999، حيث قُبلت تركيا بوصفها دولة مرشحة لعضوية الاتحاد، لتبدأ التفاوض لاحقًا حول عضويتها فيه.

قضت وفاة أوزال في عام 1993 مبكرًا على الدور الإقليمي الطموح الذي كانت تركيا تتطلع إليه. وقد حاول رئيس الوزراء نجم الدين أربكان خلال فترة توليه منصبه ضمن ائتلاف مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر (1996–1997)، القيام بدور إقليمي نشط من خلال تعميق الروابط مع العالم الإسلامي[53]، عبر تأسيس مشروع اقتصادي وسياسي طموح تمثل بمجموعة الدول الثماني النامية الإسلامية (D-8)، التي ضمت تركيا وإندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان ومصر وإيران ونيجيريا، لكنه أخفق بعد أن وجهت إليه هيئة الأركان المشتركة بعد اجتماع لمجلس الأمن القومي مذكرة تحذيرية بأن تركيا صارت تحت خطر الرجعية الدينية المهددة وحدة البلاد بسبب سياساته التي رأت أنها تهدد النظام العلماني للجمهورية، وأجبرته على الاستقالة[54].

كما حاول وزير الخارجية إسماعيل جيم خلال الفترة 1997–2002 اتباع سياسة خارجية نشطة، فقد كان يرى أن «السياسة الخارجية التركية يجب أن تكون استباقية وليست رد فعل»، وأن «السياسة التقليدية تجاهلت الماضي العثماني للبلاد وعزلت نفسها عن محيطها الجغرافي». وهو بذلك، يشير إلى سياسة بولنت أجاويد (1925–2006) بشأن قبرص في عام 1974، وأوزال بشأن العالم التركي في الفترة 1991–1993. لكنه، كان يعطي أهمية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي؛ إذ اعتبر أن تركيا دولة أوروبية ولا تحتاج إلى إقناع أحد بذلك، لأنها كانت كذلك بالفعل مدة سبعة قرون، مثلما هي آسيوية أيضًا[55]. وقد زاد اهتمامه بالاتحاد الأوروبي بعد قبول تركيا كمرشح للعضوية في كانون الأول/ديسمبر 1999[56]. لكن عقد التسعينيات الذي شهد حكومات متغيرة باستمرار، أجهض أي خطة خارجية نشطة، بل أدى في النهاية إلى أزمة اقتصادية خانقة في عام 2001.

ثالثًا: تشكّل سياسة خارجية جديدة 1997–2011

شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين تغيرات جوهرية في الساحة الداخلية التركية، أثرت في تغيير مسار البلاد وفي التهيئة لإطلاق سياسة خارجية جديدة لا تزال قائمة حتى الآن. فالإحباط من تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية عامةً، واستمرار تغيّر الحكومات الائتلافية، واشتداد الوصاية العسكرية، بخاصة بعد إطاحة حكومة نجم الدين أربكان في عام 1997 قبل أن تكمل سنة من عمرها، شكّل كله حوافز لأطراف وشخصيات طموحة للتفكير في آليات وتحالفات وأفكار جديدة يمكن أن تُخرج تركيا من هذا المأزق الداخلي المؤثر سلبيًا في سياستها الخارجية.

ومع فقدان الأحزاب العلمانية والقومية الكبيرة والعريقة فاعليتها وتأثيرها وانقسام الناخبين حولها، ومع استمرار حظر الأحزاب ذات الجذور الإسلامية المنبثقة من حركة «الرؤية الوطنية»، وحظر عمل بعض قادة حزب الرفاه في عام 1997،

فإنّ تيارين إسلاميين مختلفي التوجهات بدآ بالتقارب للتغلب على معضلة كل منهما، وشكّلا، إلى جانب أطراف أخرى، ائتلافًا محافظًا جديدًا. ضمّ التيار الأول مجموعة كبيرة وناشطة انشقت عن حركة «الرؤية الوطنية» لتؤسس حزب العدالة والتنمية في عام 2002، ويتزعم هذه المجموعة الشابة رجب طيب أردوغان. أما التيار الآخر فهو جماعة «الخدمة» بزعامة فتح الله غولن.

ويركز هذا المحور على إعادة صياغة مبادئ السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية والدور الإقليمي النشط والتوجهات إزاء الغرب والشرق. لكن قبل ذلك، ندرس نشأة التيارين أعلاه وتقاربهما بسبب تأثيرهما في السياسة الخارجية حتى عام 2011، وكذلك لفهم جذور الاتفاق والخلاف بينهما عندما ندرس تأثير صدامهما طوال العقد الثاني في قضايا السياسة الخارجية وتوجهاتها في الفصلين الثاني والثالث.

1. «الرؤية الوطنية» و«الخدمة»: خلفية إسلامية ومساران مختلفان

كانت حركة «الرؤية الوطنية» (رؤية الملّة Millî Görüş)، وجماعة «الخدمة» (hizmet)، تعدان من بين الحركات الإسلامية الفاعلة في تركيا، ولكنهما لا تعبّران عن اتجاه متجانس. وقد انعكس التقارب بين جزء من «الرؤية الوطنية» مع «الخدمة» خلال الفترة 2002–2011، ثم تنافسهما وصدامهما منذ عام 2013، على الحياة السياسية في تركيا وعلى سياستها الخارجية حتى الآن. لذلك، من المهم تتبع نشأتهما واتجاههما.

رغم أن كلتا الحركتين امتداد للطريقة النقشبندية الصوفية المنخرطة تاريخيًا في الشؤون العامة وفي المساهمة في مواجهة التحديات الخارجية، فإن كلًا منهما تأثرت حديثًا بشخصيات وأفكار ترى الانخراط في الحياة العامة وفي تحديات الخارج من زوايا عديدة وأحيانًا مختلفة.

منذ بدايات الدولة العثمانية، أدت الطرق الصوفية دورًا في المجتمع والسياسة. وتعد الطريقة النقشبندية التي تُنسب إلى الشيخ محمد بهاء الدين نقشبند (1318–1389م) واحدة من أكبر الطرق الصوفية في العالم، وقد أدت دورًا مهمًا في انتشار الإسلام[57]. كما أدت دورًا في مواجهة التحديات الخارجية؛ إذ قام الشيخ أحمد السرهندي (1524–1624)، وهو شخصية مركزية في تطور هذه الطريقة، بتعزيز الالتزام بها في سياق مواجهة التشيّع الصفوي، كما شجع على الانخراط في الشؤون العامة. وفي عام 1809، جدّد هذا التفكير الشيخ خالد البغدادي، وهو كردي يتحدر من شمال العراق، وقد طوّر فرعًا جديدًا من الطريقة عُرفت باسم الفرع الخالدي أو «النقشبندية – الخالدية»، التي أكّدت أفكار السرهندي، وعُرفت برفضها القوي للحكم الأجنبي أو الأفكار غير الإسلامية؛ متأثرة بحركة الاستعمار الأوروبي الممتدة في العالم الإسلامي من إندونيسيا إلى شمال القوقاز، وطالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية وجعل الإسلام مبدأً توجيهيًا للإصلاح.

وعمل تلامذة البغدادي في اسطنبول؛ مثل أحمد سليمان الأروادي ثم أحمد ضياء الدين غوموشاهنوي. وكان أحد خلفاء الأخير محمد زاهد كوتكو، الذي تولى مسجد إسكندر باشا في عام 1958 حتى وفاته في عام 1980، وكان خلال هذه الفترة زعيم الإسلام السياسي في تركيا بشكل غير الرسمي، فقد روج أفكار الطريقة الخالدية في البيئة السياسية الجديدة المتعددة الأحزاب. وشجع كوتكو نجم الدين أربكان على تشكيل حركة تخوض المجال العام من خلال أحزاب سياسية[58].

كما تعود جذور النظرة الإسلامية المعاصرة نحو العالم في تركيا إلى أفكار إسلاميين أتراك آخرين مثل الكاتب والشاعر نجيب فاضل كيزاكورك (1904–1983)، الذي نظّر لفكرة «الشرق الكبير» (Büyük Doğu) ولـ «دولة إسلامية جديدة» من شأنها أن تُحدث قطيعة مع كل القيم والمؤسسات الأساسية للجمهورية. وكذلك سيزاي كاركوك (Sezai Karakoç) (ولد في عام 1933)، حيث ركز على فكرة إحياء «حضارة الحقيقة» (Civilization of Truth)؛ أي الحضارة الإسلامية، التي ستحل محل «الحضارات الخاطئة» (False civilizations) الأخرى، بخاصة الغربية التي قوّضت الدولة العثمانية وأحلت مكانها أفكار التغريب. وهذه الشخصيات ألهمت ببعض أفكارها مسؤولين وأكاديميين ومفكرين إسلاميين، بخاصة الجيل الأخير مثل الرئيس رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، والمتحدث الرسمي باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين، الذين ساهم بعضهم في التنظير للرؤية «الحضارية» التي يرى الإسلاميون المعاصرون من خلالها العالم[59].

نتج من مجمل هذه الأفكار وهذا الاتجاه تأسيس حركة «الرؤية الوطنية» على يد نجم الدين أربكان، وهي حركة إسلامية تتبنى العمل السياسي، وتهدف إلى خلق تركيا قوية ومستقلة وتحمي المسلمين من الغرب، تمامًا كما فعلت الدولة العثمانية[60]. وترى أن أساس النهضة هو التمسك بالإسلام بوصفه هوية، والاكتفاء بأخذ ما لدى الغرب من تقنية فحسب، مع اعتماد صناعة وطنية تؤسس لوجود حقيقي على الساحة العالمية، ورفع سيطرة الدولة عن الدين[61]. ومن أجل ذلك، أسست الحركة أحزابًا متعاقبة، كان أولها حزب النظام الوطني في عام 1969، ثم حزب السلامة في عام 1972 الذي شارك في الحكومة الائتلافية في حينه، ثم حزب الرفاه في عام 1983 الذي شارك في انتخابات بلدية ونيابية عدة، وشكل حكومة ائتلافية من حزبين في عام 1996 وأصبح أربكان رئيسًا للوزراء، ثم حزب الفضيلة في عام 1998. وقد تم حظر جميع هذه الأحزاب بوصفها تمثل الإسلام السياسي وتشكّل تهديدًا للنظام العلماني. وورثها رسميًا حزب السعادة الذي لا يزال قائمًا لكنه ضعيف التمثيل على المستوى الوطني.

في مقابل الإسلام السياسي، و«الخطر الذي يمثله على النظام العلماني» بحسب قرارات الحظر المتكررة لأحزابه، بدأت تظهر على الساحة حركة أخرى، هي جماعة «الخدمة» التي يتزعمها فتح الله غولن، والتي تقدم خطابًا إسلاميًا بديلًا يركز على المجال الاجتماعي، وتتماهى هذه الحركة مع توجهات الدولة فتقر بعلمانيتها، وتركز على التحالف مع الغرب[62]. ورغم أنها تذهب إلى عدم اهتمامها بالسياسة، فقد لاحقتها تهمة العمل بصورة براغماتية في اختراق مؤسسات الدولة التركية؛ وذلك بنزع أي مظهر إسلامي عمن يتبعها في جهاز الدولة[63].

تعد حركة غولن أيضًا من فروع الطريقة النقشبندية – الخالدية التي انخرطت في المجال العام، كما أنها تعتبر نفسها امتدادًا لإرث الشيخ سعيد النورسي (1878–1960) وحركة النور[64]. بدأ غولن نشاطه في بداية الستينيات في أرضروم، حيث شارك في تأسيس الفرع المحلي لـ «جمعية الكفاح ضد الشيوعية»، وهي منظمة قومية، تم تشجيعها من الدولة والغرب في سياق الحرب الباردة. أما نشاطه الديني، فقد بدأ بشكل ملحوظ إمامًا وخطيبًا لدى وزارة الأديان في مدينة إدرنة في عام 1964، وأصبح ذا سمعة كبيرة بسبب أسلوبه وخطابه؛ فنقل إلى إزمير، حيث تم تعيينه خطيبًا لمنطقة بحر إيجة؛ ما مكنه من الانخراط في الوعظ بصورة أكبر والقيام بجولات لإلقاء محاضرات. وهناك أنشأ أول مجتمعات الإقامة السكنية لأتباعه.

وفي عام 1979، تأسست بتأثير منه أولى دورات التدريب للطلاب الذين يقدمون امتحان القبول للالتحاق بالجامعات الحكومية[65]، وهي الدورات التي تم حظرها في عام 2014 بدعوى أنها تستخدم لكسب مزيد من الأتباع، وتولّد عوائد مالية. وقد اشتهرت الحركة بتأسيس الكثير من المدارس الثانوية الخاصة والجامعات والكليات والأقسام الداخلية والمخيمات الصيفية والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وكان تلاميذه مؤثرين في البيروقراطية الحكومية ووسائل الإعلام، وتقلد العديد منهم مناصب مهمة في أجهزة الدولة والقضاء والنظام التعليمي والقطاعات الرئيسة في الاقتصاد[66].
يتشارك غولن وأربكان في رفض التغريب وأسلوب الحياة المرتبط بالغرب، ويمجدان الإمبراطورية العثمانية بوصفها القوة الكبرى التركية المسلمة وطليعة العالم الإسلامي. ويختلف الطرفان بشأن دور الإسلام في الحياة العامة، فغولن لم يشارك في المناقشات الدائرة بشأن الحجاب، وكان على خصام مع حركة الإسلام السياسي، فنتيجة لظهور أفكار أربكان وإحياء دور الإسلام السياسي، انحاز غولن إلى النظام الحاكم وعارض التسييس المباشر للإسلام، وقد رأى أن مهمة المسلمين الأساسية ليست مواجهة الدولة العلمانية، بل التجديد الأخلاقي. وكان يتسق إلى حد بعيد مع السياسات الثقافية والتعليمية التي تنفذها الدولة في أعقاب الانقلاب العسكري في عام 1980، وسُمح له بالوعظ والخطابة في مساجد كبيرة في اسطنبول، وأنقرة، وإزمير، ومدينته أرضروم. وعندما أصبح أربكان رئيسًا للوزراء في عام 1996، وأضحى واضحًا تزايد حضور الإسلام السياسي، تزايد ظهور غولن الذي يمكن أن يقدم إسلامًا بديلًا، وأصبح شخصية مركزية في الخطاب العام بشأن الدين وشرعية الدولة[67].

بالنسبة إلى السياسة الخارجية، بلغ الاختلاف والتوتر أوجه بين حركتي غولن وأربكان في منتصف التسعينيات؛ إذ حاول غولن الاستفادة من الانفتاح والعولمة، فبدأ دعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وبدأ حوار الأديان في تركيا والخارج بعد ظهور مقولة صدام الحضارات، فالتقى مع الزعماء الدينيين مثل البابا يوحنا بولس الثاني والبطريرك اليوناني بارثولوميوس، وحاخام السفارديم إلياهو. أما أربكان، فقد كانت لديه وجهات نظر معارضة للعولمة وعضوية الاتحاد الأوروبي وحوار الأديان، وأعطى أولوية في سياسته الخارجية عندما أصبح رئيسًا للوزراء إلى الدول الإسلامية، كما أسلفنا. وقد أصبح الخلاف واضحًا بينهما؛ إذ وصف غولن مشروع مجموعة الثماني الإسلامية بأنه «عبثي» و«رسالة رخيصة» من أربكان لأنصاره. كما أيد غولن، في مقابلة تلفزيونية معه في 16 نيسان/أبريل 1997، الطلب الذي كان الجيش قد تقدم به لأربكان كي يستقيل[68].
وعلى الرغم من أن الخلاف بين الحركتين وصل ذروته، فإن حركة غولن والجيل الشاب في حركة «الرؤية الوطنية» بدآ بالتقارب. كانت القيادة العسكرية بعد انقلاب عام 1997 حذرة جدًا من كل أوجه العمل الإسلامي، سواء أكان عملًا سياسيًا أم اجتماعيًا مدنيًا، فقد اعتبرت أن «الإحياء الإسلامي» الذي روج له قادة انقلاب عام 1980، لمواجهة اليسار المتطرف في حينه، قد وصل إلى مستويات تنذر بالخطر، ولا بد من أن يوضع له حدّ عبر حظر حزب الرفاه. وبهذا، فقد غولن أهميته الوظيفية لدى النخبة الحاكمة كموازن لحركة أربكان، وأصبح يتعرض للضغوط ولتقييد مجال العمل الإسلامي في المجتمع المدني الذي تقوم به حركته. كما شعر غولن بأنه مجبر على تسليم نحو 300 مدرسة خاصة يديرها أتباعه. وفي

حزيران/يونيو 1999 شُنت حملة إعلامية حكومية عليه بعد اكتشاف تسجيل يحث أتباعه على العمل بسرية[69]. ولأنه كان أصلًا في الولايات المتحدة للعلاج منذ آذار/مارس 1999، فقد بقي هناك حتى الآن.

كانت هناك علاقة أخرى تتبلور بين حركة غولن وجزء من حركة أربكان. فهناك جيل شاب في حزب الرفاه بدا مقتنعًا بأن متابعة العمل السياسي لحركة «الرؤية الوطنية» يمكن أن توصل إلى نتائج أفضل في حال تجديد الخطاب وتعديل بعض السياسات. كما بدا مقتنعًا ببعض آراء غولن ومقولاته، بخاصة بشأن علمانية الدولة، وإبعاد دور الدين عن الحياة السياسية، وأهمية الاندماج في الاتحاد الأوروبي بدلًا من الخطاب المعادي للغرب[70]. ففتح الله غولن يقبل النظام العلماني في تركيا، ولا يفضِّل تطبيق الشريعة الإسلامية فيها[71]، ويجادل بأنّ «الإسلام لا يقترح شكلًا محددًا وثابتًا للحكومة ولا يحاول تشكيلها»، بل يضع «مبادئ أساسية عامة توضح الطابع العام للحكومة»[72]. وقد عمّق حظر حزب الرفاه الهوةَ بين جناحي حركة «الرؤية الوطنية»؛ فالجناح الأول بزعامة رجائي قوطان، شكّل حزب الفضيلة، وبعد حظره تأسس حزب السعادة. أما الجناح الثاني الشاب، الذي تزعمه رجب طيب أردوغان، وعبد الله غول، وبولنت آرنيج، وبشير أتلاي، فأسّس حزب العدالة والتنمية. ولم يكن الانشقاق في حركة «الرؤية الوطنية» بسبب تقارب الجيل الشاب مع حركة غولن بالضرورة، فقد كانت هناك خلافات داخلية حول أسلوب العمل وقيادته طوال فترة التسعينيات[73]. ومن هنا، تقارب القطبان السياسي والاجتماعي ليشكّلا تحالفًا غير معلن. فضلًا عن ذلك، جمع حزب العدالة والتنمية ائتلافًا واسعًا من الإصلاحيين الإسلاميين، والمصرفيين والخبراء الماليين، وأصحاب الشركات المستقلة الصغيرة والمتوسطة[74].

في عام 2002، أراد كثير من الناخبين الأتراك التخلص من القيادات التقليدية القديمة، وكانت الأزمة الاقتصادية لعام 2001 أحد العوامل الحاسمة التي أسهمت في محاولة الناخبين تجربة حزب جديد وقيادة واعدة. وجادل كثير من المحللين بأنّ حزب العدالة والتنمية أتى إلى السلطة من خلال الجمع بين قوة الديمقراطية مع دعم البرجوازية الإسلامية الصاعدة المعتمدة على رأس المال الإعلامي والخطاب الإصلاحي القومي. فقد أدى ذلك إلى ظهور مجموعة اجتماعية – ثقافية جديدة مع قوة اقتصادية مؤثرة لتعكس مرة أخرى القيم التقليدية والمحافظة والدينية[75].

2. حزب العدالة والتنمية وحقبة جديدة في السياسة الخارجية

شهد عام 2002 حقبة جديدة في التاريخ التركي، تمثلت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فأحدث تحولًا جوهريًا في مسار السياسة الخارجية التقليدية. كانت السياسة الجديدة وتمظهراتها إقليميًا ودوليًا تستند في المرحلة الأولى إلى مقولات نظرية لأحمد داود أوغلو، الذي جاء أيضًا من حركة «الرؤية الوطنية». وقد انعكس التنوّع داخل حزب العدالة والتنمية على التوجهات المتعددة للسياسة الخارجية الجديدة نحو الشرق والغرب، فقد اشتركوا جميعًا في أهمية نهوض تركيا بعد الأزمات التي مرت بها، وتعزيز مكانتها الخارجية، وإيلاء العلاقات التجارية والسياسية والثقافية الأولوية.

فقبل تأسيس حزب العدالة والتنمية، ألّف داود أوغلو كتابه **العمق الاستراتيجي** ونُشر في عام 2000. وقد ضمّنه تصورات استراتيجية عن مكانة تركيا المستقبلية وفاعليتها الدولية والإقليمية بصرف النظر عن السياسات المتغيرة للحكومات آنذاك، حيث كانت البلاد تمر بأزمات سياسية واقتصادية. فلم يحدّد فيه أدوات أو سياسات بعينها يمكن أن تحقق تلك

المكانة، بل حدد التصورات العامة التي تؤدي إليها، وحثّ الدولة على إطلاق سياسة خارجية تساهم في امتلاك أدوات القوة والمكانة والنفوذ من منطلق السياسة الواقعية.

باختصار، عرّف داود أوغلو تركيا بأنها قوة مركزية تمارس تأثيرها في محيطها، ولا سيما في الشرق الأوسط، وعليها أن تعمل من أجل حماية استقرارها ونظامها من خلال الاضطلاع بدور يحمي استقرار الدول المجاورة ونظمها. ولذلك لا بدّ من النظر إلى هذا الوضع كأداة للانفتاح على العالم من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي، وبما يسمح لها بصنع سياسات دولية[76]. ويستند في ذلك إلى إرثها التاريخي الذي حكمت خلاله مناطق واسعة وشعوبًا في الشرق والغرب، ومكانتها الجغرافية التي تتوسط قارات العالم وتقع في أكثر الأقاليم أهمية. وحثّ تركيا على انتهاج سياسات فاعلة من أجل أن تأخذ مكانها الطبيعي والمركزي كقوة كبرى والتخلي عن دور الهامش أو التابع أو الحاجز، الذي تؤديه الدول الصغيرة أو الضعيفة.

وعندما أصبح حزب العدالة والتنمية حاكمًا، كانت أدبيات كهذه مساعدة للحزب في وضع تصورات حول مكانة تركيا الخارجية، فقد تولى داود أوغلو مناصب حكومية متصلة مباشرة بالسياسة الخارجية[77]، فاستطاع من خلالها بلورة سياساتٍ وأدواتٍ تناسب تلك المرحلة.

حافظت مبادئ السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على المبدأ الأساسي التقليدي «سلام في الداخل، سلام في العالم»؛ إذ يعتقد الحزب أنّ نهجه الجديد رغم تبنيه سياسات مختلفة عن الماضي، فإنه سيؤدي إلى الترويج للسلام والديمقراطية والحرية والأمن في الداخل والخارج، ويعزز مصالح تركيا بطريقة سلمية. وإضافة إلى ذلك المبدأ، اشتملت السياسة الخارجية على مبادئ وسياسات جديدة راجت في العقد الأول من حكم الحزب، مثل: التوازن بين الأمن والديمقراطية في الدولة من أجل تأسيس مجال للتأثير في البيئة المجاورة، وسياسة «صفر مشاكل» مع الجيران، وتطوير العلاقات الجيدة مع المناطق المجاورة وما وراءها، وتأسيس علاقات متعددة التوجهات مع الأطراف الدولية على أساس الوفاق وليس التنافس، والدبلوماسية المتناغمة عبر الوجود في كل المنظمات الدولية والإقليمية[78].

بناءً عليه، ظهر في مبادئ السياسة الخارجية الرسمية خطاب تعاوني وسياسات تعتمد على القوة الناعمة تسعى لبلورة دور جديد لتركيا في المنطقة بوصفها جزءًا من الحل وليست جزءًا من المشاكل. وكان الهدف الأساسي للتركيز على الأدوات الاقتصادية والسياسات الليبرالية في البداية هو محاولة الحزب الناشئ تبديد صورة الحزب الذي تخشاه المعارضة العلمانية وتراقبه المؤسستان العسكرية والقضائية، ويثير حفيظة الغرب؛ فصاغ سياسات تُجنِّبه العراقيل وهاجس الحظر داخليًا، وتساعده على قبوله خارجيًا، كما تساعد تركيا، في الوقت نفسه، على تجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية.

وكان للإصلاحات والتعديلات الدستورية في عامي 2007 و2010، الهادفة إلى توسيع الحريات وتعزيز حقوق الإنسان وتقليص سلطة المؤسسة العسكرية، دورٌ في تقبّل السياسة الخارجية الجديدة. فقد ساهمت التعديلات الدستورية في إضعاف دور الجيش في الشؤون السياسية والخارجية، وزادت من دور المجتمع المدني والنخب الاقتصادية في القضايا الإقليمية سعيًا

لتوسيع مصالح تركيا وشراكاتها. كما ساهم قبول تركيا مرشحًا لعضوية الاتحاد الأوروبي في عام 1999 في تسريع عملية الإصلاح وتوسيعها للوفاء بمعايير الاتحاد وشروطه عند بدء التفاوض في عام 2005.

لقد تضمنت السياسات الليبرالية وأدوات القوة الناعمة التي تم التركيز عليها طوال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية بناء الشراكات الاقتصادية، وتعزيز العلاقات السياسية عبر حل المشاكل مع دول المنطقة، واستخدام وسيلة الوساطة لحل النزاعات، والترويج للنموذج التركي والديمقراطية واقتصاد السوق، وتوسيع تركيا نشاطها وبعثاتها الدبلوماسية ومساعداتها الإنسانية وبرامجها الثقافية، فضلًا عن التركيز على العلاقات الثقافية المرتبطة بالإرث المشترك مع الدول المجاورة.

بالنسبة إلى الاقتصاد والتجارة، فإن بداية حكم حزب العدالة والتنمية تزامنت مع خطة انتقال الدولة إلى اقتصاد السوق والأزمة الاقتصادية الطاحنة في عام 2001. ومع تطلعات الفئة الجديدة من رجال الأعمال أو «برجوازية الأناضول» إلى زيادة فرص التصدير في حقبة الانفتاح الاقتصادي، وتزايد الاستثمارات المحلية والخارجية، وتصاعد الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي، طورت تركيا علاقاتها التجارية بالفعل مع معظم مناطق العالم، وأصبحت واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. وقد غيّر هذا التطور إلى حد بعيد أساس التفكير في السياسة الخارجية التركية من الأمن والتهديد إلى الاقتصاد والتعاون[79].

أما العلاقات السياسية، فقد ساهمت ظروف دولية وإقليمية في نجاح الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية التركية القائم على حل المشاكل والسلام والوساطة؛ إذ كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى دولة مسلمة كبيرة مثل تركيا، العضو أيضًا في التحالف الغربي، تروّج للسلام بعد حربي أفغانستان في عام 2001 والعراق في عام 2003 وتداعياتهما. وفي الوقت نفسه، تعززت فرص مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل بعد احتلال العراق، فتقدّمت الوساطة التركية في تسع جولات من المفاوضات على هذا المسار بتشجيع من الغرب. ولأن حزب العدالة والتنمية ذو جذور إسلامية، فقد كان ينظر باهتمام إلى دوره للترويج لنموذج ديمقراطي علماني مرن في المنطقة، وإلى إمكانية مساهمته في إدماج حركات إسلامية في العمليات السياسية في المنطقة، ومن بين ذلك حركة حماس مثلًا في فلسطين. وقد زاد قبوله في المنطقة أيضًا بعد رفض البرلمان التركي استخدام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأراضي التركية لغزو العراق، حيث استطاعت أنقرة تأدية دور الوساطة بين التحالف والفصائل العراقية المسلحة. وعمومًا، تعززت علاقات تركيا مع معظم الدول المجاورة.

على الصعيد الدولي، أدى تنوّع التيارات داخل حزب العدالة والتنمية إلى رواج مبدأ التوجهات المتعددة في السياسة الخارجية الذي يروم تعزيز علاقات تركيا مع جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. فجميع هذه التيارات كانت تشترك في أهمية أن تتبوّأ تركيا مكانة متقدمة في العالم. ومع ذلك، كان هناك تفاوت في التوجهات بين أردوغان ورفاقه في الحزب القادمين من حركة «الرؤية الوطنية»، وبين أتباع جماعة «الخدمة»، من حيث اهتمام كلٍ منهما بمناطق معينة؛ ففي حين تعطي «الخدمة» أهمية للعالم التركي وتحدي نفوذ إيران وروسيا في هذه المنطقة، وتركز على أهمية الاندماج في الاتحاد الأوروبي وتقوية العلاقة بحلف الناتو، فإن أردوغان ورفاقه كانوا يركزون على تعزيز الروابط بالعالم الإسلامي عامةً، والمنطقة العربية خاصة، كما أعطوا أهمية لموازنة العلاقات بين الشرق والغرب. ولم يخلق هذا التباين أي اختلاف ظاهر حتى نهاية العقد

الأول من القرن الحالي. بل على العكس من ذلك، أدى هذا التنوع إلى تعزيز التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة والمنظمات الأمنية الغربية وتزايد الاهتمام بعضوية الاتحاد الأوروبي من جهة، وأعطى أولوية للانخراط في المنطقة العربية والعالم الإسلامي وللشراكات مع قوى دولية وإقليمية مثل روسيا والصين وإيران من جهة أخرى.

لكن في المرحلة التالية بدأت ظروف كثيرة تتغير محليًا وإقليميًا، وكذلك على صعيد علاقات تركيا بالقوى الدولية، كما ظهرت الخلافات بين الشركاء، وداخل حزب العدالة والتنمية، وانعكس ذلك كله على الساحة التركية، وعلى السياسة الخارجية التي مرت بفترة من التحولات طوال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويناقش الفصل التالي هذه التغيرات المحلية والإقليمية التي أثرت في مسار السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها وسلوكها لاحقًا.

(23) The Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, «The Goals and Principles of Turkish Foreign Policy,» accessed on 1/4/1999, at: http://www.mfa.gov.tr/groupf/default.asp; The Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, «Turkey's Enterprising and Humanitarian Foreign Policy,» accessed on 11/5/2020, at: https://bit.ly/3gDiH8o; The Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, «Turkish Foreign Policy During Ataturk's Era,» accessed on 11/5/2020, at: https://bit.ly/3iNbq7K

(24) للتفاصيل حول تقسيم منطقة الأناضول والسياق والظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى ذلك، يُنظر:
Paul C. Helmreich, *From Paris to Sèvres: The Partition of the Ottoman Empire at the Peace Conference of 1919-1920* (Ohio: Ohio University Press, 1974).

(25) بحسب ديفيد فرومكين، أعطى جوزف ستالين، مفوض القوميات وسيطرة الدولة آنذاك، المصالح الوطنية الروسية الأولوية على العقيدة البلشفية، فقد كان أتاتورك في الواقع عدوًا للبلشفية الروسية وقوميًا مناهضًا للشيوعية، لكنه بدا للروس أنه قادر على طرد بريطانيا من الأراضي التركية. لذلك بدأت الأموال والإمدادات السوفياتية تتدفق إلى الحدود الروسية – التركية، وكانت هذه هي أول مساعدة عسكرية كبيرة قدمتها روسيا السوفياتية لحركة أجنبية. يُنظر:
David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York, NY: Henry Holt and Company, 1989), pp. 429-430, 484.

(26) Burak Kadercan, «The Role of Perception and Misperception in U.S.-Turkish Relations,» Paper Presented at: Doyle Hodges et al., *The Future of Turkey's Foreign Policy*, Policy Roundtable, Texas National Security Review (24 October 2019), p. 55, at: https://bit.ly/3ysmZJq

(27) Dietrich Jung, «Turkey and the Arab World: Historical Narratives and New Political Realities,» *Mediterranean Politics*, vol. 10, no. 1 (March 2005), pp. 3-5; Dario Cristiani, «Turkey-GCC Ties: Ankara Sets its Sights on the Gulf,» *World Politics Review,* 7/6/2010, accessed on 10/1/2019, at: https://bit.ly/2BkF7ch

(28) William L. Cleveland & Martin Bunton, *A History of the Modern Middle East,* 5th ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2013), pp. 255-256.

(29) Office of the Historian, Department of State, United States of America, «The Eisenhower Doctrine, 1957,» accessed on 11/5/2019, at: https://bit.ly/1FGLJMQ

(30) The U.S. State Department, The Office of Electronic Information, Bureau of Public Affairs, «The Baghdad Pact (1955) and the Central Treaty Organization (CENTO),» accessed on 11/5/2019, at: https://bit.ly/2MX5UzS

(31) John M. Vander Lippe, «Forgotten Brigade of the Forgotten War: Turkey's Participation in the Korean War,» *Middle Eastern Studies,* vol. 36, no. 1 (January 2000), p. 92.

(32) Lars Haugom, «Turkish Foreign Policy under Erdogan: A Change in International Orientation?,» *Comparative Strategy*, vol. 38, no. 3 (2019), pp. 207-209.

(33) Umut Uzer, *Identity and Turkish Foreign Policy: The Kemalist Influence in Cyprus and the Caucasus* (London: I.B. Tauris, 2011), pp. 134-135.

(34) Ali Balci, «A Three-level Analysis of Turkey's Crisis with the U.S.-led Order,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 19.

(35) Alper Kaliber & Esra Kaliber, «From De-Europeanisation to Anti-Western Populism: Turkish Foreign Policy in Flux,» *The International Spectator*, vol. 54, no. 4 (2019), p. 12.

(36) Edward Wastnidge, «Imperial Grandeur and Selective Memory: Reassessing Neo-Ottomanism in Turkish Foreign and Domestic Politics,» *Middle East Critique*, vol. 28, no. 1 (2019), p. 13.

(37) في عام 1993، كانت مقولة «الدور الاستراتيجي الإقليمي لتركيا» عنوانًا لرسالة الماجستير التي ناقشتُ فيها انكشاف دوائر جغرافية جديدة أمام تركيا، والتي تعتبر أيضًا مناطق تاريخية بالنسبة إليها، حيث كان لها نفوذ أو سيطرة

فيها. ونتيجة الوضع الدولي والإقليمي الجديد، ناقشتُ فكرة أنّ تركيا، أول مرة منذ تأسيس الجمهورية، تقف أمام فرصة للقيام بدور استراتيجي ربما يساعدها على إحياء مكانتها الإقليمية في المستقبل. يُنظر:
Emad Y. Kaddorah, «The Strategic Regional Role of Turkey,» M.A. Dissertation, Department of Defense and Strategic Studies, University of Pune, Pune, 1993.

(38) Ibid., pp. 8-9; Hooman Peimani, *Regional Security and the Future of Central Asia: The Competition of Iran, Turkey and Russia* (London: Praeger Publishers, 1998), pp. 44-47, 57.

(39) Ministry of Foreign Affairs, «Relations with Central Asian Republics,» accessed on 11/5/2020, at: https://bit.ly/3ejM5ig

(40) Peimani, pp. 50-51.

(41) Svante E. Cornell, «Turkey and the Conflict in Nagorno Karabakh: A Delicate Balance,» *Middle Eastern Studies*, vol. 34, no. 1 (January 1998), p. 58.

(42) Norman Pounds, *The Turkish Straits, Political Geography* (New York, NY: McGraw-Hill, 1972), pp. 288-289.

(43) Özgür Özdamar, «The Black Sea Region in the New Turkish Foreign Policy,» Black Sea Discussion Paper Series, 2011/2, Center for Economics and Foreign Policy Studies, EDAM, 2011, pp. 5-6.

(44) Pounds, p. 288.

(45) Özdamar, p. 7.

(46) Ibid., p. 8.

(47) Marija Mitrovic, «Turkish Foreign Policy towards the Balkans: The Influence of Traditional Determinants on Davutoğlu's Conception of Turkey-Balkan Relations,» GeTMA Working Paper Series 10 (2014), pp. 10, 30-32.

(48) Leon Hartwell, «Conflict Resolution: Lessons from the Dayton Peace Process,» *Negotiation Journal*, vol. 35, no. 4 (October 2019), pp. 443, 466.

(49) Cengiz Dinc & Mustafa Yetim, «Transformation of Turkish Foreign Policy toward the Middle East: From Non-Involvement to a Leading Role,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 11, no. 1 (2012), pp. 71-73.

(50) Kıvanç Ulusoy, «Turkey and Israel: Changing Patterns of Alliances in the Eastern Mediterranean,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 22, no. 3 (2020), p. 418.

(51) «Turkey-Israel Defence Agreement,» *Strategic Comments*, vol. 2, no. 6 (June 1996), p. 1.

(52) Eyal Barelovich, «Turkish-Israeli Military Relations and Security Cooperation,» *Report*, vol. 4, no. 6 (December 2014), pp. 618-619.

(53) Barış Kesgin, «Turkey's Erdoğan: Leadership Style and Foreign Policy Audiences,» *Turkish Studies*, vol. 21, no. 1 (2020), pp. 62-63.

(54) **حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والممارسة** (اسطنبول: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016)، ص 36.

(55) جُمعت آراء إسماعيل جيم من مقالات منشورة في الصحافة الدولية وخطابات في كتابه:

Ismail Cem, *Turkey in the New Century* (Nicosia: Rustem, 2001).

وقد أضاف إليها فصلًا تمهيديًا أبرز فيه أفكاره المتعلقة بالسياسة النشطة. يُنظر:

Andrew Mango, «[Book Review:] Turkey in the New Century,» *Perceptions: Journal of International Affairs*, vol. 6, no. 4 (December 2001-February 2002), accessed on 16/4/2020, at: https://bit.ly/3iu28Nq

(56) European Parliament, «Turkey and Relations with the European Union,» Brief no. 7, 10/2/2000, accessed on 14/7/2020, at: https://bit.ly/3iCTzjm

(57) Svante E. Cornell & M. K. Kaya, «The Naqshbandi-Khalidi Order and Political Islam in Turkey,» Hudson Institute, 3/9/2015, accessed on 9/11/2016, at: http://bit.ly/2b5PGol

(58) Hilmi Demir, «Selefiler Kimdir, Selefilik Nedir?,» Teostrateji Arastirmalari Merkezi, 30/6/2014, accessed on 9/11/2016, at: http://bit.ly/2htXSyI

(59) Sean R. Singer, «Erdogan's Muse: The School of Necip Fazil Kisakurek,» *World Affairs*, vol. 176, no. 4 (November-December 2013), pp. 81-88.

في هذا السياق، تمثل دراسة داود أوغلو في عام 1994 «صدام المصالح»، التي تعد ردًا على مقولة صامويل هنتنغتون «صدام الحضارات»، نموذجًا للرؤية الحضارية، التي ترى أن لدى العالم الإسلامي المقومات الاستراتيجية كي يكون مهيمنًا؛ إذ يقول: «يؤلف العالم الإسلامي معظم الأجزاء الاستراتيجية من 'الحزام المحيط' والمنطقة المركزية 'الهارتلاند'. ويوفر هذا موقعًا جغرافيًا، حيث يعتبر مناسبًا جدًا لتطوير استراتيجية قارية وبحرية [...] إنّ تماسك أجزاء الحزام المحيط أو تضامنها يعنيان سيطرة استراتيجية [...] لأنّ الدول المسلمة تسيطر بشكل كامل على المحور المركزي للحزام المحيط من الشرق والغرب وكذلك على الممرات من الشمال والجنوب؛ من الهارتلاند إلى البحار الدافئة عبر القوقاز إلى الحزام الجنوبي لآسيا الوسطى وأفغانستان [...] ويعزز ذلك المصادر الجيو-اقتصادية».

Ahmet Davutoglü, «The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis)Order,» *Intellectual Discourse*, vol. 2, no. 2 (1994), pp. 117-118.

وفي حين وجد هنتنغتون في كتابه صراع الحضارات «دولة ممزقة» في تركيا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وجد داود أوغلو فرصًا هائلة أمامها. ومهدت دراسته تلك لرؤية سياسة خارجية قائمة على المشاركة النشطة في مجالات نفوذ محتملة لتركيا، حيث يفترض في النهاية أن تصبح فاعلًا عالميًا. يُنظر:

Kesgin, p. 63.

(60) Günter Seufert, «Is the Fethullah Gülen Movement Overstretching Itself? A Turkish Religious Community as a National and International Player,» SWP Research Paper, German Institute for International and Security Affairs, January 2014, p. 7.

(61) **حزب العدالة والتنمية التركي**، ص 37.

(62) Seufert, p. 9.

(63) **حزب العدالة والتنمية التركي**، ص 60-61.

(64) يعد النورسي إحدى الشخصيات الإسلامية المهمة في أواخر الدولة العثمانية وبداية العهد الجمهوري. وتعود أهميته إلى نشاطه في الحفاظ على الهوية الإسلامية في المجتمع بعد أن أصبح تقويضها هدفًا رسميًا لنظام الجمهورية العلماني، وكانت

كتاباته المتفرقة على مدى أكثر من عشرين عامًا، وهي معروفة بـ «رسائل النور»، وسيلة للدفاع عن الإسلام وإثبات توافقه مع الحداثة والتحديث والعلم. ورغم ما شاع عنه من عدم اشتغاله بالسياسة، فقد كان أحد علماء الدين القلائل الذين أيدوا الحكم الدستوري بوصفه يتوافق مع الإسلام، وأيد عودة تطبيق الدستور العثماني في عام 1909. وكان قد دعا إلى التصويت لمصلحة الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس لمجابهة حزب الشعب الجمهوري بعد إقرار التعددية السياسية في عام 1946. كما أرسل رسالة تهنئة إلى الرئيس جلال بيار عند فوزه بالانتخابات في عام 1950. أثمرت كتاباته ورسائله بعد وفاته بنحو عقدٍ من الزمن، ظهور شخصيات وحركات تهتم بإدخال مفاهيم الإسلام في المجالين الاجتماعي والسياسي. يُنظر:

Seufert, p. 12.

(65) Ibid., p. 7.

(66) Bayram Balci, «Turkey's Gülen Movement: Between Social Activism and Politics,» Carnegie Endowment for International Peace, 24/10/2013, accessed on 11/5/2020, at: https://bit.ly/3fNnxjY

(67) Seufert, pp. 8-9.

(68) Ahmet T. Kuru, «Changing Perspectives on Islamism and Secularism in Turkey: The AK Party and the Gülen Movement,» 25/10/2007, pp. 144-145, accessed on 28/4/2021, at: https://bit.ly/2S1TdKQ

(69) Seufert, pp. 10-11.

(70) للمزيد حول خطاب حزب العدالة والتنمية في فترة التأسيس، يُنظر: عماد قدورة، «الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية»، **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الأول/ديسمبر 2014، ص 6-7.

(71) منال لطفي، «تركيا من أتاتورك إلى أردوغان: الرجل الذي يحبه أتراك .. ويخافه أتراك»، **الشرق الأوسط**، 25/10/2007.

(72) Fethullah Gülen, «A Comparative Approach to Islam and Democracy,» Elvan Ceylan (trans.), *SAIS Review,* vol. 21, no. 2 (Summer-Fall 2001), p. 134.

(73) مثل الخلاف بين أربكان وأردوغان حول إدارة الأخير شعبة اسطنبول لحزب الرفاه بطريقة تخالف طريقة أربكان. وعندما تأسس حزب الفضيلة ليرث حزب الرفاه، ظهرت أول مرة مجموعة تريد إجراء انتخابات داخلية بعيدًا عن رغبة أربكان الذي كان يفضِّل أن يتولى رئاسة الحزب رجائي قوطان، وفاز الأخير بفارق خمسين صوتًا (570 مقابل 620)،

فذهبت تلك المجموعة إلى أن هذه النتيجة بُنِيَت على تشويههم وعرقلتهم. وقامت بعد ذلك بتأسيس حزب العدالة والتنمية. يُنظر: **حزب العدالة والتنمية التركي**، ص 44-48.

(74) Sultan Tepe, «Turkey's AKP: A Model 'Muslim-Democratic' Party?,» *Journal of Democracy,* vol. 16, no. 3 (2005), p. 71.

(75) Ayla Göl, «The Identity of Turkey: Muslim and Secular,» *Third World Quarterly,* vol. 30, no. 4 (2009), p. 803.

(76) يقول داود أوغلو: «إنّ الدول المركز مثل تركيا، التي تحتل موقعًا مركزيًا في القارة الأم أفرو–أوراسيا، لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتُعرَف بها، بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آنٍ واحد [...] إنّ تركيا دولة أوراسية وجار مباشر لأفريقيا، ولا يوجد في قارة أوراسيا دولة أخرى بخلاف تركيا تتمتع بهذه الوضعية المركزية المميزة». وبناءً على هذا الوضع المركزي، يعتقد داود أوغلو أنّ ذلك سيؤهل تركيا لتمارس تأثيرها في مناطق أو هوامش عدة. يُنظر: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا في الساحة الدولية** (الدوحة/بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والمؤسسة العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 143، 611، 619.

(77) شغل داود أوغلو مناصب رسمية كبيرة، جعلته مؤثرًا في السياسة الخارجية حتى عام 2016، فقد كان مستشار الشؤون الخارجية لرئيس الوزراء (2003–2009)، ثم وزير الخارجية (2009–2014)، فرئيس الوزراء (2014–2016)، وذلك قبل أن يستقيل لاحقًا من حزب العدالة والتنمية ويؤسس حزب المستقبل في كانون الأول/ديسمبر 2019.

(78) Ahmet Davutoglü, «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007,» *Insight Turkey,* vol. 10, no. 1 (2008), pp. 79-83; Ministry of Foreign Affairs, «Synopsis of the Turkish Foreign Policy,» accessed on 19/11/2009, at: https://bit.ly/3vax3Ej

(79) Haugom, p. 209.

الفصل الثاني: المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية 2010–2021

تؤثر العوامل المحلية في السياسة الخارجية وسلوكها. فقد شهدت تركيا خلال الفترة 2010-2021 العديد من المتغيرات الجوهرية على مستوى العلاقات داخل حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومع حلفائه، حيث تحولت في بعض الأحيان إلى علاقات تنافس وصراع، وشهدت أيضًا إعادة تشكيلٍ للتحالفات مع أحزاب وتيارات أخرى. كما سرّعت العديد من المتغيرات الأمنية والدستورية والانتخابية تغيّر نظام الحكم جوهريًا وإعادة توزيع السلطات الأساسية فيه، وكذلك إعادة تشكيل العلاقات المدنية – العسكرية. ونتج من ذلك كله، تعزيز مكانة الرئاسة في البيروقراطية الحكومية عامةً، ومن ثمّ دورها في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها. وارتبطت بعض هذه المتغيرات المحلية بالعديد من التحولات على الصعيد الإقليمي ما بعد «الربيع العربي»، وكذلك بالعديد من التقلبات والتوترات في العلاقات بالقوى الإقليمية والدولية مثل إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد ساهم كل ذلك في التمهيد لإعادة النظر في التحالفات والعلاقات الخارجية.

ينقسم هذا الفصل إلى تسعة محاور تتناول العوامل والمتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية خلال العقد الأخير؛ وذلك للتمهيد لموضوعات الفصلين الثالث والرابع بشأن اتجاهات السياسة الخارجية التركية الجديدة وسلوكها. ويجري تناول هذه الأحداث والمتغيرات وفق ترتيبها الزمني أساسًا، ثم يجري التركيز بعدها على التغير الأساسي المتعلق بالبنية الجديدة لاتخاذ قرار السياسة الخارجية وتنفيذها.

أولًا: توتر العلاقات مع إسرائيل وانعكاساته

تعززت العلاقات بين تركيا وإسرائيل منذ توقيع «اتفاقية التدريب والتعاون العسكري» في شباط/فبراير 1996[80]، وكذلك في الفترة المبكرة من حكم حزب العدالة والتنمية عندما زار رئيس الوزراء في حينه، رجب طيب أردوغان، إسرائيل في أيار/مايو 2005 لعرض وساطة أنقرة للسلام في الشرق الأوسط وتعميق العلاقات التجارية والعسكرية معها[81]. وقامت حكومته، فعلًا، بالوساطة لتسوية النزاع السوري – الإسرائيلي، فأجرت خمس جولات من المحادثات غير المباشرة حتى كانون الأول/ديسمبر 2008. ولكن منذ شتاء 2008-2009، بدأ التوتر في العلاقات بينهما؛ إذ شنت الأخيرة حربًا على قطاع غزة أدت إلى إنهاء جهود الوساطة تلك، وإلى بداية حملة من الانتقادات الإسرائيلية والغربية ضد حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان، وأدت إلى انتقادات محلية له أيضًا من حليفة الحزب حركة غولن. وترك كل ذلك أثرًا في السياسة الخارجية التركية لاحقًا.

تلت تلك الحرب سلسلة من التوترات مع إسرائيل وحلفائها في الغرب. فقد وجه أردوغان نقدًا علنيًا شديدًا إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس الاقتصادي في عام 2009، قائلًا: «بالنسبة إلى القتل، فأنت تعرف كيف تقتل»[82]، في إشارة إلى حرب غزة. وفيما يبدو أنه ردٌّ على ذلك، هدد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك داني أيلون بالاعتراف بإجراءات تركيا ضد الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى وباعتبارها «إبادة جماعية» إذا استمرت تركيا في الإشارة

إلى أفعال إسرائيل في غزة على أنها «إبادة جماعية». ثمّ منع أردوغان إسرائيل من المشاركة في مناورات «نسر الأناضول» التي تشترك فيها دول أخرى في حلف الناتو، مما أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة وإيطاليا، ومن ثمّ إلى إلغائها[83]. وفي كانون الثاني/يناير 2010، هددت تركيا بسحب سفيرها إذا لم تتلق اعتذارًا رسميًا بشأن الإهانة التي تعرّض لها بعد أن استدعاه نائب وزير الخارجية الإسرائيلي لإبلاغه بشكوى إسرائيل إزاء مسلسلات تلفزيونية تركية اعتبرت مسيئة لإسرائيل[84]. وفي أيار/مايو 2010، هاجمت القوات الإسرائيلية في المياه الدولية سفينة الإغاثة «مافي مرمرة» التابعة لمنظمة تركية غير حكومية تحمل علم جزر القمر وتقلّ نشطاء متجهين إلى قطاع غزة، وقتلت تسعة مواطنين أتراك منهم. وأدت هذه الحادثة إلى سلسلة من الأحداث والأزمات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا انتهت بطرد تركيا للسفير الإسرائيلي واستدعاء سفيرها في إسرائيل[85].

رغم أن الولايات المتحدة عملت على المصالحة بين الحليفين، وانتهى ذلك باعتذار إسرائيل والموافقة على التعويض لضحايا السفينة في آذار/مارس 2013، ثم توقيع اتفاقية مصالحة بينهما في حزيران/يونيو 2016، نصت أيضًا على تمكين أنقرة من إقامة مشاريع بنية تحتية في غزة[86]، فإن هذه الحوادث قد تركت آثارها العميقة في السياسة الخارجية التركية إزاء إسرائيل، التي لم تعد العلاقات معها قوية كما كانت في بداية حكم حزب العدالة والتنمية. وألقى التوتر أيضًا بظلاله على علاقات تركيا بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين تصاعدت الخلافات معهما مع افتراق سياساتهما مع تركيا في كثير من قضايا المنطقة، ابتداءً من لوم أنقرة على مواقفها من إسرائيل، ثم إزاء بعض ثورات «الربيع العربي»، والاحتجاجات في تركيا وقضية «خلق بنك» في عام 2013، ومحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في عام 2016، كما سنوضح في المحاور التالية؛ ما ساهم في تعزيز اتجاه السياسة الخارجية التركية نحو الشرق.

أما على الصعيد المحلي، فبعد أن اتسمت العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة غولن بالتحالف وعدم ظهور اختلافات جوهرية في العقد الأول من القرن الحالي، بدأت تظهر أول إشارة دالة على التصدّع بينهما. فقد اختلفت مواقفهما إزاء حادثة سفينة «مافي مرمرة» وبشأن انتقاد أردوغان لإسرائيل بشكل مستمر؛ إذ رأت الحركة أن هذه المواقف أضعفت علاقات تركيا مع الحلفاء الغربيين[87]. وكان موقف غولن نفسه صادمًا لحزب العدالة والتنمية؛ إذ تحدث إلى صحيفة **وول ستريت جورنال** بعد تلك الحادثة، ووجه اللوم إلى النشطاء بسبب عدم سعيهم للحصول على إذن من السلطات؛ أي إسرائيل، إذا أرادوا مساعدة الفلسطينيين في غزة[88]. ونتيجة لذلك، بدأت العلاقة تسوء على نحو أعمق في السنوات اللاحقة. وتشير بعض المواقف المؤيدة لحزب العدالة والتنمية إلى هذا الموقف بأنه يوضح تبني «أتباع حركة غولن الآراء اليمينية الصريحة المؤيدة لإسرائيل»[89]. ورغم هذا الخلاف، بقيت علاقات التعاون قائمة بين الطرفين محليًا؛ إذ تعاونا في حشد التأييد للاستفتاء على التعديلات الدستورية في أيلول/سبتمبر 2010، وفي الانتخابات العامة في حزيران/يونيو 2011.

ثانيًا: تعثر ثورات «الربيع العربي»

اتخذت الحكومة التركية موقفًا مؤيدًا للربيع العربي، أملًا في إحداث تغيير ديمقراطي والترويج للازدهار الاقتصادي الذي قد يعزز مكانة تركيا سياسيًا واقتصاديًا ويزيد تأثيرها في المنطقة. وكانت تنظر إلى أن الترويج للديمقراطية في هذه المرحلة يخدم كلًا من تركيا والمعارضة في العالم العربي، بخاصة الحركات السياسية الإسلامية. ولم تُثِر ثورات «الربيع العربي» في بداياتها منذ عام 2011 اختلافات كبيرة داخل تركيا؛ فقد كانت لا تزال تتسم بالسلمية وتكتسب تأييدًا إقليميًا ودوليًا بوصفها تُعنى بالمطالب الديمقراطية والحريات والتنمية الاقتصادية. لكن مع تحول بعض الثورات إلى أزمات ممتدة أو حروب أهلية في العديد من الدول العربية، بخاصة في سورية المجاورة وتأثيرها الأمني والاجتماعي في الساحة التركية، بدأت تظهر انتقادات للسياسة التركية في التعامل مع هذه الثورات، ووُجهت إلى الحكومة انتقادات من أحزاب وحركات عديدة داخل تركيا تزامنًا مع الاحتقان المحلي إثر تزايد الاحتجاجات في عام 2013، كما سنوضح في المحور التالي.

ففي تونس، التي أعلن أردوغان دعمه الفوري لثورتها ودعا الرئيس السابق زين العابدين بن علي إلى التنحي، وأكد أنه «لا يوجد تناقض بين الديمقراطية والإسلام»[90]، نظرًا إلى عداء بن علي للإسلام السياسي، وتحديدًا حركة النهضة، فإن الصعوبات التي واجهت التحول الديمقراطي والعراقيل التي حالت دون تحقيق نمو اقتصادي ملموس فيها، قد قلصت الآمال العريضة التي كانت تنشد الاستقرار والازدهار؛ ما أثر سلبيًا في هذه التجربة الوحيدة التي لم تتعرض لإجهاض عسكري وأمني. أما مصر، التي دعا أردوغان رئيسها الأسبق محمد حسني مبارك إلى التنحي أيضًا، وتعهد بتقديم مساعدات لها خلال الفترة الانتقالية وفي أثناء حكم الرئيس السابق محمد مرسي[91]، فتحولت من أكبر شريك استراتيجي محتمل في المنطقة العربية إلى أحد أشد الدول معارضة للسياسة التركية في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد إطاحته الرئيس مرسي في تموز/يوليو 2013. أما في ليبيا، التي شاركت تركيا بقوة في عملية حلف الناتو لإطاحة العقيد معمر القذافي، رغم ترددها في البداية[92]، ثمّ أصبحت الدولة الأكثر انخراطًا وتأثيرًا فيها، بخاصة بعد تدخلها العسكري المباشر في عام 2020، فإن انخراطها في دعم أطراف ليبية ضد أطراف أخرى مدعومة من دول إقليمية منافسة قد أثار انتقادات المعارضة التركية، لما له من انعكاسات سلبية على العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول إقليمية مهمة مثل مصر والسعودية والإمارات. أخيرًا، تحولت سورية، وهي الأكثر أهمية بالنسبة إلى تركيا في العالم العربي، من شريك استراتيجي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية حتى تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية معها في أيلول/سبتمبر 2011[93]، إلى أحد أهم الخصوم في المنطقة، وإلى مركز للنفوذين الروسي والإيراني المنافسين؛ وذلك بعد أن وقفت أنقرة إلى جانب المعارضة السياسية والعسكرية إثر الثورة السورية، وبعد أن تطورت سياستها إلى تدخلات عسكرية متعاقبة في الفترة 2016-2020، كما سيبيّن الفصل الرابع.

عمومًا، لم تجد السياسة الخارجية التركية القائمة على تأييد أطراف سياسية معارضة أو شعبية ضد الأنظمة السياسية في المنطقة العربية توافقًا بين شركاء حزب العدالة والتنمية مثل حركة غولن، أو مع أحزاب المعارضة، بخاصة مع تزايد الاضطرابات في معظم دول «الربيع العربي»، وتحوّل بعضها إلى عبء سياسي أو أمني أو اجتماعي أو اقتصادي على تركيا بدلًا من أن تمثل فرصًا للنفوذ أو الشراكات الاقتصادية. فقد رأى هؤلاء أن تركيا يجب ألا تكون جزءًا من الأحداث

الإقليمية المضطربة بينما لا تزال تواجه العديد من المشاكل الداخلية، وأن «خطاب أردوغان الشعبوي» أضعف سياسته الخارجية تجاه دول الثورات العربية، وأنه، على المستوى الوطني، لم يكن لدى تركيا القدرة السياسية والاقتصادية للقيام بدور قيادي في المنطقة. أما دوليًا، فإن الاستراتيجية الأكثر منطقية لتركيا هي التعاون مع حلفائها في الناتو من أجل تحقيق الأهداف الإقليمية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومن ثمّ القيام بدور في الثورات بالتنسيق معهما فقط، لأن عدم قدرة تركيا على دفع الأجندة الإصلاحية للانتفاضات العربية أدى إلى زيادة نفوذ إيران والسعودية[94]. وفيما يتعلق بالثورتين السورية والمصرية تحديدًا بسبب تأثيرهما في تركيا، رأى غولن أن سياسة أردوغان غير ملائمة وغير فعالة. ويذهب إلى أنه نصح المسؤولين الأتراك بدعم الأسد لتعزيز الديمقراطية، بقوله: «من الضروري دعم الديمقراطية التدريجية والتنمية في سورية. من الضروري دعم الأسد حتى يبقى في السلطة فترتين أخريين، لتوفير الفرص السياسية والمادية على حد سواء، حتى تتمكن سورية من السير في طريق التحديث الحقيقي بمشاركة العديد من البلدان»[95]. وفي مصر، لم تكن الحكومة التركية قادرة على دعم حلفائها إلى النهاية. فقد كانت مساعدتها المالية مثلًا لحكومة مرسي كبيرة، ولكنها أقل بكثير من تلك التي قدمتها السعودية وحلفاؤها بعد إطاحته[96].

أما حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيس، فقد انتقد زعيمه كمال كيليتشدار أوغلو (Kemal Kılıçdaroğlu) دور الحكومة في ليبيا وسورية ومصر، فقال: «السياسة الخارجية تفتقر إلى العمق والتاريخ والخبرة لدى وزارة الخارجية. إنها تستند فقط إلى جماعة الإخوان المسلمين. إن السياسة تجاه سورية وليبيا ستجلب أضرارًا أكثر من المكاسب لتركيا». ودعاها إلى «استخلاص الدروس من سياستها الخاطئة تجاه سورية، وعدم تكرارها في ليبيا»، وتساءل: «ما هي مكاسب تركيا نتيجة السياسة السورية؟ هل تركيا منتصرة أم خاسرة؟ ليس من الصواب اتخاذ جانب في نزاع في بلد آخر من خلال وصف الطرف الآخر بأنه العدو. لا نجد من الصواب إرسال قواتنا إلى صراع حيث يمكن أن يفقدوا حياتهم»[97]. كما انتقد «الحزب الجيد» السياسة في سورية، لكنه – بوصفه حزبًا قوميًا داعمًا للجيش – يفرق بين السياسة الخارجية ومهمات الجيش التركي في الخارج، فقال لطفو تركان (Lutfu Turkkan)، نائب رئيس الحزب: «لقد نجح الجنود لكن السياسيين والدبلوماسيين لم يحققوا شيئًا بعد»[98].

يبدو الاختلاف جليًا بين الحكومة والمعارضة. وتبدو وجهة النظر التي تذهب إلى أهمية أن تكون السياسة الخارجية التركية ضمن الاتفاق مع الناتو والولايات المتحدة وأوروبا تعبّر عن انتقادٍ أكثر من أن تكون واقعية. فالسياسات بين تركيا والقوى الغربية غير متقاربة، في سورية أو مصر أو ليبيا، والتي لها أهمية في المنطقة، وتؤثر جميعها في مصالح تركيا ومكانتها الإقليمية. أما القوى الغربية، فهي حليفة فعليًا لتركيا، وقد يكون اشتراكهما في السياسات مفيدًا لأنقرة، ولكن تلك القوى غير معنية إلى حد بعيد بقضايا لا تؤثر مباشرة في مصالحها مثل سورية ومصر، حتى لو كانت هذه القضايا مؤثرة جوهريًا وسلبيًا في أمن حليفتها تركيا ومصالحها.

في المقابل، فإن وجهة النظر نفسها التي تقول إن تركيا لم تحسم الأحداث في المنطقة تبدو صحيحة؛ فقد بدت سياستها مترددة في كل من سورية وليبيا في بدايات «الربيع العربي». ففي سورية تحديدًا، أدى تأخرها في التدخل، بسبب عدم

قدرتها على ذلك في حينه أو بسبب معارضة القوى الغربية، إلى دخول إيران والميليشيات الحليفة لها إلى سورية، ثم التدخل الروسي العسكري الحاسم في أيلول/سبتمبر 2015؛ ما جعل تركيا في موقف دفاعي عن مصالحها بدلًا من أن تكون فاعلة ومؤثرة في توجيه الأحداث في أقرب البلدان إليها جغرافيًا وتاريخيًا وثقافيًا. وهو ما حاولت استدراكه لاحقًا بتبني سياسة القوة والتدخلات العسكرية المتوالية في شمال سورية، وفي ليبيا.

ثالثًا: تأزّم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في ظل انقسامات محلية

تعزز التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي منذ عام 1999 عندما وافق الأخير على قبول ترشيح أنقرة لمفاوضات العضوية الكاملة. وساهم ذلك في تسارع الإصلاحات في تركيا كي تتوافق مع المعايير الأوروبية سياسيًا واقتصاديًا. ومع أن زخم التعاون الاقتصادي استمر حتى الآن، حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لتركيا وبلغ التبادل التجاري بينهما نحو 143 مليار دولار في عام 2020[(99)]، فإن مفاوضات الانضمام شهدت تعثرًا طوال العقد الماضي، بينما بدأت العلاقات السياسية بالتأزم منذ الانقسامات المحلية التي أخذت تظهر في الساحة التركية في عام 2013 في ضوء طريقة التعامل مع تظاهرات تيارات علمانية وليبرالية وكردية في حديقة «جيزي بارك»، ثم إعلان الحكومة التركية إنهاء مفاوضات السلام مع حزب العمال الكردستاني، تلتها أزمة تدفق اللاجئين في اتجاه أوروبا، ثم قرار الاتحاد الأوروبي تجميد مفاوضات العضوية مع تركيا بشكل كامل.

كان لأحداث حديقة «جيزي بارك» (Gezi Park)، في اسطنبول، تأثير ملموس في السياسة الخارجية التركية وبدء توتر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. ففي صيف 2013، بدأت كتظاهرة بيئية ضد إعادة بناء مبنى تاريخي ومحاولة لإنقاذ الحديقة والأشجار فيها، لكن سرعان ما تحولت إلى احتجاجات ضد الحكومة وسياساتها، فطالب المتظاهرون، مثلًا، بتوسيع حرية التعبير والحريات الشخصية والحقوق المدنية، وكذلك إلغاء مشاريع ضخمة تخطط الحكومة لبنائها، مثل «الجسر الثالث» و«المطار الثالث» و«قناة اسطنبول»، بدعوى أنها تضر بالبيئة وترهق الاقتصاد. وقد كانت هذه الاحتجاجات هي الأوسع والأعنف ضد حزب العدالة والتنمية حتى ذلك الوقت، مما أدى إلى انتقادات محلية ودولية للحكومة، وكذلك إلى آثار اقتصادية سلبية[(100)]. لذلك، عُدَّت هذه التظاهرات تحديًا كبيرًا لرئيس الوزراء أردوغان، الذي بدأ يفقد بعض تحالفاته، واعتبرها «مؤامرة دولية لإطاحة الحكومة»، وأعلن «حرب تحرير ثانية» ضد «الإمبرياليين» الغربيين وتعاون «الخونة» في الداخل[(101)]. وبدأت تظهر في الإعلام المؤيد للحكومة اتهامات متعلقة بـ «محاولات أجنبية مرة أخرى لزعزعة استقرار تركيا كما فعلت مع الإمبراطورية العثمانية»، واتهامات موجهة إلى «لوبي المصالح الأجنبية» بمحاولة «زعزعة استقرار الاقتصاد التركي»[(102)].

ساهمت هذه الاحتجاجات في توسيع الهوة مع الأوروبيين، وأضرت بالتوجه الأساسي للسياسة الخارجية التركية الذي يستهدف الوصول إلى العضوية الكاملة في الاتحاد. فقد كان الرد الأوروبي قاسيًا جدًا وناقدًا ليس لتعامل الحكومة التركية مع هذه التظاهرات فحسب، وإنما أيضًا لمسيرة حقوق الإنسان والحريات بمجملها في تركيا. فقد دان قرار للبرلمان الأوروبي «شدة عنف الدولة الذي تمارسه الحكومة التركية ضد المتظاهرين وشعب تركيا، واستهداف الأحزاب السياسية من قبل

شرطة مكافحة الشغب»، ودعا إلى «الوقف الفوري للعنف ضد المتظاهرين وإطلاق سراح جميع المتظاهرين السلميين المحتجزين»، وأعرب عن «تضامنه مع مطالب المتظاهرين باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات». ودعا الحكومة إلى «وضع حد لأسلوبها الاستبدادي في الحكم»، وكذلك إلى «إعادة النظر في سياساتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، التي هي السبب الرئيس الذي أدى إلى الانتفاضة الشعبية». واعتبر أن «حقوق النقابات والعمال لا تحظى بالاحترام الكامل»، لذا دعا الحكومة إلى «التنفيذ الفوري للتشريع الجديد في مجال حقوق العمال والنقابات من أجل ضمان توافقه مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي»[103].

يعكس قرار البرلمان الأوروبي المطوّل وتفاصيله الاحتقان الذي يشوب العلاقات التركية – الأوروبية والمصير المحتمل للعضوية التركية. وقد كان رئيس الحكومة التركية غاضبًا إزاء مضمون القرار وأسلوبه وتفاصيله، فقد قال أردوغان: «قرار البرلمان الأوروبي بشأننا ليس له شرعية»، وإن «حوادث عنيفة وقعت أيضًا في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل بريطانيا خلال احتجاجات مجموعة الثماني قبل أيام، وكذلك في اليونان خلال الاحتجاجات المناهضة للتقشف في السنوات القليلة الماضية». وكان رد وزير الخارجية بالصيغة نفسها، حيث قال: «إن تركيا ليست في وضع يسمح لها بتلقي دروس من قبل أي طرف»، واتهم أعضاء البرلمان الأوروبي بـ «محاولة تقديم مجموعات هامشية على أنهم متظاهرون أبرياء»[104].

وظهرت الانقسامات المحلية بوضوح؛ فعلى صعيد الشخصيات البارزة من حزب العدالة والتنمية، ميّز الأوروبيون بين هذه الشخصيات التي تشغل أيضًا مناصب رسمية رفيعة، فقد رحب البرلمان الأوروبي بـ «الرد المعتدل» للرئيس عبد الله غول، وبالاعتذارات التي أعرب عنها نائب رئيس الوزراء بولنت آرنيج[105]. وهما في الواقع من الشخصيات التي ستبتعد عن الحزب لاحقًا، ثم تؤيد إنشاء أحزاب جديدة، كما سيأتي. أما الانقسام الأعمق، فقد كان بين حزب العدالة والتنمية وحليفته حركة غولن؛ إذ كان لافتًا رد فعل فتح الله غولن نفسه على الاحتجاجات بتوجيه انتقاد واضح وشديد لأردوغان، بقوله: «في محاولةٍ لمنع خطأ واحد، ارتكبتَ 50 خطأً أكبر منه، مما أثار المزيد من الضغينة والكراهية». ونصحه بالقول: «لا تتجاهلها [الاحتجاجات]»[106]. وانتقد الحكومة التركية بسبب قمع الشرطة للمتظاهرين، وقال: «عبّر الناس عن مطالب ديمقراطية [...] كان يمكن المسؤولين زيارة المحتجين والتعرف إلى مطالبهم. بدلًا من ذلك، تم قمع الاحتجاجات بعنف». ونفى أن تكون حركته هي التي دبرت الاحتجاجات، ووجه تحذيرًا إلى حزب العدالة والتنمية بأن مكتسباته لا تعني أنه بعيد عن خسارتها، بقوله: «هذا خطر كبير لدرجة أنه لا يمكن أي حزب سياسي أن يفعل ذلك مهما كان مكسبه السياسي»[107]. لذلك، كانت هذه التصريحات وكذلك دعم وسائل الإعلام التابعة لحركة غولن للاحتجاجات تعبّر عن وصول العلاقة مع حزب العدالة والتنمية إلى نقطة اللاعودة، فقد بدأ أردوغان يربط أتباع غولن بإطار «التآمر الغربي» نفسه[108].

وغذت الاحتجاجات أيضًا روح التحدي بين الجماعات العلمانية واليسارية والليبرالية التي أصبحت معادية لتوجهات الحكومة ومتهمةً إياها بالتخلي عن مكتسبات الاستفتاء الدستوري في تشرين الأول/أكتوبر 2010، الذي دعمه كثير منهم. فقد أدت هذه الاحتجاجات إلى تحالف سياسي جديد تحت مسمى «حركة يونيو المتحدة» (United June

Movement)؛ إذ تأسست في عام 2014 كتحالف واسع يجمع بين الأحزاب السياسية اليسارية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء من البرلمان التركي، بخاصة من حزب الشعوب الديمقراطي، والأكاديميين والفنانين وغيرهم، من أجل تطوير معارضة جماعية لليسار. وقامت ببعض التحركات مثل حشد التأييد للأحزاب المناوئة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة في عام 2015، كما نظمت حملة للتعليم العلمي والعلماني، ونظم أعضاؤها مسيرات في العديد من المحافظات ضد سياسات الحكومة. ولكن سرعان ما فقدت هذه الحركة زخمها؛ فقد بدأ التحالف يتفكك في وقت مبكر من عام 2015 بعد خلاف حول دعم حزب الشعوب الديمقراطي وقيادته الكردية في الانتخابات. كما أدى انهيار عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني في الفترة نفسها[109]، وما تلا ذلك من استئناف العمليات العسكرية في المحافظات الجنوبية الشرقية، وهجمات هذا الحزب الكبيرة داخل المدن التركية، إلى التضييق على نشاطات هذا التحالف[110]، ومن ثمّ اندثاره. ونظرًا إلى وجود جاليات كردية كبيرة في المدن الأوروبية، فقد عملت على تنظيم تظاهرات وحملات إعلامية ضد الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية، بخاصة في فترات الانتخابات التركية في عامي 2015 و2018، وهو ما أثار انتقادات الحزب وقادته للدول الأوروبية التي توفر ملجأ لقادة حزب العمال الكردستاني وأعضائه.

زادت أزمة تدفق اللاجئين في اتجاه أوروبا في الفترة نفسها، أي في صيف 2015، من تفاقم الشكوك في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، رغم أنها فتحت ظاهريًا المجال لاتفاق بين الطرفين يؤكد أهمية تركيا للاتحاد. فقد تضاعفت أعداد اللاجئين إلى أوروبا بصورة مفاجأة ووصلت إلى مستويات قياسية في آب/أغسطس 2015، ثم تقلصت فجأةً خلال فترة محدودة[111]. وقد أثار ظهور هذه الموجة وتضاؤلها السريع تساؤلات حول توقيتها، بخاصة أنها جاءت عن «طريق شرق المتوسط» تحديدًا، ووصل أغلب اللاجئين عبر الشواطئ اليونانية، فيما كانت النسبة العظمى من هؤلاء اللاجئين من السوريين القادمين من تركيا. وقد فرضت هذه الموجة تحديات مفاجئة وكبيرة على أوروبا؛ ما اضطرها إلى البحث في جميع السبل التي تيسّر تقليص تداعيات هذه المشكلة. وكان أهم إجراء اتخذه الاتحاد الأوروبي هو فتح الحوار مع تركيا وعقد قمة تركية – أوروبية أول مرة، ثم التوصل إلى اتفاقٍ شامل يرضي أنقرة. وأظهر هذا الإجراء نجاعته؛ فعادت وتيرة اللجوء إلى نسبتها المعتادة سابقًا تقريبًا. فقد وافق الاتحاد على المطالبات التركية؛ سواء المتعلقة باللاجئين أو بمفاوضات العضوية معه. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وافق الاتحاد على توفير ثلاثة مليارات يورو لتركيا لمساعدتها على تلبية احتياجات اللاجئين السوريين الذين يقيمون في أراضيها، وعلى فتح باب المفاوضات مجددًا بشأن عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2015، وعلى رفع تأشيرات الدخول عن المواطنين الأتراك ومنحهم حرية الحركة داخل منطقة شنغن ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر 2016[112]. وفي المقابل، طالب الاتحاد تركيا بإعطاء جميع اللاجئين الحق في العمل والحصول على الخدمات العامة، ومنح اللاجئين السوريين صفة اللاجئ الكامل، وزيادة قدرة خفر السواحل التركية لمنع الهجرة في اتجاه الشواطئ اليونانية، ومحاربة شبكات التهريب. كما طالب بتنفيذ اتفاق إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وتركيا عبر السماح بعودة اللاجئين غير الشرعيين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي من أراضيها بداية من حزيران/يونيو 2016[113].

لقد أكدت القمة الأوروبية – التركية والاتفاق الذي أقرته الدور الرئيس لتركيا في الشؤون الأوروبية، وحاجة الاتحاد الأوروبي إلى تعاونها، وإمكانية استخدام تركيا أوراق ضغط على الأوروبيين لتلبية مطالبها. لكنها في المقابل أثارت قلق دول الاتحاد الأوروبي اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا إزاء قدرة تركيا على التأثير في قضايا مهمة تتعلق بدول الاتحاد، ومنها على سبيل المثال القلق على هوياتها، وهو ما عبّرت عنه مواقف المجر الحادة إزاء اللاجئين، وأظهرته أيضًا موجة معاداة الأجانب وصعود اليمين في بعض الدول الأوروبية مؤخرًا.

وبالفعل، بدلًا من تحسّن العلاقات الأوروبية – التركية، انعكست مجمل القضايا السابقة على تعقّد مسألة العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وكمؤشرٍ مهم على مدى التقدم في المفاوضات أو جمودها، نورد المثال التالي: من بين 35 فصلًا من الفصول التي ينبغي أن ينتهي التفاوض عليها مع أنقرة للحصول على العضوية، لم يُفتح للتفاوض سوى 16 فصلًا منذ عام 2005 حتى الآن، ولم ينته التفاوض إلا على فصل واحد فقط[114]. ورغم اعتراف الاتحاد بأهمية تركيا الاستراتيجية في قضايا مثل الهجرة والأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب، فإنه اعتبرها تتراجع في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية، فقرر مجلس الشؤون العامة في حزيران/يونيو 2018 تجميد مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد[115].

في الواقع، يدرك الطرفان الفجوة الثقافية والتاريخية والشكوك المتبادلة واختلاف السياسات؛ ما يجعل عملية الاندماج أو العضوية الكاملة مشكوكًا فيها. كما برزت فكرة التآمر الغربي على تركيا لدى حزب العدالة والتنمية، وهو ما يتوافق مع توجهات القوميين الأتراك، ويصب في اتجاه الحذر في العلاقات مع الغرب، ويدفع في اتجاه موازنة هذه العلاقات عبر شركاء دوليين آخرين وتحالفات مرنة، كما سيناقش الفصل الثالث من الكتاب.

رابعًا: تأزّم العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل قضايا محلية

على عكس العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية الذي شهد توثيق العلاقات الاستراتيجية بالولايات المتحدة، تعرضت هذه العلاقات لتوترات عديدة في العقد الثاني، ساهمت في تعزيز توجه السياسة الخارجية التركية نحو تمتين العلاقات الاستراتيجية بشركاء آخرين. وهناك قضايا عديدة ارتبط بها توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، سوف نتناولها بتوسّع في سياقها في الفصل الثالث، مثل: محاكمة القس الأميركي أندرو برونسون (Andrew Brunson) في تركيا، واعتقال مواطنين تركيين موظفين في القنصلية الأميركية في اسطنبول، والتوقف فترة عن إصدار تأشيرات للمواطنين الأتراك والأميركيين، والدعم الأميركي لوحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية، وشراء تركيا نظام الدفاع الجوي الروسي إس–400 (S-400)، وتعليق الولايات المتحدة تسليم أنقرة طائرات إف–35 (F-35)، وإقرار الكونغرس الأميركي عقوبات اقتصادية على تركيا، فضلًا عن موقف الولايات المتحدة من محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016 (التي يتناولها المحور التالي)، واعتراف الرئيس جو بايدن في عام 2021 بما يسمى «مذابح الأرمن». لكن من المهم هنا التوقف عند مثال بارز هو قضية بنك الشعب أو «خلق بنك» (Halk Bank)، لما لها من علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية التركية إزاء كل من إيران والولايات المتحدة الأميركية، وكذلك بتكريس الانقسام التام محليًا بين حزب العدالة والتنمية وحركة غولن، وإعادة التفكير بنسج تحالفات جديدة منذ تلك الفترة.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، تسربت إلى وسائل الإعلام خطة حكومية تستهدف إغلاق مدارس الإعداد لامتحانات القبول في الجامعات التي كان يدير أتباع حركة غولن نحو ربعها، ولم تكن مصدرًا ماليًا للحركة فحسب، وإنما أيضًا، بحسب الحكومة، كانت تعتبر قنوات لضم أعضاء شباب جدد إلى الحركة. ومن ثمّ، كان يُنظر إلى خطة إغلاقها على أنها خطوة لعرقلة الحركة التي كانت تتمتع بحرية كبيرة في نشاطاتها. وكخطوة استباقية، تم الرد على هذه الخطة عن طريق فتح تحقيق قضائي بالكسب غير المشروع تجاه مسؤولين مقربين من رئيس الوزراء أردوغان. ففي 17 و25 كانون الأول/ديسمبر 2013، ألقت الشرطة القبض على 52 شخصًا، بمن فيهم كبار البيروقراطيين ورجال الأعمال وأبناء الوزراء بتهم الفساد في تجارة سرية بالذهب مقابل النفط مع إيران عن طريق «خلق بنك» التركي؛ ما يعني تجاوز العقوبات الأميركية على طهران. وقد أدى التحقيق إلى استقالات وزراء ومسؤولين كبار[116].

عزز هذا التحدي الجديد، الذي أتى في السياق السياسي المتوتر ما بعد احتجاجات «جيزي بارك»، مقولةَ أردوغان في الداخل حول التآمر ضد حكومته؛ فقد اعتبر فتح هذا التحقيق مؤامرة أخرى مثل تلك الاحتجاجات، وذهب إلى أن تحقيقات الحكومة أظهرت وجود محاولة «انقلاب قضائي»[117]، واتهم أتباع حركة غولن في الشرطة والقضاء بإقامة «دولة موازية» (parallel state) وبأنهم «تسللوا إلى بيروقراطية الدولة منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وأن الحركة كانت تتوقع تولي السلطة عندما يحين الوقت». وقد عزز هذا الاعتقادَ تسريبٌ إعلامي عن اجتماع لوزارة الخارجية مع بعض القيادات الأمنية والعسكرية في آذار/مارس 2014 بشأن سورية، واتُّهمت الحركة بأنها وراء نشر هذه التسريبات، وأنها تخترق جهازي الشرطة والقضاء. لذا، شرعت الحكومة في تطهير واسع لمؤسسات الدولة[118].

أدى فتح التحقيق في عام 2013 في تركيا إلى فتح تحقيق أيضًا في الولايات المتحدة لا يزال قائمًا إلى اليوم، وهي ورقة أصبحت تستخدمها واشنطن للضغط على تركيا وتهديدها بالعقوبات، ضمن قضايا أخرى. فقد أعلن المدعي العام الأميركي للمنطقة الجنوبية في نيويورك لائحة اتهام ضد «خلق بنك» تتعلق بالاحتيال وغسيل الأموال والمشاركة في جرائم التهرب من العقوبات على إيران تُقدّر بمليارات الدولارات. ورفض البنك هذه الاتهامات واعتبر نفسه «غير مذنب» في آذار/مارس 2020. وتستند لائحة الاتهام جزئيًا إلى أدلة من الوثائق الأساسية التي قُدمت للتحقيق في الفساد في تركيا في عام 2013[119]. وقد كان البنك يرفض المثول أمام هذه المحكمة إلى أن استخدمت الإدارة الأميركية القضية كعامل ضغط على تركيا، والتهديد بفرض غرامات متصاعدة أسبوعيًا بملايين الدولارات، إن لم يستجب البنك للمثول والدفاع عن نفسه أمام المحكمة. ومن بين مسؤولي البنك المتهمين، الرئيس التنفيذي السابق محمد هاكان أتيلا (Mehmet Hakan Atilla)، الذي أدين في كانون الثاني/يناير 2018، وتاجر الذهب التركي من أصل إيراني رضا ضراب (Reza Zarrab)[120]. وقد حاولت أنقرة الرد على فتح هذه القضية في الولايات المتحدة عبر المحاكم التركية التي أمرت في تشرين الأول/أكتوبر 2017 باعتقال موظفين تركيين في القنصلية الأميركية في اسطنبول للاشتباه في صلتهما بمحاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016[121]. وبهذه القضية تكون أنقرة قد وُضعت أمام خصومة قضائية ضاغطة على علاقاتها مع الولايات المتحدة حتى

اليوم، كما زرعت القضية الشكوك بينها وبين واشنطن إثر اتهامها بتجاوز العقوبات على إيران، وزادت من المشاكل التي قد تكون مؤثرة سلبيًا في مستقبل علاقات أنقرة بالغرب.

خامسًا: محاولة الانقلاب 2016 إعادة النظر في التحالفات المحلية والخارجية

محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا، في 15 تموز/يوليو 2016، هي متغيرٌ جوهريٌ على صعيد السياستين الداخلية والخارجية. فبدلًا من إطاحة حكم حزب العدالة والتنمية وسياساته، فإنها عززت مكانته في البيروقراطية الحكومية بأنواعها؛ أي المؤسسة العسكرية والشرطة والقضاء والمؤسسات التعليمية والخدمية، وأتاحت الفرصة لاجتثاث حركة غولن، التي سيطر التوتر معها على أحداث السنوات السابقة، وأُدرجت ضمن المنظمات الإرهابية. كما مهّدت تلك المحاولة لإعادة تشكّل الاصطفافات المحلية مثل التحالف مع القوميين. وعلى صعيد السياسة الخارجية، ساهم هذا المتغير، ضمن المتغيرات الأخرى، في إعادة النظر في بعض العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية، وكذلك في تبني سياسة القوة والتدخلات العسكرية الخارجية الجديدة. بعبارة أخرى، أتاحت المحاولة التخلص مما تبقى من معوقات كانت تقيّد حرية حزب العدالة والتنمية في تنفيذ بعض رؤاه وسياساته داخليًا وخارجيًا.

على الرغم من الإصلاحات الدستورية المتتالية، التي استهدفت تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والحياة المدنية، ومحاولات حزب العدالة والتنمية تقليص عدد القضاة المعارضين في المؤسسة القضائية، بخاصة في المحكمة الدستورية، فإن قدرة الحزب، وزعيمه أردوغان، ظلت مقيّدة أو حذرة إزاء احتمالات تدخل الجيش أو إجهاض إنجازاته أو حتى حظره، لأن هاتين المؤسستين المؤثرتين تقليديًا ظلتا بعيدتين نسبيًا عن الخضوع لسلطته أو السلطات المنتخبة عامة. فالتعيينات فيهما، في السنوات الأخيرة، لم تُحدث تغييرًا جوهريًا في تركيبتهما العلمانية الكمالية الراسخة. فرغم تعيينات رئيس الجمهورية، تبقى صلاحياته في الدستور (قبل استفتاء 2017) تجاه المحكمة الدستورية مثلًا محدودة وبطيئة؛ لأنه كان يملك صلاحية «تعيين اثنين فقط من أعضائها الأساسيين من أصل أحد عشر عضوًا، واثنين من أعضائها الفرعيين من أصل أربعة أعضاء، بشرط انتهاء فترة عملهم»[122]. لذلك، شكلت محاولة الانقلاب العسكري وفشلها مبررًا للقيام بتغييرات جذرية وسريعة فيهما. ففي القضاء، تمت إقالة خمسة قضاة معارضين في المحكمة الدستورية وآلاف القضاة والمدعين العامين في المحاكم الإدارية. كما تم عزل 2745 من القضاة والمدعين العامين من مختلف المحاكم[123].

أما المؤسسة العسكرية، فجرى إخضاعها لإعادة هيكلة شاملة، فتمت إقالة عشرات الجنرالات أو اعتقالهم، وآلاف الضباط والجنود. وقد أظهر اشتراك قادة الجيوش الثاني والثالث والرابع، وقائد قاعدة إنجرليك الجوية، وقائد أسطول بحر إيجة، وضباط آخرين رفيعي المستوى، في محاولة الانقلاب أن خطر تدخل الجيش في الحياة السياسية لم يزل قائمًا، رغم تغيير العديد من القادة العسكريين إبان فترة حكم العدالة والتنمية. لذلك، أعلن الرئيس أردوغان سياسة «تطهير الجيش»، فقامت الحكومة بإلحاق بعض اختصاصات الجيش بوزير الدفاع، وتم حل الحرس الرئاسي، وإلغاء الثانويات العسكرية التي تخرج الضباط بعيدًا عن سلطة الحكومة[124]، والتي يُعتقد أن حركة غولن كانت مؤثرة فيها. وقامت وزارة الدفاع باعتقال

وفصل نحو 9000 ضابط وجندي، منهم 149 جنرالًا وأميرالًا، فضلًا عن 1099 ضابطًا من القوات البرية والبحرية والجوية، بسبب ما سمته صلتهم بتلك الحركة. وقامت بتعيين 167 جنرالًا وأميرالًا بدلًا منهم[125].

مثّل فشل محاولة الانقلاب ضربة قاضية لوجود حركة غولن في تركيا وانحسارها في الخارج. فحتى ما قبل محاولة الانقلاب، لم تكن الحكومة قادرة على اجتثاثها، رغم أن هذا الهدف كان موجودًا، وعبّر عنه أردوغان في حملته للانتخابات الرئاسية في عام 2014 بقوله: «لقد خرجوا من طور الجماعة الدينية إلى عصابة تريد النفاذ إلى مؤسسات الدولة [...] بصفتي رئيسًا للجمهورية، يتوجّب علي أن أستمر في مكافحتهم بصفتهم تهديدًا للأمن الوطني»[126]. لكن ملاحقتها بقيت محدودة، بسبب الانتقادات الواسعة التي واجهتها الحكومة من قبل الأحزاب والحركات المدنية المدافعة عن الحريات وبسبب انتقادات الأوروبيين. وأتاح فشل المحاولة الانقلابية لعام 2016 القيام باجتثاث أتباعها من جميع المؤسسات الحكومية والتربوية والصحافية والاقتصادية، عبر اتهامها بتدبير الانقلاب وارتباطها بالاستخبارات الخارجية، بوصفها «تحت حماية الاستخبارات الأميركية، وحصلت على إقامة دائمة من الدرجة الأولى»[127]، في إشارة إلى إقامة زعيمها فتح الله غولن في الولايات المتحدة. وشملت عملية التطهير عشرات الآلاف من حالات الاعتقالات والفصل من الوظائف والتوقيفات، وذلك في ظل إعلان حالة الطوارئ[128].

على صعيد السياسة الخارجية، تحلل الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية من أي قيد أو ضغط داخلي على توجهاته الخارجية، وصار ينتهج السياسة التي يراها ملائمة من دون عرقلة من قادة الجيش وتحذيراتهم[129]. كما لم يعد يخشى تدخلًا محتملًا للقضاء إزاء بعض العلاقات الخارجية، مثلما حدث في قضية «خلق بنك» لإجهاض العلاقة مع إيران، أو التأثير سلبيًا في العلاقات مع الولايات المتحدة. وفضلًا عن ذلك، ضمنت له عملية اجتثاث أتباع حركة غولن انعدام أي تأثير محتمل لهم في التوجه الخارجي، وعلى وجه الخصوص العلاقات مع أوروبا والغرب على حساب العلاقات مع روسيا والصين وإيران. وفي المقابل، أدت محاولة الانقلاب إلى تماهي عددٍ كبير من القوميين الأتراك مع حزب العدالة والتنمية إزاء التحديات التي تواجه البلاد، وبدأ التقارب الفعلي مع حزب الحركة القومية وغيرها، مما سيكون له أثر في تعزيز السياسة الخارجية نحو الشرق.

سادسًا: انتخابات 2014–2019 إعادة تشكّل التحالفات المحلية

مهّدت الانتخابات الستة المتتالية، التي بدأت بالانتخابات البلدية في عام 2014، ثمّ الرئاسية في عام 2014، فالبرلمانية العامة التي جرت مرتين في عام 2015، والبرلمانية والرئاسية في عام 2018، وأخيرًا البلدية في عام 2019، لإعادة تشكيل التحالفات السياسية، وتعزيز سلطة الرئيس في القرار الداخلي والسياسة الخارجية، وخروج شخصيات موازنة لأردوغان من حزب العدالة والتنمية.

اعتُبرت الانتخابات البلدية في آذار/مارس 2014 أهم اختبار لقوة أردوغان وحزب العدالة والتنمية؛ إذ إنها الانتخابات الأولى التي جرت بعد الابتعاد الكامل لحركة غولن ومناصريها عن حزب العدالة والتنمية وتحوّل العلاقة بينهما إلى خصومة، ودعوتها الناخبين إلى التصويت ضد الحزب. إلا أن نتائج الانتخابات أظهرت شعبية حزب العدالة والتنمية؛ إذ حصل على

45.54 في المئة[130]، وأظهرت أيضًا أن قوة تلك الحركة نخبوية أكثر منها شعبية؛ إذ لم يستجب الناخبون لدعواتها المعارضة. وبوصفها أول انتخابات تجري أيضًا بعد الأحداث الداخلية الكبرى في عام 2013 مثل احتجاجات «جيزي بارك» وقضية «خلق بنك» وتفاعلاتهما السلبية في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فقد جاءت نتائج الانتخابات لتدعم رؤية أردوغان ومواقفه وتثبت قوته مقابل أي شخصية أخرى.

أما الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس 2014، التي جرت أول مرة عبر الانتخاب الشعبي المباشر وليس من خلال تصويت البرلمان على اختيار رئيس، فقد عززت شعبية أردوغان وسلطته، بعد فوزه من الجولة الأولى بنسبة 51.79 في المئة ونحو 21 مليون صوت[131]. وتأكد لأردوغان وحزب العدالة والتنمية في الاستحقاقين الانتخابيين الأخيرين أنّ نحو نصف الشعب التركي ممن يحق لهم الانتخاب، التزموا دعمهما على الرغم من الهجمات والاتهامات الكثيرة بالفساد والاستبداد في سياق الحملات الانتخابية في تلك الفترة.

وتكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها تعد بمنزلة تفويض شعبي للرئيس وسياساته، لأن ترشيحه لم يكن بيد الأجهزة البيروقراطية الحكومية والعسكرية، التي أضعفتها الإصلاحات الدستورية، وقلصت تحديدًا دور الجيش كفاعل سياسي داخلي، حيث فقد القدرة حتى على وضع أجندة الأمن القومي[132]. ومن ثمّ، أتاحت هذه الانتخابات لأردوغان، بوصفه رئيسًا منتخبًا من الشعب مباشرة، أن يكون أكثر تأثيرًا وحضورًا من الرؤساء السابقين في الحياة السياسية عامة، وكذلك في السياسة الخارجية.

وقد غاب الرئيس السابق عبد الله غول، مع هذه الانتخابات، عن المشهد السياسي الفاعل، والذي كان يعدّ أقوى شخصية من حزب العدالة والتنمية بعد أردوغان. ومع أن غول شخصية هادئة ولم يُظهر معارضة علنية لسياسات أردوغان أثناء رئاسته (2007–2014)، إلا في بعض المحطات مثل معارضة قرار حظر مواقع التواصل الاجتماعي في عام 2014[133]، أو إبداء استعداده لمناقشة تسوية بشأن احتجاجات عام 2013، فإن مواقفه لاحقًا أظهرت خلافه مع نهج أردوغان؛ مثل معارضته الاستفتاء على النظام الرئاسي لعام 2017، أو انتقاده إصدار أردوغان مراسيم حالة الطوارئ في عام 2018، أو عدم اتفاقه مع السياسة الخارجية إزاء مصر وسورية، أو دعمه لتأسيس حزب جديد هو حزب الديمقراطية والتقدم في آذار/مارس 2019، على يد علي باباجان، نائب رئيس الوزراء السابق وخبير السياسات الاقتصادية، حيث ضمّ الحزب بعض مؤيدي حزب العدالة والتنمية. وقد أبدى أردوغان انزعاجه من نهج غول بعد هذه المواقف، كما ردّ على أي احتمال له لتقديم نفسه كمنافس أو كمتحدث عن مواقف حزب العدالة والتنمية، حيث وجه إليه رسالة عبر الإعلام، من دون أن يسميه، بقوله: «أولئك الذين كانوا في السابق تحت سقف حزبنا، ولكنهم لم يعودوا معنا اليوم، ليس لديهم الحق في التحدث عن حركتنا»[134]. وبهذا، تعد تلك الانتخابات تكريسًا لخط أردوغان في السياستين الداخلية والخارجية، وتلاشي اتجاه عبد الله غول.

أما الانتخابات البرلمانية التي جرت مرتين في عام 2015، فقد مهّدت لخروج أحمد داود أوغلو وتأثيره الشخصي الكبير في السياسة الخارجية. ففي انتخابات حزيران/يونيو 2015 التي قادها داود أوغلو، تراجعت نسبة تأييد حزب العدالة والتنمية

بحصوله على 258 مقعدًا (نحو 41 في المئة)[135]، ولم يتمكن أول مرة من بلوغ الأغلبية المطلقة (276 مقعدًا من أصل 550 مقعدًا) التي يحتاج إليها لتشكيل الحكومة بمفرده؛ ما جعله مضطرًا إلى خوض مفاوضات مع المعارضة لتشكيل ائتلاف حكومي، من دون أن يسفر ذلك عن نتيجة، فدعا الرئيس أردوغان إلى انتخابات مبكرة جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ولأن داود أوغلو كان رئيس الحزب ورئيس الوزراء وقتها، وهو من خاض الحملة الانتخابية، فقد أدت هذه النتيجة إلى إضعافه. فمن جهة، اعتُبر مسؤولًا عن سياسات الحكومة منذ أصبح رئيسًا للوزراء في عام 2014 والتي لم تؤدِ إلى إقناع الأغلبية الكافية برلمانيًا للتصويت للحزب. ومن جهة أخرى، لم يستطع تقييد تحركات الرئيس أردوغان؛ إذ ظل دور الأخير فاعلًا بعكس الرؤساء السابقين الذين التزموا الدور الرمزي السائد للرئاسة. وفضلًا عن ذلك، تولى داود أوغلو بنفسه، أثناء الحملة الانتخابية، الترويج للنظام الرئاسي الذي كان ينوي الحزب طرحه للاستفتاء لاحقًا. وتُجمل الكاتبة نوراي مَرت في صحيفة **حريت** ما ذهب إليه خطاب المعارضة في هذا الشأن؛ إذ تقول: «زعيم الحزب أحمد دواد أوغلو لم يكن لديه خيار سوى أن يقود حملة لدعم النظام الرئاسي الذي ينهي الدور السياسي لرئاسة الوزراء ورئاسة الحزب»[136]؛ بمعنى أنه ينهي دوره بنفسه لمصلحة الرئيس.

ومع أن حزب العدالة والتنمية تمكّن من تأمين الأغلبية البرلمانية للحكم بمفرده في الانتخابات العامة المبكرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، حيث فاز بأكبر نسبة يحصل عليها الحزب في تاريخه، وهي 49.4 في المئة، وحصل على 317 مقعدًا من أصل 550 مقعدًا[137]، فإنّ المرحلة التالية لهذه الانتخابات شهدت عدم توافق بين رئيس الحزب داود أوغلو، والرئيس أردوغان، فقدم الأول استقالته من الحكومة في عام 2016، وحلّ مكانه بن علي يلدريم، ثمّ قدم استقالته من الحزب في عام 2019 وأسس حزبًا مستقلًا، وهو حزب المستقبل. ويعبّر أول خطاب له كرئيس للحزب الجديد عن خلافه السابق مع أردوغان، وعن أنه لم يكن بالضرورة موافقًا على بعض توجهات الحزب مثل النظام الرئاسي، رغم أنه كان أحد الداعمين له، كما أسلفنا؛ إذ قال: «نحن في لحظة تاريخية، وعلى الرغم من كل الضغوط وجو الخوف، فقد اجتمعنا لرسم مستقبل مزدهر لبلدنا [...] في حال الاستمرار بالنظام الرئاسي ليس في الإمكان الحفاظ على نظام المجتمع الديمقراطي. الأحزاب المعارضة كافة تتفق حول فكرة إعادة النظام البرلماني السابق»[138]. لكن نظرًا إلى ارتباط داود أوغلو بالسياسة الخارجية سابقًا، فإن الرؤى الخارجية للرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية لم تكن تختلف عن توجه السياسة التي تولاها؛ إذ إنه كان مستشارًا للشؤون الخارجية لرئيس الوزراء، ثم وزيرًا للخارجية، ورئيسًا للوزراء في ظل رئاسة أردوغان.

أما الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في حزيران/يونيو 2018، فقد توجَّت المتغيرات الداخلية السابقة كلها، بما في ذلك التحول إلى النظام الرئاسي في عام 2017، الذي نناقشه تاليًا في سياق تأثير الرئاسة في بنية السياسة الخارجية. فقد أظهرت بجلاء شكل التحالفات السياسية الجديدة في تركيا ومكوناتها. فهناك تحالفان جديدان ظهرا؛ **الأول** هو «تحالف الشعب» الذي ضم ثلاثة أحزاب: حزب العدالة والتنمية، والحركة القومية بزعامة دولت بهجلي، وحزب الاتحاد الكبير، وحصل هذا التحالف على 53.66 في المئة من الأصوات. أما **الثاني**، فهو «تحالف الأمة» الذي ضم حزب الشعب

الجمهوري، والحزب الجيد المنشق عن الحركة القومية بزعامة ميرال أكشنار، وحزب السعادة (الإسلامي)، والحزب الديمقراطي، وقد حصل على 34 في المئة[139]. أما الانتخابات البلدية لعام 2019، فقد فاز حزب العدالة والتنمية بنحو 43.3 في المئة وحليفه حزب الحركة القومية بنحو 6.3 في المئة (أي ما مجموعه 49.6 في المئة لتحالف الشعب)، مقابل نحو 29.5 في المئة لحزب الشعب الجمهوري ونحو 8.6 في المئة للحزب الجيد (أي ما مجموعه 38.1 في المئة لتحالف الأمة). ورغم أن العدالة والتنمية خسر بلديات كبرى رئيسة مثل أنقرة واسطنبول، فإنه بقي في الصدارة بفوزه بـ 15 بلدية كبرى و742 بلدية أخرى[140]. وكانت نتيجة الانتخابات والتحالفات الأخيرة ثلاثة أمور: **الأول**، تأكيد استمرارية زعامة أردوغان بفوزه بالسلطة التنفيذية كاملة وفق النظام الجديد. و**الثاني**، تغيير حزب العدالة والتنمية تحالفاته لينضم إليه كثيرٌ من القوميين، وهو الأمر الذي يساهم في التغير في اتجاهات السياسة الخارجية. و**الثالث**، اصطفاف إسلاميين مع حزب الشعب الجمهوري الكمالي العلماني ضد حزب العدالة والتنمية، فضلًا عن تأكّد ابتعاد شخصيات إسلامية قوية عن هذا الحزب، وهي الرموز الرئيسة المذكورة آنفًا.

سابعًا: تغيّر موقع الرئاسة في بنية اتخاذ القرار الخارجي

تحولت بنية صناعة قرار السياسة الخارجية في تركيا جوهريًا مع نظام الرئاسة الجديد. ولتوضيح مدى التحول، نبيّن العوامل الهيكلية الرئيسة التي كانت تُنتج عملية صنع القرار الخارجي وتتحكّم فيها، وبعد ذلك التغيرات الجوهرية التي شملت النظام السياسي وسلطات الحكم كافة، ثمّ، وهي الأهم، التغيرات الجديدة في بنية اتخاذ قرار السياسة الخارجية.

1. العوامل المقيِّدة السابقة في عملية صنع القرار الخارجي

تُقيّد عوامل مؤسسية ومحلية القادة في صنع السياسات. فرئيس الدولة أو رئيس الوزراء في الدول الديمقراطية تقيّدهما على الصعيد المؤسسي قواعد صنع القرار والأحكام القانونية التي ينص عليها الدستور، والقرارات التي يجب أن يتخذها أو يوافق عليها البرلمان، والترتيبات المختلفة التي تنظّم العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والتوازنات بين الرئاسة ورئيس الوزراء، فضلًا عن التوازنات داخل الحكومة نفسها إذا كانت قائمة على تحالفات من أحزاب عدة. في النتيجة، تؤدي هذه العوامل إلى سيطرة جهات فاعلة عديدة على صنع السياسات، كما تُمكّن أطرافًا عديدة من القيام بدور النقض أو الاعتراض أو تعطيل القرارات أو فرض حلول وسطى قد تفقد السياسات فاعليتها[141] أو، على العكس، قد تخلق توازنًا مؤسسيًا يزيد فاعلية القرارات التي تخدم الأهداف العليا العامة للبلاد. أما العوامل المحلية، فإن نشأة الدولة وظروف تطورها والتحديات التي واجهتها والصراع والتنافس بين الأطراف الفاعلة فيها، تحدد عادةً الجهات المهيمنة على السياسات والقرارات أو تخلق التوازنات في ما بينها.

تقليديًا، كانت هناك جهات فاعلة ومتنفذة في صنع السياسة الخارجية التركية، فرئيس الوزراء كان مقيّدًا ببيروقراطية وزارة الخارجية، وبالجيش، ومجلس الأمن القومي، ورئيس الجمهورية، والبرلمان، فضلًا عن القيود الدولية مثل الاعتماد الأمني والاقتصادي على التحالف مع الولايات المتحدة[142] وسياسات حلف الناتو وخططه.

كانت وزارة الخارجية والجيش التركي يتمتعان بقوة كبيرة في السياسة الخارجية. فمنذ الانقلاب العسكري في عام 1960 على رئيس الوزراء عدنان مندريس حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، اتبعت تركيا نهجًا مؤسسيًا صارمًا في علاقاتها مع البلدان الأجنبية، حيث لم يستطع رؤساء الحكومات تجاوز الطبيعة الهرمية لعملية صنع هذه السياسة[143] ولا تجاوُز البيروقراطية المدنية في وزارة الخارجية أو العسكرية في مجلس الأمن القومي، فقد سيطرت عليهما النخبة العلمانية الكمالية. كما نجح هذا الهيكل المؤسسي، المدني والعسكري، في بدايات حكم حزب العدالة والتنمية في استبعاد إحداث تأثير جوهري عن التوجهات الأساسية التقليدية في السياسة الخارجية؛ إذ ظلت تركّز على تعزيز التحالف الغربي والعضوية الأوروبية عمومًا، وكان يحظى النشاط ودور الوساطة في الشرق الأوسط مثلًا بتشجيع الغرب.

ومع ذلك، كان قلق الجيش وبيروقراطية وزارة الخارجية يتزايد من تركيز السياسة الخارجية منذ عام 2002 على الشرق والعالم الإسلامي أيضًا إلى جانب الغرب. فنظرًا إلى خلفيات قادة حزب العدالة والتنمية، ذات الجذور الإسلامية، كانت هناك شكوك في نياتهم الحقيقية في أجندة السياسة الخارجية وسعيهم لإضعاف هذه القيود التقليدية؛ وهو ما فسّره بعض الباحثين على أنه صدامٌ «علماني» مقابل «إسلامي»، حيث كانت وزارة الخارجية والجيش التركي حصن العلمانية في السياسة الخارجية، بينما كان العدالة والتنمية، من وجهة النظر هذه، يمثل التهديد «الإسلامي» لهذه البنية الحصينة[144].

ولأن الرئيس أردوغان لم يكن يثق بالنخبة الدبلوماسية التقليدية[145]، فقد احتاج إلى الدعم الشعبي المتواصل في الانتخابات والاستفتاءات المتعاقبة وإجراء إصلاحات دستورية وتعيينات جديدة وإقالات كثيرة، بخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، من أجل تحدي التسلسل الهرمي القديم وإلغائه، وتهميش المؤسسات التقليدية التي اعتادت أن تشكل أجندة السياسة الخارجية.

وحتى عام 2017، ظل النظام البرلماني يمنح طرفين فاعلين أهمية في صنع السياسة الخارجية، هما: رئيس الوزراء ونواب البرلمان. أما رئيس الوزراء، فلأنه كان يسيطر على عملية اختيار الوزراء وإقالتهم[146]، ومن ثمّ يستطيع التحكّم في تعيين وزير الخارجية وتحديد السياسة التي تتوافق مع رؤيته وتوجهاته. وأما النواب، فإن النظام البرلماني كان لا يتيح تشكيل حكومةٍ إلا بالاعتماد على الأغلبية المطلقة من النواب؛ ما يمنحهم تأثيرًا في السياسات الداخلية والخارجية إن مارسوا ضغوطًا على الحكومة أو هددوا بحجب الثقة أو شرّعوا قوانين تقيّد عمل الحكومة خارجيًا. لكن حصول حزب العدالة والتنمية على الأغلبية الكافية في البرلمان طوال فترة حكمه أطلقت يد رئيس الوزراء ووزير خارجيته في رسم السياسات وتنفيذها، مع وجود بعض القيود في بدايات حكم الحزب. ومع ذلك، نبّهت انتخابات حزيران/يونيو 2015، عندما لم يحصل الحزب على الأغلبية لتشكيل حكومة بمفرده، إلى إمكانية فرض سياسات معينة عليه أو منعه من تنفيذ سياسات أخرى إن اشترط ذلك أي حزب شريك محتمل في الحكومة. وحتى رئيس الجمهورية في النظام البرلماني السابق كانت له مكانة ما في صنع السياسة الخارجية؛ إذ كان يمكنه ممارسة ضغوط على الحكومة عبر صلاحياته في تعيينات المناصب العليا في الجيش والقضاء مثلًا، أو عبر علاقاته بهاتين المؤسستين أو ببيروقراطية الإدارة العامة للدولة، أو بالتعبير صراحة عن معارضته لقرارات أو توجهات معينة للحكومة.

2. التغيرات في نظام الحكم

اعتبر الرئيس أردوغان أن التحوّل من الوضع المقيّد، مؤسسيًا وسياسيًا، هو «انتقال ضروري»؛ لأن «النظام السابق أصبح مرهقًا وضعيفًا، ويفتقر إلى السرعة والمرونة اللازمتين للاستجابة لبيئة محلية وعالمية سريعة التغير»[147]. وزاد إصراره على التغيير إثر اضطرار حزب العدالة والتنمية إلى خوض مفاوضات شاقة لتشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات حزيران/يونيو 2015؛ ما يعني احتمال العودة إلى حقبة الحكومات الائتلافية ذات الفاعلية الضعيفة في الداخل والخارج.

تبنى حزب العدالة والتنمية منذ انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2015 هدف التحول كليًا إلى النظام الرئاسي. فحاول الحصول إما على «330 مقعدًا من أجل تجاوز دستور الانقلاب [دستور 1982]»[148]، حيث تمكنه هذه الأغلبية من عرض دستور جديد على الاستفتاء الشعبي، أو الحصول على 367 مقعدًا (ثلثا مقاعد البرلمان) من أجل إقرار التعديل من دون استفتاء شعبي[149]. لكن الحزب لم يحصل على أي منهما، بل حصل على 317 مقعدًا؛ ما جعله في حاجة إلى دعم برلماني آخر؛ أي من المعارضة.

كان لحزب الحركة القومية بزعامة دولت بهجلي دور مهم في هذه المحطة المهمة، ليس في توفير ما يحتاج إليه حزب العدالة والتنمية من عدد المقاعد اللازمة للاستفتاء الشعبي على الدستور فحسب، وإنما أيضًا في التحالف مع أردوغان في سياساته الداخلية والخارجية. فقد حصل حزب الحركة القومية على 40 مقعدًا في تلك الانتخابات، لكن قرار بهجلي دعم الاستفتاء أحدث انقسامًا في الحركة القومية نفسها، فانبثق منها «الحزب الجيد» بزعامة ميرال أكشنار التي استطاعت سحب نصف أعضاء البرلمان من الحركة القومية. ومع ذلك، أتاحت المقاعد الـ 20 المتبقية لبهجلي استكمال النصاب المطلوب للاستفتاء.

جاء التحول المطلوب دستوريًا، فقد أقر الاستفتاء الشعبي، في 17 نيسان/أبريل 2017، تعديلات جوهرية في نظام الحكم. ومع أن الدستور شهد سابقًا تعديلات عديدة في ظل حزب العدالة والتنمية، فإن تعديلات هذا الاستفتاء لا تكاد تبقي أثرًا مهمًا من دستور عام 1982. فقد تمّ تغيير شكل النظام ومضمونه عبر إعادة توزيع السلطات؛ فأصبح الرئيس محور العملية السياسية والعلاقات الخارجية، بعدما أُلغي منصب رئيس الوزراء، ولم يعد للبرلمان دور في تشكيل الحكومات. صارت معظم السلطات في النظام الجديد مقيّدة بتوجهات الرئيس وبرنامجه داخليًا وخارجيًا. وشملت التعديلات الجديدة المواد التالية في الدستور: أصبح الرئيس بموجب المادة 104 رئيسًا للبلاد ورئيسًا للحكومة ولديه سلطة تعيين نائب الرئيس والوزراء. أما البرلمان، فقد قلصت المادة 87 صلاحياته، بحيث لم يعد يشكّل الحكومة، وأصبح دوره يتركز على تشريع القوانين وتعديلها وإلغائها، وقبول الاتفاقيات الدولية، ومناقشة الميزانية، وتخفيضها أو زيادتها، وقبولها أو رفضها، وتعيين 7 من أعضاء مجلس القضاة والمدعين العامين. وتم توسيع عضوية البرلمان لتصبح 600 عضو بدلًا من 550، وأصبحت مدة البرلمان خمس سنوات بدلًا من أربع، بموجب المواد 75 و76 و77[150]. وتتيح التعديلات الجديدة للرئيس الترشّح فترتين، ابتداءً من الانتخابات التالية؛ أي إنها أعطت أردوغان احتمال البقاء رئيسًا حتى عام 2028 بسلطة كاملة، حتى لو تراجعت نسبة تمثيل الحزب في البرلمان. وهذا ما حدث فعلًا في انتخابات عام 2018 الرئاسية والبرلمانية؛ حيث فاز

أردوغان بالرئاسة بنسبة 52.59 في المئة، بينما لم يحصل حزبه في الانتخابات البرلمانية على الأغلبية، فقد انخفضت نسبته إلى 42.6 في المئة وحصل على أقل من نصف المقاعد (295 مقعدًا من إجمالي 600 مقعد)[151]. كما أصبح الرئيس ركيزة العملية الاقتصادية أيضًا، وذلك بموجب المادة 161 التي منحته الحق في اقتراح ميزانية الدولة. وأصبح أيضًا حاكمًا إداريًا؛ إذ أعطته المادة 123 الحق في إنشاء ولايات جديدة في البلاد[152]. أما النظام القضائي، فتم بموجب المادة 159 تقليص أعضاء مجلس القضاة والمدعين العامين من 22 عضوًا إلى 13؛ يعيّن الرئيس 4 منهم بينما يعيّن البرلمان 7، إضافة إلى وزير العدل وأمين عام الوزارة. ويحتاج جميع هؤلاء الأعضاء إلى تصديق البرلمان بأغلبية 400 عضو في الجولة الأولى، أو أغلبية 360 في الجولة الثانية، كي يصبحوا أعضاء[153]. وتقلص دور المؤسسة العسكرية دستوريًا، حيث ألغت المادة 142 المحاكم العسكرية باستثناء التحقيق في أفعال الجنود في ظروف الحرب، وأعطت المادة 146 رئيس الجمهورية الحق في تعيين قاضٍ واحد من أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وقاضٍ من المحكمة الإدارية العسكرية العليا[154].

بعد منح النظام الجديد رئيس الجمهورية دورًا تنفيذيًا وسياديًا كاملًا، في الشؤون الداخلية والخارجية، اعتبر أردوغان أن إقراره «أنهى الجدل حول نظام الحكم منذ 200 عام، وأنهى تركيا القديمة، ويعد ميلادًا للجمهورية الجديدة»[155].

3. التغيرات الجديدة في بنية اتخاذ قرار السياسة الخارجية

تم تغيير بنية عملية اتخاذ القرار في الدولة، فأصبح رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة أيضًا ويمثل السلطة التنفيذية كاملة. وبدلًا من شكل الحكومة التقليدية والعدد الكبير من الوزراء، قام الرئيس أردوغان بإنشاء تسعة «مجالس» أو «لجان» في الرئاسة؛ كل مجلس مسؤول عن مجالٍ محدد، ويرأسه الرئيس نفسه، ويعمل به كادر صغير من البيروقراطيين. وتغطي المجالس، من بين مجالات أخرى، الأمن والشؤون الخارجية، والشؤون الاقتصادية، والشؤون القانونية، والسياسات الاجتماعية. ففي 9 تموز/يوليو 2018، أصدر مرسومًا رئاسيًا بدمج عدد من الوزارات وخفض مجلس الوزراء من 22 إلى 16 وزيرًا. وأصبح دور الوزراء، إلى جانب المشاركة في صياغة السياسات بالتعاون مع موظفيهم في وزاراتهم، هو أيضًا تنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس التي يترأسها الرئيس[156].

أما عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فقد تم تقسيمها بين المؤسسات الحكومية المعنية، وتشترك فيها أيضًا بنى استشارية رسمية وغير رسمية. بناءً عليه، أصبح الرئيس هو السلطة الأساسية في صنع القرار في السياسة الخارجية وهو المسؤول عنها بحكم صلاحياته ومسؤولياته التنفيذية. أما وزارة الخارجية، ولجنة الأمن والسياسة الخارجية (The Security and Foreign Policy Committee)، ومجلس الأمن القومي، وهيئة الاستخبارات الوطنية، والمستشارين المعينين رسميًا من الرئيس، وكذلك الجيش التركي، فيساهمون في الأدوار الاستشارية الرسمية[157].

كما تساهم مؤسسات ومستشارون للرئيس غير رسميين في صنع القرار في السياسة الخارجية[158]، وذلك في الشؤون التي تدخل ضمن اختصاصات هذه الجهات أو تؤثر في مصالحها ومصالح البلاد، مثل بعض المؤسسات الاقتصادية عند النظر مثلًا في سياسات التصدير أو الشراكات التجارية في الخارج. وتقوم المنظمات غير الحكومية التركية ورجال الأعمال الأتراك واتحادات الأعمال الصناعية والتجارية والجماعات الدينية والمؤسسات الأكاديمية، بالتعاون مع مؤسسات الدول المختلفة.

كما تؤدي دورًا نشطًا في زيادة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية[159]. إن دور هذه الأطراف غير الرسمية ليس جديدًا، بل إنه ترافق مع حكم حزب العدالة والتنمية، عندما كان يتطلع إلى توسيع مشاركة المجتمع المدني على حساب الوصاية العسكرية في السياسة. ولكن نظرًا إلى أهميتها وفاعليتها، فقد ظلت ضمن الدوائر التي تستشار حين يتعلق الأمر بمجالاتها في الخارج.

بهذا، أصبحت جميع المؤسسات الحكومية ومستشاري الرئيس، بمن فيها وزارة الخارجية ولجنة الأمن والسياسة الخارجية، وحتى المستشارون غير الرسميين، يقدمون معلومات واستشارات مباشرة إلى الرئيس الذي يقرر السياسة[160] في النهاية، بخاصة في القرارات الاستراتيجية الكبرى التي تحدد التوجهات العامة.

ومن اللافت للانتباه عمليًا أيضًا، هو تقلّص دور وزارة الخارجية، فإلى جانب وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، أصبح الرئيس أردوغان نفسه أيضًا يُصدر التصريحات الرئيسة في القضايا الخارجية، ويدير مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، ويمثل تركيا في كثير من اجتماعات المنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية الرفيعة المستوى[161]. لذلك، ساهمت البنية الجديدة لاتخاذ القرار الخارجي في جعل وزارة الخارجية تنفيذية، أكثر منها صانعة للقرارات والتوجهات الكبرى. أما لجنة الأمن والسياسة الخارجية، التي تتألف من تسعة مستشارين، فإن تفويضها، بحسب المرسوم الرئاسي أعلاه، يبين أنها «مسؤولة عن اقتراح سياسات جديدة، والإشراف على تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات الكلية»[162]، بوصفها مساعدة للرئيس.

نتيجة لذلك كله، أصبحت بنية صناعة قرار السياسة الخارجية وفق النظام الجديد ترتكز على الرئاسة، وصارت وظائف المؤسسات التنفيذية والاستشارية المعنية بالشؤون الخارجية، بما فيها وزارة الخارجية، معنية بتقديم المشورة والرؤى والسيناريوهات لمؤسسة الرئاسة من أجل اتخاذ القرار الذي تنفذه وزارة الخارجية وأجهزتها الدبلوماسية، فضلًا عن الرئيس نفسه في بعض الأحيان، كما يوضح المحور التالي.

ثامنًا: الدبلوماسية الشخصية

عادةً ما تتجاهل النظريات السائدة في العلاقات الدولية تأثير المتغيرات على المستوى الفردي في السياسة، مثل الإدراك والمعرفة والدوافع. وبدلًا من ذلك، تركز على العوامل البنيوية كمتغيرات حاسمة في تفسير السياسة الدولية، كما أوضحنا في مقدمة الكتاب.

وقد تعرضت النظريات البنيوية لنقد متزايد بسبب عدم التركيز على القدرة البشرية والإرادة الفردية في العلاقات الدولية وفشلها في فهم أهمية القيادة التي تعطي معنى للبنى داخل الدولة وخارجها. ولهذا، يجادل روبرت أبيلسون بأنه «من الخطأ الافتراض أن القادة لديهم أهداف متشابهة وسيختارون ردودًا مماثلة إزاء حدث سياسي ما، من دون الإشارة إلى سماتهم الخاصة ومعتقداتهم»[163]. وهناك اعتراف متزايد بأن دمج المتغيرات على المستوى الفردي تثري فهمنا لسلوك الدولة. وأدرك بعض علماء تحليل السياسة الخارجية منذ فترة طويلة أوجه القصور في ترك العامل الشخصي خارج عملية السياسة، وبدلًا من ذلك، أظهروا أهمية أن تؤخذ المتغيرات البشرية الفردية والمتغيرات البنيوية معًا في الاعتبار[164]. ومن ثمّ، فإنه مثلما هو

خطأ افتراض أن العوامل البنيوية تملي ما يمكن أن يفعله صناع القرار في السياسة الخارجية دائمًا، يكون من الخطأ أيضًا افتراض أن القادة هم الذين يصنعون كل الفرق في السياسة الخارجية[165]. ولكن الأمر المؤكد أن شخصيات القادة تؤخذ على محمل الجد عندما تكون هي الفاعل المهيمن في صنع القرار ولديها الكلمة الأخيرة في كثير من المسائل السياسية. وتظهر أهمية القيادة بشكل أكبر عندما تسمح الظروف المحلية والخارجية ببروز الخصائص الفردية، مثل الأزمات أو المواقف التي تستدعي صياغة سياسات جديدة بدلًا من أداء الدور الروتيني[166].

في هذا السياق، تشير الدبلوماسية الشخصية إلى الجهود الدبلوماسية «عندما يحاول زعيم دولة حل مشكلة دولية على أساس علاقاته الشخصية مع قادة دول أخرى»، وذلك بتوفير «حل سريع» للمشاكل، حين يُعتقد أن القادة يتمتعون بالقدرة على حل المشاكل عبر الاتصال المباشر بدلًا من الاعتماد على الوسطاء أو الدبلوماسيين. ويمكن أن تؤدي الانطباعات الشخصية والاتصالات المباشرة بين القادة السياسيين دورًا مهمًا في العلاقات الدولية في ظل ظروف هيكلية وبيروقراطية ونفسية معينة، وربما تقدم نتائج أكثر من الممارسات الأخرى للدولة، بخاصة عندما تكون العملية البيروقراطية أو النخبة الدبلوماسية غير فعالة أو لا تتوافر الثقة الكاملة بها[167].

في تركيا، كانت ممارسة الدبلوماسية المعتمدة على قناعات القادة الأتراك أو رؤاهم السياسية الخاصة محدودة، باستثناء مصطفى كمال أتاتورك (1923–1938)، وفترة وجيزة من حكم تورغوت أوزال (1989–1993). وحتى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، ظلت السلطة التنفيذية غير مطلقة الصلاحيات في سياساتها الخارجية، وبقيت فترة طويلة تأخذ في الحسبان القيود والعوامل الأخرى مثل الجيش والبيروقراطية المدنية، كما أسلفنا. ولكنّ تبني النظام الرئاسي في عام 2017، ثمّ تعزيز سلطة أردوغان، أديا إلى صعود الدبلوماسية الشخصية في السياسة الخارجية التركية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية.

يذهب أصحاب مقولة أهمية الدبلوماسية الشخصية بالنسبة إلى تركيا حاليًا، إلى أن عوامل عديدة أدت إليها، أهمها: ازدياد عدد أزمات السياسة الخارجية في علاقات تركيا مع الدول الأخرى، والظروف غير المستقرة في الجوار التركي، والممارسة المتزايدة للدبلوماسية الشخصية بين قادة الدول، مثل فلاديمير بوتين في روسيا والرئيس السابق دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وتحول السياسة التركية بعد إدخال النظام الرئاسي في نيسان/أبريل 2017، والخصائص الشخصية الكاريزمية للرئيس أردوغان[168].

لقد أبرزت شخصية أردوغان وتأثيره في العقدين الماضيين الكثير من الجدل السياسي ليس في الشأن الخارجي فحسب، وإنما في السياسة التركية المعاصرة برمتها. ولا يمكن أن يُصنّف أردوغان وفق توصيفات مبسّطة، فهناك نقاش مستمر حول سمات شخصيته وكيفية تأثيرها في خيارات تركيا وتوجهاتها السياسية. ولعل المتغيرات المحلية والإقليمية التي فصّلنا فيها سابقًا، توضح بجلاء ارتباطها الوثيق بدوره، وتأثّرها بشخصيته، وهو ما أتاح له أيضًا القيام برسم السياسة الخارجية مؤخرًا وحتى تنفيذها عبر ما يسمى «الدبلوماسية الشخصية».

في الواقع، لم يأت أردوغان، على عكس معظم القادة السياسيين الأتراك الآخرين، من المناطق أو الأحياء الراقية والغنية، ولا من عائلات سياسية أو اقتصادية، بل كانت نشأته متواضعة في حي قاسم باشا الشعبي في اسطنبول. ولم يدرس في المدارس المرموقة، ولم يعش في الخارج في أي وقت من حياته، بل تلقى تعليمه في مدارس «إمام خطيب» التي أنشأتها حركة «الرؤية الوطنية» الإسلامية، ثم حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة مرمرة. وشارك بنشاط في السياسة المحلية في اسطنبول كعضو في أحزاب نجم الدين أربكان المتعاقبة، وتدرّج فيها حتى انتخب رئيسًا لبلدية اسطنبول الكبرى في عام 1994[169]. ومن المعلوم، أنه نجح بشكل لافت في تطوير مدينة اسطنبول خلال فترة وجيزة؛ ما جعله محط أنظار حزبه ومناصريه، وكذلك خصومه العلمانيين الكماليين الذين استشعروا خطره على النظام القائم، وحاولوا سجنه، وهو ما تمّ فعلًا مدة أربعة أشهر، كما كرروا محاولات حظر نشاطه. ومن المعروف أيضًا كيف تسارعت مسيرته منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية، وتوليه زعامته، وكذلك تسنّمه أهم المناصب الحكومية وصولًا إلى الرئاسة الكاملة الصلاحيات منذ عام 2018.

يُعرف عن أردوغان أن ثمة سمات شخصية دفعته إلى المقدمة، ومنها مثلًا اعتقاده الجازم بأن في إمكانه «التأثير في ما يحدث في البيئة السياسية» من حوله في تركيا والعالم، وهذا ما جعله «أكثر اهتمامًا ونشاطًا وانخراطًا في عملية صنع السياسة»، و«الاعتقاد بالقدرة على السيطرة على الأحداث، وهو ما يؤدي إلى توجه سياسي استباقي»، و«إدراك أن الحواجز التي تحول دون العمل الناجح يمكن التغلب عليها»، وكذلك «الشعور العام بالشك في دوافع الآخرين وأفعالهم»[170]، أي معارضي أفكاره وبرنامجه داخليًا وخارجيًا.

وفضلًا عن ذلك، تختلف الآراء حول أردوغان، فهناك من يرى أنه شخصية قوية تقوم على المواجهة، وهو ما يوضحه سلوكه تجاه المنافسين وتحديه للأمر الواقع وتابوهات (محظورات) السياسة والنظام الكمالي الصارم. وينظر آخرون إليه على أنه زعيم «كاريزمي» و«براغماتي» يمكن أن يُلهم أنصاره المخلصين وقاعدته الانتخابية. ويدعي آخرون أنه داهية؛ يُظهر أنه وديع ومسالم ويرضى بالنظام القائم، لكنه ينتظر الفرص المناسبة لتنفيذ أجندته الخفية المفترضة التي تهدف، بحسب الخصوم، إلى تقويض النظام العلماني وتمكين الإسلام السياسي في تركيا والمنطقة. وبينما يرى البعض أنه يسير في ركب السياسة الأميركية في المنطقة ويخضع لها، فإن آخرين يثنون على توجهه الاستقلالي ونهجه المتوازن في السياسة الخارجية[171].

لقد أشرنا سابقًا إلى الرسالة التي يؤمن بها أردوغان وحركته الأم «الرؤية الوطنية»، التي تتمحور حول أهمية تركيا ومكانتها في العالم الإسلامي ودورها التاريخي الحضاري، وسعي الأحزاب المتعاقبة ذات الجذور الإسلامية التي نشط فيها إلى إحياء هذا الدور والمكانة إقليميًا ودوليًا. لذا، عندما وصل إلى الحكم، خطت تركيا خطوات كبيرة في هذا الاتجاه، فتسارعت الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتم كسر العديد من المحظورات السياسية المحلية للكمالية العلمانية، وتم تحدي الوصاية العسكرية، ونشطت السياسة الخارجية أكثر من أي وقت مضى، بخاصة في العالم الإسلامي، واتخذت مواقف إقليمية غير معهودة. واعتمد أردوغان في ذلك كله على دعم قاعدته الانتخابية وجمهور الناخبين الأتراك الذين أيدوا مسيرته

الإصلاحية وإنجازاته الاقتصادية، فمن دون الدعم المجتمعي ما كان له الوقوف في وجه جميع العقبات الراسخة. وساعده أسلوبه الخطابي الحماسي كثيرًا في استقطاب الجماهير، وفي الحصول على تأييدها في مواجهة الخصوم في حزبه وفي المعارضة وحتى الخصوم في الخارج.

ومن أبرز الأمثلة المعروفة على ما تقدم، على سبيل المثال لا الحصر، تبنيه على الصعيد المحلي إلغاء حظر الحجاب في المؤسسات العامة والجامعات بموجب قرار مجلس الدولة في عام 1984، وقرار المحكمة الدستورية في عام 1997. ورغم أن هذه القضية أصبحت من أكثر القضايا خطورة في الحياة السياسية التركية وربما تؤدي إثارتها إلى حظر حزب العدالة والتنمية وكذلك نشاط أردوغان السياسي الشخصي، فإنه قدّم في وقت مبكر من ولايته في الحكومة مقترحين لإلغاء الحظر جزئيًا، لكنهما رفضا تمامًا من قبل المؤسسة العلمانية[172]. ومع ذلك، أصرّ على متابعة هذه القضية حتى النهاية والوفاء بوعوده لناخبيه، حتى رُفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية ودخل حيز التنفيذ في عام 2013[173].

أما خارجيًا، فتظهر أمثلة عديدة السمات الشخصية لأردوغان ونهجه المبدئي الصارم وأنه واثق بمساره وبتحقيق أهدافه، وواثق بصحة مواقفه وغير مستعد لتقديم التنازلات أو الخضوع لأجندات المعارضين والخصوم، مثل: معارضته غزو الولايات المتحدة للعراق، والتصريحات الحادة تجاه إسرائيل واتهامها بالقيام بـ «الأفعال الهمجية» و«إرهاب الدولة»[174]، واتخاذ قرارات صعبة غير معهودة للبيروقراطية التركية المدنية والعسكرية مثل قبول خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بشأن مقترح حل مسألة قبرص على نحو معارض للرؤية التقليدية[175]، ومواقفه بتأييد ثورات «الربيع العربي» رغم الانعكاسات السلبية لتداعياتها على تركيا وعلاقاتها مع أطراف إقليمية ودولية. كما أدى نجاحه في تجاوز محاولات العرقلة والحظر والانقلاب والانقسام إلى تعزيز اقتناعه باعتقاده أنه يستطيع التأثير في البيئة السياسية في الداخل والخارج.

وبناءً على مسيرته الشخصية والسياسية هذه، استطاع أردوغان تطوير علاقات شخصية مع بعض القادة، وشارك في الدبلوماسية الهاتفية شبه اليومية، وكثف الزيارات الخارجية الرئاسية، ضمن ما يسمى «الدبلوماسية الشخصية».

وهناك أمثلة على هذه الدبلوماسية التي أثمرت تخفيف توترات أو معالجة أزمات، ومن ذلك: **أولًا**، اعتقاد أردوغان أن العلاقات مع الولايات المتحدة ستكون أفضل مع ترامب، وذلك بعد فترة من الانتقادات لسلفه باراك أوباما. فمن الملاحظ إحجام أردوغان عن الانتقاد المباشر لترامب، الذي وجد فيه فرصة لبداية جديدة في العلاقات. فقد وجه انتقاده مثلًا لبعض الضباط الأميركيين بأنهم كانوا وراء خطة تسليح وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية، وقال إن «ترامب لم يكن على علم بنقل الأسلحة إلى هذه الوحدات لأن مستشاريه لم يبلغوه»[176]. وفي ما يتعلق بالخلاف حول شراء تركيا نظام صواريخ إس-400 الروسية، تدخل ترامب شخصيًا بعد التواصل مع أردوغان في هذه القضية واجتمع مع أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين لإقناعهم بعدم تطبيق العقوبات على تركيا[177]. ورغم أن كثيرين كانوا متشائمين إزاء العلاقات مع الولايات المتحدة ما بعد ترامب، بسبب انتقادات سابقة للرئيس الجديد جو بايدن لأردوغان وحكمه، فقد عوّل أردوغان على لقائه الشخصي المباشر مع بايدن لتأكيد أهمية العلاقات التركية – الأميركية، وهو ما حدث بالفعل على هامش قمة حلف الناتو في حزيران/يونيو 2021. **ثانيًا**، علاقة أردوغان مع بوتين؛ إذ تجمع هذه العلاقة بين اثنين

ممن لديهم ثقة كبيرة بالنفس، وطول بقاء بالسلطة، ويواجهان حاليًا القليل من القيود المؤسسية والبيروقراطية. وبحسب أحد التقارير، فإنهما يشتركان بصفات شخصية عدة، فقد نشأ كلاهما نشأة متواضعة، لكنهما وصلا إلى أعلى مركز في الدولتين، ويشعر كلاهما بأن الغرب لا يقبلهما تمامًا، ولديهما رؤية لاستعادة مكانة بلديهما كقوة عالمية[178]. وتوضح علاقتهما الشخصية كثرة لقاءاتهما واتصالاتهما المباشرة، فقد التقيا 13 مرة، وأجريا 8 محادثات هاتفية في عام 2018 وحده. كما توضح أمثلة مهمة كيفية تجاوز توترات خطِرة عبر التواصل الشخصي؛ مثل أزمة إسقاط تركيا الطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015[179]. وسيوضح الفصل الرابع كيف تمت محاولات تسوية الأزمة السورية، وأزمة النزاع الأرميني – الأذربيجاني، غالبًا بالتواصل المباشر بينهما.

بهذا، أصبحت الدبلوماسية الشخصية في ظل النظام الرئاسي التركي، وتحديدًا مع ثقل أردوغان وشخصيته، رديفًا للدبلوماسية العامة، بل إنها أصبحت متقدمة في حسم الملفات الخارجية الشائكة التي تواجه أزمات، وفي تنظيم اللقاءات على مستوى رؤساء الدول. وصارت رؤى الرئيس وتحركاته وزياراته رديفًا رئيسًا في تشكيل السياسة الخارجية، وتنفيذها في بعض الأحيان إلى جانب وزارة الخارجية.

تاسعًا: إعادة تشكيل العلاقة المدنية – العسكرية وعلاقتها بالسياسة الخارجية

مع أن الدور المباشر للجيش التركي في الوصاية العسكرية على الحياة السياسية أو في التأثير في السياسات الخارجية قد تقلص إلى درجة كبيرة، يبدو أن هناك إعادة تشكيل لدور المؤسسة العسكرية في البلاد على أسس جديدة من قبل الرئيس أردوغان نفسه الذي أدى الدور الأكبر في إقصائها دستوريًا وسياسيًا.

لقد ناقشنا، في المتغيرات المحلية سابقًا، طبيعة العلاقات العسكرية التقليدية التي سادت في تركيا حتى محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، والإصلاحات الدستورية والصراع السياسي الذي رافق هذه الإصلاحات، والتي أدت في النهاية إلى تقليص دور الجيش في السياسة والاقتصاد والقضاء وحتى في مجلس الأمن القومي. كما أوضحنا تحوّل معظم الصلاحيات التنفيذية والسيادية إلى الرئيس؛ ما مكنه من تعيين كبار الضباط والقادة وأعضاء مجلس الأمن القومي، فضلًا عن دوره المباشر في إعادة هيكلة الجيش وتطوير قطاعاته.

إن استمرار حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان نحو عقدين من الزمن في الحكم من دون انقطاع، قد أدى إلى خلق أمر واقع جديد على صعيد الطبقة الحاكمة والنفوذ في البلاد. فقد تمكّن من عزل المعارضة والنخبة العلمانية الكمالية عن التحكّم في المؤسسات الحكومية البيروقراطية والتعيينات العسكرية، ومن ثمّ إيجاد نخبة عسكرية وبيروقراطية جديدة غالبية رتبها الرفيعة ممن يثق بهم أردوغان، أو على الأقل من غير المعادين له صراحة أو من غير الخصوم.

ومع تغيّر نهج السياسة الخارجية نحو الانخراط النشط في الخارج عبر التدخل العسكري وتأسيس القواعد وتزايد صادرات السلاح التركية، كما سيناقش الفصل الرابع، أصبحت ثمة حاجة إلى دعم الجيش للقرارات السياسية المتعلقة بالعمليات والإمداد والاستخبارات والتدريب في الخارج، فضلًا عن دعم السياسات المتبعة إزاء التهديدات الداخلية للأمن القومي.

ثمة ملاحظات عديدة يمكن أن توضح هذا التحوّل الجاري في طبيعة علاقات المؤسسة العسكرية مع الرئاسة المدنية، والدعم المتبادل بين الطرفين، والنشاطات الناشئة التي قد تشكّل حاجات ومصالح متبادلة، منها:

عمل أردوغان على توفير الدعم السياسي اللازم وتخصيص الموارد المالية للجيش من الموازنة العامة من أجل زيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية وتطوير تكنولوجيا وطنية، وتصدير أسلحة مختلفة منها[180]، فضلًا عن إقرار شراكات عسكرية في صناعات متطورة مع دول كبرى لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى تركيا (كما سنبيّن في الفصل الثالث). وقد نتج من ذلك توسّع في المصالح الاقتصادية ذات الصلة بالجيش التركي، ومن ثمّ توسّع دوره ليصبح منتجًا ومساهمًا رئيسًا في الاقتصاد، وفي استقطاب المهارات العالية، وفي تخفيض نسب البطالة، وفي الشراكة مع مؤسسات وطنية أخرى تتقاطع اختصاصاتها أو منتجاتها أو مصالحها مع التصنيع العسكري المتنامي، ومنها وزارة الخارجية التي تعمل على تأسيس العلاقات وتوثيقها مع دول يمكن أن تُفتتح فيها قاعدة عسكرية أو شراكة في التدريب أو تصبح مشتريًا للتقنية العسكرية التركية.

إن تحول تركيا إلى دولة منتجة ومصدرة للسلاح أصبح أولوية بعد الاضطرابات التي رافقت «الربيع العربي»، والانعكاسات السلبية للأحداث في سورية والعراق ومصر عليها، وبعد أن عانت اشتراطات مزودي السلاح لها بعدم شراء السلاح المتطور المنافس من دول أخرى، مثل اشتراط الولايات المتحدة عدم شراء نظام صواريخ إس-400، في حين جمّدت تسليم طائرات إف-35. وقد استُنتج من ذلك أن الاستقلالية في القدرات العسكرية تساهم في استقلالية قرارات السياسة الخارجية الأمنية والعسكرية. كما تنظر تركيا إلى مدى استفادة دول مثل روسيا والولايات المتحدة وأوروبا من سوق السلاح الرائجة؛ إذ تساهم الصناعة الدفاعية بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي.

أدت هذه الصورة الجديدة للعلاقة العسكرية بالحكومة المدنية والدور الفاعل للشراكة بين مؤسسات الدولة، إلى إعطاء قوة دفع جديدة لدور الجيش ورفع الروح المعنوية للمؤسسة العسكرية، بعد أن تعرضت لهزات نتيجة محاولة الانقلاب الأخيرة الفاشلة، ونتيجة الصورة النمطية التقليدية للوصاية على المؤسسات المدنية والحياة السياسية. ومن ثمّ، أصبح الجيش مستفيدًا مرة أخرى من العلاقات الودية مع الرئاسة المدنية.

أسّس أردوغان، بوصفه رئيسًا للوزراء ثم رئيسًا، منذ عام 2003 حتى الآن، علاقات خاصة مع قادة عسكريين، واستطاع تعيين بعضهم. وأسفر ذلك عن رفض العديد من القادة البارزين المشاركة في محاولة الانقلاب الفاشلة. وأدى ذلك إلى تزايد مستوى الثقة بين الطرفين. وكان من أبرز هؤلاء القادة رئيس الأركان المشتركة للقوات المسلحة الجنرال خلوصي أكار. فبعد تلك المحاولة، عمل أردوغان على الاستفادة من موقع أكار العسكري، ومكانته في المجتمع التركي، والكاريزما التي أصبح يتمتع بها بعد دوره الحاسم في إفشال الانقلاب. فنتيجة لمعرفته التفصيلية وعلاقاته الواسعة داخل المؤسسة العسكرية، استطاع أكار، بعد تعيينه وزيرًا للدفاع في عام 2018، خلق قوة دفع جديدة للرئيس داخل المؤسسة العسكرية، وكذلك في الحياة السياسية. وقد ظهر ذلك في عدم وجود تعارض ظاهر بين المؤسستين المدنية والعسكرية إزاء بعض السياسات مؤخرًا، مثل عمليات التدخل العسكري في سورية وليبيا وأذربيجان والسياسة البحرية في شرق المتوسط. واستطاع أكار

إظهار هذا التوافق، على الصعيد الإعلامي أيضًا، من خلال تحدثه إلى وسائل الإعلام، ومشاركته في الاجتماعات مع مسؤولي الدول المعنية، وتفقده الوحدات العسكرية ميدانيًا.

تعطي السياسة الخارجية الجديدة أهمية استثنائية للمؤسسة العسكرية؛ لأنها قائمة في جزء منها على سياسة القوة التي تحتاج إلى الدعم والتدخل العسكري لحماية الأمن القومي (كما في العراق وسورية)، أو للحفاظ على مصالح تركيا الجيوسياسية (مثل ليبيا وشرق المتوسط وأذربيجان)، أو للانتشار العسكري في الخارج (مثل القاعدتين العسكريتين في قطر والصومال). بناءً عليه، خدمت إعادة الاعتبار للجيش ما بعد عام 2016، وإعادة تأسيس العلاقة بين الطرفين العسكري والسياسي، وتحركهما الخارجي المشترك، مصالح الطرفين. وساهم ذلك في دعم سياسات الرئيس أردوغان داخليًا وخارجيًا، وقلّل من شأن انتقادات المعارضة التركية للسياسة الخارجية الاستباقية الجديدة، التي نناقشها في الفصل الرابع، ولكن بعد أن ندرس في الفصل الثالث محاولة تركيا تعزيز استقلاليتها عبر زيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية وخلق تحالفات خارجية مرنة.

(80) «Turkey–Israel Defence Agreement,» *Strategic Comments*, vol. 2, no. 6 (July 1996), p. 1.

(81) Greg Myre, «Turkish Leader Visits Israel, Restoring Friendly Ties,» *The New York Times*, 2/5/2005, accessed on 20/8/2020, at: https://nyti.ms/2QLkUXD

(82) Katrin Bennhold, «Leaders of Turkey and Israel Clash at Davos Panel,» *The New York Times*, 9/1/2009, accessed on 12/2/2020, at: https://nyti.ms/2SWPr3a

(83) Stephen J. Flanagan et al., *Turkey's Volatile Dynamics—Implications for the U.S.-Turkish Strategic Partnership and the U.S. Army* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2020), p. 85.

(84) «Israel Apologizes to Turkey in Diplomatic Spat,» *Reuters,* 13/1/2010, accessed on 20/8/2020, at: https://reut.rs/31x9mcQ

(85) Aaron J. Klein, «Israel and Turkey: Anatomy of a Dissing War,» *Time*, 14/1/2010, accessed on 12/2/2020, at: https://bit.ly/2LmHTCt

(86) Flanagan et al., pp. 86, 88.

(87) Ahmet T. Kuru, «Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis,» *Mediterranean Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2015), pp. 95, 98, 101; «Gulen's Interview with Russian Media: I don't Worry about Turkey's Extradition Request,» REGNUM, 15/2/2019, accessed on 15/3/2020, at: https://bit.ly/32c5pM8

(88) Joe Lauria, «Reclusive Turkish Imam Criticizes Gaza Flotilla,» *The Wall Street Journal*, 4/6/2010, accessed on 15/3/2020, at: https://on.wsj.com/2WmP0RO

(89) Şener Aktürk, «Relations between Russia and Turkey Before, During, and After the Failed Coup of 2016,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 103.

(90) «Turkey's Prime Minister Hails Arab Democracy Efforts in Tunisia,» *Reuters*, 14/9/2011, accessed on 21/3/2021, at: https://bit.ly/393F7yf
(91) Matt Bradley, «Turkey to Provide Egypt $2 Billion in Aid,» *The Wall Street Journal*, 15/9/2012, accessed on 15/4/2020, at: https://on.wsj.com/3bvGZRH
(92) Philip Robins, «Turkey's 'Double Gravity' Predicament,» *International Affairs*, vol. 89, no. 2 (2013), pp. 391-392; Damla Aras, «The Syrian Uprising: Turkish-Syrian Relations Go Downhill,» *Middle East Quarterly*, vol. 19, no. 2 (Spring 2012), p. 49.
(93) Christopher Phillips, «Into the Quagmire: Turkey's Frustrated Syria Policy,» The Chatham House, Middle East and North Africa Programme, MENAP BP 2012/04 (December 2012), p. 6.
(94) Ahmet T. Kuru, «Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis,» *Mediterranean Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2015), pp. 95, 98, 101.
(95) «Gulen's Interview with Russian Media».
(96) Kuru, p. 105.
(97) «CHP Leader Criticizes Turkey's Libya Policy,» *Hurriyet Daily News*, 28/12/2019, accessed on 26/3/2021, at: https://bit.ly/3dxY5yH
(98) Ali Kucukgocmen, Tuvan Gumrukcu & Orhan Coskun, «Turkey's Syria Operation Reveals Cracks among Erdogan's Political Foes,» *Reuters*, 13/11/2019, accessed on 26/3/2021, at: https://reut.rs/3sz2UOg
(99) Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country Groups and Year 2013-2021;» Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country Groups and Year 2013-2021;» Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country and Year (Top 20 Country in Exports) 2013-2020,» accessed on 20/3/2021, at: https://bit.ly/3uJqv0j

(100) Nurullah Gür, Mevlüt Tatliyer & Şerif Dilek, «The Turkish Economy at the Crossroads: The Political Economy of the 2018 Financial Turbulence,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 142.

(101) Taş, pp. 399-400.

(102) Edward Wastnidge, «Imperial Grandeur and Selective Memory: Reassessing Neo-Ottomanism in Turkish Foreign and Domestic Politics,» *Middle East Critique*, vol. 28, no. 1 (2019), p. 20.

(103) European Parliament, European Parliament Resolution on the Situation in Turkey (RSP2013/2664), Document no. 0309/2013, June 11, 2013, accessed on 17/5/2020, at: https://bit.ly/2AsXwGf

(104) Can Cirgic, «Turkish Government Rages at EU Criticism,» *Eruactiv*, 14/6/2013, accessed on 17/5/2020, at: https://bit.ly/2X7k5In

(105) Ibid.

(106) Michael Brinbaum, «In Turkey Protests, Splits in Erdogan's Base,» *The Washington Post*, 14/6/2013, accessed on 17/5/2020, at: https://wapo.st/3cGm7pg

(107) «Islamic Scholar Gülen Criticizes Turkish Gov't Response to Gezi Protests,» *Hürriyet Daily News*, 20/3/2014, accessed on 17/5/2020, at: https://bit.ly/2LxCrwI

(108) Taş, pp. 399-400.

(109) بدأت عملية التفاوض في عام 2009 عبر محادثات بين الاستخبارات التركية وزعيم الحزب عبد الله أوجلان في سجنه في جزيرة إمرالي، ومع قادة الحزب في أوروبا، وأسفرت عن دعوة أوجلان حزبه إلى التخلي الدائم عن السلاح في آذار/مارس 2013. وقد استمرت العملية في أجواء من الانفتاح، حتى انهارت مع تفجيرات تنظيم داعش في مدينة سوروج في تموز/يوليو 2015، التي استهدفت تجمعًا للأكراد. لذلك، عاد الحزب إلى شن هجمات في المدن التركية، وفي المقابل أنهت الحكومة المحادثات. يُنظر:

Mustafa Akyol, «How Turkey's AKP Undid Its Legacy on 'Kurdish Question',» *Al*-Monitor, 31/10/2016, accessed on 17/5/2020, at: http://bit.ly/2eh5Rfq

(110) Özge Zihnioğlu, «The Legacy of the Gezi Protests in Turkey,» Carnegie Endowment for International Peace, 24/10/2019, accessed on 17/5/2020, at: https://bit.ly/2TfdVER

(111) توضح الإحصاءات المتعلقة بالمهاجرين إلى أوروبا عن طريق شواطئ اليونان فقط أن أعدادهم قد قفزت بشكل مفاجئ من 65282 مهاجرًا في الفترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو 2015، إلى 399326 في نهاية أيلول/سبتمبر 2015؛ أي إن من وصلوا إلى الشواطئ اليونانية خلال الفترة تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر قد بلغوا أكثر من 334 ألف لاجئ، تركز معظمهم في آب/أغسطس. بمعنى أن العدد قد تضاعف نحو ستة أضعاف في ثلاثة أشهر فقط، يُنظر: Jonathan Zaragoza, «Analysing the Causes of the Refugee Crisis and the Key Role of Turkey,» Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Working Paper no. 95 (2015), p. 2.

(112) European Commission, «Summit Meeting Re-energises EU-Turkey Relations,» 29/11/2015, accessed on 27/3/2021, at: https://bit.ly/3egrTjA

(113) «€3bn, Visa Deal & EU Access Talks if Turkey Stops Refugee Flow to Europe,» *RT*, 16/10/2015, accessed on 27/3/2021, at: http://bit.ly/1PwJTnU

(114) European Union, Delegation of the European Union on Turkey, «Current Status,» accessed on 15/7/2020, at: https://bit.ly/3ete6Es

(115) European Commission, European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations, Turkey, «Membership Status,» accessed on 15/7/2020, at: https://bit.ly/3j7i1ub

(116) «Erdoğan v the Gülenists: From Political Allies to Turkey's Bitter Rivals,» *The Guardian*, 19/6/2016, accessed on 17/5/2020, at: https://bit.ly/2WFL52B

(117) Ibid.

(118) Gür, Tatliyer & Dilek, pp. 142-143; Taş, p. 400.

(119) Jim Zanotti & Clayton Thomas, «Turkey: Background and U.S. Relations in Brief,» Congressional Research Service, 7/4/2020, accessed on 17/5/2020, at: https://bit.ly/2yb9ALJ

(120) Jonathan Semple, «U.S. Seeks Big Contempt Fines against Turkey's Halkbank,» *Reuters*, 21/1/2020, accessed on 17/5/2020, at: https://reut.rs/36f2OkI

(121) Ali Balci, «A Three-Level Analysis of Turkey's Crisis with the U.S.-Led Order,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 14-16.

(122) Republic of Turkey, The Constitutional Court, «Code on Establishment and Rules of Procedures of the Constitutional Court,» Code no. 6216, accessed on 16/2/2020, at: https://bit.ly/3fWO2DD

(123) «Turkey Orders 2,745 Judges and Prosecutors to be Detained after Coup: NTV,» *Reuters*, 16/7/2016, accessed on 16/2/2020, at: https://reut.rs/2zd1wdH

(124) «يلدريم: سنعيد هيكلة الجيش ونقطع صلته بالسياسة .. وسنحلّ الحرس الرئاسي»، **سي إن إن بالعربية**، 24/7/2016، شوهد في 17/3/2020، في: https://cnn.it/2ZgRmn3

(125) «الدفاع التركية تُعيّن 167 جنرالًا وأميرالًا في قيادات الجيش»، **وكالة الأناضول**، 1/8/2016، شوهد في 17/3/2020، في: https://bit.ly/2zRJnSC

(126) «لقاء خاص مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان»، قناة الجزيرة، 29/8/2014، شوهد في 17/3/2020، في: http://goo.gl/zA1Nbe

(127) مؤتمر صحافي للقنصل التركي في جدة، **الشرق الأوسط**، 25/6/2016، شوهد في 17/3/2020، في: http://bit.ly/2aEL59f

(128) «أردوغان: إعلان حالة الطوارئ في تركيا لمدة 3 أشهر»، **وكالة الأناضول**، 20/7/2016، شوهد في 17/3/2020، في: http://bit.ly/29VvcQ3

(129) أظهرت محاولة الانقلاب أن الجيش كان معوقًا في تنفيذ سياسة الحكومة الخارجية؛ فمثلًا، تم الكشف عن اشتراك قائد الجيش الثاني المكلف الجبهة الجنوبية والحدود مع سورية في المحاولة الانقلابية، وهو ما يرجح أنه كان يقيّد سياسات الحكومة في بداية الأزمة في سورية. كما اتهم مسؤولون حكوميون حركة غولن بأنها وراء تسريب فيديو يظهر شاحنات تابعة لجهاز الاستخبارات الوطنية، الذي يقوده هاكان فيدان، تحمل أسلحة وفي طريقها إلى المعارضة السورية تحت لافتة مساعدات إنسانية. يُنظر:

«Erdoğan v the Gülenists: From Political Allies to Turkey's Bitter Rivals».

(130) «Past Election Results,» *Daily Sabah*, accessed on 18/5/2020, at: https://bit.ly/2TjiVZf

(131) «Turkish Presidential Election Final Count Revealed,» *Anadolu Agency*, 15/8/2014, accessed on 18/5/2020, at: http://goo.gl/W2QD9e

(132) Bill Park, «Populism and Islamism in Turkey,» *Turkish Studies*, vol. 19, no. 2 (2018), pp. 169-170.

(133) «غول يعارض إغلاق مواقع التواصل»، صحيفة **النهار**، 21/3/2014، شوهد في 18/5/2020، في: https://bit.ly/3cFIsU8

(134) «Will Abdullah Gul Challenge Erdogan?,» *Middle East Online*, 14/1/2018, accessed on 18/5/2020, at: https://bit.ly/3cCV5zb

(135) «Past Election Results».

(136) Nuray Mert, «Fatal Election,» *Hurriyet Daily News*, 1/6/2015, accessed on 18/6/2015, at: http://bit.ly/1JPhZjK

(137) «Past Election Results».

(138) إلى جانب داود أوغلو، كان علي باباجان، قد انتقد أيضًا نهج حزب العدالة والتنمية بالقول: «لقد دخلت تركيا نفقًا مظلمًا [...] أصبح الأجانب، شركات وأفرادًا، يمتنعون عن الاستثمارات الطويلة الأجل في البلاد بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالقوانين وغياب الحريات والمساءلة. القضية الأولى هي الحرية. من أجل الحداثة والابتكار والإنتاج التكنولوجي، يجب أن يشعر المرء بالحرية. أصبح 'الشعور بالغرق' شائعًا الآن بين الشباب [...] ومن دون حكم القانون لن يكون هناك استثمار». يُنظر: «بعد انشقاقه عن أردوغان.. داود أوغلو يعلن تشكيل حزبه الجديد»، **دوتشيه فيله**، 13/12/2019، شوهد في 12/2/2020، في: https://bit.ly/3bJkRSa؛ وكذلك: «Babacan Says Turkey is in a Dark Tunnel,» *Ahval*, 13/7/2020, accessed on 14/7/2020, at: https://bit.ly/3jaWkJq

(139) «Past Election Results».

(140) Ibid.

(141) Ç.E. Çuhadar et al., «Turkish Leaders and their Foreign Policy Decision-Making Style: A Comparative and Multi-Method Perspective,» *Turkish Studies* (February 2020), p. 3.

(142) Barış Kesgin, «Turkey's Erdoğan: Leadership Style and Foreign Policy Audiences,» *Turkish Studies*, vol. 21, no. 1 (2020), p. 63.

(143) Murat Ülgül, «Erdoğan's Personal Diplomacy and Turkish Foreign Policy,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 170-171.

(144) Kesgin, p. 69.

(145) Ülgül, pp. 170-171, 175.

(146) Çuhadar et al., pp. 1-2.

(147) «Turkey's New Presidential System,» *Strategic Comments*, vol. 24, no. 6 (August 2018), p. v.

(148) «AK Party on the Target, 330 MP,» *Haberlar*, 3/6/2015, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/1ScsOiS

(149) David Gardner, «Turks Say No to Erdogan's Vaulting Ambition,» *Financial Times*, 8/6/2015, accessed on 1/3/2020, at: http://on.ft.com/1MxEGIz

(150) Türkiye Büyük Millet Meclisi, «Havale Edildiği Komisyon (2/1504),» accessed on 15/5/2017, at: http://bit.ly/2p4vCbT; Türkiye Büyük Millet Meclisi, «21 maddelik anayasa teklifi Meclis'te: Cumhurbaşkanı yürütmenin başı,» *Diken*, 10/12/2016, accessed on 15/5/2017, at: http://bit.ly/2pms0mA

(151) «Turkey's New Presidential System,» p. v.

(152) Türkiye Büyük Millet Meclisi; «21 maddelik anayasa teklifi Meclis'te».

(153) Ibid.

(154) Ibid.

(155) هذه إشارة إلى الإصلاحات التي بدأها السلطان محمود الثاني بعد عام 1826 عندما أنهى دور الإنكشارية عبر القضاء عليهم في ما سمي «الواقعة الخيرية»؛ إذ استعاد السلطان قوته في الحكم داخليًا وخارجيًا من دون الخضوع لمصالح هذه القوة الضاربة لتصبح موازية ومتحدية أحيانًا لسلطة السلطان نفسه. فقد تزايد عددها ونفوذها من نحو ألف جندي مشاة في القرن الرابع عشر، إلى أربعين ألفًا قادرين على إملاء السياسات على السلطان، ثم إلى نحو مئة ألف في القرن الثامن عشر. واستطاعت الإنكشارية أن تقيل السلطان سليم الثالث (1789-1807) عندما أراد تحديث الجيش وإدخال إصلاحات في نظام الحكم خشية تهديد امتيازاتها المتراكمة عبر القرون الماضية. يُنظر:

Ian McDonald, *The Dervish House* (New York: Hachette, 2010); Caroline Finkel, *Osman's Dream: The Story of the Ottoman Empire 1300-1923* (New York: Hachette, 2012); Alexander Mikaberidze (ed.), «Conflict and Conquest in the Islamic World,» *A Historical Encyclopedia* (Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2011), p. 149;

وفي السياق الجديد، تعد هذه إشارة ضمنية من أردوغان إلى إنهاء الوصاية العسكرية نهائيًا في الحياة السياسية، وكذلك استعادة منصب الرئاسة قوته عبر سلطات حقيقية في الحكم. يُنظر: «أردوغان: استفتاء اليوم أنهى الجدل المستمر منذ 200 عام حول نظام الحكم»، **صباح**، 16/4/2017، شوهد في 1/3/2020، في: Zffb2//T[f&k/2b, [YB J؛ وكذلك:

«Turkish Foreign Minister Says Vote Heralds 'New Turkey',» *Hurriyet Daily News*, 16/4/2017, accessed on 1/3/2020, at: http://bit.ly/2p4ejba

(156) «Turkey's New Presidential System,» p. vi.

(157) Siri Neset et al., «Turkish Foreign Policy: Structures and Decision-Making Processes,» CHR Michelsen Institute, Norway, CMI Report R 2019: 3, accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/32rJUFq

(158) Ibid.

(159) Abdurrahim Sıradağ, «The Dynamics Shaping Turkish African Policy and Turkey's Approach towards the Western Sahara Conflict,» *Africana Studia*, no. 29 (2018), p. 163.

(160) Neset et al.

(161) Alper Kaliber & Esra Kaliber, «From De-Europeanisation to Anti-Western Populism: Turkish Foreign Policy in Flux,» *The International Spectator*, vol. 54, no. 4 (2019), p. 9.

(162) Neset et al.

(163) Ş. Görener & Meltem Ş. Ucal, «The Personality and Leadership Style of Recep Tayyip Erdoğan: Implications for Turkish Foreign Policy,» *Turkish Studies*, vol. 12, no. 3 (2011), p. 359, cited in: Robert Abelson, «Beliefs are

Like Possessions,» *Journal for the Theory of Social Behavior*, vol. 16 (1986), p. 225.

(164) Ibid., p. 359, cited in: Valerie Hudson, «Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations,» *Foreign Policy Analysis*, vol. 1, no. 1 (2005), p. 3.

(165) Çuhadar et al., p. 2.

(166) Görener & Ucal, pp. 359-360.

وللمزيد حول التأثيرات الشخصية للقادة في السياسة، يُنظر:

Margaret G. Hermann et al., «Who Leads Matters: The Effects of Powerful Individuals,» *International Studies Review*, vol. 3, no. 2 (2001), pp. 83-131.

(167) يُبرَّر اللجوء إلى الدبلوماسية الشخصية أحيانًا بأن الدبلوماسية العامة كأداة لإدارة الأزمات تتطلب وقتًا كي تكون فاعلة، فقد تستغرق الدبلوماسية العامة شهورًا أو حتى سنوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، في حين تتطلب فترات الأزمات إجراءات سياسية سريعة وفعالة. ومثال ذلك الخط الساخن الذي أقيم بين البيت الأبيض والكرملين إبان أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962. يُنظر:

Ülgül, pp. 162-165.

(168) ثمة اهتمام في تركيا بتوسيع الدراسات وبهذه السياسة التي تتعلق بنشاط أردوغان على الصعيد الخارجي. وتذهب إحدى الدراسات إلى أن الدبلوماسية الشخصية لم تحظ باهتمام المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في تركيا مثلما حظيت الدبلوماسية العامة منذ إنشاء مكتب الدبلوماسية العامة التابع لرئاسة الوزراء في عام 2010. ومع أن ممارسة الدبلوماسية الشخصية حديثة في تركيا، فإنها تدعو إلى الاهتمام بدراستها على قدم المساواة مع الدبلوماسية العامة. يُنظر:

Ibid., pp. 162, 165.

(169) Kesgin, pp. 63-64.

(170) Görener & Ucal, pp. 367-368.

(171) Ibid., p. 358.

(172) Ibid., p. 370.

(173) «Why Turkey Lifted its Ban on the Islamic Headscarf,» *National Geographic*, 12/10/2013, accessed on 7/6/2020, at: https://on.natgeo.com/30t8yqf

(174) Görener & Ucal, p. 373.

(175) Çuhadar et al., p. 17.

(176) Ülgül, pp. 175-176.

(177) فقد قال ترامب: «لدينا وضع معقد لأنه لم يُسمح للرئيس بشراء صواريخ باتريوت، لذا اشترى الصواريخ الأخرى إس-400. لم تسمح له إدارة أوباما بشرائها إلا بعد أن أبرم صفقة لشراء صواريخ أخرى». وهذه إشارة إلى امتناع إدارة أوباما عن تسليم صواريخ باتريوت رغم الموافقة على بيعها لتركيا في عام 2013. يُنظر:

Ayla Jean Yackley, «Trump Blames Obama for Turkey's Purchase of Russian Weapons,» *Al-Monitor*, 29/6/2019, accessed on 18/7/2020, at: https://bit.ly/2B8zuRA; Ülgül, pp. 175-176.

(178) «السلطة الخامسة»، **دوتشيه فيله**، 10/3/2020، شوهد في 11/3/2020، في:

https://bit.ly/2MAMLob

(179) Ülgül, pp. 175-176.

(180) Valeria Talbot, «Turkey-GCC Relations in A Transforming Middle East,» *Analysis,* no. 178 (June 2013), pp. 9-10.

الفصل الثالث: التحالفات المرنة والاتجاهات في السياسة الخارجية الجديدة

يناقش هذا الفصل ثلاث سمات رئيسة في السياسة الخارجية التركية الجديدة، وهي أنها ذات نزعة استقلالية، وأن اتجاهاتها نحو الشرق أو الغرب متجددة وليست جديدة بالضرورة؛ بمعنى أن لها جذورًا منذ نشأة الجمهورية، وبرزت في فترات مختلفة، ومن المحتمل أن تبقى كذلك في المستقبل؛ لأنها مرتبطة بتنشئة الأتراك، ونزعة الاستقلالية، وإرثهم، وإدراكهم لمكانة تركيا ووضعها في تصورات الدول الكبرى والحذر في التحالفات معها. أما السمة الثالثة المهمة فهي نتاج السمتين السابقتين، حيث تميل السياسة الخارجية الجديدة إلى مرونة التحالفات بدلًا من الاعتماد على حليف مُهيمن، ومن ثمّ تسعى إلى موازنة علاقاتها بالقوى الخارجية الفاعلة، على أساس المصالح القومية التركية بالدرجة الأولى وليس على أجندات تلك القوى بالضرورة. وبمعنى أكثر تحديدًا، السعي للحفاظ على التحالف التقليدي مع الغرب رغم التوتر، وتعزيز الشراكات الجديدة مع روسيا والصين وإيران رغم التنافس. وتنطلق أهمية مناقشة هذه الموضوعات من ضرورة فحص الافتراض السائد حاليًا بأنّ لدى حزب العدالة والتنمية الحاكم، ونتيجة تحالفه أيضًا مع بعض القوميين الأتراك، نزعةً للاستقلالية وتعزيزًا لاتجاه تركيا نحو الشرق على حساب العلاقات مع الغرب.

يجيب هذا الفصل عن ذلك الافتراض، ويناقش تلك السمات؛ نزعة الاستقلالية والاتجاهات والتحالفات المرنة، والعوامل المؤثرة فيها، من خلال أربعة محاور رئيسة. يركز **الأول** على ماهية النزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية ولدى الأتراك منذ تأسيس الجمهورية حتى الآن. ويبحث **الثاني** في سعي أنقرة الحثيث نحو تعزيز الاستقلالية وتقليص الاعتماد على القوى الكبرى من خلال زيادة قدراتها المادية الذاتية، الاقتصادية والدفاعية. ويناقش **الثالث** محاولة حزب العدالة والتنمية الحاكم استخدام تحالفات مرنة مع القوى الكبرى حاليًا، بحيث يتاح له موازنة العلاقات بينها على أساس مصالح أنقرة. ويحلل **الرابع** مدى تأثير متغيرات محلية؛ أي أفول الغولنيين وصعود القوميين، في هذين الاتجاهين الدوليين، ويسعى للإجابة عن تساؤل مهم متعلق بمدى تأثّر حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان بالقوميين في اتجاه السياسة الخارجية الحالية، أو اعتبار أجنداتهم جميعًا واحدة.

أولًا: نزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية

تحاول الدول التي لا تستطيع وحدها حماية أمنها ضد التهديدات الخارجية، أن تدخل في تحالفات مع قوى دولية كبرى أو الاعتماد عليها في توفير تلك الحماية. ويتحدد سلوكها من خلال التهديدات التي تتصورها[181]. ولا تُستثنى تركيا من هذه الحالة، التي اعتمدت منذ منتصف القرن العشرين على الأقل حتى الآن على الحليف الدولي الغربي، بخاصة الولايات المتحدة الأميركية، كما بيّنا في الفصل الأول، لتوفير الأمن ضد طموحات السوفيات، ثم كضمانة ضد أي تهديدات محتملة أخرى بما في ذلك تهديدات روسيا. لكن القوى المتوسطة من حيث الحجم والقدرات، التي لديها إرث تاريخي كقوة دولية، مثل تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية، يبقى لديها طموحٌ في زيادة قوتها وقدراتها الذاتية، ونزعةٌ لإحياء مكانتها وعظمتها من

دون الاعتماد على حليف مُهيمن أو على دول كبرى بعينها؛ إذ من المحتمل أن يعمل الحليف على إبقائها ضعيفة لضمان استمرار اعتمادها عليه خدمة لأجندته.

لذلك، تعد الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي وتحرير السياسة الخارجية من قيود التحالفات التقليدية غايةً لأنقرة منذ تأسيس الجمهورية. ولا تختلف نظرة الكمالية إلى العالم كثيرًا عن نظرة الدولة العثمانية، إلى حد بعيد، من حيث إن تركيا محاطة بالقوى العظمى العازمة على إضعافها من الداخل والخارج وتقسيمها في نهاية المطاف. وقد غُرست هذه النظرة العالمية لدى المواطنين الأتراك من خلال التنشئة في المدارس والخدمة العسكرية ووسائل الإعلام منذ الاستقلال. وهي متجذرة في الذاكرة التركية الجمعية، وتُعرف أحيانًا بـ «متلازمة سيفر» (Sèvres Syndrome)[182]، إشارةً إلى معاهدة سيفر المذلة في عام 1920، التي قُسّمت بموجبها الأراضي العثمانية بين القوى الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، لكن السلطان لم يصدّق عليها. ويستذكر الأتراك في أعياد الاستقلال في كل سنة (29 تشرين الأول/أكتوبر)، خطابات أتاتورك، وكذلك حرب الاستقلال التي أعادت توحيد الأناضول بعد تقسيمه بين الدول الغربية واستعادت السيادة على أراضي تركيا الحالية عبر معاهدة لوزان لعام 1923.

وباستثناء فترة حياد تركيا دوليًا بين الحربين العالميتين، فإن سياستها الخارجية لم تستطع في تاريخ الجمهورية تحقيق الاستقلالية المنشودة عن التحالفات المهيمنة حتى الآن. وقد حاولت أنقرة في عهد الرئيس تورغوت أوزال رسم سياسة خارجية إقليمية خاصة بها أول مرة بعد انهيار نظام القطبين الدولي في عام 1991، لكنّ أسبابًا عديدة حالت دون تنفيذها أو نجاحها، كما أوضحنا في الفصل الأول.

وقبيل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، كانت بعض التيارات الكمالية القومية تحاول إعادة تأكيد نفسها في تشكيل السياسة الخارجية التركية عبر التعبير عن خيبتها وتشككها في الغرب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، تعبير رئيس مجلس الأمن القومي التركي، الجنرال تونجر كيلينج (Tuncer Kılınç)، عن اعتقاده، في آذار/مارس 2002، أن «تركيا يجب أن تتحول عن الغرب وأن تسعى إلى حلفاء في الشرق». ولم يكن هذا الجنرال يتحدث كمواطن عادي، ولم يكن وحيدًا في هذا الرأي؛ فهناك جزء كبير من الضباط في تركيا أو حراس الكمالية ومن القوميين يشاركونه عدم الثقة بالغرب، والاعتقاد أن تركيا كانت تعتمد بشكل مفرط عليه، وفي الرغبة في تنويع تركيا علاقاتها[183].

أما حكومات حزب العدالة والتنمية، فإن سياستها الخارجية، في هذا السياق، تدمج عناصر من كلٍ من الإرث العثماني والكمالي والقومي في رؤية استراتيجية جديدة تربط تصورات عظمة تركيا ودورها كقوة إقليمية بتركيزٍ قوي على التهديدات للاستقلال الوطني وتأمين المصالح القومية، وتسعى نحو أن تكون بشكل أوضح مستقلة ومتحدية[184]. ولذلك، عمل الحزب في بداياته على إعادة تعريف مكانة تركيا بأنها دولة «مركزية» تسعى لتحديد الأجندة الإقليمية وتوفير الأمن لها[185]، بما يتضمنه ذلك من استقلالية عن أجندة الحليف المهيمن. ومع ذلك، ظلت تلك الحكومات تؤكد الالتزام بالتحالفات الغربية، وبالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، ولكن مع السعي، في الوقت نفسه، إلى تعزيز العلاقات مع الشرق، بخاصة روسيا، على نحو غير مسبوق منذ الحرب الباردة.

ويرافق تجدد تلك النزعة الاستقلالية التركية، تجدد التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا على جذب تركيا نحوهما، وذلك للأسباب التقليدية التي لا تزال قائمة حتى اليوم؛ وأهمها موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين الشرق والغرب، وقوتها أو تأثيرها الإقليمي؛ إذ إن تحالفها (بقدراتها الكبيرة الحالية) مع أي طرف دولي، يعني إضافة قوة وازنة مهمة له ضد الطرف المنافس. وقد كانت تحركات حزب العدالة والتنمية مبنية على إدراك الواقع الدولي في القرن الحادي والعشرين إثر تعاظم القوة الروسية مرة أخرى، وإدراك حاجة الولايات المتحدة وأوروبا وحلف الناتو إلى الحفاظ على الحليف التركي لموازنة تلك القوة الدولية الصاعدة. ومع ذلك، يدرك الحزب أيضًا تصور الأتراك التاريخي المتجذر، الذي أشرنا إليه سابقًا، أن الأطراف الدولية الكبرى لا ترغب في إحياء مكانة تركيا بل في إبقائها ضعيفة، ومن ثمّ قد لا يرغب الغرب أو روسيا في أن يؤدي تحالفهما مع أنقرة إلى تعزيز فرص استقلاليتها أو تعزيز نفوذها حتى في المناطق المجاورة لها، بل قد يرغبان في استخدامها وظيفيًا في أدوار تخدم أجندة كلٍ منهما.

مثّلت الفترة 2016-2017، نقطةً فاصلةً في تاريخ تركيا المعاصر، وترافقت مع رغبة عارمة في تحقيق الاستقلالية، وفي إظهار القوة وممارستها في الخارج. وكان أبرز حدثين في هذه الفترة هما: محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/يوليو 2016، ثم التعديلات الدستورية وإقرار النظام الرئاسي بتحالفٍ داخلي جديد بين حزب العدالة والتنمية والقوميين في نيسان/أبريل 2017 (وقد ناقشناهما في الفصل الثاني). كان لموقف الولايات المتحدة من محاولة الانقلاب، واستمرار استضافتها فتح الله غولن الذي اتهمته الحكومة التركية بأنه وراء هذه المحاولة، أثرٌ في تأجيج التوترات المتزايدة معها، وتزامن ذلك «مع رغبة أيديولوجية قومية قوية داخل تركيا تدعو إلى مزيد من الاستقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بدلًا من كونها أداة بيد قوة غربية أكبر»[186]، أي بيد الولايات المتحدة. وفي المقابل، كان لموقف روسيا من محاولة الانقلاب أيضًا، وإعادتها العلاقات مع أنقرة (بعد أن كانت شبه مقطوعة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، أثرٌ في تعزيز موقف القوميين الداعين إلى التحالف مع حزب العدالة والتنمية لتعميق العلاقات مع الشرق، كما سنفصّل لاحقًا.

ثانيًا: تعزيز الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي الاقتصاد والدفاع

من أجل تعزيز الاستقلالية في السياسة الخارجية، تسعى تركيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي. وأعني بهذا المصطلح: زيادة القوة الاقتصادية بمفهومها الشامل من نمو وتحديث وإنتاج ووفرة وتصدير، وتعزيز الاعتماد على الذات في القدرات الدفاعية من معرفة وتكنولوجيا متقدمة وتطوير وتصنيع وتصدير؛ بحيث تتقلص الحاجة إلى القوى الخارجية في أوقات الأزمات.

1. القدرات الاقتصادية

يخلق النمو الاقتصادي، عادةً، بيئةً جديدةً من الأنشطة الاقتصادية بسبب ما يولّده من عوائد تزيد قدرة الدولة على تحديث وسائل الإنتاج؛ إذ تصبح قادرة على مواكبة التقدم العلمي وحيازة التقنية الحديثة وتطويرها، ومن ثم تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويساهم هذا في تحقيق اكتفاءٍ ذاتي في بعض المجالات، واحتمال تحقيق فائض إنتاج في أخرى. ولا شك في أن أولويات الدولة في هذه المرحلة تتركز على الحفاظ على وتيرة النمو لتحقيق أهداف خططها

الاستراتيجية، عبر تأمين الموارد الأولية من الداخل والخارج، وتوسيع الأسواق التجارية التي تصرّف فيها فائض الإنتاج. ولعل تغيّر أنماط الحياة الاجتماعية المرافقة لهذا التقدم عادةً، بسبب الانتقال الديموغرافي إلى المراكز الحضرية والصناعية، وتزايد نسب التعليم ونوعيته، وتزايد الاستهلاك، وتوسّع الطبقة الوسطى، ومن ثمّ تنامي الوعي السياسي والمشاركة في الشأن العام، يولّد كله ضغطًا متزايدًا على السلطة الحاكمة للاستجابة لمخرجات هذا النمو. إنّ الاستجابة لتطلعات القاعدة الانتخابية الداعمة ومصالحها، وكذلك تحقيق رؤية وبرنامج الأحزاب التي تقود هذا التقدم، بخاصة في النظم الديمقراطية، يظلان هاجسًا ودافعًا من أجل الحفاظ على تلك القاعدة، وعلى الاستمرار في الحكم.

في تركيا، أشارت تقارير ودراسات عديدة إلى النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته البلاد منذ بداية حكم العدالة والتنمية حتى الآن، وما رافقه من تحديث الإنتاج وتنويعه، وزيادة الصادرات، وتغيرات مجتمعية مرافقة، وتقدم تقني وصناعي، وارتفاع مستوى المعيشة. وربما تكفي الإشارة إلى أنها تحولت من دولة منهارة اقتصاديًا إبان الأزمة الاقتصادية في عام 2001 إلى إحدى دول مجموعة العشرين الاقتصادية على المستوى العالمي بحلول عام 2009. وارتفعت المؤشرات الاقتصادية بين عامي 2002 و2019 على نحو كبير؛ إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 230 إلى 761 مليار دولار، والصادرات من 36 إلى 169 مليارًا، وحصة الفرد من الناتج من 3600 إلى 9700 دولار[187].

وبناءً على هذه النتائج، ترتفع توقعات السلطة الحاكمة والسكان؛ فالسلطة تتطلع إلى تحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية التي حددتها سلفًا والوعود التي قدمتها للناخبين، وفي حالة حزب العدالة والتنمية فهي أهداف رؤية 2023. أما السكان عامةً فينتظرون من السلطة المحافظة على مستوى المعيشة وتحسينه، وخلق فرص جديدة تستجيب للحاجات الناشئة والنمو السكاني، بينما ينتظر جزء مهم من ناخبي الحزب أن يفي بوعوده مقابل ثقتهم المتواصلة التي منحوها إليه في نحو 15 استحقاقًا انتخابيًا واستفتاءً دستوريًا في الفترة 2002-2019.

ومع ذلك، تواجه تركيا منذ عام 2018 تحديات اقتصادية عديدة قد تؤخرها على الأرجح في تحقيق بعض الأهداف التي حددها حزب العدالة والتنمية لرؤية 2023، والتي تتمثل بالوصول إلى المرتبة العاشرة بين اقتصادات العالم، وإلى ناتج محلي إجمالي يصل إلى تريليوني دولار، وصادرات بنحو 500 مليار دولار، ودخل فردي يبلغ 25000 دولار سنويًا[188]. فقد اقتربت نهاية الفترة المحددة، بينما لا تزال البلاد بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف، كما تبين الأرقام أعلاه، ولا تزال تركيا في المرتبة الاقتصادية التاسعة عشرة في العالم. وانخفض سعر صرف الليرة التركية، مقابل الدولار الأميركي، من مستواه 1.57 ليرة تركية في أيار/مايو 2010 إلى حدود قياسية بنحو 8.45 في أيار/مايو 2021[189]. لذا، عانت تركيا مؤخرًا واحدة من أشد تقلبات أسعار الصرف. فمع أنها شهدت ثلاث هجمات مضاربة كبرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وكانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2017، فإن بعض الباحثين يرى أن هذه الهجمات تتضاءل بشكل كبير مقارنة بالهجمات المضاربة في عام 2018؛ فالاقتصاد عانى أشد المضاربات المالية في فترة الاقتصاد المفتوح منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. كما عرقلت الصدمات الداخلية والخارجية التي راوحت من محاولة الانقلاب في عام 2016 إلى

المخاطر الجيوسياسية في الإقليم، عملية تصميم وتنفيذ إصلاحات جديدة تحتاج إليها تركيا[190] للخروج من دائرة الركود، حيث تحوم حتى الآن حول الإنجازات والأرقام المتحققة في نهاية العقد الأول من القرن الحالي، من دون قفزة أخرى كبيرة. لكن الاكتشاف الجديد في حوض البحر الأسود، في آب/أغسطس 2020، المتعلق بوجود كميات كبيرة تصل إلى نحو 320 مليار متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي[191]، فضلًا عن احتمال وجود حقول أخرى كبيرة في البحر نفسه، وكذلك في شرق المتوسط، قد يقرّب تركيا أكثر من تحقيق بعض أهدافها إن تمكنت من بدء الإنتاج وتغطية جزء من حاجات السوق المحلية قريبًا؛ إذ تبلغ وارداتها من الطاقة نحو 41 مليار دولار في عام 2019 مثلًا[192]، وهي السبب الرئيس للعجز في الموازنة العامة.

ويستنتج مما سبق، أن هناك تحديات تحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الكاملة لحزب العدالة والتنمية خلال الفترة التي حددها، رغم النمو الذي شهدته تركيا في فترة وجيزة. فمن هذه التحديات ما يتعلق ببنية الاقتصاد العالمي وصعوبة المنافسة بين الدول المتقدمة اقتصاديًا، والأزمات المالية التي يواجهها هذا الاقتصاد مثل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، وتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في عام 2020. ومن التحديات أيضًا ما يتعلق بالمشاكل الأمنية الإقليمية التي واجهت تركيا منذ «الربيع العربي» في عام 2011، واستمرار الاضطرابات الإقليمية حتى الآن، وتصاعد التوتر في منطقة شرق المتوسط رغم آمال تركيا المتعلقة باحتمال اكتشاف حقول للغاز الطبيعي فيها.

بناءً على ذلك، يبدو أن دولة تجارية مثل تركيا يتزايد إنتاجها وصادراتها تحتاج إلى منافذ وأسواق كبيرة ومستدامة لضمان النمو المستمر وتحقيق القدرة على المنافسة. فمن الناحية الاستراتيجية، «تتمتع الدول القادرة على التحكم في الإنتاج والصادرات بتأثير ونفوذ أكبر سواء في المنطقة أو على مستوى العالم»[193]. ولذلك، يبدو أن ثمة اعتقادًا بأنّ المصالح الاقتصادية تتطلب مزيدًا من السياسات النشطة خارجيًا عبر زيادة البحث والاستكشاف والتنقيب عن مصادر الطاقة، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتعزيز النشاط العسكري الخارجي، وحتى التدخل أحيانًا، لتأمين المصالح، وهو ما نناقشه في الفصل الرابع.

كما تتطلب الحاجات والضغوط الاقتصادية المتزايدة إلى تنويع التحالفات ومرونتها بدلًا من الاعتماد على شريك اقتصادي كبير غير موثوق فيه بالضرورة أو على حليف مهيمن قد يلجأ إلى فرض عقوبات. فعلى الرغم من الشراكة الاستراتيجية المتطورة مع روسيا، قطعت الأخيرة أغلب علاقاتها التجارية فجأةً مع أنقرة وفرضت عليها عقوبات إثر حادثة إسقاط الطائرة الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. أما الولايات المتحدة فقد أقر الكونغرس الأميركي عقوبات اقتصادية على تركيا في عام 2019، ولم تنفذها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، لكن الأخير هدد أيضًا أنه يمكن أن «يدمر تمامًا الاقتصاد إذا تجاوزت تركيا الحد»[194]، في إشارة إلى عمليتها في شمال سورية، من دون تعريف هذا الحد أو مداه، وما إن كان يعني به أيضًا تجاوز السياسات الأميركية نفسها في المنطقة.

2. القدرات الدفاعية

القدرات الدفاعية مقوّم آخر ضروري للاكتفاء الذاتي الاستراتيجي أو الاستقلالية. وقد بذلت تركيا، ولا تزال، جهودًا كبيرة لتطوير صناعة محلية متقدمة تلبي حاجات فروع قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية، وتدعم الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة الصادرات الدفاعية والتحول من مشترٍ إلى منتج وبائع للسلاح والذخائر. كما تعمل على المشاركة في مشاريع تطوير الأسلحة مع شركات أجنبية أملًا في نقل التكنولوجيا. وقد حققت نتائج في هذه المجالات، بينما تواجه بعض العقبات.

تستثمر تركيا في قاعدتها الصناعية الدفاعية المحلية منذ الثمانينيات من القرن الماضي. وتسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في حاجاتها الدفاعية وتحقيق فوائد اقتصادية؛ إذ تعتقد أن سياسات الدفاع الموجهة نحو التصدير يمكن أن تجعل الصناعات الدفاعية المحلية مكتفية ذاتيًا ومستدامة، ويمكن أن ترفد اقتصاد الدولة عبر تقليص النفقات الدفاعية في الموازنة العامة، فضلًا عن توفير فائض من العملات الأجنبية، وخلق الوظائف. كما تسعى إلى تعزيز الهيبة أو المكانتين الإقليمية والدولية لاعتبارات السياسة الداخلية المتعلقة بالشعور بالفخر الوطني، واعتبارات السياسة الخارجية بوصفها قوة إقليمية يُحسب حسابها[195]، وتستطيع توفير الإمدادات العسكرية لقواتها في الداخل والخارج، والتحرر من اشتراطات الموردين حول استخدامات السلاح أو تطويره.

كما تسعى أنقرة من تطوير صناعة دفاعية محلية إلى تجاوز الأزمات التي واجهتها خلال العقود الماضية، مثل حظر تصدير السلاح إليها، وفرض العقوبات عليها، وتعليق شحنات أسلحة من الخارج؛ إذ لا تزال حوادث عديدة ترخي بظلال من الشك وعدم الثقة في استدامة التسليح الغربي رغم كونها عضوًا في حلف الناتو.

ومن بين تلك الأزمات أو الحوادث، **أولًا**، القرار الأميركي تفكيك صواريخ جوبيتر (Jupiter missiles) المتمركزة في تركيا مقابل تخلي الاتحاد السوفياتي عن نصب صواريخ تحمل رؤوسًا نووية في كوبا، أو ما عُرف بـ «أزمة الصواريخ الكوبية» في عام 1962[196]. **ثانيًا**، تهديد الرئيس الأميركي ليندون جونسون (Lyndon Johnson) لتركيا في عام 1964 بأن «التدخل العسكري التركي في قبرص سيؤدي إلى رد أميركي قاسٍ، وقد ينطوي على احتمال ترك تركيا وحدها لمواجهة التهديد السوفياتي»[197]، وذلك إثر إبلاغ رئيس الوزراء عصمت إينونو (1884–1973) السفارة الأميركية بنيته شن عملية عسكرية في قبرص لمواجهة العنف الطائفي ضد القبارصة الأتراك. **ثالثًا**، حظر الأسلحة الأميركية على أنقرة بعد التدخل العسكري في قبرص في عام 1974؛ ما أدى إلى أزمة تسلّح كبيرة في ظل وضع شديد التوتر. وكانت الولايات المتحدة تزود تركيا حينها بأكثر من 90 في المئة من المعدات العسكرية، واستمر الحظر حتى عام 1978. **رابعًا**، تعليق ألمانيا تسليم قطع غيار لمدافع الهاون في عام 1999، لأن أنقرة رفضت الشرط المتعلق بعدم استخدامها ضد حزب العمال الكردستاني. **خامسًا**، تغيير تركيا قرارها بشأن تصنيع نظام الدفاع الجوي والصاروخي التركي (T-LORAMIDS) بعد ضغط كبير من حلفائها. كما هددت الولايات المتحدة تركيا بالنظر في العواقب القانونية لتعاونها مع شركة استيراد وتصدير آلات دقيقة صينية، مما يمكن أن يعرض العقود الحالية والمستقبلية للخطر، مثل تصنيع المكونات العسكرية الأميركية لطائرة (T-70 Black Hawk)، في تركيا[198]، التي أُنتجت بالفعل في عام 2016. **سادسًا**، التهديد المستمر بسحب نظام صواريخ

باتريوت الأميركية ونحو 50 سلاحًا نوويًا تكتيكيًا تتمركز في قاعدة إنجرليك الجوية[199]، كأداة ضغط على أنقرة لتقليص سياسات التعاون العسكري مع موسكو. **أخيرًا**، تعليق الولايات المتحدة تسليم طائرات إف–35 في عام 2019، رغم أن تركيا كانت قد دفعت ثمنها، وتشارك في تصنيع أجزاء منها، بسبب إصرار الأخيرة على المضي في شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية.

ومن أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي الدفاعي، اعتمدت أنقرة مسارين:

الأول، شراء الأسلحة من الخارج عبر مشاريع التطوير المشتركة مع المنتجين الأجانب بحيث تشمل نقل التكنولوجيا. ومنها مثلًا، مشاركة تركيا مع فرنسا وإيطاليا في مشروع يوروسام (EUROSAM) لتطوير صواريخ بعيدة المدى للقوات الجوية التركية، والمشاركة مع شركة الفضاء البريطانية في تطوير وتصنيع أول طائرة مقاتلة محلية في تركيا وهي تي إف–إكس (TF-X). وكذلك شراء طائرات إف–35 الأميركية والذي يتضمن المشاركة في تصنيع أجزاء منها. ويجب أيضًا النظر إلى قرار شراء نظام الدفاع الجوي الروسي إس–400 على أنه جزء من الطموحات التركية من أجل مزيد من الاعتماد على النفس، وبشكل أكثر تحديدًا، للحصول على نظام دفاع صاروخي وطني تركي. وقد تم تفضيل البديل الروسي كثيرًا بسبب عدم الرضا عن العروض المنافسة من المنتجين الغربيين الذين إما أنهم لم يلبوا المتطلبات التركية وإما أن عروضهم لم تشمل بند نقل التكنولوجيا إلى تركيا. ومع ذلك، لم تنجح الجهود التركية في اتفاق المنظومة الروسية أيضًا في إدراج بند ينص على إمكانية نقل التكنولوجيا[200].

الثاني، التصنيع المحلي، حيث زاد عدد الشركات ومؤسسات البحث والتطوير العاملة في الصناعات الدفاعية إلى 157 شركة ومؤسسة. فنتيجة التوسع في الحاجات الدفاعية محليًا وزيادة الصادرات، اكتسبت هذه الشركات القدرة على إنتاج مجموعة واسعة من الأنظمة الأساسية والأنظمة الفرعية بما في ذلك بناء السفن، وتصميم أنظمة الأسلحة البرية والجوية وتصنيعها، والإلكترونيات العسكرية، وأنظمة الاستشعار، وأنظمة البرمجيات[201]. ونتيجة لذلك، صنّعت أنقرة محليًا بشكل كامل أنواعًا مختلفة من الأسلحة، مثل صواريخ «جيريت» (Cirit) جو–أرض الموجهة، والطائرات العمودية «أتاك» (ATAK)، ودبابات «أنكا» (Anka)، والطائرات من دون طيار التي أصبحت تركيا إحدى أهم الدول المصنعة والمطورة لها، ومنها «ألتاي» (Altay)، و«بيرقدار أكينجي» (Bayraktar Akinci) المجهزة بأحدث أنظمة الذخيرة الذكية وتستخدم أيضًا للاستطلاع والمراقبة، وكذلك مدافع الهاون الذاتية الدفع من نوع «العاصفة» (T-155 Fritina)، وصواريخ الدفاع الجوي «حصار» (HISAR) وهي قصيرة ومتوسطة المدى وتتألف من نظام صواريخ الدفاع الجوي الذاتي الدفع والذاتي الارتفاع. وفضلًا عن ذلك، تعمل تركيا منذ فترة طويلة على إنتاج طائرات مقاتلة محلية؛ إذ أعلن أردوغان في 5 شباط/فبراير 2020 عن أمله في إطلاق «طائرتنا الحربية، التي ستكون أصلية في كل مرحلة من مراحل التصميم والإنتاج في عام 2023»[202].

أدى هذا التطور في المجال الدفاعي إلى زيادة الإنفاق العسكري لتصبح تركيا في المركز الخامس عشر في العالم في عام 2018 بنحو 19 مليار دولار[203]، بينما أدى التصنيع المحلي إلى تقليص واردات الأسلحة من الخارج بنسبة 48 في المئة

خلال الفترة 2015–2019 مقارنة بفترة السنوات الخمس التي سبقتها[204]. كما ارتفعت إيرادات الصادرات الدفاعية بنسبة 40 في المئة في عام 2019. وارتفع الإنفاق على البحث والتطوير بأكثر من 15 في المئة، ليصل في عام 2019 إلى نحو 1.7 مليار دولار مقارنة بنحو 1.4 مليار دولار في عام [205]2018.

ويمكن تتبّع الارتفاع المتواصل خلال العقد الأخير على الأقل في بعض مؤشرات الصناعة الدفاعية لتوضيح المسار التصاعدي في محاولات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفد الاقتصاد. فقد زادت إيرادات شركات الدفاع التركية من 3 مليارات دولار في عام 2009 إلى 5.1 مليار دولار في عام 2014، وزادت الصادرات إلى الخارج من 853 مليون دولار في عام 2010 إلى 1.85 مليار دولار في عام [206]2014، ثم 2.2 مليار في عام 2018، ووصلت إلى 3 مليارات دولار في عام [207]2019. وفي حين حققت اكتفاءً ذاتيًا بنسبة 60 في المئة من احتياجاتها العسكرية من خلال الإنتاج المحلي في عام [208]2014، فإنها استطاعت تجاوز نسبة الثلثين في عام [209]2019.

وعلى الرغم من تطوير منظومتها الدفاعية الخاصة وزيادة قدراتها، فإن أنقرة لا تزال تعتمد على الخارج في شراء أنظمة تكنولوجيا الأسلحة المتطورة واستيرادها. ويظهر «تقرير أداء 2019» الذي يصدره اتحاد مصنعي الدفاع والفضاء التركي (Defense and Aerospace Industry Manufacturers Association)، بعض المشاكل الهيكلية التي لا تزال تواجه هذه الصناعة. فقد ارتفعت الواردات الدفاعية وتجاوزت قليلًا قيمة الصادرات، حيث بلغت نحو 3.1 مليار دولار، بزيادة 28 في المئة من نحو 2.4 مليار دولار في 2018. وتتكون الواردات من مواد خام، مثل الفولاذ لصنع المركبات المدرعة، والمنتجات الوسيطة مثل محركات «التوربو» لصنع طائرات من دون طيار. وتعتبر الزيادة في الواردات أمرًا مقلقًا لصناعة الدفاع التركية، ما يؤكد اعتمادها على المدخلات الأجنبية. وبعبارة أخرى، اعتمدت زيادة الصادرات بشكل كبير على الواردات. وفضلًا عن ذلك، بلغ إجمالي الطلبات الجديدة المحلية والخارجية في عام 2019 نحو 10.7 مليارات دولار، بانخفاض أكثر من 12 في المئة عن عام 2018، وهو ما يفرض تحديًا على شركات الصناعة الدفاعية لإيجاد أسواق. وبالنظر إلى أن هذا القطاع يوفر معظم الاحتياجات المحلية، فإن السوق المحلية قد وصلت إلى نقطة التشبع. ومن دون توسيع المبيعات الأجنبية للحصول على عقود في السوق الدولية وسط المنافسة الشديدة، يصعب المحافظة على توسّع هذا القطاع[210]. كما لا تزال تركيا تفتقر إلى التكنولوجيا النووية، بينما تمتلك بعض الدول المنافسة في المنطقة أسلحة نووية مثل إسرائيل، وتطور إيران برنامجًا نوويًا متقدمًا يُعتقد أنه قد يؤدي في النهاية إلى إنتاج الأسلحة النووية.

إجمالًا، لا تقلل هذه العقبات من شأن ما حققته تركيا من تطوير القدرات الدفاعية المحلية، فقد استطاعت عكس نسبة الاعتماد الدفاعي بحسب ما بيّنا آنفًا؛ فقد أصبحت نسبة الاكتفاء الذاتي تزيد على الثلثين في عام 2019، بعد أن كان الاعتماد على الخارج نحو 90 في المئة في عام 1974. ويساهم هذا الاتجاه في رؤيتها المتعلقة بتعزيز الاستقلالية في السياسة الخارجية وقراراتها.

ثالثًا: التحالفات المرنة نحو توازن العلاقات بين الغرب والشرق

مع تنامي قدراتها المادية الاقتصادية والدفاعية وانخراطها في سياسات استباقية قائمة على مصالحها وأمنها القومي، تسعى تركيا إلى تقليص دورها الوظيفي التابع من خلال تحالفات مرنة مع قوى دولية وإقليمية عديدة حول قضايا مختلفة، ومن أجل تحقيق أهداف محددة للسياسة الخارجية، ولتعزيز اتجاه الاستقلالية بصفة عامة. ومؤخرًا، اكتسبت فكرة التحالفات المرنة[211] أهميةً نتيجة تزايد التوترات مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة، وتطور مستوى العلاقات الثنائية الاستراتيجية مع كل من روسيا والصين وإيران من جهة أخرى. وقد ساهمت متغيرات محلية في ذلك أيضًا بعد إقصاء ما يسمى «الغولنيون» الداعمون للاتجاه الغربي، وصعود القوميين الداعين إلى علاقات أقوى مع الشرق. ورغم أن دول الشرق تلك تبدو الطرف المستفيد من تلك التوترات، فإنه لا توجد مؤشرات ملموسة دالة على تخلي تركيا عن الحلف الغربي الأطلسي؛ إذ يظل هذا الحلف هو الموازن الأهم لأي مخاطر أو تحديات روسية وصينية وإيرانية محتملة. ومن هنا، تكمن أهمية المرونة في التحالفات، وتطمح أنقرة إلى أن تكون مصالحها هي محور التحالف بالدرجة الأولى، وليست مصالح الحلفاء بالضرورة.

يناقش هذا المحور، **1**. التوترات التي عززت السعي التركي للاستقلالية عن التحالف الغربي وخلفية الشعور العدائي تجاهه، مع التركيز، في الوقت نفسه، على أهميته لتركيا مما يجعلها غير راغبة في التخلي عنه تمامًا. **2**. مسار الشراكة والتقارب مع الشرق، ويشمل بصفة أساسية: **أ**. روسيا، **ب**. الصين، **ج**. إيران. لكن أنقرة تبقى حذرة أيضًا تجاه هذا المحور؛ فهي تدرك المخاطر المترتبة على النفوذ الروسي، والاختلافات السياسية والتحديات في العلاقة مع الصين، والتنافس مع إيران.

1. اتجاه التحالف مع الغرب رغم التوتر

تحاول تركيا مؤخرًا التحرر مما أصبح يسميه بعض الباحثين الأتراك «نظام الهيمنة الغربي/الأميركي»، والوصول إلى معادلة جديدة قائمة على «قبول الدول الغربية الدور الجديد الذي تصمّم تركيا على القيام به في مناطقها المجاورة، مع أخذ المخاوف الأمنية التركية في الاعتبار». ويذهب هؤلاء إلى أن أنقرة «أثبتت قدرة كبيرة على أنها لاعبٌ تعاوني قوي وموازن بين أقطاب العالم»، حيث «ظلت حليفًا استراتيجيًا للغرب، ومع ذلك، قررت – بعد التغييرات في ميزان القوى العالمي، وضعف القيادة الأميركية، وظهور سياسات خارجية أكثر حزمًا وتنافسيةً لقوى عالمية أخرى مثل روسيا والصين – البحث عن قدر أكبر من الاستقلالية في منطقتها. كما أجبرت سياسات الدول الغربية تركيا على ذلك من أجل أن تكون قادرة على مواجهة عدم الاستقرار السياسي المتزايد في مناطقها»[212]. ويأتي ذلك في سياق محاولة أنقرة إعادة النظر في اتجاهات السياسة الخارجية من منظور كلي؛ فبحسب إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئاسة التركية «تنظر تركيا إلى السياسة الخارجية من منظور 360 درجة»[213]؛ أي يشمل جميع الاتجاهات. ويرى آخرون أن ظهور قوى كبرى موازنة متمثلة في روسيا، أو الصين، وهي منافسة محتملة للولايات المتحدة، يؤدي إلى مساومةٍ أكثر تلائم الدول التابعة متوسطة الحجم مثل تركيا. فدول كهذه تتمتع بقدرات ذاتية أفضل للمناورة، تحاول زيادة استقلاليتها في الترتيب الهرمي للنظام القائم، أو تحاول أن تكون متحررة من القواعد التي تحكم هذا النظام. فإذا كانت القدرات الذاتية للدولة التابعة تمكنها من أن تكون قوة

كبرى، فيمكنها تحقيق مزيد من الاستقلالية دونما حاجة إلى موازن. ولكن إذا كانت هذه القدرات ليست كافية، فمن المحتمل أن تلجأ إلى تحدي نظام الهيمنة فقط عندما تتوافر قوة موازنة دولية[(214)]، تتحالف أو تبني شراكة معها.

في الواقع، بدأ شعور أنقرة بعدم الرضا عن وضعها التابع مبكرًا، أي منذ الستينيات من القرن الماضي على الأقل. ومع أنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تُعتبر حليفًا حيويًا للغرب، وثاني أكبر جيش في حلف الناتو من حيث عدد الجنود، وتدافع عن جناحه الشرقي، وتستضيف مركزًا للعمليات الأميركية في الشرق الأوسط وأسلحة نووية تكتيكية في قاعدة إنجرليك، كما أسلفنا، وتعمل كجسر بين العالم الإسلامي والغرب، فقد اعترت هذه العلاقة مشاكل وتوترات مؤخرًا، أماطت اللثام عن الشعور الكامن والوجه الآخر للعلاقة، وأثارت التساؤل عن مصير هذا التحالف.

دخلت علاقة تركيا بالولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية في فترة توتر بسبب عدد من المواقف والإجراءات التي اعتبرها الطرفان غير ملائمة بين الحلفاء، مثل: استضافة فتح الله غولن، ومحاكمة القس الأميركي أندرو برونسون في تركيا، واعتقال مواطنين تركيين موظفين في القنصلية الأميركية في اسطنبول. ودفع ذلك الجانبين إلى التوقف عن إصدار تأشيرات للمواطنين الأتراك والأميركيين والحد من السفر بين البلدين فترة محددة. وساهم في هذا التوتر أيضًا الدعم الأميركي لوحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية، وشراء تركيا لنظام الدفاع الجوي الروسي إس–400، وتعليق الولايات المتحدة تسليم أنقرة طائرات إف–35، وإقرار الكونغرس الأميركي عقوبات اقتصادية على تركيا[(215)]، وتهديد الرئيس السابق دونالد ترامب بـ «تدمير اقتصاد تركيا»، كما أسلفنا، واعتراف الرئيس جو بايدن، في 24 نيسان/أبريل 2021، بما يسمى «مذابح الأرمن» أثناء الحكم العثماني في عام 1915، رغم تحذير أنقرة من أن عدم التراجع عن هذه الخطوة سيضعف العلاقات الثنائية[(216)]. ولا شك في أن تهديد الحليف الأميركي بفرض العقوبات وتدمير الاقتصاد التركي له آثار كبيرة في زعزعة الثقة في هذا الاقتصاد، ومن ثمّ في سعر صرف الليرة التي تعاني التراجع بشدة مقابل الدولار منذ سنوات؛ فالولايات المتحدة هي رابع أكبر شريك للتجارة الخارجية لتركيا، حيث تمثل نحو 5 في المئة من إجمالي تجارة البضائع سنويًا، وتبلغ صادرات تركيا إلى الولايات المتحدة في عام 2020 نحو 10.2 مليارات دولار بينما تبلغ الواردات منها 11.5 مليار دولار[(217)].

وفضلًا عن ذلك، تعبّر أنقرة عن انزعاجها من التقارير الإعلامية الغربية التي تشكك في استمرارها كحليف في الناتو، بخاصة بعد تصاعد الانتقادات لسياسات الرئيس أردوغان. فرغم أنه لا يوجد غالبًا تفكير لدى قادة الناتو أو بند في ميثاق الحلف يسمح بطرد تركيا، فإن تقارير كهذه تثير مسألة مستقبل تركيا في الحلف ومدى موثوقية احتفاظها بالأسلحة النووية التكتيكية في قاعدة إنجرليك، مثلًا، بحجة أن ثمة قلقًا بشأن أمن هذه الأسلحة[(218)]. ولذلك، يتم التلويح أحيانًا بأن تزايد ابتعاد أنقرة عن الولايات المتحدة قد يتبعه خطوات أميركية مضرة بتركيا، ومن ذلك الإشارة إلى أن «تركيا قد ازدهرت لأنها عضو في الناتو. وهذا يعني أنها قد تكون الخاسر الأكبر إذا تخلت عن الغرب من أجل علاقات أوثق مع روسيا مثلًا»[(219)].

ليست معاداة أميركا في تركيا جديدة، ولا يمكن نسبتها بسهولة إلى حزب العدالة والتنمية وأردوغان. فمنذ ستينيات القرن العشرين على الأقل، كانت معاداتها من المشاعر المشتركة بين معظم شرائح المجتمع التركي تقريبًا[220]. فهناك عدد من المواقف الأميركية، أشرنا إلى بعضها سابقًا، اعتُبرت معادية للأتراك، مثل رسالة الرئيس الأميركي ليندون جونسون في عام 1964، التي هدد فيها أنقرة بتركها وحيدة تواجه الاتحاد السوفياتي إذا تدخلت في قبرص. وعندما كشفت الحكومة التركية النقاب عن هذه الرسالة في عام 1965، ثارت ضجة عامة وتظاهرات في تركيا وتصاعدت المشاعر المناهضة لأميركا. كما تزايد حنق الأتراك تجاه الولايات المتحدة إثر فرض الكونغرس عقوبات على أنقرة بعد اتهامها بإنتاج الأفيون في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وفي عام 1974، توترت العلاقات بعد التدخل العسكري في قبرص، وفرض الولايات المتحدة حظرًا على المعدات العسكرية. وهناك حادثة أخرى تركت بصمة سلبية شديدة في الإدراك الجمعي التركي، فبعد غزو العراق في عام 2003، ألقت القوات الأميركية القبض على مجموعة صغيرة من الجنود الأتراك من قوات العمليات الخاصة واستجوبتهم، ثم أطلقت سراحهم بعد نحو ستين ساعة. وعندما وصلت إلى وسائل الإعلام صور الجنود الأتراك وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم ورؤوسهم مغطاة، أثار ذلك غضبًا واسعًا في جميع أنحاء تركيا. وحتى اليوم، يُنظر إلى هذه الحادثة من قبل كثير من الأتراك كدليل على «النفاق الأميركي والعدوان والخيانة»، ويُنظر بالإجماع إلى إذلال الجنود الأتراك على يد قوة أجنبية على أنه «هجوم على الأمة»[221].

وقد فاقم توفير الولايات المتحدة ملاذًا لفتح الله غولن ورفض طلبات تسليمه – بعد أن صنفته الحكومة التركية وجماعته تحت بند الإرهاب إثر اتهامه بمحاولة الانقلاب في عام 2016 – توتر العلاقات مع أنقرة[222]. ويربط باحثون بين رد فعل الولايات المتحدة على محاولة الانقلاب وبين علاقة المتهمين بهذه المحاولة مع واشنطن؛ إذ يعتبرون أن «رد فعل القيادة السياسية الأميركية في ليلة 15 تموز/يوليو 2016 كان مخيبًا للآمال للغاية، إن لم يكن عدائيًا. فبدلًا من الإدانة السريعة والدعوة إلى التضامن مع الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطيًا، انتظر المسؤولون الأميركيون نحو أربع ساعات بعد بدء محاولة الانقلاب. والأسوأ من ذلك، أن أول بيان رسمي صادر عن وزير الخارجية جون كيري أعرب عن أمله في أن 'يكون هناك استقرار وسلام واستمرارية داخل تركيا'، وهي صيغة غامضة للغاية لم تُدِن الانقلاب ولم تعبّر عن التضامن مع الحكومة المدنية»[223]. ونتيجة لهذا الموقف، لمح أردوغان إلى ربط استمرار التحالف الاستراتيجي بين الدولتين بتسليم غولن، بقوله: «يجب أن تسلموا هذه الشخصية التي تقيم في ولاية بنسلفانيا إلى الجمهورية التركية إذا كنا حلفاء استراتيجيين مع بعضنا البعض»[224]. ولم يقنع تركيا تصريح الرئيس باراك أوباما بـ «الإدانة الشديدة لمحاولة الانقلاب على الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطيًا»[225]، لأن هذا الموقف جاء بعد نحو ثلاثة أيام، أي بعد أن استعادت الحكومة التركية السيطرة.

عُدت هذه الحادثة خذلانًا أميركيًا لتركيا، وأضافت سببًا جديدًا لتأجيج المشاعر المعادية. وليس من المستغرب، بناءً على الوقائع المذكورة آنفًا، أن يصبح أكثر من 80 في المئة من الأتراك ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها «تهديد»[226].

وقد وجد استطلاع في عام 2018 درجات عالية من الكراهية بشكل لافت للولايات المتحدة بين الأتراك؛ فنحو 83 في المئة من المستطلعة آراؤهم لديهم آراء لا تفضل الولايات المتحدة، في حين أن لدى 10 في المئة فقط وجهات نظر إيجابية.

وحتى المنظمات العالمية المرتبطة بواشنطن، مثل حلف الناتو، أصبح تأييد الأتراك لها أقل من المعدل العام بين الدول الأعضاء في الحلف نفسه. فقد وجد استطلاع «بيو» (Pew) في ربيع عام 2017 أن متوسط التقييمات التي تفضل العلاقات مع الحلف مقابل التقييمات التي لا تفضل ذلك بين الدول الأعضاء جميعها هو 61 في المئة مقابل 24 في المئة، في حين أن النسب بين الأتراك كانت على العكس: 23 في المئة يفضلون العلاقات مع الحلف مقابل 58 في المئة لا يفضلون ذلك[227].

لا شك في أن المشاعر المعادية للغرب قد تزايدت في ظل حزب العدالة والتنمية والخطاب الرسمي التركي. فقد أعلن أردوغان مرارًا أن تركيا سوف تتحدى جميع المحاولات الخارجية التي تسعى إلى «تركيع» أو خضوع شعبها، والمحاولات الأميركية لوقف نهوض تركيا من خلال «الحرب الاقتصادية»[228]. وذهب إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئاسة التركية والمستشار الخاص للرئيس، إلى أن «الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية تعتبر ملاذات آمنة لحزب العمال الكردستاني وحركة فتح الله غولن الإرهابية، حيث يمكن هذه المنظمات أن تنمو وتناور». ويعدِّد بعض الأمثلة كأدلة تسند كلامه، بالقول: «كانت محاولتهم الأولى [التحريض] على أحداث جيزي، وبعدها جاءت محاولتهم من خلال الانقلاب القضائي في 17 و25 كانون الأول/ديسمبر [2013]. وبعد ذلك مباشرة، أعادوا إحياء الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني. وعندما فشلت كل هذه المحاولات في تحقيق أهدافها، حرّضوا في النهاية على الانقلاب في 15 تموز/يوليو [2016]»[229]. وبحسب فخر الدين ألتون، مدير الاتصالات في الرئاسة التركية، فإن «المنافذ الإعلامية في الغرب، التي تنشر المواد المرئية والمطبوعة التي أنتجتها منظمات إرهابية مثل حزب العمال الكردستاني وحركة فتح الله غولن، تشن حربًا ضد تركيا [...] إنهم لا يريدون رؤية تركيا التي تحدد مصيرها وتنمو أقوى يومًا بعد يوم. إنهم يرغبون في رؤية تركيا التي تعتمد على الغرب وتحكمها النخب الغربية وتبعدها عن ثقافتها، كما كانت الحال قبل 15 عامًا. من أجل إعادة تركيا إلى هذه الفترة، كانوا يحاولون تشويه سمعة الرئيس أردوغان، وهو مهندس التحول في تركيا، والتشكيك في شرعيته. إن المعارضة غير الوطنية في تركيا تقدم دعمها لهذه الجهود وتردد ما توقعوه حول تركيا»[230].

ليست العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، الشريك الآخر في تحالف تركيا الغربي، بأفضل حال أيضًا. وتدل على ذلك المواقف الأوروبية الحادة إزاء السياسات التركية الإقليمية الحالية مثل إصدار بيانات مشتركة ضد التحركات التركية في سورية، وفي شرق المتوسط، وفي ليبيا، فضلًا عن الانتقادات المشار إليها سابقًا حول سجل حقوق الإنسان والحريات التي تصاعدت منذ أحداث حديقة «جيزي بارك»، والعمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، والاعتقالات والفصل من الوظائف بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، ثم الانتقادات الموجهة إلى النظام الرئاسي التركي وشخصية أردوغان نفسه، واستضافة بعض الدول الأوروبية تظاهرات لمصلحة المعارضة التركية للتعبئة ضد حزب العدالة والتنمية أثناء الحملات الانتخابية. لقد أدى ذلك كله إلى زعزعة عامل الثقة بين الطرفين إلى درجة يصعب تجاوزها، وزاد الأمر سوءًا بعد تدفق اللاجئين عبر تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ثم قرار الاتحاد تجميد مفاوضات عضوية تركيا. وقد فصّلنا في ذلك في الفصل الثاني.

مع ذلك، تدرك أنقرة أهمية الغرب والمجتمع عبر الأطلسي؛ في العلاقات الاقتصادية والأمنية سواء مع دول الاتحاد الأوروبي، أو مع الولايات المتحدة كقوة عالمية، أو مع حلف الأطلسي بوصفه منظمة أمنية غربية جامعة. في سياق التحالف الأمني والاقتصادي مع الغرب، تعد تركيا جزءًا من هذا المجتمع وعضوًا رئيسًا فيه، ويعد أمنها جزءًا من أمن حلف الناتو رسميًا. وفضلًا عن ذلك، تمنح عضوية الناتو تركيا نفوذًا في السياسة الدولية يصعب أن تحظى به من دونه؛ فالحلف هو المنظمة الدولية الوحيدة التي تمنحها صوتًا وحق النقض على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وأوروبا إزاء أي قضية قد لا ترضي أنقرة[231]. ولا شك في أن تركيا تولي أهمية كبرى إلى مزية الأمن الاستراتيجي التي يوفرها الحلف؛ فالعدوان عليها (بخاصة عندما تكون له تبعات على أمن الغرب أيضًا) يستوجب ردًا جماعيًا غربيًا بحسب المادة الخامسة من ميثاق الحلف.

وفي هذا السياق، لا تزال عضوية تركيا في حلف الناتو أفضل خيار للدفاع ضد أي عدوان محتمل من روسيا، ذلك أن علاقات أنقرة بموسكو رغم تطورها، كما سيأتي تاليًا، تظل غير مستقرة وحذرة. فكل من التدخل العسكري والنفوذ الروسي المتزايد في سورية، مثلًا، أحيا لدى أنقرة الخشية من الطموحات السوفياتية السابقة الأوسع من ذلك؛ المتمثلة بالسيطرة على البحر الأسود والمشاركة في إدارة المضائق التركية (البوسفور والدردنيل) للوصول الآمن واليسير إلى البحر الأبيض المتوسط. لذلك، من اللافت أن تركيا ظلت لا تعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم منذ عام 2014؛ لأنه يؤثر في أمنها الاستراتيجي، وقد انتقد أردوغان بالفعل مرارًا تصرفات موسكو في القرم ووصفها بأنها «ضم غير قانوني»، وأضاف: «إننا لا نعترف ولن نعترف» بالسيادة الروسية على هذه الأراضي[232]. فأنقرة لا ترحب بأي تغييرات من شأنها أن تعدّل معاهدة مونترو لعام 1936، التي أشرنا إليها سابقًا، والتي تمنحها وحدها السلطة على المضائق؛ فمن شأن ذلك أن يعرّض سيطرتها الاستراتيجية على هذا الممر المائي للخطر. وبالمثل، تقف روسيا وتركيا على طرفي نقيض في القوقاز (تجاه إقليم ناغورنو قرة باغ، والشيشان، وجورجيا). وبهذا، تخشى أنقرة من تطويق مستقبلي محتمل في الشمال والشرق والجنوب من القوات الروسية[233]. وسوف يتناول ذلك بتوسّع المحور المتعلق بالتدخل التركي في أذربيجان في الفصل الرابع.

بناءً عليه، فرغم تزايد مشاعر العداء في تركيا تجاه الغرب، والولايات المتحدة خاصة، وتزايد الانتقادات الرسمية المتبادلة، يبقى الغرب الحليف الرئيس حتى الآن بالنسبة إليها. فأنقرة تعول دائمًا على أن علاقاتها بالولايات المتحدة مستمرة، لأن الشواهد التاريخية – التي أشرنا إليها – تؤكد لها أنه رغم الخلافات التي كان بعضها جوهريًا، فإن التحالف الاستراتيجي استمر بسبب الحاجات المتبادلة التي لا تزال قائمة.

2. اتجاه التحالف مع الشرق رغم التنافس

يُعد اتجاه تركيا إلى تعزيز علاقاتها بالشرق، بخاصة روسيا، ثم الصين وإيران، مركزيًا في تفكيرها الاستراتيجي منذ عقدين. وقد حاولت خلال العقد الثاني، بعد توتر علاقاتها بالغرب، إعطاء زخم أكبر للشرق، بحيث يساهم في تحالفاتها المرنة وتنويع شركائها في المجالات كافة. ومع ذلك، تبقى أنقرة حذرة إزاء هذا الاتجاه، بسبب عدم إمكانية تعويضه علاقاتها بالغرب، وكذلك بسبب التحديات المترتبة على النفوذ الروسي وتنافسها معه، والاختلافات السياسية في العلاقة مع الصين، والتنافس مع إيران في المنطقة.

أ. روسيا

يُعد تعزيز العلاقات التركية مع روسيا، بما في ذلك العلاقات الدفاعية، وزيادة التنسيق والتفاوض بشأن مشكلاتٍ في الشرق الأوسط، وتكرار اللقاءات الرسمية بما فيها اجتماعات القمة، ومحاولة إدارة التنافس الإقليمي على نحو لا يضر بالعلاقات الثنائية، من الاتجاهات البارزة في السياسة الخارجية التركية الجديدة.

لم يكن نهج تركيا بإحداث التوازن مع الغرب عبر العلاقات مع روسيا جديدًا، بل يعود إلى عشرينيات القرن الماضي، وقد تجدّد بصور مختلفة مع انتهاج حزب العدالة والتنمية منذ بداية حكمه مبدأ «التوجهات المتعددة» الذي يروم تنويع الشراكات مع قوى دولية وإقليمية فاعلة أخرى، وعدم اقتصارها على التحالفات الغربية. وتعزز هذا الاتجاه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، وكذلك مع إعادة الاصطفافات السياسية الداخلية التي يناقشها المحور اللاحق.

ترك التنافس بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية بصمات لا تمحى في الذاكرة التاريخية والثقافية، حيث خاض الطرفان نحو اثنتي عشرة حربًا خلال الفترة 1568–1917، ومع ذلك كانت هناك محطات مهمة من التعاون. فقد دعمت روسيا السلطان العثماني محمود الثاني في 1832–1833 عندما بدأ والي مصر محمد علي باشا (1805–1848) التقدم في الأناضول. فبناء على طلب السلطان، نشر القيصر الجنود الروس بالقرب من اسطنبول لردع أي هجوم على العاصمة، بعد أن وصل محمد علي إلى مدينة كوتاهية. كما قام القيصر بعد ذلك بتحويل هذا الانتشار إلى معاهدة وتحالف استمر نحو عقد من الزمن؛ أي قبل حرب القرم 1853–1856. وحتى قبل الصراع العثماني – الروسي الأخير في الحرب العالمية الأولى، أنشأ العثمانيون لجنة صداقة تركية – روسية وطرحوا في أيار/مايو 1914 فكرة التحالف مع الروس. وبعد الثورة البلشفية على الحكم القيصري في روسيا، ناقش مصطفى كمال أتاتورك عند توليه قيادة الحركة الوطنية تحالفًا محتملًا مع فلاديمير لينين والبلاشفة. ونظرًا إلى الأهمية التي أولاها أتاتورك للسوفيات ودورهم في حرب الاستقلال التركية، أمر أن يتضمن نُصب الجمهورية التذكاري، الذي تم بناؤه في عام 1928، صورة أول سفير سوفياتي في تركيا وهو سيميون أرالوف (HW_ ka` 6 dSlah)، ويقبع هذا النصب في ميدان تقسيم في اسطنبول[234]. وقد أشرنا في الفصل الأول إلى دور الدعم المالي والعسكري البلشفي في نجاح تركيا في منع تكريس تقسيم الأناضول بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وأرمينيا، ومن ثمّ في إعلان الجمهورية في تشرين الأول/أكتوبر 1923.

يشير مسار تطور العلاقات التركية – الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مباشرة إلى أهمية روسيا بالنسبة إلى تركيا بعد زوال تهديدها الأيديولوجي. فقد رأت في روسيا شريكًا اقتصاديًا وصناعيًا مهمًا، وانعكس ذلك على تضاعف حجم التبادل التجاري بين الدولتين أربعة أضعاف في الفترة 1986–1996. وفي عام 1995، وصل حجم التبادل التجاري الروسي – التركي إلى 3.3 مليارات دولار، ودخلت أكثر من 300 شركة تركية النشاطات الاقتصادية المختلفة في روسيا. كذلك، أدركت أنقرة أهمية روسيا في تزويدها بالطاقة الهيدروكربونية، حيث تعد من أكبر موردي الغاز الطبيعي، وكذلك أهميتها في التعاون الصناعي في الطاقة النووية حيث بدأت منذ عام 1997 مناقشات بشأن إمكانية بناء أول مصنع لإنتاج الطاقة

النووية. وفضلًا عن ذلك، تعتبر تركيا أول دولة أطلسية تشتري أسلحة روسية من طائرات مروحية وناقلات جند مدرعة لاستخدامها ضد حزب العمال الكردستاني[235].

شكلت بداية القرن الحادي والعشرين بدايةً لنهوض الدولتين معًا؛ فقد تزامن انطلاق مشروع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لاستعادة قوة روسيا الاقتصادية ونفوذها الخارجي، مع مشروع حزب العدالة والتنمية لإحياء مكانة تركيا. وكما يحتل موقع تركيا الجغرافي واقتصادها ودورها الإقليمي مكانةً مهمةً في توسيع نفوذ روسيا بخاصة في اتجاه الغرب والشرق الأوسط، فإن روسيا تمثل أيضًا أهمية كبيرة في مشروعات تركيا الاستراتيجية، ومن بينها المساهمة في تحقيق أهداف رؤية 2023. وقد وقّع البلدان اتفاقات شراكة استراتيجية، تأسس على أثرها «مجلس التعاون الرفيع المستوى» في عام 2012، وذلك لتطوير العلاقات في شتى المجالات. وتعقد في إطار هذا المجلس اجتماعات قمة متكررة سنويًا، واجتماعات دورية للجان الحكومية والفنية المشتركة[236].

وفي إطار التحالفات المرنة الحالية، تطمح أنقرة إلى أن يكون الاتجاه نحو روسيا مساهمًا في تمكينها من موازنة التحالف مع الغرب. ويمكن أن نجمل أهم الأسباب والمصالح التركية التي دفعت بها نحو هذا الاتجاه في الآتي:

أولًا، سمح غياب التهديد الأيديولوجي والأمني السوفياتي وتحوّل روسيا إلى منافس إقليمي، وليس طرفًا مهددًا للدولة التركية نفسها، بتوسيع العلاقات الثنائية بين البلدين. وحاولت تركيا الاستفادة من الفرص المتاحة ما بعد الحرب الباردة لتوازن علاقاتها الدولية بين الشرق والغرب (بخاصة بعد أن خسرت جزءًا من قيمتها الاستراتيجية كجبهة أمامية في الدفاع عن الغرب) من دون التخلي عن التحالف الغربي. وتحاول أنقرة حاليًا استغلال الفوائد التي قد توفرها روسيا لقطاعاتها الاقتصادية والصناعية المدنية منها والعسكرية، وذلك لموازنة اعتمادها الكبير على الغرب في هذه القطاعات.

ثانيًا، قد يُفسَّر توثيق العلاقات مع روسيا على أنه لموازنة «التهديدات الداخلية التي غدت تتجاوز في خطرها التهديدات الخارجية»[237]. فعلى سبيل المثال: **أ**. قد يُعتبر تهديد محاولة الانقلاب في عام 2016، لو نجحت، خطِرًا على حزب العدالة والتنمية، وعلى الديمقراطية التركية؛ إذ يعني ذلك على الأغلب حظر الحزب الحاكم، وعودة الحكم العسكري ووصاية الجيش. وكما أسلفنا، قدّرت أنقرة موقف موسكو كثيرًا من محاولة الانقلاب في مقابل انتقادها للموقف الغربي. **ب**. يعد تهديد حركة غولن، المتهمة من الحكومة بأنها وراء الانقلاب، كبيرًا لحزب العدالة والتنمية أيضًا؛ إذ من المحتمل أن تلجأ هذه الحركة إلى اجتثاثه في حال نجاح الانقلاب، كما فعل هو بعد فشل هذا الانقلاب. ونظرًا إلى أن حركة غولن هي الأكثر معاداةً لاتجاه العلاقات مع روسيا، والأكثر دفاعًا عن اتجاه العلاقات مع الغرب، فإن تمتين حزب العدالة والتنمية العلاقات مع موسكو قد يوازن هذا التهديد الداخلي المتصور. **ج**. تعتبر أنقرة خطر الفصائل الكردية في شمال سورية، مثل قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب تهديدًا لأمنها القومي، لارتباطها بحزب العمال الكردستاني. وبسبب علاقات هذه الفصائل السورية بالولايات المتحدة، فإن نفوذ روسيا في سورية قد يسهّل بعض عمليات أنقرة ضد هذه الفصائل،

كما سيوضح الفصل الرابع. لذلك، ربما تعدّ روسيا موازنًا خارجيًا لبعض التهديدات الداخلية. وتفترض أنقرة أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بدلًا من روسيا، بوصفها الحليف الاستراتيجي والشريك في حلف الناتو.

ثالثًا، التنسيق مع القوة المهيمنة في الجوار؛ فقد أظهرت تطورات الأزمة السورية وتدخّل روسيا العسكري ونفوذها السياسي في تسوية الأزمة، حاجة تركيا إلى تعاون موسكو، رغم التنافس. فتركيا لم تعد تحتمل تبعات الأزمة السورية من الكوارث الإنسانية والتهجير وتدفق اللاجئين وتهديد حدودها وأمنها. في هذا السياق، يذهب وليام هيل إلى أن «فشل القوى الغربية في التصرف جعل روسيا في موقع الهيمنة»[238]. ففي موازاة الموقف الروسي الظاهر، الذي يؤكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأن موسكو «تتفهم مخاوف تركيا بشأن أمن حدودها»[239]، انحسر نفوذ الغرب في سورية، ولم يعد له من تأثير كبير بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، واكتفى بدور ثانوي في مناطق محصورة بسيطرة الأكراد، ومؤخرًا في مناطق النفط فقط في الحسكة، وهو دور سلبي من وجهة نظر أنقرة لأنه لا يستجيب لتداعيات الأزمة عليها.

رابعًا، توفير بدائل لنقل التكنولوجيا العسكرية والسلاح وتنويعهما في ظل عدم ثقة أنقرة في استدامة التسليح والتطوير الدفاعي الغربي لها. وقد فصّلنا سابقًا في الأزمات العديدة التي دفعت أنقرة إلى تطوير صناعاتها الدفاعية المحلية والبحث عن شركاء أجانب لنقل التكنولوجيا، مثل حظر السلاح الأميركي في السبعينيات، ورفض ألمانيا بيعها الأسلحة خلال الحرب على حزب العمال الكردستاني في التسعينيات[240]، وتعليق تسليم طائرات إف–35 الأميركية في عام 2019. وتمثل روسيا والصين بديلين محتملين للغرب رغم اختلاف منظوماتهما عن منظومة التسليح التركي المرتكزة على التقنية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبسبب التقارب الكبير الذي تحقق في العلاقات التركية – الروسية في مجالات استراتيجية عديدة، ونتيجة للموقف الأميركي الأخير في الامتناع عن تسليم أسلحة اشترتها تركيا، مثّل الخيار الروسي أحد أهم المصادر البديلة، مثل نظام الدفاع الجوي إس–400.

خامسًا، استكمال مشروعات الطاقة النووية التي تقوم روسيا ببنائها؛ فلأسباب تتعلق بالتنمية الاقتصادية والحاجة إلى الطاقة بصورة متزايدة، أصبحت خطط تركيا لبناء محطات توليد طاقة نووية هدفًا رئيسًا؛ إذ تعتمد البلاد على واردات الغاز بنسبة 98 في المئة والنفط بنسبة 92 في المئة[241] حتى الآن، مع وجود احتمال بأن تنخفض هذه النسب إثر الاكتشافات الأخيرة في البحر الأسود كما أشرنا سابقًا. كما لجأت تركيا بشكل أساسي إلى روسيا لبناء محطة نووية؛ وهي محطة «آق قويو» (Akkuyu) في محافظة مرسين على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ تكلفة المشروع نحو 20 مليار دولار، وسيساهم في خلق نواة جيلٍ من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقي التعليم منذ عام 2011[242]. وسيتم إطلاق الوحدة الأولى من المفاعل في عام 2023، لتتزامن مع الذكرى المئوية للجمهورية[243]. ولعل أنقرة تأمل أيضًا أن يسهم تغيير وضعها النووي، وتوثيق العلاقات مع موسكو في هذا الشأن، في تعزيز وضعها كشريك لا غنى عنه للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في استراتيجيات الأمن الخاصة بهما.

سادسًا، تطلّع تركيا إلى أن تكون مركزًا لنقل الطاقة من روسيا وإيران إلى أوروبا. ويتطلب تحقيق هذا الهدف الحفاظ على علاقات ثنائية قوية مع روسيا، وتحويلها إلى علاقات اعتماد متبادل، بدلًا من تزايد الاعتماد التركي على موسكو فقط. وقد تعزز الاعتماد المتبادل بعد افتتاح الخط الرئيس لنقل الغاز الطبيعي المسمى «السيل التركي» (Turk Stream) في 8 كانون الثاني/يناير 2020، الذي ينقل الغاز إلى أوروبا (ينظر الخريطة 3-1)، وتبلغ طاقته الإجمالية 31.5 مليار متر مكعب سنويًا[244].

الخريطة (3-1): خط أنابيب «السيل التركي» لنقل الغاز الروسي (2020)



المصدر: الخريطة توضيحية وفنية لمسار خط الغاز فقط اعتمادًا على:

Gazprom, Russia, «Turkish Stream to be presented at World Gas Conference,» 29/5/2015, accessed on 13/6/2020, at: https://bit.ly/3fqtm62

سابعًا، توسّع الاعتماد التجاري، فقد تزايدت أهمية روسيا لتركيا بسبب حجم التجارة المتصاعد بينهما، وكذلك للتقليل من أضرار العقوبات الأميركية المحتملة عليها، بخاصة بعد قرار الكونغرس بهذا الشأن في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 27 مليار دولار في عام 2019، كما بلغ حجم الاستثمارات المتبادلة بينهما نحو 20 مليار دولار، ويتطلع البلدان إلى زيادتهما على نحو كبير[245]. وربما تسعى تركيا من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع روسيا إلى تبادل الدور معها؛ فقد سبق لأنقرة أن قامت بدور فعّال في تجاوز العقوبات الأميركية على روسيا منذ ضم الأخيرة شبه جزيرة القرم في عام 2014، وقد تتطلع أنقرة إلى أن تقوم روسيا بدور مماثل في حال تعرضت هي لعقوبات.

تبيّن مما سبق أن تقارب تركيا مع روسيا مناطٌ بالدرجة الأولى بالعلاقات بالحليف الغربي، فكلما ازداد الانقسام والخلاف مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ازداد اتجاه أنقرة نحو موسكو. وكلما ساءت علاقات أنقرة مع موسكو، استدعت

التحالف الغربي والتذكير بدورها فيه طوال عقود. لذلك، تتطلع أنقرة إلى اعتراف الغرب بمصالحها الخاصة، مثلما تعتبر نفسها ذراعًا لحليفها الغربي الأطلسي في الشرق الأوسط، وحتى في مواجهة روسيا عند الضرورة.

في المقابل، تكمن مصلحة روسيا في توسيع الهوة بين تركيا وحلفائها الغربيين، وفي زرع الشقاق والشك داخل المعسكر الغربي نفسه؛ فلا سبيل إلى هيمنة روسيا في المناطق التي تتدخل فيها حاليًا، أو عودة العظمة والهيمنة إليها، إلا بوجود أولويات وأجندات مختلفة بين الدول الغربية؛ ومن بين ذلك تعميق التعاون مع تركيا لزيادة اعتمادها عليها وتقليص اعتمادها على الغرب. وفي هذا السياق، أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأي خطوة تركية في هذا الاتجاه حين قال: «نثمّن اتخاذ تركيا القرارات المتعلقة بعلاقاتها مع روسيا، بما فيها التعاون الاقتصادي، بشكل مستقل. لقد رفض شركاؤنا الأتراك التفريط في مصالحهم في سبيل المطامع السياسية للآخرين»[246]. كما أثنى وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك على تركيا، وقال: «لقد عملت تركيا في اتجاهٍ مخالفٍ لمواقف الدول الغربية حول روسيا، ونحن نقدّر ذلك»[247]. هذه الإشادة بـ «الاستقلالية» التركية مرحبٌ بها في روسيا، ولكنّ موسكو لن تتأخر عن قطع أي علاقة حيوية لأنقرة بها عند أي تحدٍ جدي بينهما، مثلما حدث عندما أُسقطت الطائرة الروسية.

ب. الصين

يعد تطوير العلاقات مع الصين جزءًا مهمًا من سياسة تركيا الخارجية واتجاهها نحو الشرق، وكذلك في إطار تنويع الشركاء، رغم ما يعتري هذه العلاقات من اختلافات سياسية، وعجز كبير في الميزان التجاري لصالح الصين، وتحديات كبيرة أمام تطوير التعاون العسكري.

تعتبر أنقرة أن تعميق العلاقات مع الصين في المجالات كافة، وزيادة التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي يحظيان بأولوية حاليًا للدبلوماسية التركية، بخاصة ضمن مبادرتها المتعلقة بـ «عودة آسيا» التي أعلنها وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو في آب/أغسطس 2019، والتي تستهدف زيادة آفاق التعاون بين تركيا ودول آسيا في المجالات كافة وعلى رأسها الاقتصاد. فبحسب سفير تركيا لدى بكين، عبد القادر أمين أونن، عادت «آسيا مرة أخرى إلى حلبة صناعة التاريخ لتمثل مركز ثقل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في العالم»، وأضاف: «تعد الصين ركنًا أساسيًا في رؤيتنا لآسيا»[248]. أما الصين، فهي تعتبر أنّ موقع تركيا على مفترق طرق الشرق الأوسط وجنوب القوقاز وشرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا يجعل منه محطةً رئيسةً لـ «مبادرة الحزام والطريق» التي أُطلقت في عام 2013؛ لتوسيع تجارتها الخارجية، وربط الاقتصادات العالمية بها، مما قد يوسع نفوذ الصين الدولي وتحقيق التوازن مع القوى الأخرى ومن بينها الولايات المتحدة[249]. كما تعتبر الصينُ تركيا دولةً ذات موقع استراتيجي في حلف الناتو وبوابة لأسواق الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، التي لديها اتفاقيات تجارة حرة مع تركيا، إضافة إلى تأثير سياسي في الشرق الأوسط وإمكانات اقتصادية وسياسية كبيرة.

تأسست العلاقات بين تركيا والصين في عام 1971؛ أي منذ أن أصبحت الأخيرة عضوًا في منظمة الأمم المتحدة. ومع أن توقيع «البيان المشترك» في عام 2000، وضع الأساس لتعزيز العلاقات بين الطرفين، فإن هذه العلاقات تطورت على نحو كبير خلال حكم حزب العدالة والتنمية، وتحديدًا منذ أن رفع البلدان مستوى العلاقات الثنائية إلى «التعاون

الاستراتيجي» خلال زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني وين جياباو (Wen Jiabao) تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2010. وأصبحت العلاقات أكثر ديناميكية في عهد شي شين بينغ (Xi Xinping)، الذي زار تركيا أول مرة كنائب للرئيس في شباط/فبراير 2012؛ وتصدرت المشاريع الكبيرة محادثات الطرفين، بخاصة في قطاعي الطاقة النووية والسكك الحديد. وقد رد أردوغان بالمثل على هذه الزيارة، حيث زار الصين بعد ثلاثة أشهر. وفي عام 2013، أصبحت تركيا «شريكًا في الحوار» لمنظمة شنغهاي للتعاون[250]. وكان لزيارة نائب وزير الخارجية الصيني تشانغ مينغ (Zhang Ming) أنقرة للتعبير عن تضامن الصين مع الحكومة في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/يوليو 2016، أثرٌ كبيرٌ في تعزيز العلاقات التركية مع الصين، فقد شارك أردوغان مع وفد كبير في منتدى طريق الحرير في بكين في أيار/مايو 2017. وعقب المنتدى، وقعت تركيا والصين اتفاقيات بشأن تسليم المجرمين، والنقل الدولي على الطرق السريعة، وإنشاء مراكز ثقافية متبادلة[251].

تتركز اهتمامات تركيا على الجانب الاقتصادي، لإدراكها أهمية مشاريع الصين في مستقبل الاقتصاد العالمي وثقلها؛ فهي تهتم بأن تصبح محطة مركزية في طريق الحرير البري؛ الذي يربط شرق الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى، ويتصل أيضًا بخط حديد يعبر تركيا نحو أوروبا. وتسعى إلى الحصول على حصة لصادراتها في السوق الصينية الضخمة، وتقليل نسبة الاختلال في الميزان التجاري. وتعد الصين حاليًا شريكًا اقتصاديًا عالميًا لتركيا؛ إذ يبلغ حجم التجارة بين البلدين نحو 26 مليار دولار في عام 2020. لكنه يميل بشدة لمصلحة الصين؛ إذ تبلغ الصادرات التركية نحو 2.86 مليار فقط، بينما تبلغ صادرات الصين لأنقرة 23.04 مليار دولار[252]. ويعد القطار التجاري بين مدينتي شيان واسطنبول، الذي تم تدشين أولى رحلاته المباشرة في كانون الأول/ديسمبر 2020، في غاية الأهمية بالنسبة إلى تركيا لتعزيز صادراتها[253]. وتكمن أهمية القطار في أنه يقع تمامًا على طريق الحرير البري؛ إذ يعبر في رحلته من اسطنبول إلى شيان، خمس دول في اثني عشر يومًا، وهي: تركيا، وجورجيا، وأذربيجان، وكازاخستان، ثم الصين، بمسافة تبلغ 8693 كيلومترًا[254].

يعد جذب الاستثمارات إلى تركيا أساسيًا في برنامج حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة، فقد ساهم ذلك، ومعظمه من أوروبا، في النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته البلاد في العقدين الماضيين. ومع الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد في السنوات الأخيرة، بخاصة هبوط سعر الليرة التركية، وانخفاض معدل النمو إلى 0.9 في المئة في عام 2019[255]، فإنه يحتاج إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل النمو. وتقع الاستثمارات في صلب سياسة الصين في الخارج أيضًا، وتسعى أنقرة للاستفادة منها ومن المشاريع المرتبطة بـ «مبادرة الحزام والطريق»[256]. ومع ذلك، فإن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في تركيا تعد قليلة مقارنة بحجم اقتصادي البلدين، فقد بلغت 642.3 مليون دولار في عام 2016[257]. ومن بين المشاريع الكبيرة التي تمت مع الصين؛ تمويل البنك الآسيوي للاستثمار والبنية التحتية الصيني (AIIB) لمشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (TANAP) الذي يصدّر الغاز الأذربيجاني عبر جورجيا وتركيا إلى أوروبا. واشترت شركة الهواتف الذكية الصينية العملاقة (ZTE 48.8) في المئة من شركة تيليكوم (Telekom) التركية في عام 2016. كما منحت هيئة الرقابة المصرفية التركية (BDDK) حقوق التشغيل في تركيا لبنك الصين، ووقع بنك زراعات في تركيا اتفاقية ائتمان بقيمة 600 مليون دولار مع بنك التنمية الصيني[258].

أما التعاون العسكري، فيقع في صلب اهتمامات تركيا في اتجاهها نحو الشرق؛ بهدف تنويع مصادر التسلّح ومحاولة الاستفادة من نقل التكنولوجيا العسكرية وتعزيز منظوماتها الدفاعية وتقليص الاعتماد على الغرب. وقد بدأت في التمهيد لتحقيق هذا الهدف مع الصين منذ عقد تقريبًا. ففي عام 2010، أجرت تركيا والصين تدريبات عسكرية ثنائية في مدينة قونية ضمن مناورة «نسر الأناضول»، وهي مناورة جوية تستضيفها القوات الجوية التركية، وتعد مشاركة الصين هذه هي الأولى في تدريبات تجريها مع أحد أعضاء حلف الناتو؛ فقد منحها ذلك مكانة لأنها أجرت تدريبات عسكرية مشتركة مع ثاني أكبر جيش في الحلف، إلى جانب فرصة إظهار قدرات قواتها الجوية أمام المجتمع الدولي. وقد أرسلت الصين أربع طائرات مقاتلة من طراز سوخوي (SU-27) وطيارين للتدريب مع مقاتلات تركية من طراز إف–16. لذلك، اعترضت الولايات المتحدة على إدراج طائرات إف–16 في التدريبات، بسبب القلق من وصول الصين إلى معلومات سرية مهمة تتعلق بها، فاستخدمت تركيا طائرات إف–4 بدلًا منها[259]. وفي عام 2013، فازت شركة الصين لاستيراد وتصدير الآلات الدقيقة (China Precision Machinery Import-Export Corporation) بمناقصة بقيمة 4 مليارات دولار للإنتاج المشترك للصواريخ البعيدة المدى، بعد أن رفضت تركيا العروض المنافسة من شركات أميركية وأوروبية وروسية، وذلك بسبب الأسعار التفضيلية للصين، وكذلك منح تركيا القدرة على مشاركة التكنولوجيا الصينية. وقد أجبرت المعارضة القوية من دول الناتو تركيا على الانسحاب من الاتفاقية مع الصين في عام 2015. وحاليًا، تواصل تركيا والصين إجراء المشاورات العسكرية والتعاون في مجال الأمن السيبراني والاستخبارات. ويعتمد الصاروخ الباليستي التركي «بورا» أساسًا على صاروخ بي–611 (B-611) الصيني[260].

من الناحية الجيوسياسية، تمتلك تركيا الرغبة في التقارب مع الشرق والانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، طرح أردوغان صراحة مسألة الانتماء إلى هذه المنظمة كبديل محتمل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي لم يعد خيار أنقرة الوحيد[261]. وربما يأتي ذلك كرد فعل على التباطؤ في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتجميدها، وإحباط أنقرة من ردود فعل الغرب إزاء محاولة الانقلاب الفاشلة[262].

رغم تطور العلاقات بين الصين وتركيا، ورغبة الأخيرة في تنمية هذه العلاقات في مجالات واسعة، تشمل المجالات الاقتصادية والدفاعية والسياسية، فإن هناك تحديات عديدة مؤثرة في هذا الطموح، ويتعين أخذها في الاعتبار، أهمها:

أولًا، تركز هذه العلاقات حتى الآن على الاقتصاد أكثر منها على التحول الاستراتيجي نحو الشرق أو حتى تقليص الاعتماد على العلاقات مع الغرب. فالعلاقات التركية – الصينية لم تتطور بعد إلى شراكة استراتيجية شاملة؛ فهي تتركز على المجال الاقتصادي أكثر من أي مجال آخر مثل الصناعات الدفاعية الاستراتيجية التي تواجه اعتراضات كبيرة من قبل الشركاء في الناتو، ونجحت هذه الاعتراضات أحيانًا في منع بعض الصفقات المهمة. وحتى التبادل التجاري، فيعد شبه ثابت منذ سنوات عدة؛ بل إنه تراجع بنحو 3 مليارات دولار، حيث انخفض في عام 2020 إلى نحو 26 مليارًا، بعد أن كان في عام 2013 نحو 29 مليارًا (الصادرات التركية 3.7 والواردات 25.3). ولا يزال العجز التجاري الكبير واضحًا طوال هذه الفترة؛ بل إنه تراجع بالنسبة إلى تركيا، فقد بلغ في عام 2020 نحو 2.87 مليار دولار؛ أي بانخفاض نحو

900 مليون دولار. وإذا ما قورن ذلك مع الاتحاد الأوروبي، فإن مصلحة تركيا تظهر أنها أفضل بكثير؛ فنحو نصف التبادل التجاري البالغ 143 مليار دولار هو صادرات تركية (نحو 70 مليار دولار)[263]. لذلك، تحتاج تركيا إلى التركيز على زيادة الصادرات إلى الصين، وكذلك إلى الدول التي يمر بها الخط الحديد الجديد المباشر بين الدولتين.

ثانيًا، تواجه علاقات البلدين تحديات عديدة على الصعيد السياسي؛ فهما ليستا على توافق في العديد من القضايا التي تعد مهمة لكل منهما. فقد اتبعت الصين سياسات معاكسة للمطالب التركية على الساحة الدولية منذ التسعينيات حتى الآن، بما في ذلك قضايا كوسوفو والبوسنة والهرسك وقبرص، وتجاه ثورات «الربيع العربي»[264]. كما لم تعتبر الصين حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، رغم تصنيفها لـ «حركة تركستان الشرقية الإسلامية» على هذا النحو؛ إذ تتهمها بالمسؤولية عن العديد من الهجمات التي وقعت في شينجيانغ وفي ميدان تيانانمين في عام 2013 وبالمشاركة في القتال في سورية[265].

ثالثًا، تعتبر قضية الأويغور في إقليم شينجيانغ الذاتي الحكم غرب الصين (تركستان الشرقية)، من التحديات المهمة في تاريخ العلاقات بين الصين وتركيا. فقد حافظت أنقرة على دعمها للأويغور ضد سياسات الصين تجاههم منذ عقود، بخاصة بعد أن أرسلت مئات آلاف الأشخاص من هذه الأقلية إلى ما سمي «معسكرات إعادة التأهيل» التي تهدف، بحسب الصين، إلى «محاربة التطرف الإسلامي والإرهاب». وقد وصف أردوغان في عام 2009 السياسات الصينية في شينجيانغ بأنها «إبادة جماعية»، ووصفها مسؤولون أتراك بأنها «عار على الإنسانية». ويعد مجتمع الأويغور في تركيا مركز الشتات الأويغوري العالمي[266]. لكن خلال الفترة الأخيرة، بدأت أنقرة في تقليص خطابها؛ ففي 3 آب/أغسطس 2017، التقى وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو بوزير الخارجية الصيني وانغ يي (Wang Yi)، وتعهد بحظر تركيا «أي أنشطة تستهدف أو تعارض الصين»[267]. كما أن سفير تركيا في الصين أمين أونن عبّر عن سياسة تركيا الحالية إزاء مسألة الأويغور، بأنها «تولي أهمية كبيرة لنمو أتراك الأويغور وازدهارهم في إقليم شينجيانغ، وحفاظ هذا الشعب وغيره على هويته الثقافية ونقلها إلى الأجيال القادمة»، وأن «أتراك الأويغور في تركيا والصين، يمثلون في الواقع جسرًا يعزز علاقات التعاون بين الطرفين الشرقي والغربي لطريق الحرير التاريخي [...] ويساهمون في تعزيز علاقاتنا مع جمهورية الصين الشعبية، لا سيما أن تركيا أكدت في كل مناسبة دعمها لوحدة الأراضي الصينية»[268]. وتعد هذه السياسة تصالحية إزاء الصين، من أجل محاولة تجاوز أحد أكبر العوائق التي تقف في طريق تطوير الشراكة الاستراتيجية.

ج. إيران

رغم محاولات تركيا تعزيز العلاقات الثنائية مع إيران طوال العقدين الماضيين، سياسيًا واقتصاديًا، من أجل تنويع الشركاء وزيادة مساهمة الشرق في علاقاتها الخارجية، فإنها تعرّضت لتحديات جيوسياسية في المنطقة أثّرت في علاقاتهما السياسية، بينما تعرّضت العلاقات الاقتصادية للاستنزاف بسبب العامل الخارجي الضاغط على هذه العلاقات والمتمثل في العقوبات الأميركية على طهران. لذلك، تظل تقوية العلاقات مع إيران، القوة الإقليمية المجاورة، أحد أهم توجهات السياسة الخارجية التركية وتحالفاتها المرنة.

تعد العلاقة مع إيران مهمة في السياسة الخارجية التركية منذ عام 1996، عندما وقع رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أربكان اتفاقًا مدته 25 سنة لتوريد ما قيمته 23 مليار دولار من الغاز الإيراني[269]، ثم انضمام إيران إلى مجموعة الدول الثماني النامية الإسلامية، كما ذكرنا في الفصل الأول. كما أولى حزب العدالة والتنمية العلاقة الاستراتيجية مع طهران أهمية لأسباب جيوسياسية واقتصادية ومصالح ومخاوف مشتركة. فقد خلق الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، مصلحة مشتركة في مواجهة أي طموحات قومية للأكراد وتأسيس كيان مستقل في شمال العراق؛ وهو ما يعتبرانه تهديدًا لأمنهما القومي وكيانهما الجغرافي، بوصفهما يضمّان عددًا كبيرًا من الأكراد. كما خلق الغزو في الوقت نفسه خشية أنقرة من توسّع نفوذ طهران في جوارها، وذلك بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين وسيطرة الأحزاب الشيعية على الحكم. ومع ذلك، لم تتأثر العلاقات التجارية بين الطرفين، وهي تعد حيوية لكل منهما. فقد زار أردوغان طهران في عام 2009 ووقع عقودًا ضخمة تتعلق بالاستكشاف والإنتاج المشترك للغاز الطبيعي، والتبادل التجاري بالعملتين المحليتين، وتأسيس منطقة صناعية على الحدود المشتركة بينهما. وتزايد التبادل التجاري بينهما على نحو كبير، فبلغ نحو 14.5 مليار دولار في عام 2013[270]. ومن أجل الحفاظ على الاستقرار في جوارها وتخفيف أثر العقوبات الأميركية المفروضة على إيران تجاه تركيا، حاولت الأخيرة القيام بدور الوسيط بين إيران والغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني في أيار/مايو 2010، عندما رفضت طهران الاستجابة للمطالب الأميركية بعدم تخصيب اليورانيوم، فقدمت تركيا مبادرة مشتركة مع البرازيل لترويج اتفاق نووي. لكن الغرب لم يتعامل مع المبادرة بجدية واستمر في فرض إجراءات أكثر صرامة.

تعرضت العلاقات التركية – الإيرانية للتوتر في أحيان عديدة، في العقد الماضي، بسبب اشتداد حدة التنافس الإقليمي والنزاع الطائفي، إثر سياسات رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي ضد السنة في العراق، وبعد «الربيع العربي» في سورية، حيث وقفت إيران وحزب الله اللبناني بقوة إلى جانب النظام السوري في مواجهة المعارضة التي تدعمها تركيا. وبلغ التوتر ذروته بعد استيلاء الحوثيين على العاصمة اليمنية واتهام إيران بدعمهم، ووقوف تركيا إلى جانب التحالف الذي تقوده السعودية[271]. لكن موقف إيران من محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في عام 2016 أثّر في علاقاتها مع تركيا إيجابيًا، فقد أعلن علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، عن دعم طهران لحكومة حزب العدالة والتنمية ليلة الانقلاب، فقال: «نحن ندعم الحكومة الشرعية في تركيا ونعارض أي نوع من الانقلاب؛ سواء كان محليًا أو بدعم من الأجانب»[272]. ومنذ نهاية عام 2016 بدأت إيران وتركيا، إلى جانب روسيا، بمحادثات السلام السورية في أستانا، وتفاوضت على وقف إطلاق النار.

لم يمنع تطور العلاقات التركية – الإيرانية على الصعيد الثنائي، وكذلك محاولتهما تجنب الصدام الإقليمي، من تأثر هذه العلاقات سلبيًا على نحو كبير نتيجة لعامل خارجي تمثل بتشديد العقوبات الأميركية على إيران. فعلى سبيل المثال، انخفض التبادل التجاري بين البلدين إلى 6.34 مليار دولار في عام 2019[273]، وتقلص شراء تركيا للنفط الإيراني، وتقلصت واردات إيران من المنتجات التركية منذ عام 2018 بسبب العقوبات التي أعاد الرئيس السابق دونالد ترامب فرضها على إيران، خاصة بعد نيسان/أبريل 2019 عندما ألغت الولايات المتحدة الإعفاء الممنوح لتركيا وسبعة مستوردين

رئيسين آخرين للنفط الإيراني. فانخفضت حصة النفط الخام والمنتجات النفطية من إيران بنسبة 63 في المئة وانخفض الفائض التجاري التقليدي لإيران بنسبة 79 في المئة[274]. لقد أثّر هذا الانخفاض بشدة في الاقتصاد التركي، وهو يؤثر من دون شك في دور تركيا الإقليمي أيضًا الذي يعتمد في جزء منه على القوة الاقتصادية. لذلك، يعد تعزيز العلاقات مع إيران وزيادة التبادل التجاري حافزًا آخر لتعزيز اتجاه العلاقات مع الشرق في السياسة الخارجية التركية.

رابعًا: مدى تأثير المتغير المحلي في التحالفات الخارجية

أدت المتغيرات المحلية، التي ناقشنا تداعياتها ودلالاتها في الفصل الثاني، من بين أمور عديدة، إلى إقصاء جماعة «الخدمة» التي يتزعمها فتح الله غولن حليف حزب العدالة والتنمية في العقد الأول من حكمه، ثمّ صعود دور تيار آخر، ممثل بالقوميين الأتراك، وتحالفه مع الحزب الحاكم. ولا يقتصر تأثير هذين التيارين على السياسة الداخلية، بل لكلٍ منهما هوية جيوسياسية مؤثرة في اتجاهات السياسة الخارجية. ويناقش هذا المحور مدى تأثير هذا المتغير، وإلى أي حدّ يؤثّر القوميون في اتجاهات السياسة الخارجية الحالية، وما إن كانت أجندتهم متوافقة أصلًا مع أجندة الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

1. الغولنيون: تلاشي دور التيار الدافع نحو الاتجاه الغربي

ناقشنا في الفصل الأول نشأة جماعة «الخدمة» وتطور نشاطها الديني الاجتماعي ومسيرة زعيمها فتح الله غولن، وتنافسها الشديد مع تيار الإسلام السياسي في تركيا المتمثل بحركة «الرؤية الوطنية» وزعيمها نجم الدين أربكان. كما عرضنا تقارب غولن وتحالفه مع الجيل الشاب في «الرؤية الوطنية» الذين تركوا حزبها «الفضيلة»، وأسسوا حزب العدالة والتنمية، وكيف توافق الفريقان نحو عقد من الزمن، وتشكلت السياسة الخارجية النابعة من رؤيتيهما معًا؛ بمعنى: أولوية الحلف الغربي، وعضوية الاتحاد الأوروبي، والترويج للسلام في الشرق الأوسط عبر الوساطة التركية التي حظيت بتشجيع الغرب، وفي الوقت نفسه، وبدفع من أردوغان ورفاقه، تعزيز العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية في الشرق وتوثيق الروابط مع العالم الإسلامي.

ورغم أن السياسة الخارجية يوجّهها في الأساس حزب العدالة والتنمية، وأن مبدأ «التوجهات المتعددة» كان من صميم تفكير هذا الحزب، فإنه لا يمكن تجاهل تأثير حركة غولن ونفوذها، بخاصة في البيروقراطية الحكومية في الجيش والقضاء ووزارة الخارجية، وعبر علاقاتها العامة القوية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، مما كان له أثر في السياسة الخارجية حتى عام 2010 على الأقل، قبل أن تبتعد عن حزب العدالة والتنمية ويصل الشقاق بينهما، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، إلى ما سماه أردوغان «تطهير»[275] أي وجود أو صلة لأتباع هذه الحركة في الأجهزة والمؤسسات الحكومية كافة، وحتى في المؤسسات الإعلامية والتعليمية والاقتصادية.

يُنظر إلى الهوية الجيوسياسية لأتباع حركة فتح الله غولن، أو ما يسمى «الغولنيون» (Gülenists)، على أنهم فصيل داعم لتعزيز العلاقات بالولايات المتحدة والغرب[276]، ويسعون إلى أن تنعكس العلاقات مع الغرب على دور تركيا الإقليمي؛ إذ يرون أن أفضل استراتيجية لتعزيز تنافسية تركيا الإقليمية هي «تعزيز تعاونها مع الحلفاء في الناتو لموازنة كتلتي إيران والسعودية» وتأثيرهما الديني والجيوسياسي. كما يدافعون عن دور تركيا الغربي في المنطقة الذي يشجعه الغرب عبر علاقاتها

مع القوى الفاعلة في المنطقة، من أنظمة ومعارضة؛ فهم يرون أن «إصلاح العلاقات مع الدول الغربية أفضل وضع لتركيا للمساعدة في الحوار بين الأطراف الفاعلة العربية والإسلامية والغربية؛ لأن هذا الدور مهم لدمقرطة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المستقبل». فضلًا عن ذلك، يرون أن تركيا، بوصفها دولة مسلمة وغربية، وسيطٌ للتقارب بين القوى الإسلامية والغرب، حيث «يمكن أن تقنع الإسلاميين في جميع أنحاء المنطقة بأن المشاعر المعادية للغرب لا تخدم مصالحهم»[277].

ويُعرف الغولنيون أيضًا بموقفهم المناهض لروسيا وإيران في السياسة الخارجية. لذلك، يعتبر البعض أن «هزيمة أتباع هذه الحركة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة واجتثاثهم من مؤسسات الدولة، بما فيها وزارة الخارجية، ذات صلة مباشرة بالتحسّن في العلاقات الروسية – التركية»[278]، بعد أن كانت متوترة. فروسيا تدرك أن اتهام أتباع هذه الحركة بمحاولة الانقلاب واجتثاثهم سيخدم مصالحها؛ لأن هذه الحركة تمثل الموازن الداخلي لاتجاه القوميين الأتراك الذين يؤيدون العلاقات مع الشرق ومع موسكو تحديدًا. وقد نبّه رئيس الوزراء السويدي السابق كارل بيلت (Carl Bildt) إلى خطورة الموقف الروسي من الانقلاب في مقابل انعدام الدعم الغربي الحقيقي؛ إذ حذر من أنه «سيكون من العار على أوروبا إن أصبح بوتين أول زعيم يلتقي بأردوغان بعد الانقلاب»، وأنه «لا توجد في المقابل أي إشارة دالة على أن ممثلين كبارًا للاتحاد الأوروبي قاموا بزيارة تركيا دعمًا لدولة تقوم بمفاوضات انضمام إلى الاتحاد، وتواجه أكبر تهديد لنظامها الدستوري»؛ مما يجعل روسيا أكثر موثوقية من الغرب[279]، ومن ثمّ يضعف حلفاء الغرب داخل تركيا نفسها.

يشير الكاتب مصطفى أكيول، وهو ليبرالي معارض لحزب العدالة والتنمية، إلى أن هذه المحطة كانت مفصلية في موقف كثير من الأتراك من الدول الغربية الذين بدا لهم أنها لا تزال تؤيد حركة غولن؛ إذ يقول: «رد الفعل الغربي الضعيف على الانقلاب ترك مرارةً حتى لدى الأتراك الأكثر تأييدًا للغرب». ويذهب إلى أن «مكان إقامة غولن هو الذي حوّل مصيره من مشكلة داخلية إلى أزمة محتملة للعلاقات الأميركية – التركية. فهو رجل دين يقيم في الولايات المتحدة، ويدير إمبراطورية عالمية تضم نحو مليون من أنصاره وشبكة من المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية من ولاية بنسلفانيا. يثير هذا سؤالًا بالنسبة إلى العديد من الأتراك حول ما إذا كانت أميركا – أو بعض اللاعبين الرئيسين الآخرين في واشنطن – تنسج الخيوط حقًّا». ولذلك، يستغرب تركيز الغرب كثيرًا على انتقاد ما قامت به الحكومة التركية ضد أتباع غولن بعد محاولة الانقلاب أكثر من تركيزه على إدانة المحاولة نفسها[280].

لقد حاول حزب العدالة والتنمية التعامل مع تحدي محاولة الانقلاب للتخلص تمامًا مما تبقى من تأثير داخلي لحركة غولن، وفي الوقت نفسه الاستفادة على الصعيد الخارجي بإعادة سريعة للعلاقات السياسية والاقتصادية الكبيرة مع روسيا بعد قطعها في عام 2015. فقد ربطت الحكومة التركية محاولة الانقلاب بتلك الحركة، وأشارت إلى أن جهات فيها كانت قد خلقت الأزمة مع روسيا. فبعد أيام قليلة من تلك المحاولة، تم اعتقال ضابطين على صلة بإسقاط الطائرة، واتهما بأن لهما صلات بالحركة. وقد أعلن رئيس بلدية أنقرة السابق، مليح جوكيك (Melih Gökçek)، وهو عضو في حزب العدالة والتنمية، أن الحادث كان جزءًا من مؤامرة لتعطيل العلاقات الروسية – التركية[281].

وفي السياق نفسه، تم اتهام حركة غولن بأنها وراء اغتيال السفير الروسي أندريه كارلوف (Andrei Karlov) في تركيا في كانون الأول/ديسمبر 2016؛ إذ قال أردوغان إنه لا يساوره شك في أن القاتل ينتمي إلى هذه الحركة ف «كل صلاته تشير إلى هذه الشبكة، حيث تلقى تعليمه فيها»[282]، كما تم إدراج غولن نفسه ضمن قائمة تضم 28 مشتبهًا متهمين بالاغتيال[283].

ورغم نفي غولن نفسه الاتهامين بشدة، وتأكيد أنه ليس ضد العلاقة مع موسكو، بقوله: «العلاقات بين تركيا وروسيا مهمة للغاية ويجب الحفاظ عليها»[284]، فإن لروسيا نفسها شكوكًا قديمة إزاء أتباعه، حيث كانت تنظر بريبة إلى محاولاتهم تحدي نفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز عبر تأسيس المدارس والمؤسسات في جمهوريات تلك المنطقة، وعملت لاحقًا على إغلاق العديد منها. ويذهب أحد الباحثين إلى أن بوتين حذر الحكومة التركية منذ عام 2004 من أن أتباع الحركة يسعون إلى «محاولات انقلاب» واضطرابات في العديد من تلك الجمهوريات[285].

أخيرًا، يبدو أن مصالح روسيا تتوافق مع الحكومة التركية حاليًا في إبعاد تلك الحركة عن دائرة التأثير السياسي، فرؤية غولن، التي بيّنا بعضًا منها في الفصل الأول، ونشاطه، يؤكدان تأييده تعميق روابط تركيا الغربية، فضلًا عن أن مركز تأثيره الحالي ينطلق من الولايات المتحدة حيث مقر إقامته.

2. القوميون: صعود التيار الدافع نحو الشرق

لم يكن التوجه شرقًا الذي يتبعه حزب العدالة والتنمية مرتبطًا بالضرورة بتحالفه مع القوميين الأتراك حاليًا، بل إن السياسة الخارجية منذ وصوله إلى الحكم في عام 2002 وقبل تحالفه مع القوميين في عام 2017 كانت ميزتها، مقارنة بما سبقها من السياسات التقليدية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أنها تحاول إقامة توازن في العلاقات الخارجية بين الغرب والشرق ضمن مبدأ «التوجهات المتعددة»؛ أي تقوية العلاقات مع الشرق تحديدًا لأنها مع الغرب وطيدة بالفعل منذ عقود.

ومع ذلك، فإنّ للمتغير المحلي الجوهري، الذي تجلّى في تحالف القوميين الأتراك مع حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، أثرًا مهمًا وقوةً دافعةً إضافيةً للاتجاه شرقًا، بخاصة إزاء العلاقات مع روسيا وإيران. فعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية ضمّ ائتلافًا من تيارات محافظة وليبرالية وقومية عند نشأته، وحافظ على ذلك طوال العقد الأول من حكمه تقريبًا، فإنه لم يشمل آنذاك حزب الحركة القومية بوصفه حزبًا كبيرًا ممثلًا في البرلمان، أو حزب «وطن» النخبوي، الذي يضم العديد من القوميين المتشددين والنافذين في الإعلام والبيروقراطية الحكومية.

بدأت خطوات التقارب بين التيار الأساسي من القوميين الأتراك وحزب العدالة والتنمية تدريجيًا منذ عام 2015، وتبلورت في تحالف في عامي 2017 و2018، ويعدّ مستمرًا حتى الآن. وكان أول تقارب بين هذه التيارات هو انضمام القيادي في حزب الحركة القومية طغرل توركش، الذي يعد قياديًا قوميًا رفيعًا وابن مؤسس الحركة القومية ألب أرسلان توركش، إلى قائمة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة المبكرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ويبدو أن تأثير طغرل كان وازنًا من حيث توجيه جزء من القوميين إلى التصويت لحزب العدالة والتنمية ليحصل على الأغلبية التي تؤهله للحكم بمفرده، بعد أن حُرم من ذلك في انتخابات حزيران/يونيو في العام نفسه.

ساهمت سياسة حزب العدالة والتنمية الجديدة والمتشددة تجاه حزب العمال الكردستاني منذ صيف 2015، عندما أنهيت عملية السلام معه واستؤنفت الحرب عليه، في توفير بيئة ملائمة للتقارب مع حزب الحركة القومية. كما عززت محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016 هذا التقارب؛ إذ أدت إلى إنهاء نفوذ الغولنيين الذي يعدون عدو الحركة القومية، والتي تعتبرهم من جانبها تهديدًا لبقاء الجمهورية ووحدتها. فبعد أن تأكد للقوميين إبعاد أتباع غولن تمامًا عن حزب العدالة والتنمية والبدء بحملة اجتثاثهم، بدأوا بدعم أردوغان في مسعاه لإجراء استفتاء دستوري على النظام الرئاسي في عام 2017. وقد عبّر زعيم الحركة القومية دولت بهجلي عن مخاوفه من عدم استقرار الأسس التي تقوم عليها الدولة بعد المحاولة الانقلابية، وأن نظام الحكومة يحتاج إلى تغيير؛ إذ قال: «أظهرت المحاولة الانقلابية أن الدولة التركية تتجه نحو نهاية مميتة، وأن نظام الحكومة على حافة الانهيار [...] يجب علينا أن نتعامل بعقلانية أكبر مع فكرة تحويل البلاد إلى النظام الرئاسي»[286].

تكمن أهمية التيار القومي في تزايد قوته مؤخرًا، فقد أظهرت انتخابات عام 2018 ذلك بوضوح؛ إذ تشكّل الأصوات التي حصل عليها حزب الحركة القومية، إلى جانب الأصوات التي حصل عليها «الحزب الجيد» المنشق عنه، أكثر من 21 في المئة. ويعد هذا ارتفاعًا ملحوظًا عن حصته في انتخابات حزيران/يونيو 2015 عندما فاز حزب الحركة القومية (بشقيه قبل الانفصال) بنحو 16 في المئة[287]. ومع أن «الحزب الجيد» لم يتحالف مع حزب العدالة والتنمية، فإن رؤاه إزاء السياسة الخارجية لا تختلف كثيرًا عن حزب الحركة القومية.

أظهر التحول في موقف حزب الحركة القومية أن انقسامات المجتمع التركي لم تعد ضمن النمط المعتاد «علماني مقابل إسلامي»؛ فهذا نمط يبدو أن فيه تبسيطًا[288]؛ إذ أصبح هناك علمانيون قوميون يؤيدون تعديلات دستورية يقودها حزبٌ ذو جذور إسلامية، كما صار هناك قوميون كثر من الأناضول داخل حزب العدالة والتنمية وليسوا إسلاميين على شاكلة طغرل توركش. وضم «تحالف الشعب» في انتخابات الرئاسة والبرلمان لعام 2018 حزب العدالة والتنمية والحركة القومية وحزب الاتحاد الكبير. أما الإسلاميون أنفسهم فقد انقسموا تمامًا؛ فحركة غولن ذات الاتجاه الصوفي، قد صُنفت كيانًا إرهابيًا، وحزب «السعادة» وريث حركة أربكان انضمّ إلى «تحالف الأمة» الذي يقوده حزب الشعب الجمهوري الكمالي العلماني في تلك الانتخابات. وابتعدت شخصيات إسلامية كبيرة ومؤسِّسة لحزب العدالة والتنمية عنه، مثل عبد الله غول، وبولنت آرنيج، وعلي باباجان، وأحمد داود أوغلو، وبدأت تؤيد بعض توجهات المعارضة مثل العودة إلى النظام البرلماني وعدم التدخل الخارجي. ومع ذلك، هناك محاولات من حزب العدالة والتنمية لكسب حزب «السعادة» الإسلامي إلى جانبه في انتخابات عام 2023.

يُعرف القوميون الأتراك على صعيد السياسة الخارجية بعدم الثقة بالقوى العالمية عمومًا. ومع ذلك، فإنهم يدفعون في اتجاه علاقات أقوى مع الشرق، بخاصة روسيا والصين وإيران، وكذلك جوار تركيا، على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، مع وجود فوارق بينهم. ويمكن في ما يلي عرض رؤى أهم القوى القومية إزاء السياسة الخارجية، وهما حزب الحركة القومية، وحزب وطن.

يعتبر حزب الحركة القومية وريث حزب الأمة الجمهوري للفلاحين (Republican Peasant Farmer's Nation Party, CKMP)، الذي كان قائمًا في الفترة 1948-1969، وكان أول حزب قومي يميني في تركيا. ومنذ عام 1969، تمت إعادة تسميته ليصبح حزب الحركة القومية. وأصبح معروفًا أنه أحد أكبر ممثلي اليمين القومي في تركيا[289].

وثمة ديناميتان رئيستان ينظر من خلالهما هذا الحزب إلى السياسة العالمية: **الأولى**، أن السياسة العالمية ذات معايير مزدوجة وتُنافق الدول الكبرى القوية. وأن هذه الدول أو القوى الكبرى تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن الذي يخدم مصالحها، وتطبق معايير مختلفة تجاه الدول الأقل قوة. ويصف الحزب هذه السياسة بأنها «قانون اللصوص أو العصابة»، وهو ما يخلق عالمًا عدائيًّا وغير موثوق فيه بالنسبة إلى الدول الأضعف. ووفقًا لذلك، فإنه في حين تستفيد القوى الكبرى القوية من الميزات الحالية للسياسة العالمية، فإن «الأمم المضطهدة» أو «المظلومة» هي الأكثر تأثرًا به بشكل سلبي. ويشير هذا المصطلح إلى الدول التركية والإسلامية. ويعتبر الحزب أن تركيا محاطة بـ «دائرة من النار»، و«حزام من المؤامرات السياسية»، وتواجه «الاستغلال من قبل القوى العالمية» بشكل كبير. **الثانية**، مركزية تركيا في السياسة العالمية؛ إذ تعد تركيا بالنسبة إلى حزب الحركة القومية «دولةً مركزية» إذا أُخذ العالمان التركي والإسلامي في الاعتبار. ويشير مصطلح «مركزية تركيا» إلى دورها «الرائد» في حماية المجتمعات التركية والإسلامية من «نزف الدماء والدموع»، وفي مساعدتها على استعادة «كرامتها». ويرتبط هذا الدور بـ «الحقائق التاريخية والثقافية [العثمانية] لتركيا»[290].

أما حزب وطن (Vatan Party)، وهو قومي متشدد، وهو وريث حزب العمال (Workers Party)، فيمثل ما يسمى «الأيديولوجية الأوراسية القومية»، أو الأوراسيون (Eurasianist)، التي نتجت من الحركة اليسارية المتطرفة في تركيا والتي تتبنى مقاربة معادية جدًا للغرب في السياسة الخارجية، وتمثل الشعور القومي المتطرف في السياسة الداخلية إزاء الأحزاب القومية الإثنية الأخرى كالأكراد. ويعتقد هؤلاء الأوراسيون أن تركيا يجب أن تغادر حلف الناتو، وأن تكف عن مساعيها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ويذهبون إلى أن مصالح تركيا تكمن خارج العالم الغربي، ويجب أن تنضم إلى المعسكر «المعادي للإمبريالية» الذي تقوده روسيا والصين. فوفقًا لإيرول مانيصالي (Erol Manisalı)، فإن تركيا تقوم «بما يتوافق مع الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، وتقدم كل الدعم اللازم لسياساتها الإقليمية. ومع ذلك، لدى تركيا مصالح استراتيجية مشتركة مع روسيا والصين وإيران. ويعد تطوير علاقات تركيا مع القوى الآسيوية البارزة نتيجة طبيعية للديناميات المحلية في المنطقة». ووفقًا لرئيس حزب وطن دوغو برينجيك (Doğu Perinçek)، فإن «القوميين الأتراك يسعون إلى صداقة الصين وروسيا من أجل التخلص من الولايات المتحدة. بهذا، ستكون تركيا حتمًا في طليعة 'الحضارة الأوراسية' (Eurasian civilization) الناشئة. فأنقرة هي مجرد 'خادم' في المحيط الأطلسي، لكنها 'شريك' متساوٍ في أوراسيا»[291].

وفقًا لهذا الاتجاه، يجب على تركيا ليس فقط التوجه نحو الشرق سياسيًا ولكن أيضًا تطوير التعاون الدفاعي مع روسيا والصين، بخاصة في التكنولوجيا العسكرية. وبحسب صحيفة **أيدنليك** (*Aydınlık*)، وهي صحيفة حزب وطن، فإن وزارة الدفاع الأميركية قد انزعجت من المناورات العسكرية الصينية - التركية المشتركة التي جرت في عام 2010، باسم «مهمة

السلام 2010» (Peace Mission 2010)، والتي رعتها منظمة شنغهاي للتعاون. كما أن التعاون مع روسيا أمر سياسي وليس مجرد مسألة اقتصادية، وقرار شراء نظام صواريخ إس–400 هو رسالة مفادها أن تركيا مستقلة عن الغرب[292].

أما بالنسبة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن حزب الحركة القومية ينظر إلى معايير الانضمام على أنها «تتوافق مع توقعات العناصر المثيرة للانقسام» داخل البلاد وأنها تستهدف «وحدتنا الوطنية ونزاهتنا»[293]. وهو يشير بذلك إلى أن المستفيد من هذه المعايير العناصر الانفصالية في حزب العمال الكردستاني.

ويعد الاختلاف الأيديولوجي الوحيد في ما يتعلق بالسياسة الخارجية بين حزب وطن والأحزاب القومية التركية اليمينية الأخرى (مثل حزب الحركة القومية، والحزب الجيد، وحزب الاتحاد الكبير)، هو الموقف تجاه الصين وأقلية الأويغور التركية. فحزب وطن يدعم الصين وادعاءها الرسمي أن قضية الأويغور هي مؤامرة دولية. أما الأحزاب الأخرى فلا تقبل مثل هذا الادعاء بسبب المشاعر القومية التركية القوية وتأثير المناصرين لجماعة الأويغور داخل صفوف أحزابهم. كما يذهب حزب وطن إلى أن التحالف الغربي حاول «تفكيك الصين من خلال ما يسمى 'الانفصالية الأويغورية'، مثلما تحاول الولايات المتحدة تفكيك تركيا من خلال حزب العمال الكردستاني، وروسيا من خلال الميليشيات الشيشانية»[294]، بحسب وصفه. ويعتبر القوميون قضية الأكراد في تركيا ذات علاقة بسياسات القوى الدولية الساعية لتقسيم البلاد أو إضعافها عبر إثارتها على أنها مشكلة، أو من خلال دعم حزب العمال الكردستاني لتحقيق الانفصال، أو توجيه الانتقادات المتواصلة لتركيا بانتهاك حقوق الإنسان في مناطق جنوب شرق البلاد. ولذلك، يعارض القوميون عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني التي كانت قائمة قبل توقفها في آذار/مارس 2015.

إن الاعتقاد أن القوى الخارجية عازمة على استخدام القومية الكردية لخلق الاضطرابات في تركيا وتفكيكها من الداخل قد طغى على الجمهورية التركية منذ بدايتها حتى الآن. فبحسب القوميين، كانت روسيا القيصرية تدعم الثورات الكردية داخل الأناضول العثمانية في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة. أما في السنوات التي تلت الحرب، فقد استكشف البريطانيون طرق استخدام الأكراد لتقويض الحركة التي يقودها كمال أتاتورك والجمهورية الوليدة، والتي كان هدف الكماليين من تأسيسها هو بناء أمة تركية في الأناضول، غير قابلة للتجزئة، وموحدة وموالية للدولة، والخروج من المجتمعات المسلمة المتباينة القوميات التي كانت سببًا في إسقاط الإمبراطورية العثمانية. أما الاتحاد السوفياتي، فيرون أنه دعم الحركة الكردية بطرق مختلفة طوال الحرب الباردة، وفعلت روسيا الأمر نفسه في التسعينيات من القرن الماضي، وهو أحد العوامل التي أدت إلى تعزيز العلاقات الأميركية – التركية خلال تلك السنوات[295]. وحاليًا، يعتبر القوميون أن الولايات المتحدة هي التي تدعم عسكريًا القوات الكردية المناوئة لها في سورية، والتي تعتبرها مرتبطة بحزب العمال الكردستاني أو عبر إيواء عناصره، وحشد التأييد والدعاية السياسية والتظاهرات الانتخابية لحزب الشعوب الديمقراطي في عواصم أوروبية. لذلك، فإن صعود القوى القومية وموقفها من القضية الكردية لا يبشر بتحسنٍ في العلاقات مع بعض دول الاتحاد الأوروبي التي تتزايد انتقاداتها لتركيا، ولا بتقدمٍ في مفاوضات العضوية في الاتحاد.

في الواقع، يثير صعود القوميين وتحالف بعضهم مع حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان عددًا من الملاحظات المهمة التي يتعين الإشارة إليها؛ كي يؤخذ هذا المتغيّر في سياقه الموضوعي، من دون تضخيم ولا تبسيط لأثره في السياسة الخارجية الحالية:

أولًا، صحيح أن النهج الخارجي الحالي لتركيا، كما سيتضح أكثر في الفصل الرابع، يميل نحو أجندة قومية؛ حيث يتمحور أساسًا حول الأمن القومي والمصالح القومية، لكنّ ذلك لا يبرر تضخيم تأثير القوميين أو تفسير السياسة الخارجية الحالية بأنها خاضعة لأجندتهم أو أنها تعبّر عن صعودهم. والواقع أن أردوغان وحزب العدالة والتنمية لديهما أيضًا الأجندة نفسها. بل ربما يُنظر أيضًا إلى الأمر من زاوية أخرى، فقد يبدو أردوغان متحالفًا براغماتيًا مع القوميين ويستخدمهم لأهداف عديدة، منها:

1. حصوله بالفعل على دعمهم في البرلمان لتأمين عددٍ كافٍ من الأصوات المطلوبة لإجراء الاستفتاء على النظام الرئاسي في عام 2017، ثم تأمين التأييد الشعبي الكافي لإنجاح الاستفتاء.
2. مساعدته في حربه ضد الغولنيين وإكسابه صدقية في هذه السياسة.
3. الحصول على دعمٍ محلي كافٍ لتوجهاته الخارجية التي يتوافق فيها مع القوميين مثل تعزيز نزعة الاستقلالية خارجيًا، وتعزيز الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي بالقدرات الاقتصادية والصناعات الدفاعية، واستخدام سياسة القوة. فأجندة أردوغان لا تختلف عن أجندة القوميين في ما يتعلق بتمجيد الاستقلال، وأحيانًا يزيد على ذلك بالدعوة إلى «حرب تحرير ثانية» للتخلص من نفوذ «الإمبرياليين» الغربيين ومن بعض القوى المحلية المؤيدة لها، كما بيّنّا سابقًا.
4. التقرّب إلى روسيا بالتحالف مع القوميين، بخاصة بعد توتر العلاقات في عام 2015-2016، فروسيا ترغب في رؤية القوميين مؤثرين وقريبين من السلطة في أنقرة.

ثانيًا، هناك مبالغة في مسألة تأثير القوميين في السياسة الخارجية التركية وفي دفعها نحو اتجاه العلاقات مع روسيا والصين وإيران. فالواقع أن القوميين لديهم مشاعر مختلطة تجاه روسيا مثلًا؛ فهم يرون أنه من دون مساعدتها في حرب الاستقلال ما كان للجمهورية التركية أن تتأسس على أراضي الأناضول الحالية كلها، ولكنهم في الوقت نفسه يدركون المطامح والمطالب الروسية التاريخية بالمشاركة في السيطرة على المضائق التركية، كما أنهم لا يزالون يذكرون أن الإمبراطورية العثمانية قد استنزفت، وربما سقطت، كنتيجة للحروب الكثيرة مع روسيا التي تجاوزت اثنتي عشرة حربًا. ويدركون استخدام روسيا أحيانًا لبعض الأكراد ضد أنقرة. ولذلك، فهم يتشاركون مع حزب العدالة والتنمية في هاجس احتمال أن تتحول الشراكة الروسية إلى ضغط سياسي، نظرًا إلى تضارب المصالح في قضايا عديدة. أما إيران، فرغم تأييدهم تعميق التعاون معها، فإنهم يعتبرونها أيضًا أحد المنافسين للمصالح القومية التركية في الجوار، مثل سورية والعراق وأذربيجان.

ثالثًا، لا تقل مشاعر العداء للغرب لدى حركة «الرؤية الوطنية» التي انبثقت منها الكوادر القيادية في حزب العدالة والتنمية عن مشاعر القوميين إزاء الغرب والدول الكبرى، فمن الملاحظ أنّ توترَ علاقات أردوغان بالقادة الغربيين والانتقادات

الحادة المتبادلة سابقةٌ على تحالفه مع القوميين. كما أنّ محاولتَه موازنة العلاقات مع الغرب عبر الشراكة مع دول العالم الإسلامي والقوى الكبرى في الشرق هي وليدةُ سياسته الخارجية منذ توليه الحكم وليست مرتبطة بالضرورة بالقوميين.

رابعًا، رغم تقارب رؤية أردوغان مع القوميين، فإنه لا يعد قوميًا، بل يعرّف نفسه أكثر بأنه فرد من الأمة التي يجمعها الإسلام. ويذهب بعض الباحثين إلى أن «أردوغان ليس لديه إحساس خاص بالقومية أو كونه تركيًا [...] فمن منظوره يشكل شعب تركيا أمة من خلال القاسم المشترك الذي يجمع بينها وهو الإسلام». ومن ثمّ، فهو يرى الهوية الإسلامية واحدة، وأنها تستوعب جميع الاختلافات الأخرى بين الشعوب والأمم. ولذلك، تعد هذه الخلفية نقطة مرجعية في رؤيته العالم الخارجي[296]. ومن هنا، يختلف عن القوميين في أنه ينطلق من الشعور الإسلامي داخليًا وليس القومي التركي فحسب، وخارجيًا كان تركيزه طوال فترة حكمه على العالم الإسلامي عمومًا وليس على المناطق ذات الأصول التركية. ولعل مساعيه نحو تعميق الشراكات الاستراتيجية مع دول عربية وإسلامية عديدة، يبين ميله إلى التواؤم مع أجندة أربكان أكثر من أن تكون أجندة قومية خالصة.

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى أن الاتجاه نحو الشرق ليس جديدًا حيث رافق ذلك نشوء تركيا الجمهورية، كما أن الاتجاه نحو الغرب بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لذلك، فإن الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية يتطلع إلى الجمع بين اتجاهي الشرق والغرب في آنٍ واحد، ضمن تحالفات مرنة؛ قابلة للاستفادة من كليهما، وقادرة على إحداث التوازن بما يخدم المصالح القومية. ويبدو أن حكومات حزب العدالة والتنمية استفادت من تجاربها السابقة مع الغرب والشرق، واتخذت مؤخرًا هذا النهج الذي قد يفيد تركيا من الاتجاهين: حليفها الغربي الأطلسي الضروري، والشراكة الاستراتيجية مع روسيا والصين وإيران بمنافعها الدفاعية والاقتصادية، من دون التخلي عن أحدهما. وفي الوقت نفسه، تسعى لتعزيز النزعة الاستقلالية، القائمة على مصالح الأمن القومي، وبدأت بالفعل، بدعم داخلي من الجيش والقوميين، بتنفيذ أجندتها بنفسها عبر سياسة القوة والتدخل العسكري في الخارج؛ اعتمادًا على موافقة روسيا أحيانًا كما في شمال سورية، وأحيانًا برضا ضمني أميركي مثل حالة ليبيا، وفي أحيان أخرى من منطلق ذاتي صرف كما في شرق المتوسط وأذربيجان، وهو ما يناقشه الفصل التالي.

(181) Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1990; [1987]), p. x.

(182) Michael A. Reynolds, «A Remarkable Rapprochement,» Paper Presented at: Doyle Hodges et al., *The Future of Turkey's Foreign Policy*, Policy Roundtable, Texas National Security Review (24 October 2019), p. 27, at: https://bit.ly/3ysmZJq

(183) Ibid.

(184) Lars Haugom, «Turkish Foreign Policy under Erdogan: A Change in International Orientation?,» *Comparative Strategy*, vol. 38, no. 3 (2019), p. 210.

(185) Ahmet Davutoglü, «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007,» *Insight Turkey,* vol. 10, no. 1 (2008), pp. 78-79.

(186) Doyle Hodges, «Security and Politics at the Center of the World: The Future of U.S.-Turkish-Russian Relations,» in: Hodges et al., p. 5.

(187) Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country and Year 2013-2021;» Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country and Year 2013-2021,» accessed on 20/1/2020, at: https://bit.ly/3uJqv0j; Turkish Statistical Institute (TUIK), «The AKP Political Vision 2023,» pp. 48-49, the AKP Official Website, accessed on 9/9/2018, at: https://bit.ly/1NQGfE7

(188) «The AKP Political Vision 2023,» p. 52.

(189) «Historical Chart of U.S. Dollar to Turkish Lira,» accessed on 16/5/2021, at: https://bit.ly/2yrPw3B

(190) Nurullah Gür, Mevlüt Tatliyer & Şerif Dilek, «The Turkish Economy at the Crossroads: The Political Economy of the 2018 Financial Turbulence,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 135, 146.

(191) «Turkey Discovers 320 Billion Cubic Metres Natural Gas Reserve in Black Sea,» *Hurriyet Daily News*, 21/8/2020, accessed on 21/8/2020, at: https://bit.ly/2FF9Sh4

(192) Saad Hasan, «Why Turkey's Gas Find is a Game Changer,» *TRT World*, 21/8/2020, accessed on 1/9/2020, at: https://bit.ly/3gNMVFi

(193) Mehmet Efe Biresselioğlu, «Clashing Interests in the Eastern Mediterranean,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 118.

(194) Felicia Sonmez, «Trump Hails his Own 'Great and Unmatched Wisdom' in Warning to Turkey,» *The Washington Post*, 7/10/2019, accessed on 22/3/2020, at: https://wapo.st/3hk6Xcj

(195) Hüseyin Bağcı & Çağlar Kurç, «Turkey's Strategic Choice: Buy or Make Weapons?,» *Defence Studies*, vol. 17, no. 1 (2017), pp. 38-40.

(196) Haugom, p. 217.

(197) Burak Kadercan, «The Role of Perception and Misperception in U.S.-Turkish Relations,» in: Hodges et al., p. 56.

(198) Bağcı & Kurç, p. 46.

(199) «Some Urgent Questions About Turkey,» *The New York Times*, 13/10/2017, accessed on 30/5/2020, at: https://nyti.ms/3hOCqDH

(200) Haugom, p. 212.

(201) Bağcı & Kurç, pp. 43-44.

(202) «Why Turkey has Become much Less Dependent on Arms Imports,» *TRT World*, 9/3/2020, accessed on 20/7/2020, at: https://bit.ly/2OH9Arq

(203) World Bank Database, «Military Expenditure (Current USD),» 2018, accessed on 31/12/2019, at: https://bit.ly/376M7Y0; «Turkey - Military Spending,» Global Security, accessed on 17/8/2018, at: https://bit.ly/2C9Om0p

(204) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), «USA and France Dramatically Increase Major Arms Exports; Saudi Arabia is Largest Arms Importer, Says SIPRI,» 9/3/2020, accessed on 20/7/2020, at: https://bit.ly/2OH9Arq

(205) Metin Gurcan, «Is Turkish Defense Industry's 'Success Story' Turning Sour?,» *Al-Monitor*, 4/5/2020, accessed on 20/7/2020, at: https://bit.ly/32GVoqm

(206) Bağcı & Kurç, p. 50.

(207) Gurcan.

(208) Bağcı & Kurç, p. 39.

(209) Gurcan.

(210) Ibid.

(211) Haugom, pp. 212, 217.

(212) Muhittin Ataman, «Editor's Note,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 4-9.

(213) Ibrahim Kalin, «Turkey and Uzbekistan Turn a New Page,» *Daily Sabah*, 5/5/2018, accessed on 10/4/2021, at: https://bit.ly/3d3r91G

(214) Ali Balci, «A Three-Level Analysis of Turkey's Crisis with the U.S.-Led Order,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 17.

(215) Gür, Tatliyer & Dilek, p. 148.

(216) The White House, «Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day,» 24/4/2021, accessed on 28/4/2021, at: https://bit.ly/3gMdlLd; Tuvan GumrukcuEzgi Erkoyun, «Erdogan Urges Biden to Reverse 'Wrong Step' on Armenian Declaration,» *Reuters*, 26/4/2021, accessed on 28/4/2021, at: https://reut.rs/2QvGH6c

(217) William Hale, «Turkey, the U.S., Russia, and the Syrian Civil War,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 35-36; Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country Groups and Year 2013-2021».

(218) إذ تذهب تقارير كهذه إلى أن الحكومة التركية أغلقت القاعدة مدة يوم كامل أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة، وانقطعت الكهرباء بسبب الظروف الاستثنائية ومشاركة قائد القاعدة في تلك المحاولة. يُنظر:

«Some Urgent Questions About Turkey».

(219) Ibid.

(220) Kadercan, pp. 60-61.

(221) Ibid., pp. 56-59.

(222) Hodges, «Security and Politics,» p. 4.

(223) Şener Aktürk, «Relations between Russia and Turkey Before, During, and After the Failed Coup of 2016,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 104, cited in: Nolan D. McCaskill, «Kerry: I Hope There Will be 'Stability, Peace, Continuity' within Turkey,» *Politico*, 15/7/2016, accessed on 30/6/2020, at: https://politi.co/2ZoSLra

(224) «أردوغان يطالب واشنطن بتسليم غولن»، **الجزيرة نت**، 16/7/2016، شوهد في 20/7/2016، في: http://bit.ly/2a8t5VV

(225) «Readout of the President's Call with President Recep Tayyip Erdogan of Turkey,» The White House, Office of the Press Secretary, 19/7/2016, accessed on 20/7/2016, at: http://bit.ly/29MZaQq

(226) Reynolds, p. 35.

(227) Paul T. Levin, «What's Driving Turkey's Foreign Policy?,» in: Hodges et al., p. 41.

(228) Lisel Hintz, «No One Lost Turkey: Erdogan's Foreign Policy Quest for Agency with Russia and beyond,» in: Hodges et al., p. 19.

(229) Alper Kaliber & Esra Kaliber, «From De-Europeanisation to Anti-Western Populism: Turkish Foreign Policy in Flux,» *The International Spectator*, vol. 54, no. 4 (2019), p. 10.

(230) Ibid., p. 11.

(231) Haugom, p. 219.

(232) Hintz, pp. 14-15.

(233) Haugom, p. 219.

(234) Reynolds, pp. 24-26.

(235) Hooman Peimani, *Regional Security and the Future of Central Asia: The Competition of Iran, Turkey and Russia* (London: Praeger Publishers,

1998), pp. 100-101.

(236) The Kremlin, Moscow, «Meeting of High-Level Cooperation Council between Russia and Turkey,» 8/4/2019, accessed on 13/7/2020, at: https://bit.ly/3emeK6E

(237) Aktürk, p. 98.

(238) Hale, p. 26.

(239) «Russia Understands Turkey's Border Concerns, Says Russian FM,» *Hurriyet Daily News,* 10/10/2019, accessed on 23/6/2020, at: https://bit.ly/317JoO1

(240) Aktürk, p. 109.

(241) «Nuclear Power in Turkey,» World Nuclear Organization, May 2015, accessed on 23/8/2015, at: https://bit.ly/3fHMht0

(242) «Putin Sees New Opportunities for Turkey-Russia Relations,» *Anadolu Agency*, 28/11/2014, accessed on 23/8/2015, at: https://bit.ly/3fP2ah9

(243) The Kremlin, Moscow.

(244) William Mallinson, Pavel Kanevskiy & Aris Petasis, «Then is Now, but the Colours are New: Greece, Cyprus and the Evolving Power Game between the West, Russia and Turkey in the Eastern Mediterranean,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 22, no. 3 (2020), p. 316.

(245) The Kremlin, Moscow; Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country and Year 2013-2021»; Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country and Year 2013-2021».

(246) «Putin Sees New Opportunities for Turkey-Russia Relations».

(247) Nerdun Hacıoğlu, «Turkey Wants to Renew Gas Deal, Russian Energy Minister Says,» *Hurriyet Daily News*, 29/11/2014, accessed on 15/4/2020, at: http://bit.ly/1L3j072

(248) «سفير تركيا: نتجه لتعميق العلاقة مع الصين»، **وكالة الأناضول**، 18/1/2021، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/31fdJZH

(249) «Turkey, China Seek to Expand Economic Ties Despite Political Differences,» *DW*, 2/7/2019, accessed on 20/3/2021, at: https://bit.ly/3sfmM8S

(250) منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization) تأسست عام 2001، وتضم حاليًا ثماني دول أعضاء (أوزبكستان، وباكستان، وروسيا، والصين، وطاجكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند)، وأربع دول مراقبة أبدت الرغبة في الحصول على العضوية الكاملة (أفغانستان، وإيران، وبيلاروس، ومنغوليا)، وستة «شركاء حوار» (أرمينيا، وأذربيجان، وتركيا، وسريلانكا، وكمبوديا، ونيبال). وتعد الصين العضو الأكثر نفوذًا فيها. يُنظر: الأمم المتحدة، الشؤون السياسية وبناء السلام، «منظمة شنغهاي للتعاون»، شوهد في 20/4/2021، في: https://bit.ly/3faGoro

(251) Selçuk Colakoğlu, «Turkey-China Relations: From 'Strategic Cooperation' to 'Strategic Partnership?,» Middle East Institute, 8/3/2018, accessed on 21/3/2021, at: https://bit.ly/2QnMMAY

(252) Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country and Year 2013-2021;» Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country and Year 2013-2021».

(253) «سفير تركيا: نتجه لتعميق العلاقة مع الصين».

(254) سامر خير أحمد، «قطار تركيا والصين»، صحيفة **العربي الجديد**، 13/12/2020، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/3vRrCM4

(255) World Bank, *Global Economic Prospects* (Washington: World Bank, 2021), p. 76.

(256) Soner Cagaptay, «Will Turkey and China Become Friends?,» The Washington Institute for the Middle East, 14/8/2019, accessed on 20/3/2021, at: https://bit.ly/3lLP8Fw

(257) Colakoğlu.

(258) Ibid.

(259) Karen Kaya, «Turkey and China: Unlikely Strategic Partners,» Foreign Military Studies Office, Fort Leavenworth, KS 66027, August 2013, pp. 1, 3, 5-6.

(260) Jakub Klepek, «Contemporary China-Turkey Relations,» Institute of New Europe, 22/1/2021, accessed on 20/3/2021, at: https://bit.ly/3cchNk3

(261) «منظمة شنغهاي .. بديل محتمل لتركيا يعوضها عن أوروبا»، **الجزيرة نت**، 24/11/2016، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/3rntjxm

(262) Colakoğlu.

(263) Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country and Year 2013-2021;» Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country and Year 2013-2021».

(264) Selçuk Çolakoğlu, «Turkey-China Relations: Rising Partnership,» *Ortadogu Analiz*, vol. 5, no. 52 (April 2013), p. 33.

(265) «الصين: جماعة الأويغور وراء هجوم تيانانمين»، **الجزيرة نت**، 1/11/2013، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/31elTBS؛ «الصين: نأمل في دعم تركيا لنا لمكافحة قوى تركستان الشرقية الإرهابية من الأويغور»، **مونت كارلو الدولية**، 17/5/2019، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/3sjms9d

(266) Cagaptay; Colakoğlu, «Turkey-China Relations: From 'Strategic Cooperation' to 'Strategic Partnership?».

(267) Colakoğlu, «Turkey-China Relations: From 'Strategic Cooperation' to 'Strategic Partnership?».

(268) «سفير تركيا: نتجه لتعميق العلاقة مع الصين».

(269) Deepika Saraswat, «Partners in Need: An Overview of Turkey-Iran Relations in the Twenty-First Century,» Indian Council of Foreign Affairs, 8/2/2021, accessed on 21/3/2021, at: https://bit.ly/3s9PBnl

(270) Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country and Year 2013-2021;» Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country and Year 2013-2021».

(271) Afshon Ostovar, «Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide,» Carnegie Endowment for International Peace, 30/11/2016, accessed on 12/2/2021, at: https://bit.ly/3tRPCNk

(272) Saraswat.

(273) Turkish Statistical Institute (TUIK), «Exports by Country and Year 2013-2021;» Turkish Statistical Institute (TUIK), «Imports by Country and Year 2013-2021».

(274) Mohammed Ayoob, «Turkey and Iran: Frenemies in the Middle East,» *The Strategist*, 18/3/2021, accessed on 21/3/2021, at: https://bit.ly/3dbpMgt

(275) «أردوغان: إعلان حالة الطوارئ في تركيا لمدة 3 أشهر»، **وكالة الأناضول**، 20/7/2016، شوهد في 17/3/2020، في: http://bit.ly/29VvcQ3

(276) Aktürk, pp. 100-103.

(277) Ahmet T. Kuru, «Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis,» *Mediterranean Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2015), p. 116.

(278) Aktürk, pp. 100-103.

(279) Mustafa Akyol, «Here's How to Stop Turkey's Anti-American Turn,» *Foreign Policy* (23 August 2016), accessed on 17/6/2020, at: https://bit.ly/3fRmcI4

(280) Ibid.

(281) Hintz, p. 16.

(282) Rick Gladstone, «Erdogan Says Follower of Gulen, His Rival, Killed Russian Envoy,» *The New York Times*, 21/12/2016, accessed on 10/7/2020, at: https://nyti.ms/2BWMCde

(283) «FETO Leader Gulen Suspect in Assassination of Russia's Turkey Ambassador,» *TRT World*, 23/11/2018, accessed on 10/7/2020, at: https://bit.ly/32h0nOr

(284) «Gulen's Interview with Russian Media: I don't Worry about Turkey's Extradition Request,» REGNUM, 15/2/2019, accessed on 10/7/2020, at: https://bit.ly/32c5pM8

(285) Aktürk, p. 105.

(286) «Constitutional Amendments in Turkey: Predictions and Implications,» Al-Jazeera Studies Center, 28/2/2017, accessed on 23/6/2020, at: http://bit.ly/2p07LYJ

(287) Gallia Lindenstrauss, «The Elections in Turkey: Strengthened Ultra-Nationalist Forces and the Possible Impact on Turkish Foreign Policy,» *INSS Insight*, no. 1069 (July 2018), pp. 1-2.

(288) House of Commons Foreign Affairs Committee, *The UK's Relations with Turkey*, Tenth Report of Session 2016-17, London, 21 March 2017, p. 11, accessed on 15/4/2020, at: http://bit.ly/2p4x3Hj

(289) Mine Nur Küçük, «Conceptions of 'the International' beyond the Core: Turkey in the Post-Cold War Era,» *Turkish Studies*, vol. 19, no. 4 (2018), pp. 575-576.

(290) Ibid.

(291) Selçuk Çolakoğlu, «The Rise of Eurasianism in Turkish Foreign Policy: Can Turkey Change Its Pro-Western Orientation?,» Middle East Institute, 16/4/2019, accessed on 20/2/2020, at: https://bit.ly/2T1uQLe

(292) Ibid.

(293) Küçük, p. 577.

(294) Çolakoğlu, «The Rise of Eurasianism in Turkish Foreign Policy».

(295) Reynolds, p. 33.

(296) Ş. Görener & Meltem Ş. Ucal, «The Personality and Leadership Style of Recep Tayyip Erdoğan: Implications for Turkish Foreign Policy,» *Turkish Studies*, vol. 12, no. 3 (2011), pp. 374-375.

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الجديدة وسياسة القوة

شهدت تركيا خلال العقدين الماضيين ظروفًا مختلفة من الاستقرار والاضطراب محليًا وإقليميًا، كما أوضحت الفصول السابقة، أتاحت لها بدايةً استخدام القوة الناعمة بشكل أساسي طوال العقد الأول. ولكنّ اضطراب المنطقة ما بعد ثورات «الربيع العربي»، وتضرر علاقات تركيا مع العديد من دول المنطقة، وتنافس النفوذ مع روسيا وإيران وإسرائيل واليونان ومصر والسعودية والإمارات، وحتى مع فرنسا حليفتها في الناتو، وتهديدات أطراف ما دون الدولة لحدودها وأمنها، والخلافات داخل حزب العدالة والتنمية وحلفائه، وإعادة تشكّل التحالفات المحلية وصعود القوميين، وتعزيز سلطات الرئاسة ودورها في اتخاذ القرار الخارجي؛ كل ذلك أدى إلى التغيّر الملحوظ الذي تشهده السياسة الخارجية التركية بانتهاجها سلوكًا قائمًا على سياسة القوة لتحقيق مصالحها، إلى جانب الاستمرار في الوسائل الدبلوماسية.

بدأت تركيا بسلوك سياسة القوة بصورة واضحة منذ عام 2016، عبر النشاط الخارجي العسكري بأنواعه المختلفة من انتشار القوات العسكرية وتأسيس القواعد، والقيام بعمليات عسكرية مباشرة، وإظهار القوة العسكرية المصاحبة لعمليات البحث والاستكشاف عن النفط والغاز. وكما بيّنا في مقدمة الكتاب، يتوافق السلوك الجديد مع النهج الواقعي في العلاقات الدولية؛ إذ يتزايد جنوح الدولة نحو سياسة القوة (power politics) مع تعاظم قدراتها المادية، الاقتصادية والدفاعية، وتعزيز سلطتها السياسية الداخلية، وأحيانًا نتيجة عدم استجابة التحالفات التي تنتمي إليها لحاجاتها الأمنية، في الوقت الذي تتعرض فيه لتهديدات متزايدة، أو يميل توازن القوى لمصلحة خصومها. ويقوم التدخل في الخارج عادةً، عبر وسائل القوتين الناعمة والصلبة؛ أو الجمع بينهما في ما يسمى «السياسة النشطة» أو «السياسة الحازمة» (assertive policy)، ويحدد الحاجة إلى أي وسيلة من تلك الوسائل، مقدارُ وطبيعةُ المصالح والتحديات والتهديدات.

يدرس هذا الفصل سلوك السياسة الخارجية التركية الحالية المستند إلى القوة، من خلال خمسة محاور: **أولًا**، الانتشار العسكري وتأسيس القواعد في الخارج. **ثانيًا**، التدخل العسكري المباشر في سورية. **ثالثًا**، السياسة البحرية الحازمة في شرق المتوسط. **رابعًا**، التدخل العسكري في ليبيا وصلته الوثيقة بالسياسة البحرية. **خامسًا**، التدخل العسكري في النزاع بين أرمينيا وأذربيجان الذي يقع ضمن إطار استراتيجي أوسع يشمل الطاقة وتعزيز النفوذ في اتجاه الشرق.

أولًا: تأسيس القواعد العسكرية في الخارج

تقوم الدول عادةً بتأسيس قواعد عسكرية خارج أراضيها عندما تتمتع بقدرات مادية ودفاعية قوية، ويكون لديها رؤية جيوسياسية لنشر القوات في مناطق تتمتع بالأهمية الجغرافية أو المصالح الاقتصادية أو الأهمية السياسية والعسكرية أو حتى الرمزية التاريخية. كما تقوم الدول بذلك من أجل توفير الدعم لدول حليفة قد تتشارك معها الأجندة السياسية في المنطقة، وذلك في إطار توازن القوى والتنافس على النفوذ مع قوى أخرى. ويعدّ توافر الدعم المحلي ضروريًا للسلطة السياسية كي تتخذ قرار نشر القوات في الخارج. ويستلزم مثل هذا القرار الاستراتيجي تغييرًا في نهج السياسة الخارجية، بحيث تصبح

الدولة مستعدة للتعامل مع تبعات نشر القوات والتحالفات العسكرية واحتمالات استخدام القوة والتدخل للدفاع عن قواعدها وقواتها، وعن الدول الحليفة المستضيفة لهذه القواعد، التي تنظم العلاقات معها عادةً اتفاقيات دفاع مشترك أو اتفاقيات أمنية وتعاون وتدريب.

بالنسبة إلى تركيا، على الرغم من أن تأسيس القواعد العسكرية رسميًا يعود إلى عام 2017، فإن الرؤى والتصورات المؤسّسة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، الحاكم منذ عام 2002، كانت تؤكد مكانة تركيا المركزية، وطموحها إلى التأثير في المناطق المجاورة. ويمكن أن يُفهم من هذه الطموحات أن الرغبة في زيادة النفوذ في الخارج ونشر القوات تعود فكريًا وسياسيًا إلى تلك الرؤى والتصورات[297]، ولكن تنفيذها على أرض الواقع لم يُتح إلا مؤخرًا بعد أن استطاع حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان تعزيز السلطة السياسية المدنية في مجلس الأمن القومي، وفي القوات المسلحة بعد إعادة هيكلتها، وتعزيز سلطة الرئاسة في بنية اتخاذ القرار الخارجي، وبعد أن أصبحت الدولة قادرة عسكريًا وأمنيًا واقتصاديًا على تحمّل تبعات قرارات انتشار القوات وتكاليفها.

أصبحت القواعد العسكرية خيارًا في السياسة الخارجية التركية؛ فهي تساهم، من وجهة نظر أنقرة، «في حماية المصالح التركية في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية»[298]. في الواقع، كان تأسيس أول قاعدة تركية في الخارج هو في الخليج العربي؛ أي في قطر التي تعد حليفًا استراتيجيًا في المنطقة العربية. ولم يكن قرار تأسيس هذه القاعدة وليد الأزمة الخليجية في حزيران/يونيو 2017، بل كانت العلاقات بين البلدين قد دخلت مرحلة جديدة قبل ذلك. فقد وقّع البلدان الاتفاقية الدفاعية لعام 2014، والتي تسمح بإجراء تدريبات مشتركة، والتعاون في مجال التصنيع الدفاعي، ونشر القوات التركية في قطر[299]. لكنّ تلك الأزمة سرّعت[300] من نشر بضع مئات من القوات خلال أيام، حيث تم نشر وحدة من نحو خمسمئة جندي تركي[301]، مع احتمال زيادة عدد القوات تدريجيًا ليصل إلى نحو ثلاثة آلاف جندي[302].

أما القاعدة الثانية، فهي في الصومال. ففي أواخر عام 2017، أسست تركيا قاعدة عسكرية في مقديشو. وبحسب السفير التركي في الصومال، محمد يلماز، فإن تركيا قامت بتدريب نحو ثلث القوات الصومالية. واعتبر أن «التعاون العسكري التركي مع الصومال له أهمية حاسمة بالنسبة لهذا البلد، فهو يساهم في أمن الصومال ومحاربته للإرهاب»[303]. ويعبّر حجم الوجود العسكري في الصومال عن رغبة جديدة في تأدية دور غير تقليدي في السياسة الخارجية يقوم على تأمين المصالح التركية في الخارج وضمان استمرارها اعتمادًا على قواتها العسكرية، وذلك في إطار المنافسة الإقليمية. ويبدو أن تركيا تسعى لبناء نموذج لوجودها العسكري في الصومال عبر إظهار أهميته في فرض الاستقرار وبناء الدولة بعد مرور عقود على تفكك هياكلها والفوضى والفقر والانهيار. كما تسعى إلى تعزيز هذا النموذج بالقوة الناعمة أيضًا عبر اتباع سياسات تعاونية مرادفة لوجودها العسكري مثل المساعدات الإنسانية، ودعم مؤسسات الحكومة القائمة، والتعاون مع جهود الأمم المتحدة والمبادرات السياسية والإنمائية التي تعمل عليها المنظمات الأفريقية، مثل الهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد». ربما تسعى تركيا عبر هذا النموذج لتعزيز صورتها في القارة الأفريقية بوصفها داعمة للاستقرار الأمني والسياسي المعزَّز بالاستثمارات والتبادل التجاري والثقافي، وهو ما قد يتيح لها نقل التجربة إلى أماكن أخرى ولو بصور مختلفة وبحجم أقل.

أما في السودان، فلم تؤسس تركيا قاعدة عسكرية، وإنما تقوم بإعادة ترميم جزيرة سواكن، التي تقع على بعد خمسين كيلومترًا جنوب مدينة بورتسودان. وتستمد سواكن أهميتها بالنسبة إلى تركيا من رمزيتها التاريخية، فقد كانت محطة للعثمانيين في البحر الأحمر منذ بدايات القرن السادس عشر. ولذلك، يعتبر البعض قيامها حاليًا بتأهيل هذه الجزيرة لتمكينها من صيانة السفن، فضلًا عن ترميم المباني العثمانية القديمة في المدينة، طموحًا في تعزيز الدور الخارجي وانعكاسًا للقدرات من دون وجود عسكري بالضرورة. لكن أنقرة تؤكد أن هدفها هو «تحويل الجزيرة إلى مركز سياحي رئيس، بخاصة للحجاج المتجهين للحج»[304]. ورغم أن تركيا وقعت الاتفاقية المتعلقة بسواكن في عام 2017 في ظل حكم الرئيس السابق عمر حسن البشير، فإن إطاحته في نيسان/أبريل 2019، وتولي الحكم من قبل مجلس سيادة عسكري ومدني، وحكومة انتقالية برئاسة عبد الله حمدوك، لم يلغِ الاتفاقية؛ إذ يبدو أنها ستبقى قائمة للحفاظ على العلاقات الاقتصادية التي لا يزال السودان في حاجة إليها.

وفي النيجر، وقعت تركيا اتفاقَ تعاونٍ عسكريًا واتفاقيات أخرى أثناء زيارة وزير الخارجية التركي في تموز/يوليو 2020. ويحتمل أن يمهد ذلك الطريق لفتح قاعدة عسكرية في البلاد، وأن يعزز انخراط الدور التركي في ليبيا، فضلًا عن المساهمة المباشرة في مواجهة تهديدات قوى منافسة لهذا الدور عبر جنوب ليبيا. كما يعزز الاتفاق نفوذ أنقرة في غرب أفريقيا[305]، ويمنحها منفذًا جديدًا للتواصل مع مناطق جديدة في أفريقيا، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وذلك ضمن سياستها الخارجية الجديدة التي تولي أفريقيا أهمية كبيرة.

ثانيًا: التدخل العسكري في سورية

تتجلى سياسة القوة التركية الجديدة بصورة واضحة في سورية؛ إذ تعد الأزمة السورية أحد الأسباب الرئيسة في التحوّل الذي شهدته السياسة الخارجية التركية مؤخرًا لتحقيق غايات الأمن القومي ومنع التهديد وتعزيز النفوذ في الجوار ومحاولة حرمان القوى الإقليمية المنافسة من تكريس وجودها. ولا ينحصر هذا النهج في الاستخدام المباشر للتدخل العسكري، وهو ما قامت به أنقرة من عمليات عسكرية جوية وبرية متعاقبة في الفترة 2016–2020، بل يشمل أيضًا دعم الأعمال العسكرية التي تنفذها فصائل المعارضة السورية المتحالفة معها. لذلك، راوح هذا التدخل العسكري، منذ تحوّل الثورة السورية إلى العمل المسلح في آب/أغسطس 2011، بين تنسيق أعمال المعارضة المسلحة والدعم اللوجستي، ثم القصف عبر الحدود ضد تنظيمات كردية معادية لتركيا، إلى المشاركة في عمليات التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وانتهاءً بعمليات التدخل المباشر والشامل داخل الأراضي السورية.

تكتسب الأزمة السورية أهمية بالغة بالنسبة إلى الأمن القومي التركي لأن مخرجات الأزمة قد تهدد كيان تركيا وأراضيها مباشرة. **فأولًا**، أصبحت الحدود الطويلة بين البلدين مفتوحة على التهديدات بسبب سهولة اختراقها من منظمات أو أفراد معادين، وذلك بعد ضعف أو انعدام وجود القوات الحكومية السورية أو قوى المعارضة الموالية لتركيا على أجزاء من الحدود. **ثانيًا**، تهديد حزب العمال الكردستاني بتقسيم الأراضي التركية أيضًا، فهو يهدد أمن المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد ووحدتها منذ الثمانينيات، ومع صعود المنظمات الكردية السورية المرتبطة به في شمال سورية، مثل حزب الاتحاد

الوطني السوري الكردي، ووحدات حماية الشعب التابعة له، فإن ذلك التهديد قد تعزّز. **ثالثًا**، يعتبر تأسيس كيان مستقل في شمال سورية في ظل ضعف السلطة المركزية السورية تهديدًا لتركيا يعادل تهديد حزب العمال الكردستاني؛ لأن ذلك الكيان من شأنه أن يكون ملهمًا وأملًا في تغذية المشاعر القومية الكردية حتى لأولئك الذين لم يكونوا يومًا مؤمنين بالانفصال أو الحكم الذاتي داخل تركيا.

بناءً عليه، عملت تركيا على مقاربة الأزمة السورية بطرق مختلفة، وسعت للتدخل منذ بداياتها. فبعد فشل وساطتها في الأشهر الأولى، دعمت المعارضة السورية السياسية والعسكرية، وحاولت منذ عام 2012 التدخل العسكري من خلال شركائها في الغرب، بخاصة عبر حلف الناتو، في محاولة لمحاكاة نموذج ليبيا. غير أن سورية لا تتوافر على مصالح كبيرة للغرب مثل ليبيا. ومع أن تركيا امتنعت عن التدخل العسكري ضد تنظيم داعش الذي سيطر على مدينة «عين العرب/كوباني» في تشرين الأول/أكتوبر 2014، حتى لا تستفيد المنظمات الكردية من ذلك، فإنها شاركت لاحقًا في التحالف الدولي لمكافحة التنظيم، بخاصة عندما بدأ يستهدف الأراضي التركية بالهجمات الانتحارية منذ عام 2015، فقامت بتسهيل عمليات التحالف الجوية التي انطلقت من قاعدة إنجرليك. وحتى هذا الوقت، كانت تمتنع عن القيام بعمليات تدخل برية؛ إذ كانت تسعى إلى تعاون دولي من حلفائها في الغرب، حتى لا تتورط في حرب استنزاف طويلة. كما كانت تعتقد أن ذلك: «يتطلب حملةً جويةً ووجود جنود على الأرض، فهي وحدها لا تستطيع القيام بهذا العبء، وستكون مستعدة إذا توافر ائتلاف»[306].

ولم تكن الظروف المحلية أيضًا تسمح بالتدخل العسكري؛ إذ كانت المعارضة التركية، مثل حزب الشعب الجمهوري، تحشد في اتجاه معاكس تمامًا وتدعو إلى إصلاح العلاقات مع سورية[307]، وكان القوميون لا يزالون ضمن المعارضة التركية، بينما كان بعض قادة الجيش يعرقلون سياسات الحكومة، وهو ما أظهرته محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، كما أسلفنا، التي شارك فيها قادة الجبهة الجنوبية.

أما إقليميًا، فقد أصبح المتغير الأهم هو تدخل روسيا العسكري في سورية في أيلول/سبتمبر 2015؛ إذ شكلت سورية لموسكو حجر الزاوية في نفوذها الخارجي الجديد، بخاصة أنها تقع في شرق المتوسط الواعد بإمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى أوروبا الساعية إلى تقليص الاعتماد على الغاز الروسي.

وفي مقابل الهيمنة الروسية، كان تأثير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو شبه غائب في سورية إلا من التنديد بممارسات النظام، والاتفاق مع تركيا والسعودية على تدريب بعض جماعات المعارضة السورية، ثمّ التدخل ضمن التحالف الدولي لمكافحة تنظيم «داعش». أما توفير الدعم للحليف التركي الراغب في التدخل المباشر الذي من شأنه إحداث فرق كبير في معادلة الصراع والنفوذ، فقد كان شبه غائب. بل شهدت علاقات الغرب بعض الانتكاسات مع تركيا بشأن الأزمة السورية. فقد نشرت الولايات المتحدة قواتها في المناطق التي احتلها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال شرق سورية؛ فاعتبرت تركيا أن واشنطن «أصبحت الراعي الأجنبي الرئيس لأكثر المنظمات الإرهابية فتكًا داخل تركيا»[308].

وقد يعود عدم انخراط الولايات المتحدة بشكل فاعل في سورية أو في مواجهة النفوذ الروسي إلى انسحابها من المشاكل

المباشرة وحروب الشرق الأوسط وتوجهها شرقًا، أو إلى غموض المشهد السوري والفاعلين المحتملين ما بعد الأزمة إزاء أمن إسرائيل، أو إلى عدم معارضتها لأي جهود للتخلص من تنظيم داعش ومن بين ذلك الجهود الروسية.

بناءً عليه، بلغ مستوى التهديد لتركيا ذروته نتيجة وجود روسيا العسكري المتزايد، ثمّ توتر العلاقات معها بعد إسقاط المقاتلة الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ثم تزايد التهديد الأميركي المتمثل بتسليح المنظمات الكردية المعادية لتركيا لمواجهة داعش. إنّ مواجهة تركيا لروسيا والولايات المتحدة في سورية أو توتر العلاقات معهما في آن واحد قد جعلت أي تدخل عسكري تركي غير ممكن.

جاء التغير الحاسم نحو التدخل العسكري بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/يوليو 2016، التي أظهرت اشتراك قائد الجيش الثاني المكلف الجبهة الجنوبية والحدود مع سورية فيها، كما أسلفنا. كما كان موقف روسيا المعارض للانقلاب والداعم لحكومة أنقرة مهمًا في إعادة العلاقات الثنائية القوية بين البلدين، ومن ثمّ تسهيل التفاهم حول سورية. وفي هذا السياق، قال أردوغان: «من دون مشاركة روسيا، من المستحيل إيجاد حل للمشكلة السورية». وقبِل فكرة إمكانية بقاء بشار الأسد في منصبه خلال فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي في سورية إذا التزمت الحكومة السورية بعملية السلام والإصلاح الدستوري والانتخابات الحرة[309].

كان التدخل العسكري البري المباشر **الأول** لتركيا في الأراضي السورية أحد نتائج إعادة العلاقات الروسية – التركية إلى سابق عهدها، والتعاون بشأن إيجاد حل في سورية. وتمثل هذا التدخل في إطلاق عملية «درع الفرات» في 24 آب/أغسطس 2016. فلم تحاول روسيا عرقلة العملية أو منع حدوثها. ونتج من هذه العملية الشاملة للجيش التركي السيطرة مع قوات المعارضة السورية الموالية على مناطق غرب نهر الفرات، التي تمتد على شكل مثلث من مدينة جرابلس في الشرق إلى إعزاز في الغرب، ثم مدينة الباب في الجنوب، ويشمل هذا المثلث مدينتي مارع ودابق الحدوديتين[310]. أدى نجاح هذه العملية إلى تعزيز الاقتناع التركي بجدوى الانخراط في جهد سياسي لحل الأزمة، لأن نفوذ تركيا سيكون واضحًا عبر تأثيرها في جماعات المعارضة العسكرية والسياسية، وهو ما تحتاج إليه روسيا كي تضمن الوصول إلى حل يكرس نفوذها في مستقبل سورية.

وأسفرت جهود ما بعد عملية «درع الفرات»، عن وساطة تركية وروسية، أدت إلى إعلان وقف جزئي لإطلاق النار بين النظام وقوات المعارضة، باستثناء داعش وجبهة النصرة، وذلك في 20 كانون الأول/ديسمبر 2016. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2017، بدأ مؤتمر دولي بشأن تسوية الأزمة السورية في مدينة أستانا، عاصمة كازاخستان، حيث وافق ممثلو تركيا وروسيا وإيران والأمم المتحدة، إلى جانب ممثلين عن الحكومة السورية ومنظمات المعارضة التي قبلت وقف إطلاق النار، على إقامة آلية لمراقبة العملية. أما عسكريًا، فقد سمح التدخل التركي بتكريس وجود أنقرة العسكري على الأراضي السورية بموافقة روسيا وإيران؛ فقد تم إنشاء 12 نقطة مراقبة تركية في محافظة إدلب تنفيذًا لعملية أستانا، وكان دور تركيا بموجب الاتفاق هو مراقبة الحدود غير الرسمية بين إدلب والمناطق التي تسيطر عليها القوات السورية في ذلك الوقت[311].

تمثّل التدخل العسكري التركي **الثاني** في عملية «غصن الزيتون» في كانون الثاني/يناير 2018، وذلك بهدف السيطرة على البلدات والقرى العربية التي استولت عليها وحدات حماية الشعب الكردية، وكذلك على مدينة عفرين في شمال غرب سورية، القريبة من الحدود التركية. ومن الواضح أن روسيا غضت الطرف، مرة أخرى، عن التدخل التركي، فقد استخدمت تركيا طائراتها الحربية فوق المنطقة دونما اعتراض من روسيا التي تسيطر على المجال الجوي السوري.

أما التدخل العسكري الواسع **الثالث**، فكان من خلال عملية «نبع السلام» في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد امتدت هذه العملية الكبيرة على نحو أربعة آلاف كيلومتر مربع في شمال شرق سورية، من شرق نهر الفرات إلى حدود العراق، بعمق 30 كيلومترًا داخل سورية، وذلك بهدف طرد قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية، وإنشاء «منطقة آمنة»، حيث تخطط أنقرة لتوطين اللاجئين السوريين فيها[312]. وقد انتهت العملية بعد أن طلبت الولايات المتحدة من حلفائها الأكراد الانسحاب إلى ما وراء المنطقة المستهدفة. ونجحت أنقرة في إخراج القوى المعادية لها من مدينتي تل أبيض وعين العرب/كوباني تحديدًا، وهما من أهم المناطق المتاخمة للحدود التركية، التي كانت تنطلق منهما هجمات مدفعية وصاروخية في اتجاه المدن والبلدات التركية القريبة، فضلًا عن أن هاتين المدينتين لهما رمزية لدى المقاتلين الأكراد منذ أن طردوا منهما مسلحي داعش في عام 2015.

كان للموقفين الأميركي والروسي دورٌ في نجاح تركيا في تحقيق أهداف العملية أو في عدم منعها. فأمام إصرار أنقرة على خوض العملية، وتواصل أردوغان مع ترامب بشأن مدى القلق التركي، أعلن ترامب عن سحب القوات الأميركية من المنطقة المستهدفة، كما أعلن أن هذه القوات «لن تعارض أو تتدخل في توغل عسكري تركي في شمال شرق سورية»[313]. أما روسيا، فيبدو أنها لم تعترض التدخل البري والجوي التركي لأن مصلحتها تكمن في أن يؤدي هذا التفاهم الأميركي – التركي بالنتيجة إلى انسحاب القوات الأميركية. وفضلًا عن ذلك، كان توقيع اتفاق سوتشي في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعد المحادثات بين بوتين وأردوغان، قد أدى إلى المساهمة في غض روسيا الطرف عن تنفيذ تركيا للعملية؛ إذ تمت مناقشة الجهود التركية – الروسية المشتركة حول منطقة آمنة تم التفاوض عليها في الأصل مع الولايات المتحدة، وهو ما يقدم بالنسبة إلى بعض المحللين الأميركيين «مزيدًا من الأدلة على أن تعاون تركيا مع روسيا يقوض المصالح الأميركية في الشرق الأوسط»[314].

كان التدخل العسكري **الرابع**، تحت اسم عملية «درع الربيع»، التي بدأت في 1 آذار/مارس 2020 في إدلب شمال غرب سورية، وانتهت في 5 آذار/مارس. ورغم أنها عملية قصيرة زمنيًا، فإنها شكلت ردًا على تصعيد النظام السوري وروسيا غاراتهما الجوية والعمليات البرية منذ كانون الأول/ديسمبر 2019 بهدف استعادة منطقة إدلب، المعقل الأخير لمجموعات المعارضة، وكذلك حرمان تركيا من المكاسب التي حققتها في العمليات السابقة.

اختلفت عملية «درع الربيع» عن جميع العمليات التركية السابقة؛ لأنها مثّلت، **أولًا**، تحديًا خطيرًا للعلاقات بين روسيا وتركيا وكادت تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين قوتين إقليميتين كبيرتين، وربما إلى حرب أوسع في حال تدخل حلف الناتو

لمصلحة أنقرة بوصفها أحد أعضائه. ولو طال أمد العمليات أكثر وانخرطت إيران أو روسيا فيها بشكل أكبر لشكل ذلك تهديدًا بالنسبة إلى تركيا. **ثانيًا**، كانت العملية مواجهة مباشرة وواسعة مع القوات الحكومية السورية داخل الأراضي السورية، التي تمكنت من محاصرة معظم النقاط التركية؛ أي إن مستوى المخاطر التي رافقت العملية أعلى بكثير من العمليات السابقة الموجهة إلى تنظيمات لا تحظى إلا بدعم مؤقت من الحلفاء الكبار لأغراض آنية ومصالح ذاتية. **ثالثًا**، يعد هذا التدخل أول تمثيل «رسمي» للسياسة الخارجية التركية الحازمة الجديدة التي تستخدم القوة العسكرية الشاملة ضد قوات «رسمية» لدولة أخرى ممثلة في الأمم المتحدة.

ونظرًا إلى خطورة العملية والخشية من التصادم مع روسيا، حاولت تركيا تجنب التدخل العسكري المباشر كرد على غارات النظام السوري وتقدمه. ولكن بعد أن شنت قوات النظام هجومًا استهدف القوات التركية ونقاط المراقبة قُتل فيها 36 جنديًا تركيًا وأصيب العشرات في أواخر شباط/فبراير، أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إطلاق العملية انتقامًا لخسائر أنقرة الفادحة، وضمن حق الدفاع عن نقاط المراقبة والوحدات التركية في إدلب. وأثارت العملية خلافات بين أنقرة وموسكو؛ إذ اتهم كل منهما الآخر بخرق اتفاق سوتشي، لكن أكار أكد أن أنقرة «لا نية لديها للتصادم مع روسيا، وأن هدفها هو إنهاء مجازر النظام ووضع حد للتطرف والتهجير». نتج من العملية مقتل عشرات الجنود الأتراك وسقوط طائرتين مسيرتين تركيتين، بينما قتلت تركيا أكثر من ألفَي عنصر من الجيش السوري والموالين له، ودمرت قطعًا مدفعية وراجمات صواريخ وأنظمة دفاع جوي وطائرة مسيرة وثماني مروحيات وأكثر من مئة دبابة[315].

انتهت العملية نتيجة اتفاق بين الرئيسين أردوغان وبوتين عُقد في موسكو في 5 آذار/مارس 2020. وقد نص على وقف إطلاق النار، وإنشاء ممر آمن على طول الطريق الرئيسة «حلب – اللاذقية» (إم 4)، بعمق 6 كيلومترات شمال الطريق ومثلها جنوبه، وبدء تسيير دوريات مشتركة روسية – تركية على الطريق الدولية من بلدة الترنبة (الواقعة غرب سراقب) وصولًا إلى بلدة عين حور (الواقعة في ريف اللاذقية)، واستعادة حركة الترانزيت عبر الطريقين إم 4، وكذلك طريق «حلب – حماة» (إم 5). لم يلبِّ الاتفاق مطالب تركيا، مثل العودة إلى حدود اتفاق سوتشي، ولم يذكر مصير الطريق «إم 5» التي سيطر عليها النظام بعد أن استولى على البلدات الواقعة بمحاذاتها وأهمها معرة النعمان وسراقب. ويعد الممر الآمن بعمق 6 كيلومترات أيضًا مكسبًا للنظام وروسيا[316].

عملت روسيا من خلال الاتفاق على تقويض بعض مكاسب تركيا. فبعد النجاحات التي حظيت بها العمليات التركية السابقة الثلاث في الفترة 2016–2019، والتي كانت بموافقة ضمنية من روسيا، بخاصة عملية «نبع السلام»، بدأت هجمات النظام السوري بدعم من روسيا على إدلب لتقويض أي مكسب سياسي أو طموح تركي في لعب دور أكبر في سورية، وذلك من خلال فرض أمر واقع جديد في إدلب يقلص المكاسب التركية من اتفاق سوتشي، ومن ثمّ يقيّد الدور التركي على الصعيد العسكري، ويقلّص تأثير أنقرة في أي تسوية سياسية مستقبلية في سورية. في المقابل، قد تعتبر نتائج عمليات التدخل التركي مشجعةً بالنسبة إلى أنقرة إذا أُخذت النواحي التالية في الاعتبار:

الأولى، على الصعيد الإقليمي، استطاعت تركيا أن تشكل مركز قوة منافسًا للنظام السوري وحلفائه في إدلب، رغم سيطرة النظام على مناطق حلب ومعظم سورية ووجود نفوذ لروسيا وإيران. فإدلب تضم قوات عسكرية كبيرة للمعارضة، وهي مقر للحكومة السورية المعارضة التي تدعمها تركيا، وبقيت بموجب اتفاق رسمي مع روسيا وباعتراف ضمني أميركي وإيراني مكانًا لوجود عسكري تركي داخل سورية. ومن شأن ذلك أن يعزز نفوذ أنقرة داخل الأراضي السورية عند الأخذ في الاعتبار الوجود الآخر في شمال شرق سورية أيضًا؛ وهو ما يجعلها في موقع قوة عند أي مفاوضات بشأن سورية.

الثانية، استطاعت أنقرة إبقاء الصراع بعيدًا عن الداخل التركي، وأبعدت التهديدات عن حدودها؛ إذ أصبحت تفاوض على ما هو خارج أراضيها، وفي مسألة إقليمية.

الثالثة، على الصعيد المحلي، أدت عمليات التدخل التركية جميعها إلى تعزيز السلطة السياسية لحزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، وذلك بحشد الدعم السياسي والعسكري. فقد عززت الحكومة تحالفها مع القوميين الأتراك الذين يشجعون على استخدام القوة لمجابهة تهديدات الأمن القومي والمصالح التركية. ورغم أن المواجهة الأخيرة كادت تكون مع روسيا، التي يتطلع القوميون إلى تعزيز العلاقات معها، فإن قتل عشرات الجنود الأتراك قد خلق مبررًا للحكومة ودافعًا قويًا للقوميين لضرورة الرد وشن العملية، حتى لو كانت المواجهة تضر بالعلاقة مع موسكو. أما العلاقة بالجيش التركي، فقد ظهر تماهٍ كبيرٍ بين سياسة الرئيس وقادة الجيش؛ إذ أدى وزير الدفاع خلوصي أكار دورًا كبيرًا في التنسيق السياسي – العسكري الداخلي نظرًا إلى خبرته وموقعه السابق داخل الجيش وقربه من أردوغان. ولعل هذه العمليات كلها عززت حظوظ أردوغان داخل القوات المسلحة، فقد أدت سياسته المتمحورة حول الأمن القومي زخمًا ودورًا كبيرًا لهذه القوات في نظر الأتراك، بعد أن تضررت صورتها ورمزيتها إثر محاولة الانقلاب الفاشلة.

ثالثًا: السياسة البحرية الجديدة في شرق المتوسط

تعد تركيا دولةً بحريةً، ليس من منظور جغرافي يتعلق بموقعها على سواحل طويلة فحسب، وإنما أيضًا من منظور تاريخي ممتد ارتبط بسياسات وممارسات بحرية، بخاصة في القرنين السادس والسابع عشر، أدت إلى الهيمنة على البحار الواقعة عليها، مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وإلى وجودٍ فاعلٍ في البحر الأحمر والخليج العربي، فضلًا عن الانخراط في تأمين الطريق البحرية التجارية إلى سواحل الهند.

في عام 2019، وبعد انقطاع طويل امتد أكثر من قرنٍ على انحسارها في البر التركي، أعادت أنقرة رسميًا تنفيذ سياسة بحرية جديدة، عبر توقيع اتفاقيتين بحرية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية. فقد حددت الاتفاقية الأولى خطًّا على مسافة 18.6 ميلًا بحريًا (35 كيلومترًا) سيشكل الحدود البحرية التي تفصل بين المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين[317]، وتسعى تركيا من خلالها إلى إضفاء الشرعية على عمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي التي تقوم بها سفنها مثل يافوز (Yavus) والفاتح (Fatih) وعروج رئيس (Oruc Reis)، رغم اعتراض الاتحاد الأوروبي واليونان وقبرص[318]. أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالتعاون العسكري والأمني بين البلدين[319]. وفي حين أتاحت لها الأولى رسم خريطة بحرية جديدة

منحتها مساحات واسعة في شرق المتوسط، سيتبعها بالضرورة الدفاع عما تعتبره الآن وطنها البحري وأمنها القومي، فإن الثانية أدت إلى تدخل عسكري واسع في ليبيا، دفاعًا عن مصالحها البحرية والاقتصادية، وعن حلفائها الذين وقعوا معها الاتفاقيتين وجعلوا رسم حدودها البحرية الجديدة ممكنًا.

لم يكن الانقطاع الطويل بين السياستين البحريتين التاريخية والحالية، رغم الفوارق بينهما، إلا لغياب القدرات اللازمة لممارسة تركيا مثل هذه السياسة بمفردها طوال تاريخ الجمهورية، وكذلك غياب رؤية للسياسة البحرية ما وراء حدودها، فضلًا عن غياب الحافز الاقتصادي للسيطرة على مناطق بحرية لم تكن معروفة بغناها الهيدروكربوني الهائل مثلما أصبحت عليه اليوم.

ومع تنامي القدرات الاقتصادية والصناعية والعسكرية التركية، والاكتشافات الكبيرة للنفط والغاز في شرق المتوسط التي رافقها عقد تحالفات إقليمية مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر التي أنشأت «منتدى غاز شرق المتوسط»، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر[320]، وفي سياق تنافس أنقرة في الشرق الأوسط مع أطراف إقليمية أخرى مثل مصر والإمارات والسعودية، ومع فرنسا وروسيا، بدأت تتبلور سياسة تركيا البحرية الجديدة المرتبطة قانونيًا باستمرار اتفاقها مع ليبيا، كما نبين لاحقًا.

ونظرًا إلى الأهمية التي توليها أنقرة إلى الاتفاقيتين المذكورتين، اعتبر نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي (Fuat Aktay) أن مضمونهما يؤسس لمرحلة مختلفة عن السابق، فقد قال: «في شرق البحر الأبيض المتوسط، نحن نمزق الخرائط التي تهدف إلى حشرنا في البر الرئيس. إننا نصنع التاريخ في ليبيا»[321]. كما أشار تشاتاي إرجياس (Cagatay Erciyes)، مدير عام شؤون الحدود البحرية في وزارة الخارجية، إلى أن الاتفاق مع ليبيا: «يرقى إلى مستوى رسالة سياسية مفادها أنه لا يمكن تهميش تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولا يمكن تحقيق أي شيء في المنطقة دون مشاركة تركيا»[322].

يناقش هذا المحور السياسة البحرية التركية الجديدة في شرق المتوسط؛ من حيث 1. جذور الرؤية التاريخية والحالية، وابتداع مفهوم الوطن الأزرق، وتوسيع سياستها إلى أعالي البحار وارتكازها على الأمن القومي والطاقة. 2. أهمية توقيع الاتفاقية البحرية مع ليبيا. 3. العوامل الاقتصادية والقانونية والجيوسياسية المؤثرة في السياسة البحرية الجديدة، مثل أ. اكتشافات الغاز الكبيرة، ب. طبيعة الخلافات القانونية، ج. المشاريع المتنافسة لنقل الغاز إلى أوروبا.

1. جذور الرؤية البحرية وابتداع مفهوم «الوطن الأزرق»

تعود رؤى السيطرة البحرية وإظهار نفوذ الدولة في تركيا إلى العهد العثماني. فمع امتداد الإمبراطورية على مساحات جغرافية واسعة تطل على بحار رئيسة تتوسط العالم، مثل البحر الأسود والبحر الأحمر والخليج العربي، فضلًا عن البحر الأبيض المتوسط، عمل العثمانيون على أن يكونوا جزءًا من شبكة التجارة الدولية. وقد بلغت الهيمنة العثمانية على البحار أوجها في عهد السلطان سليم الأول (1512–1520) والسلطان سليمان القانوني (1520–1566). فمع تقديم العالم الجغرافي بيري رئيس (Peiri Reis) خريطته العالمية إلى السلطان سليم بعد سيطرته مباشرة على مصر في عام 1517، قام باستخدامها لتخطيط الحملات العسكرية في المحيط الهندي. كما بدأ السلطان سليمان بإنشاء قوة بحرية بقيادة القائد البحري خير الدين بربروسا أدت إلى الهيمنة على البحر المتوسط[323]. ومع أن النفوذ العثماني تلقى ضربة كبيرة بعد الهزيمة

البحرية في معركة ليبانتو (Lepanto) في عام 1571، مع الحلف المقدّس الذي دعا إليه البابا بيوس الخامس، والمكوّن من ائتلاف دول أوروبية كاثوليكية، على رأسها إسبانيا والبندقية[324]، فإنه بقي قائمًا نسبيًا حتى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل، حيث ظلت الدولة العثمانية تسيطر على سواحل البحر المتوسط الشمالية الشرقية والجنوبية من اليونان إلى الجزائر، بينما بقيت تسيطر على الساحل الشرقي كاملًا حتى بداية القرن العشرين. واللافت أن ليبيا كانت آخر البلدان التي خسرها العثمانيون في الساحل الجنوبي، وذلك في عام 1911.

واكتسب مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، شهرته أول مرة بسبب قيادته معركة شبه بحرية حاسمة في التاريخ التركي، هي معركة غاليبولي الشهيرة، وتمثلت بانتصاره في منطقة جناق قلعة الواقعة على مضيق الدردنيل في عام 1915؛ ما منع سيطرة بريطانيا حينذاك على المضائق التركية والعاصمة اسطنبول[325]. كما تكتسب معاهدة مونترو لعام 1936 أهمية للأتراك بوصفها الضامن للسيطرة التركية على المضائق، أو على الأقل ما تبقى لهم من مناطق بحرية[326].

ويحظى التدخل العسكري في قبرص في عام 1974 برمزية عالية لدى الأتراك أيضًا بوصفه، في جانب منه، انتصارًا على اليونان والقبارصة اليونانيين، المدعومين غربيًا، ومحاولاتهما حصر تركيا في الشريط البحري الضيق، الذي لا يتجاوز تلك الجزيرة.

لم يكن حزب العدالة والتنمية، الحاكم منذ عام 2002، خلوًا من التفكير في السياسة البحرية الفاعلة. فحتى قبل تأسيسه، كان لدى بعض من سينتمون إليه إدراك وتنظيرٌ لأهمية السياسة البحرية، وإن كان ذلك ضمن رؤية عامة. فقد وصف أحمد داود أوغلو في عام 1994 المضائق والممرات البحرية التي تسيطر عليها الدول الإسلامية[327]، وأبرزَ أهميتها العالمية في حال تضامنها، ودور تركيا في ذلك. وعندما كان وزيرًا للخارجية في عام 2010، أشار إلى أهمية إظهار الدولة مكانتها البحرية، فقال: «لتحديد السياسة البحرية التركية من خلال الإشارة إلى الأحواض البحرية القريبة، حاولنا إظهار مناطق نفوذ الدولة في البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين وخليج البصرة»[328]. وقد تزامن هذا الاهتمام الأخير مع اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، بخاصة بعد أن كشف تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأميركية، أن الاحتياطات القابلة للاستخراج تقدّر بنحو 122 تريليون قدم مكعبة (نحو 3420 مليار متر مكعب)[329]، كما تزامن مع محاولة إظهار تركيا أهميتها للخليج العربي وتعميق العلاقات مع دوله آنذاك.

وابتدع قوميون أتراك أيضًا، وهم حلفاء حزب العدالة والتنمية اليوم، مفهوم «الوطن الأزرق» [330](Mavi Vatan)، وهو مفهوم جديد نسبيًا يتعلق بالدفاع الوطني، ويذهب إلى أن «الوطن» لا يشير إلى الأرض فحسب، وإنما أيضًا إلى البحر، أو «الوطن المائي»؛ وهو تعبير استخدمه أول مرة الأدميرال رمضان جيم غوردينيز (Ramazan Cem Gürdeniz) في عام 2006، وانتشر في آذار/مارس 2019 عندما أجرى الأسطول التركي مناورات في شرق المتوسط تحت اسم «الوطن المائي»[331].

ويبدو أن تصور السياسة القائمة على هذا المفهوم لا ينحصر في الدفاع عن السواحل والمضائق التركية، كحال السياسة التقليدية، بل يمتد إلى أعالي البحار، كما أن تلك السياسة تتمركز حول الأمن القومي والطاقة معًا. فقد عبّر الأدميرال البحري مراد بيلجل (Murat Bilgel)، في آذار/مارس 2012، عن الهدف من استراتيجية تركيا البحرية، فقال: «ليس العمل

في المناطق الساحلية فقط، وإنما أيضًا في أعالي البحار لتحقيق وجود متقدم، وتعزيز القدرة على حرمان الآخرين [من استغلال مناطقنا البحرية]، والقدرة على إظهار القوة». كما أكد قائد البحرية التركية، الأدميرال بوستان أوغلو (Bostanoğlu)، في أيلول/سبتمبر 2013، أن «تصور تركيا للتهديد البحري 'قائم على الطاقة' وأن الدفاع عن مصالح تركيا في شرق البحر المتوسط يمثل أولوية قصوى للقوة البحرية»[332].

الخريطة (4–1): «الوطن الأزرق» الذي تراه تركيا متضمنًا مناطقها الاقتصادية الخالصة



المصدر:

Rayan Gingeras, «Blue Homeland: The Heated Politics behind Turkey's New Maritime Strategy,» 2/6/2020, accessed on 10/8/2020, at: https://bit.ly/344RhFv

لقد اكتسب مفهوم «الوطن الأزرق» زخمًا في أيلول/سبتمبر 2019 عندما ألقى الرئيس رجب طيب أردوغان كلمة أثناء وقوفه أمام خريطة تظهر 462 ألف كيلومتر مربع كوطن أزرق لتركيا[333]. ويتبنى حزب العدالة والتنمية، إلى جانب حزب الحركة القومية، هذا المفهوم وهذه السياسة الخارجية الإقليمية، التي تعزز القومية التركية وتحظى بالدعم المحلي. وحتى أحزاب المعارضة صوتت لصالح الاتفاق البحري مع ليبيا، رغم أنها انتقدت الحكومة لاحقًا لربطه بقرارها إرسال القوات التركية إلى ليبيا الذي تعارضه بعض هذه الأحزاب[334]. ولعل اكتشاف الغاز الطبيعي في حوض البحر الأسود، في آب/أغسطس 2020، المتعلق بوجود كميات كبيرة تصل إلى نحو 320 مليار متر مكعب[335]، عزز مفهوم «الوطن الأزرق»؛ ما سيجعله جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية مستقبلًا.

2. الاتفاقية البحرية مع ليبيا وأثرها على السياسة التركية في شرق المتوسط

من أجل توسيع المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة والوصول إلى أعالي البحار والدفاع عما تعتبره تركيا مصالحها في التنقيب عن مصادر الطاقة، احتاجت إلى دولٍ ساحلية في شرق المتوسط كي توقّع معها اتفاقيات ترسيم الحدود وتحديد

الولاية القضائية البحرية، بخاصة بعد توقيع الاتفاقية البحرية القبرصية – الإسرائيلية في عام 2010 التي رسمت حدودهما في البحر المتوسط وسهّلت قانونيًا استقطاب الشركات العالمية للتنقيب عن الغاز. وقد دفع ذلك إلى توقيع الاتفاقية التركية مع جمهورية شمال قبرص، في أيلول/سبتمبر 2011، لاستكشاف النفط والغاز في شرق المتوسط[(336)]. لكن هذه الاتفاقية لا تلبي كل ما تستهدفه تركيا؛ إذ تظل تلك الجمهورية غير معترف بها دوليًا إلا من قبل تركيا فقط، كما أن هذه الاتفاقية لا تزال تحصرها في مناطق ضيقة وقريبة.

لذلك، حاولت أنقرة عقد اتفاقيات ترسيم حدود بحرية مع مصر وليبيا؛ إذ كانت هناك مساعٍ لتوقيع اتفاقيات مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك والعقيد معمر القذافي كان من شأنها أن ترسّخ مطالبها، لكن الثورات العربية في عام 2011 قطعت هذه المخططات بعد إطاحة كل منهما، وما تبع ذلك من عدم استقرار. وكان المحرك الفكري وراء حاجة تركيا إلى توقيع اتفاق مع ليبيا لترسيم حدود ثنائية ووضع المعايير البحرية التي ينبغي أن تقوم عليها هو الأدميرال جهاد يايجي (Cihat Yaycı)، الذي كانت أفكاره الأساس لمقترح قدمته تركيا إلى القذافي على هامش قمة الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا في عام 2010، وهي الأفكار نفسها التي تم على أساسها توقيع اتفاقية ترسيم مناطق الولاية القضائية البحرية التركية – الليبية مع حكومة الوفاق الوطني في عام 2019[(337)].

من الواضح، أن توقيع الاتفاقية البحرية التركية – الليبية، يعني أن خطوط الطول هي التي أُخذت في الاعتبار وليست خطوط العرض. ويعني ذلك، من جهة، اعتبار حدود اليونان البحرية الاقتصادية مقصورة على ساحل البر اليوناني الرئيس، وليس على أساس مجال عشرات الجزر اليونانية الصغيرة شرق المتوسط ومدخل بحر إيجة. ويعني، من جهة أخرى، منح تركيا وجمهورية شمال قبرص مجالًا بحريًا واسعًا؛ إذ أصبح الشريط الطولي لقلب شرق المتوسط، وصولًا إلى الحدود المصرية – الليبية البحرية[(338)]، مناطق اقتصادية تقتسمها تركيا مع ليبيا، وترتب عليه توسيع المنطقة الاقتصادية التركية الخالصة.

ويمكن حصر بعض أسباب توقيع الاتفاقية البحرية التركية – الليبية، وأثرها في سياسة أنقرة في شرق المتوسط، في ما يلي:

أ. أصبحت منطقة شرق المتوسط مسرحًا نشطًا للتنافس الإقليمي ولشركات ومنظمات الطاقة الدولية ذات المصلحة؛ فقد أصبحت نقطة التقاء وصراع بين تركيا واليونان وقبرص وإسرائيل ومصر، ولأهم شركات الطاقة مثل بريتش بتروليوم (BP)، وإيني (ENI) الإيطالية، وتوتال (Total) الفرنسية، وإكسون (Exxon) الأميركية، ولأهم المنظمات المعنية مثل الوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وأخيرًا للبلدان التي تحتاج إلى إمدادات الطاقة، مثل دول الاتحاد الأوروبي. لذا، أصبح التنافس والمخاطر يشملان أطرافًا جديدة[(339)]. ومن ثمّ، فإن بقاء تركيا بعيدة عن هذا الحراك السياسي والاقتصادي، وهي تملك أطول ساحل في شرق المتوسط، ستكون له تداعيات على مكانتها ونفوذها واقتصادها.

ب. أثار ظهور تحالفات إقليمية جديدة في شرق المتوسط المخاوف الأمنية التركية؛ مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر. فقد أنشأت هذه الدول «منتدى غاز شرق المتوسط» (Eastern Mediterranean Gas Forum) الذي حظي بدعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واستثنى عضوية تركيا وشمال قبرص[(340)]، كما استثنى سورية ولبنان بوصفهما لا

تقيمان علاقات مع إسرائيل. وعمّق إنشاء هذا المنتدى مخاوف تركيا من الاستبعاد وشعورها بالتهديد، بخاصة بعد انسحابها منذ عام 2010 من المناورات البحرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل في المتوسط التي كانت تسمى «ريليانت ميرميد» (Reliant Mermaid)[(341)]، وأحلت الولايات المتحدة اليونان محل تركيا، واستمرت في إجراء المناورات وأعادت تسميتها بـ «نوبل دينا» (Noble Dina)[(342)]. وردًا على ذلك، لجأت تركيا إلى موازنة هذا التهديد المتصور بزيادة وجودها العسكري والبحري والسعي لبلورة سياستها الجديدة.

ج. إثبات الحقوق قانونيًا وبالأمر الواقع؛ إذ تعتبر تركيا أن الحراك الجاري في شرق المتوسط يستلزم إثبات حقوقها للتعامل مع أي عقوبات محتملة من الاتحاد الأوروبي أو من الولايات المتحدة. فقد هدد الاتحاد الأوروبي بعقوبات على تركيا إن لم تتوقف عن أنشطتها بالقرب من قبرص[(343)]، بينما أقرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي، في عام 2019، قانون الأمن والشراكة لشرق المتوسط (Eastern Mediterranean Security and Partnership Act)، الذي يطلب من لجنة أميركية أن تقدم تقريرًا عن أنشطة الحفر التركية. ومع أنه لم يرد ذكر تركيا بالاسم، فإن القانون ينص على إبلاغ الولايات المتحدة بأي عائق أمام أنشطة الحفر القبرصية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وأي «أنشطة غير قانونية» في شرق البحر المتوسط[(344)]. لذلك، سعت تركيا إلى توقيع اتفاقيتين بحريتين مع جمهورية شمال قبرص وليبيا لتعزيز حججها القانونية في مواجهة مثل تلك العقوبات.

د. عرقلة المشاريع المنافسة ومحاولة استبدالها لمصلحة تركيا؛ فمن خلال الدعاوى القضائية يمكن أن تؤخر مد خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي تنوي اليونان وإسرائيل وقبرص بناءه، وتزيد تكاليفه[(345)]. وكانت تركيا تعوّل على أن تولي مصر مصلحتها بالدرجة الأولى؛ لأن اتفاقهما سيمنح الأخيرة مساحات جديدة واسعة في البحر. ويذهب أحد الباحثين إلى أن اتفاق هاتين الدولتين كان سيوفر لمصر نحو 26500 كيلومتر مربع إضافي، على أساس أن قبرص وكريت يتعين ألا يكون لهما جرف قاري وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لذلك، يجب أن يكون الخط الذي يقسم الجرف القاري لتركيا ومصر هو الخط الوسطي في شرق المتوسط، ما سيمنح مصر 15000 كيلومتر مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة من اليونان و11500 كيلومتر مربع من قبرص[(346)]. لكن مصر وقعت مؤخرًا اتفاقًا مع اليونان يحدد حدودهما البحرية، كما سبقت الإشارة.

هـ. تلبية حاجات البلاد من النفط والغاز وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي؛ إذ تعتمد تركيا على الغاز الطبيعي المستورد بنسبة 98 في المئة، أكثر من نصفها يأتي من روسيا[(347)]. لذلك، فإن توقعات زيادة اعتماد تركيا على إنتاجها الخاص من شرق المتوسط بعد الاكتشافات الضخمة في المنطقة، كما نوضح تاليًا، يجعلها حازمة في سياستها البحرية الجديدة، بخاصة بعد أن شجعها الاكتشاف الأخير في البحر الأسود، الذي «سيبدأ الإنتاج منه في عام 2023 لتجاوز عجز الحساب الجاري»، على «تسريع عمليات الاستكشاف في المتوسط»، وهو ما من شأنه أن يجعلها «لاعبًا أساسيًا في مجال الطاقة»[(348)]، بحسب وزيري الطاقة والخارجية التركيين.

3. العوامل المؤثرة في السياسة البحرية التركية في شرق المتوسط

ثمة عوامل اقتصادية، وقانونية، وجيوسياسية حفزت تركيا على تدشين سياستها البحرية الجديدة في شرق المتوسط، ويمكن توضيح مضامينها ودلالاتها من خلال النقاط التالية: **أ.** اكتشافات الغاز في شرق المتوسط التي ألهبت التنافس الجديد، **ب.** طبيعة الخلافات القانونية التي نشبت بسبب هذه الاكتشافات ومحاولات تركيا إثبات ولايتها القضائية، **ج.** أهم المشاريع المتنافسة لنقل الغاز إلى أوروبا.

أ. اكتشافات الغاز الطبيعي

يعود تطور قطاع الهيدروكربونات في شرق البحر المتوسط إلى 80 عامًا، لكن اكتشافات احتياطات الغاز الطبيعي الكبيرة بدأت منذ عام 1999، باكتشاف إسرائيل حقل نوا (Noa)، وقد احتوى على 1.2 مليار متر مكعب، تلاه الحقول التالية: ماري–بي (Mari-B) في عام 2000 الذي احتوى على 30 مليار متر مكعب، وحقل تامار (Tamar) في عام 2009 الذي يقدّر بنحو 320 مليار متر مكعب، وحقل ليفياثان (Leviathan) في عام 2010 وهو أكبر اكتشاف في أعماق البحار ويتضمن نحو 600 مليار متر مكعب. ثمّ تلتها الاكتشافات في قبرص في عام 2011، أي في حقل أفروديت (Aphrodite) بنحو 129 مليار متر مكعب. لكن عام 2015 شهد أكبر اكتشاف حتى الآن في شرق المتوسط وهو حقل «ظهر» العملاق في مصر، الذي تقدر احتياطاته المثبتة بنحو 845 مليار متر مكعب. أما النفط، فاحتياطاته المثبتة تعد قليلة حتى الآن مقارنة باحتياطات الغاز، حيث تقدر كميته بنحو 1.7 مليار برميل[349].

من الواضح أن هذه الاكتشافات الضخمة في منطقة شرق المتوسط تعطي أفضلية اقتصادية وجيوسياسية لمنافسي تركيا الإقليميين على حسابها؛ ما حفزها على اتباع سياستها البحرية الجديدة، وعلى تطوير برنامجها الخاص للمسح الجيولوجي. فقد أعلنت في عام 2013 عن تطوير سفينة حديثة بقيمة 100 مليون يورو قادرة على المسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد، واشترت سفينة أبحاث حديثة من النرويج سمتها «خير الدين بربروسا»، وهو اسم ذو دلالة، ودخلت الخدمة في عام 2014 مصحوبة بسفن عسكرية[350]. وفضلًا عن ذلك، أصبحت سفن الحفر والتنقيب «يافوز» و«الفاتح» و«عروج رئيس» تعمل حاليًا لاستكشاف حقول خاصة بتركيا.

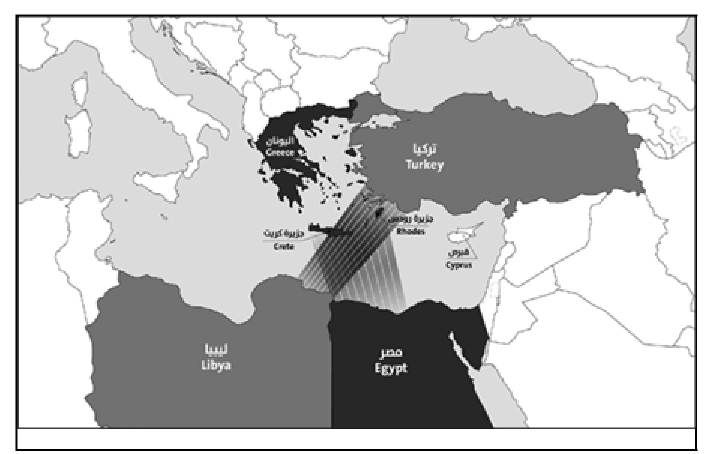
ب. خلافات الوضع القانوني ومحاولات أنقرة إثبات ولايتها القضائية

بحسب الاتفاقية البحرية التركية – الليبية، فإن اليونان وقبرص هما المتضررتان الأساسيتان منها. ووفق تقسيم الخريطة الجديدة، ثار خلافان أساسيان مع تركيا على المناطق الخاصة بكل دولة والوضع القانوني بشأنها.

الخلاف الأول: يتعلق بالمبدأ القانوني لتقسيم المناطق البحرية لكل دولة. فاليونان وقبرص تقولان إن المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone, EEZ) هي المعتمدة قانونيًا، بينما تذهب تركيا إلى الاعتماد على مبدأ الجرف القاري (Continental Shelf). فبين عامي 2003 و2010، تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات الثنائية لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية بين قبرص ومصر وإسرائيل. وفي عام 2007، وقعت قبرص اتفاقية منطقة اقتصادية خالصة أخرى مع لبنان. واحتجت أنقرة، مدعية أن الاتفاق القبرصي – اللبناني ينتهك الحقوق السيادية لكل من تركيا وشمال قبرص[351]، فضلًا عن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر.

ينبع هذا الخلاف من حقيقة أن تركيا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (United Nations Convention on the Law of the Seas, UNCLOS)، بينما اليونان وقبرص موقعتان عليها. تؤسس تركيا موقفها في المقام الأول على مبادئ الاتفاق، والحل العادل، والترتيبات المؤقتة على النحو المشار إليه في المادتين 74 و83 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري على التوالي. وتدعي تركيا أيضًا أن «تعيين الجرف القاري في بحر شبه مغلق مثل البحر الأبيض المتوسط يجب أن يتم عن طريق اتفاق يحترم [حقوق و] مصالح البلدان المعنية بموجب القانون الدولي، والعرفي والسوابق القضائية»، وكذلك «من الرأي القانوني القائل إن جزيرة قبرص في الغرب والجزر اليونانية في المنطقة، بما في ذلك جزيرة كاستيلوريزو (Castellorizo)، لا يمكن أن ينتج منها منطقة اقتصادية خالصة/ منطقة اقتصادية كاملة، بموجب القانون الدولي لأنها تشوه ترسيم الحدود المنصف»[(352)]. وقد زاد الاتفاق اليوناني – المصري الأمر تعقيدًا؛ إذ أخذ في الاعتبار الجرف القاري لجزيرتي كريت ورودوس اليونانيتين؛ ما يعني تقاطع المنطقة البحرية لهاتين الدولتين مع المنطقة البحرية التي حددتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية.

الخريطة (4–2): تصور لتقاطع المناطق البحرية بحسب اتفاقيتي تركيا وليبيا، ومصر واليونان



المصدر: من إعداد الباحث. والرسم تقريبيٌ لتوضيح تعارض الاتفاقيتين.

يتلخص موقف تركيا بشأن الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة في ما يلي: **أولًا**، بدلًا من الصفقات الثنائية، تدعو أنقرة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لتحديد الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة لضمان الحقوق السيادية للأطراف الثالثة. **ثانيًا**، تشعر الحكومة التركية بالقلق من أن إعادة رسم الحدود البحرية هو على حسابها، ما يعرّض موقع تركيا في بحر إيجة للخطر أيضًا، حيث تنازعت مع اليونان لفترة طويلة حول الجرف القاري. **ثالثًا**، أن مسألة قبرص تحدد بشكل مباشر تصور تركيا؛ فهي ترى أن الموارد الطبيعية لقبرص تخص كلتا الطائفتين في الجزيرة، وتصرّ على أنه لا ينبغي للقبارصة

اليونانيين أن يرسموا حدود الجزيرة البحرية من جانب واحد حتى يضمن القبارصة الأتراك تلقي حصتهم[353]، أو بعد توحيد الجزيرة وفق تسوية متفق عليها.

الخلاف الثاني: هذا الخلاف ناشئ من الأول، أي بفعل مضي قبرص في ترسيم حدودها من دون اعتبار للوضع المقسّم في الجزيرة. فتمتّع قبرص اليونانية بالاعتراف الدولي أغراها للقيام بأنشطة الحفر من جانب واحد. وبموجب ذلك، قامت بشكل أحادي في 6 كانون الثاني/يناير 2007 بتقسيم حقول التنقيب والحفر بالقرب من الجزيرة إلى 13 وحدة (blocks). وقد اعتبرت تركيا أن الوحدات 1 و4 و5 و6 و7 تتداخل مع الجرف القاري التركي[354]. وفضلًا عن ذلك، عندما بدأت قبرص بالتنقيب في 19 أيلول/سبتمبر 2011 في الوحدات الثلاث عشرة التي عينتها من قبل، ردت أنقرة بالتوقيع على اتفاقية لترسيم حدود الجرف القاري مع شمال قبرص في اليوم التالي. وبناءً على هذه الاتفاقية، أصدرت شركة البترول الوطنية التركية تراخيص حفر لشركة الطاقة التركية المملوكة للدولة (TPAO). وتتداخل المنطقة المرخصة من قبل شمال قبرص مع غالبية الوحدات التي تطالب بها قبرص بالفعل. فإضافة إلى الوحدات الخمس التي تطالب بها تركيا، فإن 11 من أصل 13 وحدة أصبحت تتنازع عليها تركيا وشمال قبرص مع قبرص[355].

ج. مشاريع نقل الغاز المتنافسة واستبعاد تركيا

تزايد قلق تركيا لأن مشاريع نقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا التي يجري العمل على اعتمادها تتجاهل مشروعها الخاص الأقل تكلفة اقتصاديًا، والأسهل لوجستيًا، والأكثر معقولية من الناحية الجغرافية. ويعني ذلك بالنسبة إليها أن الاعتبارات الجيوسياسية المنافسة تتفوق على أفضليات واعتبارات السوق. وهناك ثلاثة مشاريع مقترحة ومتنازعة لنقل الغاز إلى أوروبا[356]:

المشروع الأول: إنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال في منطقة فاسيليكوس (Vasilikos) في قبرص، وقد توقف هذا المشروع بسبب الخلافات السياسية بين تركيا وقبرص.

المشروع الثاني: خط أنابيب شرق المتوسط «إيست–ميد» (EastMed) البحري، وهو يمتد من إسرائيل عبر قبرص إلى كريت ثم البر الرئيس لليونان، متجاوزًا تركيا. وقد تم النظر في مسارين محتملين له: **أحدهما** بطول 1200 كيلومتر في البحر، و500 كيلومتر في البر (يربط اليونان وإيطاليا)، والآخر بطول 1550 كيلومترًا في البحر و20 كيلومترًا في البر (يربط بين اليونان وبلغاريا). ويمكن هذا المشروع أن يزيد أمن الإمدادات لأوروبا، وأن يحقق فوائد اقتصادية ومعرفة بتكنولوجيا الطاقة لليونان. ومع ذلك، من المتوقع أيضًا أن يؤدي إلى تفاقم النزاع الخطِر على أراضي الجرف القاري بين اليونان وتركيا. أما **المسار الآخر** فيحتمل أن يبلغ طوله نحو 1900 كيلومتر (1300 في البحر و600 في البر)، وهو يمر عبر قبرص وكريت واليونان، ونقطة اتصال بخط أنابيب الغاز اليوناني – الإيطالي المشترك «بوسيدون» (IGI Poseidon) الذي يبلغ طوله 207 كيلومترات. وينطوي المشروع برمته على تحديات فنية بسبب عمق الخط في البحر وطوله؛ مما يجعله

الحل الأكثر تكلفة بين البدائل الأخرى، بتكلفة تقديرية تصل إلى 20 مليار دولار. وستبلغ الطاقة الأولية للمشروع نحو 10 مليارات متر مكعب في السنة.

المشروع الثالث: خط أنابيب تحت البحر من إسرائيل إلى تركيا بطول 500 كيلومتر لتصدير فائض الغاز من المنطقة إلى أوروبا. ويفترض أن ينقل الغاز من الحقول البحرية الإسرائيلية (بخاصة ليفياثان) إلى ميناء جيهان التركي (المؤهل أصلًا لتصدير الطاقة). وستبلغ تكلفة المشروع نحو 2.5 مليار دولار. وتعد معظم المخاطر المرتبطة به سياسية بسبب الحالة المتوترة بين أنقرة وتل أبيب. ونظرًا إلى أن أقصر طريق من حقل ليفياثان إلى ميناء جيهان يمر عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، فقد يكون إنشاء خط الأنابيب خارج هذا المسار.

وعلى الرغم من الجدوى الاقتصادية والقرب الجغرافي للمشروع التركي – الإسرائيلي، فإن الاكتشافات الجديدة في حقل أفروديت قبالة الساحل الجنوبي لقبرص قد شجعت على أولوية المشروع المنافس «إيست–ميد»، الذي تمت الموافقة عليه رغم ارتفاع تكلفته. فقد اعتبر الاتحاد الأوروبي هذا المشروع ذا مصلحة مشتركة؛ إذ تواصل إسرائيل وقبرص واليونان الدفع في اتجاه بنائه. ففي 4 كانون الثاني/يناير 2020، وقَّعت اليونان وقبرص وإسرائيل، في أثينا، على اتفاق مبدئي بشأن هذا الخط. ويتصور أن يبدأ العمل بالتصدير عبره في عام 2025. ولكنّ هناك غموضًا وصعوبات لا يزالان يعترضانه، فضلًا عن التكلفة المرتفعة؛ إذ لم يُشر مثلًا إلى إن كانت إسرائيل ستطلب موافقة تركيا على مرور الأنبوب عبر المياه الاقتصادية التركية. أما إيطاليا، التي كان من المتوقع أن تكون طرفًا في المشروع، فلم ترسل مندوبًا عنها للتوقيع؛ إذ ثمة شكوك في روما حول جدوى المشروع وإمكانية تمويله وتنفيذه، لا سيما أن دول جنوب أوروبا لا تعاني نقصًا في إمدادات الغاز، بعد بدء عمل خط السيل التركي في كانون الثاني/يناير 2020[357].

اللافت أن التكتل الإقليمي المعادي لتركيا في شرق المتوسط لم يكن قائمًا قبل تردي العلاقات التركية – الإسرائيلية في عام 2010، ولا في عهد الرئيسين المصريين السابقين حسني مبارك ومحمد مرسي. فعلى سبيل المثال، تقدمت المفاوضات بين تركيا وإسرائيل في عام 2007 إلى مستوى عالٍ، بحيث قررا الربط بينهما من خلال خمسة خطوط أنابيب تنقل النفط والغاز الطبيعي والمياه والكهرباء وكابلات الألياف الضوئية عبر شرق البحر المتوسط، ضِمن ما يسمى «مشروع تيار المتوسط» (Med-Stream)، أعقبه قرار بناء خط أنابيب نفط من جيهان إلى عسقلان في عام 2008[358]. وكانت المشاريع المشتركة مع تركيا تحظى أيضًا بتأييد الولايات المتحدة، فقد أعلن نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في عام 2014 أن «بناء خط أنابيب غاز يربط بين إسرائيل وقبرص وتركيا، مع امتداد لأوروبا، سوف يحرّر تركيا واليونان من اعتمادهما على روسيا في مجال الطاقة»[359]. ويعني تصاعد الخلاف مع تركيا بعد التوتر مع إسرائيل وفي عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن صراع التوجهات الإقليمية هو أحد أهم العوامل في الصراع الدائر في شرق المتوسط، وهو أساس التكتلات الإقليمية الجديدة القائمة على مشاريع وأجندات متنافسة بشدة.

يمكن في هذا السياق ملاحظة المعارضة الشديدة التي يبديها الاتحاد الأوروبي إزاء سياسات تركيا في شرق المتوسط، واعتبارها تؤثر سلبيًا في مصالح الاتحاد ودوله. فقد عبّر اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد بالإجماع عما وصفوها بـ

«التطورات المقلقة التي تؤثر في مصالح الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في شرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا». واتفقوا على أهمية معالجة تركيا للعديد من «القضايا الخطيرة» بشأن أنشطة الحفر التركية غير القانونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وأن «إجراءات تركيا من جانب واحد [...] تتعارض مع مصالح الاتحاد الأوروبي، والحقوق السيادية للدول الأعضاء فيه، والقانون الدولي»[360]. لكن يلاحظ أن بيانات الاتحاد الأوروبي تقتصر على دعوة تركيا إلى الاستجابة، بينما يبدو عاجزًا عن اتخاذ سياسة فعالة أو مواجهة تركيا وإرغامها على الامتثال. ويعود ذلك إلى أن هناك اختلافات بين الأوروبيين إزاء العديد من السياسات الخارجية، ومن بينها مدى الاهتمام بمواجهة تركيا. وتعد الدول الدافعة في اتجاه السياسة المتشددة إزاء تركيا فرنسا واليونان وقبرص بوصفها الأكثر تضررًا، وهي تضغط في اتجاه فرض عقوبات عليها. لكن موقف الاتحاد، الذي عبر عنه مسؤول السياسة الخارجية والأمنية جوزيب بوريل (Josep Borrell)، يرى أن فرض العقوبات «غير مطروح من حيث المبدأ على الطاولة» حاليًا، وأن «العقوبات دائمًا أداة لتحقيق هدف، لكنها ليست سياسة في حد ذاتها»[361]. كما أن هذا الموقف أصبح ينطوي على قبول الحل الذي يتوصل إليه البلدان المتنازعان، تركيا واليونان، فقد دعا بوريل إلى الحوار والمفاوضات بقوله: «يجب تحديد الحدود البحرية من خلال الحوار والمفاوضات، وليس من خلال الإجراءات الأحادية الجانب وتعبئة القوات البحرية»[362].

ويعكس وضع أوروبا ثلاثة أمور: **الأول**، أن ما يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي مستقبلًا هو فرض عقوبات، **والثاني**، أن مواجهة تركيا بالقوة جماعيًا غير واردة؛ إذ يصعب أن تجمع دول الاتحاد على سياسة كهذه، **والثالث**، أن فرنسا وقبرص واليونان وحتى ألمانيا لا تملك توحيد الأوروبيين لاتخاذ إجراءات رادعة ضد تركيا. وتدرك أنقرة وضع الاتحاد الأوروبي شبه المفكك سياسيًا، وتدرك حدود سياساته إزاءها، وأن أي قرار أمني على هذا المستوى الاستراتيجي يحتاج إلى دعم حلف الناتو، التي تتمتع أنقرة بحق الاعتراض «الفيتو» على قراراته، فضلًا عن أن الولايات المتحدة لا تشاطر الأوروبيين همومهم هذه بالدرجة نفسها، بل ترغب في أن ترى سياسة فاعلة رادعة لروسيا في ليبيا، وهو ما تتولاه تركيا، كما سيأتي في المحور التالي.

وقد شجع هذا الواقع أنقرة على المضي في السياسة الحازمة من دون اكتراث باعتراضات الأوروبيين، رغم أن العقوبات في حال فرضها عليها ستكون مؤثرة في اقتصادها. ويبدو أن الموقف الأوروبي الجديد الذي يقبل المفاوضات لحل الحدود البحرية يثبت لأنقرة أن تحركاتها الأخيرة والأمر الواقع الذي سعت لفرضه قد منحاها مكاسب، بعد أن كان الأوروبيون يرفضون تمامًا أي تغيير في هذه الحدود.

أخيرًا، لا يُستبعد أن تمهّد إعادة تشكيل الخرائط في شرق المتوسط لبداية صراع طويل ينطوي على جميع الاحتمالات؛ من بينها التوترات المسلحة أو التفاوض على واقع جديد.

رابعًا: التدخل العسكري في ليبيا

تعد الاتفاقية العسكرية والأمنية مع ليبيا جزءًا أساسيًا من السياسة البحرية التركية الجديدة وامتدادًا ضروريًا لها. كما أنها تعبّر عن التحول في السياسة الخارجية القائمة، في جزءٍ أساسي منها، على سياسة القوة وإظهارها، وعن تحدٍ لقوى دولية

وإقليمية. ويمكن توضيح ذلك من خلال: 1. الأهمية التي يمثلها هذا التدخل لتركيا، 2. السياق الذي أتاح هذا التدخل، 3. مواقف القوى الدولية والإقليمية الأساسية المتضررة من هذا التدخل وتداعياته المحتملة عليها، والسياسة التركية إزاءها.

1. أهمية التدخل لتركيا

يمكن توضيح الأهمية التي يمثلها التدخل العسكري في ليبيا بالنسبة إلى أنقرة وسياستها البحرية، وكذلك التحول الذي أحدثه هذا التدخل في سياستها الخارجية، من خلال النقاط الافتتاحية التالية:

أولًا، تمثل ليبيا صلة الوصل الضرورية والشرعية التي تحتاج إليها تركيا لسياستها البحرية الجديدة؛ فمن دون الاتفاقيتين الرسميتين مع ليبيا على ترسيم الحدود البحرية وطلب المساعدة العسكرية، لم يكن لأنقرة أن تنشر قواتها في أعالي البحار، ولا أن تمدّ نفوذها نحو عمق المتوسط. وبهذا، مثّل دعم حكومة الوفاق الوطني، ثمّ بعدها حكومة الوحدة الوطنية، أهميةً لاستمرار الولاية القضائية التركية على حدودها البحرية الجديدة. ومن أجل ضمان استمرار عمل الحكومات الليبية مستقبلًا بالاتفاقية البحرية، وتأمين تصديق أول برلمان ليبي موحد جديد ما بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2021 واستقرار البلاد، تعمل تركيا على دعم طرابلس عسكريًا لزيادة القوة التفاوضية لحلفائها ودورهم السياسي في الدولة الليبية مستقبلًا. ومن دون هذا الدعم أو التدخل، قد يتقدم نفوذ الأطراف المحلية الليبية المعادية لتركيا والقوى الإقليمية المنافسة؛ ما يهدد المصالح التركية في ليبيا ووجودها البحري في المتوسط.

ثانيًا، التدخل العسكري في ليبيا هو الأكثر تعبيرًا عن التحول الجوهري في السياسة الخارجية التركية، وتهتمّ أنقرة بإظهاره للدفاع عن المصالح في الخارج، وعن الحلفاء في مواجهة المنافسين، وهو سلوكٌ عسكري عابر للحدود يحتاج إلى قوة إقليمية كبيرة ذات قدرات عسكرية ذاتية وسلسلة إمداد، ودعم اقتصادي، وحضور دبلوماسي دولي وإقليمي للمواجهة أو المفاوضة.

ثالثًا، مثّل التدخل في ليبيا تحديًا لقوى دولية كبرى، مثل فرنسا وروسيا، خصوصًا باستخدام القوة العسكرية ضد مصالحهما. وهذه هي المرة الأولى، منذ تأسيس الجمهورية، التي تتجاوز القواتُ التركية بمفردها المناطقَ الحدودية وتدخل في صراعٍ ضد دول كبرى.

رابعًا، مثّل التدخل التركي في ليبيا تحديًا لمصر، وربما ردًا عليها في تقويض السياسة والمصالح التركية. فبعد تحالفها مع الإمارات والسعودية لمواجهة تركيا وقطر في المنطقة العربية، وتحالفها مع اليونان وقبرص وإسرائيل لحصر أنقرة في شريط بحري ضيق وتهميشها في مشاريع الطاقة في شرق المتوسط، أتاح هذا التدخل توسيع نفوذ تركيا في ليبيا، وشكّل تحديًا لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي دشّن تلك السياسات المعادية لأنقرة. وكان ذلك أحد أسباب بداية التفاوض على انفراج العلاقات التركية – المصرية لاحقًا.

2. سياق قرار التدخل في ليبيا

في الواقع، تعتبر ليبيا ساحةَ معركةٍ محلية وصراعٍ إقليمي ودولي منذ عام 2011. ومن اللافت أن الصراع تفاقم بعد أن أجريت سلسلة من الانتخابات والإجراءات الديمقراطية التي كانت واعدة، وبعد محادثات سلام عديدة تحت رعاية الأمم

المتحدة[363]. ورغم الاتفاق على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، في كانون الأول/ديسمبر 2015، فإن النزاع على الشرعية تزايد، كما تعاظم الصراع العسكري. وقد دخل هذا الصراعُ مرحلةً حرجةً مع بدء الجنرال خليفة حفتر – قائد ما يعرف بـ «الجيش الوطني الليبي» الذي استند إلى دعم مجلس النواب في طبرق – هجومًا شاملًا على العاصمة طرابلس في نيسان/أبريل 2019 لإنهاء وجود حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي الليبي، وحسم الأزمة عسكريًا.

جاء قرار التدخل من جانب تركيا بعد أن تبين أن الدعم الذي كانت تقدمه سابقًا لحلفائها في طرابلس لم يكن كافيًا لصدّ هجوم كبير. ومن ذلك الدعم مثلًا، بحسب تقريرٍ لمجموعة الأزمات الدولية، إرسال ضباط وسُفن محمّلة بالأسلحة والمعدات العسكرية والدفاعات الجوية إلى طرابلس لحمايتها، فضلًا عن ناقلات جند مدرعة من طراز «كيربي» (Kirpi) وطائرات مسيرة مقاتلة من طراز «بيرقدار» (Bayraktar TB2). فقد أدى هذا الدعم إلى إبطاء تقدم قوات حفتر، وسمح لقوات حكومة الوفاق باستعادة بعض المناطق التي خسرتها عند اندلاع الحرب، لكنه لم يوقفها، ولم يُبعد قوات حفتر عن محيط طرابلس وبعض مدن الغرب الليبي.

لذلك، بدأت أنقرة بالتهيئة لتدخل واسع ورسمي يؤسس لوجود مستقبلي علني؛ إذ ذهب المسؤولون الأتراك إلى أن «هذه الوقائع على الأرض» والطلب الرسمي الذي قدمته حكومة الوفاق للمساعدة هي التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار التدخل العسكري[364]. وفور تصديق البرلمان التركي على الاتفاقيتين البحرية والعسكرية مع ليبيا، في 2 كانون الثاني/يناير 2020، بدأ الجيش التركي بتجهيز مركز عمليات وتدريب عسكري داخل ليبيا تمهيدًا للإشراف على المساعدات المقدمة لحكومة الوفاق. وهو المركز الذي كان يتوقع البعض أن يتطور تدريجيًا ليصبح قاعدة عسكرية تركية[365].

بعد أن فشل مؤتمر برلين حول ليبيا، الذي عقد في 10 كانون الثاني/يناير 2020 بمبادرة ألمانية، في إلزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار وإلزام القوى الداعمة بوقف التسليح، وبعد استمرار قوات حفتر قصف طرابلس وتهديدها بالاجتياح، بدأت تركيا التجهيز لنقل مساعدات عسكرية كبيرة وأنظمة دفاع جوي وطائرات مسيرة إلى حكومة الوفاق ومركز العمليات التركي. وشرعت في أيار/مايو 2020 في حملة جوية كثيفة استهدفت قواعد حفتر وخطوط إمداده وقواعده، ما أسفر عن انتصارات عسكرية متسارعة، استعادت حكومة الوفاق على أثرها مدن الغرب الليبي كاملة، ومحيط طرابلس ومطار طرابلس الدولي، وقاعدة الوطية الجوية الاستراتيجية[366]، ومدينة ترهونة، ووصلت إلى حدود مدينة سرت وقاعدة الجفرة ذات الأهمية الاستراتيجية.

3. السياسة التركية في ليبيا ومواقف القوى الدولية والإقليمية

بعد وصول حكومة الوفاق الوطني بدعم تركي إلى تخوم مدينة سرت وقاعدة الجفرة، تفاعلت المواقف الدولية والإقليمية بقوة مع الأزمة، وبدأت تتزايد الدعوات للتمسك بالحل السياسي وحده والتوقف عن التصعيد العسكري. ومع أن حكومة الوفاق أدركت أن هذا يعني إيقاف تقدمها، وأنه جاء خشية وصولها إلى منطقة الهلال النفطي، ومن ثمّ الشرق الليبي، في هدفها المعلن لـ «بسط سيطرة الدولة على كافة الأراضي الليبية»[367]، فإنها أعلنت في 20 آب/أغسطس 2020 وقفًا لإطلاق النار واستعدادها لعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية لتحقيق ذلك الهدف ومن أجل «خروج القوات الأجنبية

والمرتزقة»[368]. وظهرت بشكل واضح مواقف فرنسية وروسية ومصرية داعية إلى حلٍ سياسي، وبعضها محذرة تركيا وحكومة الوفاق من «خط أحمر» لن يُسمح بتجاوزه. بينما تطور الموقف الأميركي إلى تأييد ضمني للتدخل التركي بسبب تصاعد نفوذ روسيا.

توضح مواقف هذه الدول الأربع الرئيسة من التدخل التركي في ليبيا وتداعياته المحتملة عليها، دلالات السياسة التركية في هذه المسألة وأبعادها. ويمكن تحليل ذلك في ما يلي:

أ. فرنسا

بعد تدخل تركيا في ليبيا وإحراز تقدم كبير في غربها، تزايدت خشية فرنسا من النفوذ التركي الذي يمكن أن يهدد مصالحها في ليبيا وأفريقيا. لذلك، تصاعدت حدة انتقادات باريس لأنقرة؛ فدعت إلى «انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من جميع مناطق ليبيا، والكف عن توريد المعدات العسكرية في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة»، واعتبرت أن الحل الوحيد للأزمة الليبية هو الحل السلمي[369]. كما حمّل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تركيا ما وصفه بـ «مسؤولية تاريخية وجنائية» في الصراع الليبي، وردّ وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بإدانة نهج فرنسا الذي وصفه بـ «المدمر» تجاه ليبيا[370].

في الواقع، ترتبط فرنسا بتاريخ ونفوذ استعماري في أفريقيا. وقد تعزز نفوذها مع سقوط القذافي، حيث أدت دورًا بارزًا في تدخل حلف الناتو في عام 2011. وبعد بروز حفتر منذ عام 2014، أصبح لاعبًا أساسيًا بالنسبة إليها، في مقابل المؤتمر الوطني العام، ثم حكومة الوفاق التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع تركيا وقطر، وكذلك مع إيطاليا التي تتنافس مع فرنسا على مستقبل ليبيا. فقد مثّل حفتر فرصة لضمان مصالح باريس في شرق ليبيا وجنوبها. وفي هذا السياق، يعد الغاز الطبيعي أحد دوافع فرنسا للاهتمام بالمنطقة؛ فهناك خط أنابيب الساحل والصحراء الذي يمتد من النيجر إلى نيجيريا ومنها إلى الجزائر فأوروبا. كما يمثل الأمن في الجنوب الليبي، حيث الحركات المسلحة المعادية لفرنسا في النيجر ومالي، أهمية بالنسبة إلى باريس، بخاصة منذ بدء الصراع في مالي في عام 2011 وتهديده المصالح الفرنسية. وقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في كانون الثاني/يناير 2013 نقطة تحول رئيسة في سياسة الدفاع الفرنسية، فهي تعتبر «حزام الساحل – الصحراء» خطَّ مواجهة للدفاع عن المصالح والأمن الفرنسي والأوروبي. وقد مثّل الوجود التركي وتقدمه في ليبيا أهم التحديات لفرنسا[371]. ويفسر ذلك تصريح وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في حزيران/يونيو 2020 بأن موقف تركيا «يشكل خطرًا علينا، وهو خطر استراتيجي غير مقبول»[372]. كما حاولت فرنسا أن يقوم حلف الناتو بالضغط على تركيا، فأعلنت وزارة الجيوش الفرنسية انسحابها المؤقت من عملية «سي غارديان» للأمن البحري للحلف في البحر المتوسط، وقالت: «لا يبدو لنا أمرًا سليمًا الإبقاء على وسائل في عملية يفترض أن يكون من مهماتها العديدة السيطرة على الحظر مع حلفاء لا يحترمونه»، في إشارة إلى تركيا[373].

لذلك، تمسكت فرنسا، بعد أن أفقدها التدخل التركي المبادرة في غرب ليبيا، وبعد أن أعلنت تخليها عن دعم حفتر في الشرق[374]، بالحل السياسي وخروج القوى الأجنبية كافة من ليبيا كخيار وحيد لإيقاف تنامي النفوذ التركي الذي قد

يهدد مصالحها في أفريقيا. بناء عليه، كانت من مؤيدي الاتفاق الليبي في شباط/فبراير 2021 الذي مهّد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس، ومن ثمّ لإجراء انتخابات شاملة في جميع الأراضي الليبية في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

ب. روسيا

كما هي الحال في سورية، أصبحت روسيا وتركيا من أبرز اللاعبين في الساحة الليبية. والفرق الأساسي في الحالة الليبية أن تركيا دعمت حكومة الوفاق التي كانت تعترف بها الأمم المتحدة، وأن تدخلها جاء باتفاق رسمي. ومرة أخرى، أصبحت روسيا، كما فعلت في سورية، التحدي الأبرز أمام تحقيق تركيا أهدافها في ليبيا، فقد مثّل نفوذ روسيا المعوِّق العسكري والسياسي الأساسي أمام التقدم نحو الشرق الليبي.

تمثل ليبيا بالنسبة إلى روسيا ساحة نفوذ مفقودة منذ عام 2011، فبعد انقلاب القذافي في عام 1969، كانت موسكو الحليف الدولي لنظامه، وكانت ليبيا تمثل سوقًا مهمة للسلاح الروسي. ولاحقًا رأت روسيا في الجنرال حفتر شريكًا محتملًا لضمان مصالحها في ليبيا؛ للوصول إلى سوق الطاقة الليبية واستخدام موانئ البحر المتوسط في طبرق ودرنة، فضلًا عن مشاركته الروس في العداء للإسلام السياسي. ولكن في عام 2018، وبعد أن أظهر حفتر تفوقًا عسكريًا جعله على أبواب طرابلس، أرسلت قوات من شركات عسكرية خاصة إلى ليبيا، مثل شركة فاغنر، كما سيأتي. فسيطرته على ليبيا تعني استعادة نفوذها السابق؛ ما يضمن لها جزءًا مهمًا من سوق الطاقة، وامتلاك أداة ضغط على الأوروبيين في سياسة الهجرة والسيطرة على تدفقات اللاجئين[375]. ومن الناحية الاستراتيجية، تمنح السيطرة على ليبيا، بعد السيطرة على سورية، الروس منصة نفوذ واسعة بالقرب من الجناح الجنوبي لحلف الناتو وأوروبا[376].

رفضت روسيا تهمة تدخلها في ليبيا أو استخدام شركات عسكرية خاصة، وأكدت أنها تدعو إلى الحل السلمي. لكن الأمم المتحدة وحكومة الوفاق والولايات المتحدة أكدت تورط روسيا في الحرب الليبية؛ فقد أشار تقرير مراقبي العقوبات المستقلين، الذي قُدم إلى لجنة عقوبات ليبيا التابعة للأمم المتحدة، إلى أن شركة فاغنر الروسية نشرت قوات في مهمات عسكرية متخصصة شملت تقديم الدعم الفني وتوفير الخبرة الإلكترونية والمشاركة في العمليات القتالية[377]. وتحدث وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا عن وجود مقاتلات روسية من طراز ميغ (MiG-29) وسوخوي (Su-24) وصلت من سورية. كما نشرت القيادة الأميركية في أفريقيا «أفريكوم» (AFRICOM) صورًا لطائرات روسية مقاتلة تحلق في ليبيا من قبل مقاولين عسكريين روس[378]. ويُعتقد أن وصول طائرات كهذه إلى ليبيا مثّل تحذيرًا لتركيا، وعبّر عن استعداد موسكو للتصعيد[379] إن تجاوزت تركيا وحلفاؤها الليبيون ما اعتبرته روسيا «خطًا أحمر».

لقد بدأت مسألة «الخط الأحمر» في النزاع الليبي من روسيا؛ ما يشير إلى الأهمية التي تمثلها ليبيا للروس، ومعارضتهم للتدخل التركي بقوة. فمنذ زيارة نائب رئيس المجلس الرئاسي السابق، أحمد معيتيق، لموسكو في بداية حزيران/يونيو 2020، أفادت روسيا معيتيق أن مدينة سرت «خط أحمر» لروسيا. وردًا على ذلك، اعتبر المتحدث باسم غرفة العمليات المشتركة بين سرت والجفرة، عبد الهادي ديرة، في 15 حزيران/يونيو أن «سرت خط أحمر بالنسبة إلينا أيضًا»، كما رفض

وزير الداخلية الليبي، وقائد عملية سرت – الجفرة، هذا الخط الذي تفرضه روسيا، وعبّر رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، بعد عودته من محادثات في أنقرة، عن موقفه، وربما موقف أنقرة من ذلك، فوجّه أوامره بمواصلة الهجوم[380]. في الواقع، تكمن أهمية سرت في موقعها في منتصف الساحل الليبي، فهي البوابة الغربية لمنطقة «الهلال النفطي»، وتعني السيطرة عليها السيطرة على موانئ السدرة ورأس لانوف والبريقة وزويتينة، حيث توجد خطوط أنابيب النفط وقنوات تصدير الغاز على ساحل البحر. وبالاستيلاء على سرت، يمكن بسهولة الاستيلاء على امتداد ساحلي يبلغ 350 كيلومترًا على طول الطريق إلى بنغازي[381].

أخيرًا، تدرك تركيا أن نفوذ روسيا في ليبيا (بعد سورية) لا يعني المصالح الاقتصادية أو تحقيق موقع متقدم بموازاة أوروبا فحسب، وإنما أيضًا محاصرة تركيا في شرق المتوسط، وذلك بالتعاون مع اليونان وقبرص اللتين تتشاركان مع الروس العداء التاريخي لتركيا، والإرث الثقافي المشترك. فتاريخيًا، يجمع بين روسيا واليونان وقبرص التراث الديني والثقافي الأرثوذكسي، والعداء لتركيا. فالتراث البيزنطي والحلم بالعودة إلى مركز بيزنطة «اسطنبول» لم يغادر وعي الروس ولا اليونانيين. ولا تزال اليونان تشعر بالامتنان لمساعدة روسيا في حرب الاستقلال اليونانية عن العثمانيين في الفترة 1821–1832. ومع أن اليونان وقبرص يؤديان حاليًا دورًا أوروبيًا وأطلسيًا، فإنهما يعتبران الدور الجديد لروسيا، مساعدًا في موازنة تركيا[382]، بخاصة بعد التفوق العسكري الذي أظهرته أنقرة في شرق المتوسط، وامتداد نفوذها إلى ليبيا، وهو ما تعتبرانه على حساب حدودهما البحرية.

ج. الولايات المتحدة

تقوم الولايات المتحدة بدور ثانوي، أقرب إلى المراقبة، في ليبيا، وقد تطور موقفها المتساوي إزاء حلفائها الإقليميين المتنافسين في هذا البلد إلى تأييد الطرف الذي يمكن أن يوازن الدور الروسي المتصاعد، وهو بشكل أساسي تركيا، ثمّ دعم جهود الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة.

لقد انحسر اهتمام الولايات المتحدة منذ انسحابها من ليبيا في أيلول/سبتمبر 2012، بعد مقتل السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز (Christopher Stevens)، وبعد أن كانت قد قامت قبل ذلك بدور حاسم في إسقاط القذافي في عام 2011. وقد أثرت حادثة الهجوم على قنصليتها في بنغازي في سلوكها اللامبالي إزاء الصراعات المحلية والإقليمية في ليبيا سنوات، واقتصرت سياستها على دعم جهود الأمم المتحدة، والتركيز على خطابٍ عامٍ لا يقدم إسهامات ملموسة لإنهاء النزاع، مثل المطالبة بـ «إنهاء التدخل الأجنبي وبمفاوضات لوقف إطلاق النار وتعزيز الدولة الليبية»، وكذلك التحذير بشأن «التهديدات من المتطرفين وضعف مؤسسات الدولة وتدفقات المهاجرين واللاجئين والممنوعات داخل وعبر حدود ليبيا». وكانت إدارة الرئيس دونالد ترامب ترسل رسائل عامة مرتبطة بحلفائها إزاء الشأن الليبي؛ ففي ما يتعلق بالإمارات ومصر، كانت تشير إلى أن «الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أهداف بشأن ليبيا إلى جانب أهداف تتعلق بأمن الخليج والسلام الإقليمي». وفي ما يتعلق بتركيا، «تسعى الولايات المتحدة لتحقيق أهداف ليبيا وسورية والناتو في وقت واحد». وبعد التدخل العسكري التركي وسيطرة حكومة الوفاق على الغرب، كانت الرسالة الأميركية عامة أيضًا، فقد صرّح مساعد وزير

الخارجية ديفيد شينكر (David Schenker) في حزيران/يونيو 2020 بأن «الولايات المتحدة تدعو جميع الأطراف لإلقاء السلاح»[383].

رغم هذه العمومية في موقف الولايات المتحدة، اعتبر حفتر ومؤيدوه في شرق ليبيا أن «الولايات المتحدة تقدم الدعم لمنافسيهم في غرب ليبيا»[384]. وتنبع شكوى حفتر وداعميه الإقليميين إزاء موقف الولايات المتحدة من عدم معارضة التدخل والوجود العسكري التركي المتنامي في ليبيا، بل اعتبار أن تركيا تقوم بالرد وليس بالتدخل الأساسي الآتي من روسيا. فقد حذرت الولايات المتحدة على لسان سفيرها ريتشارد نورلاند (Richard Norland) من التدخل الروسي؛ إذ قال: «حان الوقت لجميع المرتزقة وجميع القوات الأجنبية للبدء في تهدئة التصعيد ومغادرة ليبيا. الآن، عندما نتحدث عن تركيا، علينا أن نتذكر أن التصعيد الحقيقي في هذا الصراع بدأ بتدخل قوات فاغنر من روسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وكان التدخل التركي ردًا على ذلك [...] نحن لا نعتقد أن ليبيا تريد أن تكون محتلة من قبل أي عنصر أجنبي، سواء كان روسيًا أو تركيًا أو حتى حركة أيديولوجية»[385]. فالولايات المتحدة، بهذا الموقف، لا تريد أن تواجه روسيا بنفسها، فقد عرضت حكومة الوفاق عليها إقامة قاعدة عسكرية لموازنة النفوذ الروسي، لكنها لم تستجب؛ فإدارة ترامب السابقة اعتبرت «النزاع الليبي مشكلة أوروبية لا تحظى باهتمام كبير للمصالح الأميركية»؛ ما منح الروس مساحة للمناورة وملء الفراغ[386]. وبدلًا من ذلك، كما أشرنا، ترى واشنطن في تدخل تركيا؛ عضو الناتو ومعارض روسيا الأبرز في ليبيا وعدو حفتر الذي استقطب شركة فاغنر، اللاعب الأكثر اهتمامًا في تولي هذا الدور وتكاليفه.

ومع ذلك، تراقب الولايات المتحدة الوضع عن كثب وتخشى أن يبلغ الوجود الروسي على السواحل الليبية مرحلةً تسمح له بتهديد مصالحها وحلف الناتو. ففي كانون الأول/ديسمبر 2019، رأت قيادة أفريكوم أن «الوجود العسكري الروسي المتنامي في ليبيا يهدد الشراكات العسكرية الأميركية المستقبلية والتعاون في مكافحة الإرهاب من خلال عرقلة وصول الولايات المتحدة إلى ليبيا»[387]. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيو 2020، نشرت أفريكوم صورًا تظهر طائرات روسية المنشأ تعمل في ليبيا وحولها، وأعلنت أن «روسيا تواصل الضغط من أجل إيجاد موطئ قدم استراتيجي على الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي»[388].

بهذا التطور في الموقف الأميركي، أصبحت واشنطن تركز على تصاعد الدور الروسي وتهديده للناتو، وتعتبر التدخل التركي موازنًا ومعرقلًا لهذا الدور. ولكنّها قد تشدد على مغادرة تركيا، وغيرها، لليبيا إن استقرت البلاد ما بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2021. فقد شدد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين (Anthony Blinken) على أن «جميع الأطراف الخارجية المشاركة في الصراع يجب أن توقف تدخلها العسكري، وأن تحترم اتفاق وقف إطلاق النار الليبي، وأن تبدأ الانسحاب من ليبيا على الفور». وفي الوقت نفسه فإن خروج تركيا قد لا يكون بشكل كامل؛ إذ لا تعارض الولايات المتحدة أنشطة التدريب العسكري التي تقوم بها تركيا ولا مساعدة ليبيا في التخلص من الألغام وغير ذلك من الأنشطة التي تؤطرها اتفاقيات مع الحكومة الليبية[389]. لذلك، تبدو مواجهة النفوذ الروسي في ليبيا من الأولويات الأميركية والتركية معًا، وهو عامل أساسي للتوافق.

د. مصر

اعتبرت مصر، إضافة إلى حليفتيها الأساسيتين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، التدخلَ العسكري التركي في ليبيا غير شرعي، بوصفه جاء بناء على اتفاقية لم يصدقها مجلس النواب في طبرق الذي كانت تعدّه ممثلًا لليبيين. وبينما انطلقت الخشية المصرية مما اعتُبر تهديدات من ميليشيات ترعاها حكومة الوفاق وتركيا، وكذلك أي تهديدات محتملة لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي ناصب تركيا العداء وعمل ضدها في المنطقة، فإن منطلق الإمارات والسعودية، الذي توافقتا عليه مع مصر، ارتكز على محاربة حركات الإسلام السياسي الذي تعتقدان أن تركيا وحكومة الوفاق كانتا تدعمانه.

وقد ارتفع مستوى التحذير المصري إلى احتمال التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر في ليبيا، إثر التدخل التركي الواسع ووقوف حكومة الوفاق على أبواب الشرق، عند سرت وقاعدة الجفرة. فقد وجّه السيسي رسالة إلى الجيش، قال فيها: «الجيش المصري من أقوى جيوش المنطقة [...] كونوا مستعدين لتنفيذ أي مهمة داخل حدودنا، وإذا تطلب الأمر خارج حدودنا»[390]. وقد أيدت الإمارات والسعودية مصر، حيث أكدتا دعمهما لها في «كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها من تداعيات التطورات المقلقة في ليبيا»[391]. ونقلت صحيفة **الشرق الأوسط** عمن وصفتهم بـ «دبلوماسيين تضطلع بلادهم بدور أساسي في الأزمة الليبية»، أن خطاب السيسي يُعتبر «حازمًا إزاء التدخلات التركية»، وتجاه «محاولة تركيا حصار مصر من حدودها الغربية»، ولهذا، جاء تشديد السيسي على أهمية «سرت والجفرة» واعتبارهما «خطًا أحمر»[392]. وهو الخط نفسه الذي كانت روسيا قد وضعته من قبل.

صعّدت مصر في الموقف عبر سلسلة من الخطوات، مثل لقاء الرئيس السيسي رجال قبائل ليبيين، وعبر طلبهم منه التدخل في ليبيا، وذلك بعد أن دعا مجلس النواب الليبي في طبرق مصر إلى التدخل[393]؛ لمواجهة ما سمّاه «الاحتلال التركي» وما يمثله من «تهديد مباشر» لأمن ليبيا ومصر. وقد نص بيان المجلس على أن «للقوات المسلحة المصرية التدخل لحماية الأمن القومي الليبي والمصري إذا رأت أن هناك خطرًا داهمًا وشيكًا يطال أمن بلدينا»[394]. كما صعّدت مصر من خلال تفويض البرلمان المصري الجيش إرسال عناصر في مهمات قتالية في الخارج للدفاع عن الأمن القومي للبلاد، ونص قراره على أن «القوات المسلحة لديها الرخصة الدستورية والقانونية لتحديد زمان ومكان الرد على الأخطار والتهديدات»[395]. وعلى الصعيد الإقليمي، سعت مصر إلى حشد التأييد لسياستها، بما في ذلك السعي للحصول على مزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبي، فوقعت مع اليونان اتفاقية بحرية ترسم الحدود بينهما وتحدد المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للبلدين[396].

في المقابل، رفضت كل من حكومة الوفاق وتركيا موقف السيسي، فاعتبر عضو المجلس الرئاسي، محمد عماري زايد، هذا الموقف «استمرارًا في الحرب على الشعب الليبي والتدخل في شؤونه، وتهديدًا خطِرًا للأمن القومي الليبي وانتهاكًا صارخًا للأعراف والمواثيق الدولية»[397]. ورفض المتحدث باسم الخارجية التركية، هامي أقصوي، الاتهامات التي وجهتها مصر لأنقرة بشأن ليبيا؛ «بأن حفتر وحلفاءه بمن فيهم الإدارة المصرية هم العقبة الحقيقية أمام السلام في ليبيا من خلال محاولاتهم إطاحة الحكومة الشرعية وإقامة نظام استبدادي»[398]. أما ياسين أقطاي، مستشار أردوغان عن حزب العدالة والتنمية،

فقد اعتبر أن «تدخل مصر المباشر في ليبيا سيجعل على القاهرة أن تضع في اعتبارها مواجهة تركيا وبالتالي حلف الناتو»[399].

في الواقع، كانت ثمة تطورات تزامنت مع التدخل التركي في ليبيا وموقف مصر منه، وكان من شأنها أن تؤثر في قرار التدخل العسكري المصري. **الأول**، إدراك مصر أن ليبيا أصبحت بندًا رئيسًا في أجندة دول كبرى مثل روسيا وفرنسا، ومن مصلحة هذه الدول مواجهة الطموحات التركية، حفاظًا على مصالحها الاقتصادية في ليبيا والجيوسياسية في المتوسط وأفريقيا. وبهذا، فإن «الخط الأحمر» قد تتولى روسيا التفاوض بشأنه أو التدخل العسكري بالوكالة، بوصفها قد حددته من قبل. **الثاني**، تصاعد خطر إثيوبيا مع بناء سد النهضة والسعي لملئه؛ إذ تعتقد الأوساط العسكرية المصرية أن هذا التهديد المتوقع هو خطر يهدد مصير الدولة المصرية، ومن ثمّ، فإن أي تدخل عسكري في ليبيا في ذلك الوقت يفتح الطريق أمام إثيوبيا لاستكمال تنفيذ مشروعها دون مراعاة مصالح مصر الحيوية، ويشجع البلدان الأخرى في حوض النيل على تكرار تجربة إثيوبيا[400]. **الثالث**، أن التحالف البحري في شرق المتوسط، المكوّن من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل، الذي سعى إلى تقليص مساحة تركيا البحرية وتهميش مشاريعها وسياستها، قد بدأت مصر تشعر بأنه قد يهمشها نفسها، فقد وقع مشروع خط أنابيب الغاز اليوناني – الإيطالي المشترك «بوسيدون» في 9 آذار/مارس 2021، اتفاقية مع شركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية للتعاون في بناء منشآت لربط إسرائيل بخط أنابيب غاز في شرق المتوسط، وذلك بعد أن وقعت اليونان وقبرص وإسرائيل في عام 2020 اتفاقًا لبناء خط أنابيب شرق المتوسط «إيست–ميد»، الذي يهدف إلى نقل الغاز من إسرائيل وقبرص إلى اليونان ثم إيطاليا وأوروبا. كما تعمل اليونان وقبرص وإسرائيل على التوصل إلى قرار استثماري نهائي بشأن خط «إيست–ميد» في عام 2022 وإكماله بحلول عام 2025[401]. ورغم وقوف مصر إلى جانب هذه الدول الثلاث في مواجهة تركيا، وترسيمها الحدود البحرية مع اليونان، فإن مثل هذا المشروع الكبير الذي يستثنيها قد شكك في مدى موثوقية التحالف.

لذلك، بدلًا من التدخل العسكري المباشر في ليبيا، الذي قد ينطوي على تكاليف سياسية واقتصادية وربما قانونية، رحبت مصر ببياني حكومة الوفاق ومجلس النواب في طبرق بشأن وقف القتال[402]، ثمّ بـ «حكومة الوحدة الوطنية للوفاء بالتزاماتها وفقًا لخارطة الطريق للحل السياسي»[403]؛ وذلك من أجل إضعاف تقدم أنقرة في اتجاه الشرق الليبي، ثمّ لضمان خروجها مستقبلًا من خلال تطبيق الدعوة المتعلقة بخروج جميع القوات الأجنبية من ليبيا. وكان توافق تركيا ومصر على دعم جهود مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا ستيفاني وليامز (Stephanie Williams)، التي أسفرت عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي الجديد في آذار/مارس 2021، أحد العوامل المساهمة في تلاشي احتمالات المواجهة بين الدولتين في ليبيا ووقف التصعيد، بل وفي استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما أيضًا.

خامسًا: التدخل العسكري في أذربيجان: خيار تركيا الاستراتيجي

يقع التدخل العسكري التركي في أذربيجان في السياق الاستراتيجي الواسع، وليس ردَّ فعلٍ آنيًا على حدثٍ أو أزمة مجاورة. فهو يتسق مع أسس السياسة الخارجية التركية التي تعتبر منطقة القوقاز ضمن دوائر التأثير التركي، من منطلق قومي وثقافي

وجغرافي وتاريخي. كما يأتي في سياق محاولات تركيا، منذ نحو عقد، استعادة نفوذها في جوارها الشمالي والشرقي، حيث القوقاز وحوض البحر الأسود؛ فقد حققت حتى الآن نفوذًا مهمًا في هذا الاتجاه في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم أذربيجان. في الوقت نفسه، يتسق هذا التدخل أيضًا مع سياسة القوة الحازمة الجديدة، حيث مثلت الأزمة فرصةً لإظهار التغيّر الجديد في الاستجابة التركية للأزمات الخارجية، وذلك على مستويات: سرعة اتخاذ القرار الخارجي، وحيوية الاستعداد العسكري، والاعتماد على الذات رغم التعارض مع دولٍ كبرى حليفة أو شريكة، وإظهار الاستجابة التركية للالتزامات المترتبة على «الشراكة الاستراتيجية» الموقعة مع الدول كما هي الحال مع أذربيجان.

وفضلًا عن ذلك، أتاحت هذه الأزمة تأكيد اتجاه السياسة الخارجية التركية نحو الشرق. ومع أن الاتجاه التركي شرقًا يحظى باهتمام شركائها مثل إيران وروسيا وتشجيعهم، فإن طبيعة التدخل في أذربيجان قد نبهت إلى أن هذا الاتجاه ينطوي أيضًا على سياسات قد تتعارض مع مصالحهما، وعلى منافستهما جيوسياسيًا في مناطق نفوذهما التقليدية. أما الاتجاه شرقًا نحو آسيا الوسطى والصين، فإن التدخل قد عزز احتمالات تواصل تركيا على نحو أكبر مع جمهوريات العالم التركي، وكذلك تقوية فرص الشراكة مع الصين رغم الحذر المتبادل، وذلك بعد أن حافظ التدخل واستعادة أراضي أذربيجان على البوابة الرئيسة لخط النقل الجديد من الشرق إلى الغرب عبر أذربيجان وتركيا.

ومع ذلك، يتعين أن يوضع الانتصار الأذربيجاني – التركي في سياقه؛ فإضافة إلى الاستعداد والحزم اللذين أظهرتهما الدولتان، ساهمت ظروف أخرى في ذلك، منها مثلًا: الوضع القانوني الذي يصب في مصلحة أذربيجان كونها في حالة دفاع عن أراضيها المعترف بها دوليًا، ووجود اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين بررت تدخل تركيا، ومكانة أذربيجان الجيوسياسية بالنسبة إلى الغرب، وموقفا روسيا وإيران اللتين لم تصعّدا ضد التدخل التركي في هذه الأزمة لاعتبارات عديدة.

1. سياق التدخل التركي في أذربيجان

خلال ثلاثة عقود، تبدّلت أدوار روسيا وتركيا، وكذلك أرمينيا وأذربيجان، إزاء الصراع الدائر حول إقليم ناغورنو قرة باغ، الواقع داخل أراضي أذربيجان، والذي يسكنه كثير من الأرمن إلى جانب الآذريين. ففي عام 1994، أسفرت الحرب بين الدولتين المستقلتين حديثًا عن الاتحاد السوفياتي عن سيطرة أرمينيا على الإقليم، إضافة إلى سبع مقاطعات محيطة بأذربيجان. واستطاعت روسيا القيام بالدور المهيمن في جمع الطرفين وتوقيع هدنة اعتُبرت بمنزلة هزيمة لأذربيجان، التي كانت تعاني نقصًا في التسليح والدعم الإقليمي. ومع أن النزاع والمناوشات العسكرية تجددت مرات عدة طوال العقود الثلاثة الماضية، فإن أشدها وقع في 27 أيلول/سبتمبر 2020، وامتد حتى تشرين الثاني/نوفمبر. في هذه الحرب الأخيرة، قامت تركيا بالدور الأكبر إقليميًا؛ إذ ساعدت أذربيجان عسكريًا ودبلوماسيًا في حسم الحرب، وفي استعادة كثير من أراضيها. وقامت روسيا بدور أقل، اقتصر على دعوة الطرفين إلى التهدئة، ثم المشاركة في الترتيبات التي تضمن استمرار الهدنة والممرات الآمنة.

تشترك تركيا وأذربيجان بروابط عرقية ولغوية وتاريخية، كما تشتركان في مواقفهما من أرمينيا، وفي محاولة موازنة النفوذين الروسي والإيراني في المنطقة عامة. فمع الاتجاه التركي القوي في بداية التسعينيات نحو تعزيز العلاقات بجمهوريات «العالم التركي» في آسيا الوسطى والقوقاز، كما أوضح الفصل الأول، كانت أذربيجان من أهم هذه الجمهوريات؛ نظرًا إلى موقعها الجغرافي كبوابة إلى تلك المنطقة الواسعة، ووقوعها على ممرات نقل الطاقة إلى أوروبا عبر تركيا، فضلًا عن أنها مصدر مهم للنفط والغاز لأنقرة.

أصبحت أنقرة أقرب حليف لأذربيجان بعد الحرب الأولى في عام 1994 مع أرمينيا. فمن أجل تعويض الضعف العسكري بإعادة تأسيس قواتها المسلحة وتعزيز علاقاتها السياسية والاندماج في المنظمات الدولية، اتجهت باكو إلى التقارب الكبير مع أنقرة. وقد عبّر الرئيس السابق حيدر علييف (1993–2003) عن ذلك من خلال إطلاق شعار «أمة واحدة، دولتان». وتطورت المصالح بينهما كثيرًا بعد بناء «أنبوب نقل الغاز العابر للأناضول» (ينظر الخريطة 4–3)[404]، الذي عزز مكانة تركيا كمركز لنقل الطاقة. كما تطورت إثر توقيع اتفاقية «الشراكة الاستراتيجية والمساعدة المتبادلة» في عام 2010، التي وفرت الإطار القانوني اللازم لمشاركة تركيا خلال حرب عام 2020. فإضافة إلى التدريبات العسكرية المشتركة، نصت المعاهدة على الدفاع المشترك للطرفين الموقعين في حالة «اعتداء» طرف ثالث[405]. لذلك، استثمرت تركيا في تدريب القوات الأذربيجانية، وفقًا لمعايير حلف الناتو، وقدمت لها طائرات من دون طيار، وأشكال أخرى من التكنولوجيا العسكرية[406]. وقد أسفر كل ذلك عن تحقيق التفوق العسكري الكبير، وتحرير أراضٍ لأذربيجان، وعن ضمان مشاركة تركيا لروسيا في الترتيبات الأمنية ما بعد الحرب، ومن ثمّ، تعزيز نفوذها والاعتراف بدورها في هذه المنطقة.

ومع أن أرمينيا تُعتبر من الدول الصديقة للغرب، حيث كانت عضوًا في اتفاقية الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي، وتحظى أيضًا بدعم فرنسا والولايات المتحدة في دعواها التاريخية ضد تركيا إزاء ما يسمى «الإبادة الجماعية» في عام 1915[407]، فضلًا عن محاولة رئيس الوزراء نيكول باشينيان (Nikol Pashinyan) التقارب مع الغرب منذ عام 2018، فإن روابط أرمينيا المؤسسية والأوسع هي مع روسيا. فهاتان الدولتان حليفتان منذ عام 1994 عندما كانت أرمينيا عضوًا مؤسسًا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي (Collective Security Treaty Organization)، وهي محاولة من جانب روسيا لإنشاء منظمة مثل الناتو لدول الاتحاد السوفياتي السابق[408]. كما وقع البلدان «معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» (Treaty on Friendship, Cooperation and Mutual Assistance) في عام 1997[409]. وتعززت العلاقة بينهما بعد انسحاب أرمينيا من اتفاقية الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي في عام 2013 وانضمامها إلى الاتحاد الجمركي لرابطة الدول المستقلة، التي تحولت إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا، وأصبحت عضوًا فيه في عام 2015. وفي المقابل، أصبحت أذربيجان تحظى بأهمية للغرب؛ إذ أدت دورًا بوصفها ممرًا لإمداد قوات الولايات المتحدة وحلف الناتو في أفغانستان، وحليفًا في الحد من احتكار روسيا لإمدادات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي[410]، بخاصة بعد تشغيل الأنبوب العابر للأناضول.

ولا شك في أن الغرب يضع التنافس مع الصين وروسيا في الاعتبار على الصعيد الاستراتيجي الأوسع. فالدور الصيني الصاعد وتقاربه مع روسيا وباكستان من شأنه إضعاف المصالح الغربية في هذه المنطقة الحيوية. كما أن تجاهل الغرب لمصالح تركيا وأذربيجان من شأنه أن يضر بالتحالف الغربي لمصلحة تعزيز اتجاه تركيا شرقًا، فضلًا عن احتمال خسارة أذربيجان. وعلى الرغم من كل ذلك، لم يقف الغرب إلى جانب أيٍ من طرفي الحرب الأخيرة، لكنه لم يقم بإدانة جماعية للتدخل العسكري التركي عبر الاتحاد الأوروبي أو الناتو، ولم يضع عراقيل من شأنها التأثير في مسار الحرب، وهو ما ساعد في النهاية في إتمام العملية التركية أهدافها.

2. السياق الإقليمي للتدخل وأبعاده الاستراتيجية

عندما أعلنت تركيا قرار دعمها الكامل لأذربيجان عسكريًا وسياسيًا، كانت تدرك حساسية الجغرافيا والهوية في منطقة القوقاز، وأهميتها الاقتصادية وارتباطها الحيوي بالمصالح الروسية والإيرانية، وكذلك باحتمالات تطور النزاع إلى دخول إحدى هاتين القوتين أو كليهما ضد أنقرة. لكن قرار التدخل لم يكن وليد اللحظة، وإنما تم الإعداد له طوال العقد الماضي الذي شمل تطوير التعاون الدفاعي مع أذربيجان على نحو حاسم، كما بينا آنفًا. وقد تمت التهيئة له على نطاق سياسي وإقليمي أوسع، حيث شمل ذلك تطوير العلاقات مع روسيا وإيران وباكستان. وانطوت سياسة القوة والتدخل التركي على أبعاد استراتيجية تتعلق بهذه الدول الثلاث، كما تتصل في اتجاه السياسة الخارجية شرقًا بما يشمل تعزيز الشراكة مع الصين والروابط مع آسيا الوسطى والقوقاز.

أ. روسيا

مع أن منطقة القوقاز تقع ضمن مجال النفوذ الروسي بوصفها «منطقة مصالح مميزة»[411]، أي من بين تلك المناطق المحيطة بها، التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي السابق، فإن موسكو التزمت موقفًا محايدًا من الصراع؛ إذ وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأزمة بأنها «مأساة»، وقال: «نأمل أن ينتهي هذا القتال في المستقبل القريب جدًا، فهناك سكان يموتون وخسائر ثقيلة في الطرفين»[412]. ولم تتدخل روسيا عسكريًا في هذا الصراع عبر تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك مع أرمينيا، لاعتبارات عديدة، منها:

أولًا، لم ترغب روسيا في الرد عسكريًا في ظل تنامي القوة التركية وقدراتها عبر الطائرات المسيرة، وقانونية تدخلها في أذربيجان؛ إذ ينذر ذلك في حال حدوثه بمخاطر مواجهة عسكرية مع تركيا قد تهدّد مصالحها معها وتدفع الأخيرة نحو الغرب بقوة مجددًا مع احتمال التخلي عن الاتجاه شرقًا نحو الشراكة مع روسيا، التي استثمرت موسكو فيها كثيرًا. فإضعاف علاقات الغرب بتركيا يحتل مكانة مهمة في سياسة روسيا إزاء مواجهة الناتو والاتحاد الأوروبي.

ثانيًا، ارتباط موسكو بمصالح مع الطرفين، فهي ترتبط بتحالف عسكري مع أرمينيا ولها قاعدة عسكرية في هذه البلاد، لكنها في الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات وثيقة مع أذربيجان، ولها مصالح اقتصادية معها، بما في ذلك صفقات كبيرة من السلاح الروسي[413]. ومع ذلك، لم تترك موسكو حيادها من دون تحذير؛ إذ أوضح بوتين أنه لن يتم تنشيط قواته الوطنية

ولا معاهدة الأمن الجماعي في هذا النزاع، إلا إذا قامت أذربيجان بمهاجمة الأراضي ذات السيادة الأرمينية[414]، لأن اتفاقية الدفاع المشترك تشمل الأراضي الأرمينية فقط.

ثالثاً، علاقة الكرملين الإشكالية بحكومة رئيس الوزراء نيكول باشينيان؛ فقد وصل الأخير إلى السلطة في عام 2018 نتيجة للاحتجاجات؛ أي إن تغيير النظام، من وجهة نظر روسيا، كان نتيجة لـ «ثورة ملونة» بدعم الغرب بهدف تقويض نفوذ موسكو في أرمينيا. فقد كانت موسكو تهيمن على المفاوضات بين أذربيجان وأرمينيا حتى تحول باشينيان إلى الولايات المتحدة في عام 2018. وبالنسبة إلى بوتين، يُعتبر الولاء مهمًا ليس فقط داخل روسيا ولكن أيضًا في الجوار القريب. ومن ثمّ، ساعد نهج القوة الذي اتبعته تركيا تجاه أرمينيا في استعادة موسكو أهمية علاقاتها ونفوذها في أرمينيا[415].

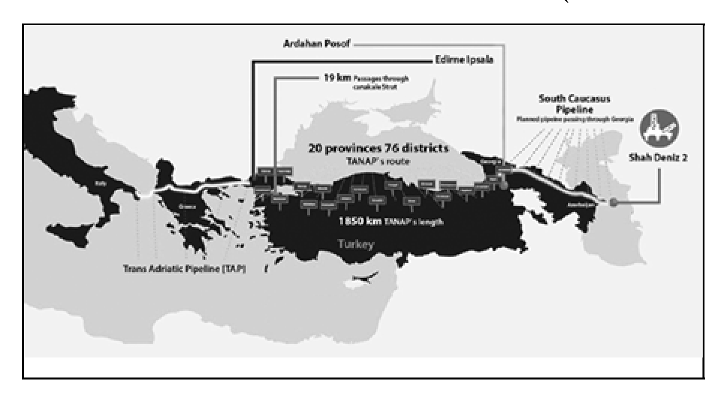
رابعًا، لم يخل الاتفاق الذي أوقف الحرب من مصلحةٍ روسية، فقد حققت موسكو طموحًا يرجع إلى أكثر من عقدين يتمثل في إدخال قوات روسية لحفظ السلام إلى الإقليم (وعددها 2000 جندي) ويتم تجديد وجودها قانونيًا كل خمس سنوات. إن هذا الوجود يجعل من الصعب على أذربيجان أو أي قوات مدعومة من تركيا أن تحقق تقدمًا أكبر خشية الاصطدام مباشرة بروسيا. وبهذا، تحاشى بوتين استيلاء قوات أذربيجان بالكامل على إقليم ناغورنو قرة باغ[416]. ومع أن الوجود الروسي هذا سيكون عاملًا سلبيًا بالنسبة إلى تركيا وأذربيجان، فإن وضع أذربيجان بعد هذه الحرب صار أفضل بكثير من وضعها السابق. وبهذا، فإنّ إظهار تركيا لقوتها العسكرية في منطقة نفوذ روسيا لم يُترك من دون أن تُظهر روسيا أيضًا قدرتها على رسم الأمر الواقع الجديد بما يراعي مصالحها أيضًا.

ويبدو أن حسابات تركيا إزاء روسيا، لا تتوقف على تحقيق التقدم في أذربيجان، وإنما يقع ذلك في إطار استراتيجي بعيد المدى؛ يشمل تعزيز النفوذ تدريجيًا في مناطق حيوية بجوار روسيا مثل أوكرانيا وجورجيا. ففي الفترة نفسها التي خاضت أذربيجان عملياتها العسكرية ضد أرمينيا بمساعدة تركية، التقى أردوغان مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي (Volodymyr Zelensky)، وأكد أن «تركيا تعتبر أوكرانيا دولة محورية لضمان الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة [...] سنواصل دعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، بما في فيها شبه جزيرة القرم». وجدد موقف تركيا بأنها «لن تعترف بضم القرم غير المشروع إلى روسيا»[417]. يُعد توقيت هذه التأكيدات التركية مهم جدًا، فهو يوضح أن سياسة القوة التركية المتبعة في أذربيجان يمكن أن تشمل المناطق الحساسة لروسيا. فالتعاون العسكري التركي – الأوكراني بدأ بالفعل، وهو ما يقلق موسكو. فقد بدأ البلدان بالتعاون في مجموعة من المنتجات العسكرية مثل: تشغيل الطائرات من دون طيار بنظام (Raider) التركي، وأنظمة الطائرات من دون طيار التركية «أكينجي» (Akinci) بالمحركات (Ivchenko-Progress) التوربينية الأوكرانية. كما اشترت أوكرانيا 12 طائرة من دون طيار من طراز «بيرقدار» (Bayraktar TB-2 UAS)، مع وجود خطط لشراء ما مجموعه 48 طائرة. وقد استخدمت طائرات كهذه بنجاح في سورية وفي ناغورنو قرة باغ، فيما سيتم تمركز بعض منها في منطقة دونباس جنوب شرق أوكرانيا التي تشهد حربًا منذ سنوات[418].

أما جورجيا، فتحظى بعلاقات واسعة مع تركيا والغرب، منذ أن ساعدت روسيا إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على الانفصال عن جورجيا في عام 2008. وفي سياق التدخل في أذربيجان، تكمن أهمية جورجيا بالنسبة إلى تركيا في أنها تعد

محطة مركزية في خط أنبوب الغاز العابر إلى الأناضول، فهي تعد صلة الوصل بين أراضي أذربيجان وتركيا. لذلك، فإن حسم المشكلة في أذربيجان لمصلحة باكو وأنقرة، أتاح تأمين المناطق التي يمر بها هذا الأنبوب، بما فيها جورجيا (ينظر الخريطة 4–3). لقد عزز نجاح تركيا في أذربيجان فرص الاعتماد على هذا الخط الجنوبي الذي لا تتحكم فيه روسيا، على عكس خط «السيل التركي» (ينظر الفصل الثالث) الذي يعتمد كليًا على روسيا. وبهذا، استطاعت أنقرة الحفاظ على أمن مشروعها والحفاظ على هذا البديل الذي يخفف من اعتمادها هي وأوروبا على روسيا في إمدادات الغاز الطبيعي، ويزيد في الوقت نفسه أهمية أنقرة بوصفها «مركزًا» إقليميًا لنقل الطاقة.

الخريطة (4–3): مسار أنبوب نقل الغاز الطبيعي العابر للأناضول (2018)



المصدر:

«Trans Anatolian Natural Gas Pipeline Project,» accessed on 27/3/2021, at: https://www.tanap.com/tanap-project/why-tanap

ب. إيران

تتشارك إيران الحدود البرية مع أرمينيا وأذربيجان، ولديها مخاوف من انعكاسات صعود المشاعر العرقية للآذريين في شمال إيران، وكذلك مخاوف من تصاعد قوة تركيا في جوارها، فقد ازداد قلقها من اندلاع النزاع والتدخل العسكري التركي، ووقفت على الحياد، وحذرت من امتداد القتال إلى أراضيها. فقد قال الرئيس الإيراني حسن روحاني: «أملنا أن يعود السلم والاستقرار إلى المنطقة [...] من غير المقبول إطلاقًا أن تسقط قذائف أو صواريخ فوق أراضينا»[(419)].

تنظر إيران بقلق إلى أي تزايد في تأثير تركيا أو شعبيتها في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ذات الأصول التركية نتيجة دعمها لباكو، فهي تخشى أن تستغل أنقرة الهوية العرقية لتوسيع نفوذها. وقد احتجت طهران بالفعل على قصيدة قومية آذرية ألقاها أردوغان أثناء حضوره عرضًا عسكريًا في باكو للاحتفال بانتصار أذربيجان على أرمينيا، فُهم منها الدعوة إلى إعادة توحيد مقاطعتين إيرانيتين من أصل آذري مع أذربيجان. وقد نظرت إلى الأمر على أنه يثير المشاكل مع باكو،

ويؤجج المشاعر الانفصالية بين الآذريين في إيران، الذين يشكلون نسبة كبيرة في إيران[420]. في هذا الشأن، يسود اعتقاد في تركيا أن إيران أقرب إلى أرمينيا منها إلى أذربيجان؛ إذ أعدت قناة «التركية» تقريرًا في موقعها على الإنترنت، أوردت فيه آراء عدد من المتخصصين الأتراك، منهم بولنت أراس (Bulent Aras)، أستاذ العلاقات الدولية في مركز اسطنبول للسياسة بجامعة سابنجي، الذي قال: «بشكل عام، تبدو إيران أقرب إلى أرمينيا»؛ فـ «القومية التركية المتزايدة بينهم [الآذريون في شمال إيران] تعتبر مشكلة سياسية خطيرة من قبل إيران». لذلك «كانت الروابط والعلاقات بين شمال البلاد وأذربيجان عاملًا مهمًا في مشاكل طهران السياسية مع أذربيجان». ويقول أشرف يالينكيليجلي (Esref Yalinkilicli)، وهو محلل وباحث في القناة نفسها: «لطالما شكلت الحجة السياسية لأذربيجان الكبرى تهديدًا للمؤسسة الإيرانية، التي استخدمت دعمها لأرمينيا كإجراء مضاد لتقليل التطلعات الآذرية في إيران وعبر المنطقة، ولطالما كانت سياسة إيران التقليدية تجاه أرمينيا بمنزلة عمل متوازن ضد كل من أذربيجان وتركيا عبر جنوب القوقاز»[421]. لذا، يبدو جليًا أن أنقرة تدرك مدى حساسية تدخلها في أذربيجان بالنسبة إلى إيران، ومع ذلك فهي تتبع نهج القوة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، لأن أهمية أذربيجان لا تنحصر في الأبعاد العرقية، وإنما أيضًا جغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

إن نفوذ تركيا في القوقاز قد يعني بالنسبة إلى إيران وصول النفوذ الغربي إلى حدودها الشمالية؛ فإيران تخشى من أي شراكة محتملة بين أذربيجان وحلف الناتو، بواسطة تركيا، مما قد يمهد الطريق لإقامة قاعدة أو تسهيلات عسكرية فيها. وقد يساهم مثل هذا التطور في إضعاف أهمية طهران لدول آسيا الوسطى والقوقاز. لذلك، قد يؤدي التدخل التركي إلى تعزيز تحالف إيران مع روسيا، وكذلك تقوية العلاقات مع أرمينيا، لموازنة التأثير التركي المتزايد.

ج. باكستان

أظهر التدخل العسكري في أذربيجان والتحرك الدبلوماسي الذي رافقه، أن اتجاه تركيا شرقًا يشمل دولًا أخرى ذات ثقل سياسي وعسكري، مثل باكستان، وأن استثمار أنقرة في العلاقات في هذا الاتجاه لم يقتصر على روسيا وإيران. ففي حال تعارض المصالح مع هاتين الدولتين الكبيرتين، تحتاج تركيا إلى تأييد ومساندة من قوة كبيرة أيضًا من قلب المنطقة لإحداث توازن مقبول، وهو ما قدمته باكستان.

بعد الحرب الأخيرة في إقليم ناغورنو قرة باغ، حظيت أذربيجان بدعم من القيادتين العسكرية والسياسية في باكستان لموقفها؛ إذ أعلنت القوات المسلحة الباكستانية عن دعمها «بشكل كامل موقف أذربيجان بشأن ناغورنو قرة باغ». لكن ذلك لم يتحول إلى مشاركة في الحرب الأخيرة، وإنما مساندة معنوية، وتعبيرًا عن الاستعداد لـ «تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية»[422]. أما على المستوى السياسي، فكان لافتًا توقيع وزراء خارجية تركيا وباكستان وأذربيجان «إعلان إسلام أباد»، لتعميق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمن، بعد انتهاء الحرب الأخيرة مباشرة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ورغم أن هذا الاجتماع يعد امتدادًا للاجتماع الأول في عام 2017، فإنه أكد، بعد انتصار أذربيجان، على التعاون في مجالات الدفاع والأمن والتدريبات المشتركة وبناء القدرات وتبادل التقنيات الجديدة، والتعاون والتضامن الدوليين، والروابط التاريخية والثقافية بين الدول الثلاث[423]. كما أكد دعم إنهاء النزاع الأرميني – الأذربيجاني على أساس

السيادة وسلامة أراضي أذربيجان وحدودها المعترف بها دوليًا وفقًا لقرارات مجلس الأمن[424]. وأكد وزير خارجية باكستان شاه محمود قريشي على «تصميمنا على دعم بعضنا البعض في جميع القضايا المتعلقة بمصالحنا الوطنية الجوهرية»[425].

يشير «إعلان إسلام أباد» ومضامينه المتعلقة بتأكيد الروابط المشتركة بين الدول الثلاث، والسعي للتعاون في المجالات السياسية والدفاعية، والتضامن المتبادل إقليميًا ودوليًا، إلى تعزيز هذا المحور الجديد الداعم للسياسة التركية شرقًا. ونظرًا إلى القوة العسكرية الكبيرة التي تتمتع بها باكستان، والعلاقات القوية التي تجمعها بالصين، وموقعها على طريق الحرير البري الجديد، فإن كسب أذربيجان على نحو حاسم بعد التدخل العسكري الأخير، قد زاد من أهمية تركيا على طريق التجارة والطاقة بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا، وعزز مكانتها الجيوسياسية والاقتصادية بين الشرق والغرب.

(297) ناقشتُ في كتاب سابق في عام 2015 هذه التصورات المستندة إلى بعد جيوبولتيكي واقعي، والقيود التي كانت تحول دون تنفيذها، مما أنشأ تعارضًا بين التصورات الطموحة لأنقرة وبين سياساتها المثالية والمقيّدة في حينه، وذلك ضمن محور «واقعية الفكر الجيوبولتيكي ومُثل الخطاب الخارجي التركي». يُنظر في تفاصيل ذلك: عماد يوسف قدورة، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيوبولتيكية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص 107-116. وفي الكتاب الحالي، ناقشتُ في الفصول الثلاثة السابقة كيف تجاوز حزب العدالة والتنمية معظم القيود، بخاصة خلال الفترة 2016-2021، حتى استطاع مؤخرًا أن يجعل الخطاب الواقعي وسلوك سياسة القوة ممكنين في السياسة الخارجية، وهو ما أصبح يتوافق منهجيًا مع تلك الرؤى والتصورات الجيوبولتيكية.

(298) Lars Haugom, «Turkish Foreign Policy under Erdogan: A Change in International Orientation?,» *Comparative Strategy*, vol. 38, no. 3 (2019), p. 211.

(299) «7 New Agreements to Cement Already Strong Ankara-Doha Ties,» *Daily Sabah*, 25/11/2019, accessed on 15/2/2021, at: https://bit.ly/2Rpjxyv

(300) Dov Zakheim, «Why Trump Should Stand Down in the Gulf Crisis,» *Foreign Policy*, 13/6/2017, accessed on 18/5/2020, at: https://bit.ly/3eJot70

(301) Can Kasapoglu, «Turkey's Forward-Basing Posture,» EDAM Foreign Policy and Security Paper Series, no. 4 (July 2017), p. 4.

(302) «Turkey Sends more Troops to Qatar,» *Al-Jazeera*, 27/12/2017, accessed on 8/5/2019, at: https://bit.ly/2BLTB3f

(303) «Turkey to Train 1/3 of Entire Somali Military, Envoy Says,» *Daily Sabah*, 4/8/2020, accessed on 13/4/2021, at: https://bit.ly/3wcfJ2t

(304) «Turkey to Remain on Sudan's Suakin Island for Civilian Purposes,» *Daily Sabah*, 26/4/2019, accessed on 13/4/2021, at: https://bit.ly/3ypwWaP

(305) Mehmet Ozkan, «Why Turkey is Making Friends in West Africa,» *Middle East Eye*, 22/9/2020, accessed on 10/4/2021, at: https://bit.ly/3d75HsK

(306) «PM Davutoglu Calls for Combined Int'l Air and Ground Campaign against ISIS,» *Daily Sabah*, 10/11/2015, accessed on 10/4/2021, at:

http://bit.ly/1lJhShY

(307) «كيليتشدار أوغلو يعد بإصلاح العلاقات مع إسرائيل ومصر في حملته الانتخابية»، **ديلي صباح**، 30/9/2015، شوهد في 18/3/2019، في: http://bit.ly/1Q3duqo

(308) Şener Aktürk, «Relations between Russia and Turkey Before, During, and After the Failed Coup of 2016,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 101.

(309) William Hale, «Turkey, the U.S., Russia, and the Syrian Civil War,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), p. 31.

(310) Aktürk, p. 101.

(311) Hale, p. 32.

(312) Oben Mumcuoglu & Halilcan Soran, «Timeline: Turkey's Military Operations in Iraq and Syria,» *Reuters*, 11/10/2019, accessed on 18/12/2019, at: https://reut.rs/2ZFSjDD

(313) The White House Press Secretary, Statement Press Secretary no. 85, 6/10/2019, accessed on 18/12/2019, at: https://bit.ly/2Z3lj9z

(314) Lisel Hintz, «No One Lost Turkey: Erdogan's Foreign Policy Quest for Agency with Russia and beyond,» in: Doyle Hodges et al., *The Future of Turkey's Foreign Policy*, Policy Roundtable, Texas National Security Review (24 October 2019), p. 6, at: https://bit.ly/3ysmZJq

(315) «تركيا تسقط طائرتين للنظام السوري وتعلن عن عملية «درع الربيع» في إدلب»، **الجزيرة نت**، 1/3/2020، شوهد في 15/4/2020، في: https://bit.ly/37VQaHT؛ «تركيا تعلن إطلاق 'عملية درع الربيع' في شمال سورية»، **دوتشيه فيله**، 1/3/2020، شوهد في 15/4/2020، في: https://bit.ly/2Z3WbOX

(316) «قمة موسكو: هل يصمد اتفاق وقف إطلاق النار حول إدلب»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 10 آذار/مارس 2020، شوهد في 3/4/2020، في: https://bit.ly/2NoSVZ6

(317) Selcan Hacaoglu & Firat Kozok, «Turkish Offshore Gas Deal with Libya Upsets Mediterranean Boundaries,» *World Oil*, 12/6/2019, accessed on 5/4/2020, at: https://bit.ly/31P67ir

(318) «Turkey's Ship Yavuz Set to Begin Drilling in Med Sea,» *Hurriyet Daily News*, 5/10/2019, accessed on 5/4/2020, at: https://bit.ly/31COkuH; «Turkey's Fatih Drill Ship Starts Operations Off NE Cyprus,» *Reuters*,15/11/2019, accessed on 5/4/2020, at: https://reut.rs/3gj1p05

(319) Tuvan Gumrukcu, «Turkey Signs Maritime Boundaries Deal with Libya Amid Exploration Row,» *Reuters*, 28/11/2019, accessed on 10/8/2020, at: https://reut.rs/3fIlwnK; Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Official Twitter Page, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3kBweQy

(320) Hellenic Republic, Ministry of Foreign Affairs, «Statement of the Minister of Foreign Affairs, Nikos Dendias, Following the Signing of the Agreement on the Delimitation of EEZ between Greece and Egypt,» 6/8/2020, accessed on 10/8/2020, at: https://bit.ly/33Sxbyg

(321) «US Coordinating with Turkey in Libya,» *Daily Sabah*, 24/6/2020, accessed on 30/6/2020, at: https://bit.ly/2CXewWl

(322) Hacaoglu & Kozok.

(323) Bezen Balamir Coşkun, «Soul Searching in the Gulf: From the Ottoman Age of Exploration to Strategic Depth and Trading State,» in: Özden Zeynep Oktav & Helin Sarı Ertem (eds.), *GCC-Turkey Relations: Dawn of a New Era* (Cambridge: Gulf Research Centre, 2015), pp. 50-51.

(324) Andrew C. Hess, «The Battle of Lepanto and Its Place in Mediterranean History,» *Past & Present*, no. 57 (November 1972), pp. 53-55.

(325) Metin Gurcan & Robert Johnson (eds.), *The Gallipoli Campaign: The Turkish Perspective* (London & New York: Routledge, 2016), p. 17.

(326) Norman Pounds, *The Turkish Straits, Political Geography* (New York, NY: McGraw-Hill, 1972), pp. 288-289.

(327) إذ يقول: «هناك قناة السويس وباب المندب (مخرج البحر الأحمر)، ومضيق هرمز (مخرج الخليج)، ومضيق ملقا (بين شبه جزيرة الملايو وسومطرة)، ومضيق سوندا (بين سومطرة وجاوا)، ومضيق لومبوك (بين بالي وماتارام)، والبوسفور

والدردنيل (مخرج البحر الأسود)، وتقع كلها تحت السيطرة الكاملة للبلدان المسلمة، وهناك مضيق جبل طارق الذي يفصل بين دولة مسلمة (المغرب) ودولة أوروبية (إسبانيا)»، يُنظر:

Ahmet Davutoglü, «The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis)Order,» *Intellectual Discourse*, vol. 2, no. 2 (1994), p. 120.

(328) «The Power Turkey Does not Use is that of 'Strategic Depth',» Interview with Ahmet Davutoğlu, *Hürriyet Daily News*, 15/6/2010, accessed on 15/11/2010, at: http://goo.gl/KGA5mT; Simon Waldman & Emre Caliskan, *The New Turkey and Its Discontents* (New York: Oxford University Press, 2017), p. 280.

(329) Gareth M. Winrow, «The Anatomy of a Possible Pipeline: The Case of Turkey and Leviathan and Gas Politics in the Eastern Mediterranean,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 18, no. 5 (2016), p. 431.

(330) Rayan Gingeras, «Blue Homeland: The Heated Politics behind Turkey's New Maritime Strategy,» *War on the Rocks*, 2/6/2020, accessed on 10/8/2020, at: https://bit.ly/344RhFv

(331) كان غوردينيز من بين الضباط الذين سجنوا بعد محاكمات «المطرقة» 2011–2015 والذين اتهموا بقيادة محاولة متوقعة للانقلاب ضد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في عام 2007. وفي عام 2014، ذهبت الحكومة إلى أن هذه المحاكمات كانت جزءًا من خطة وضعها أتباع حركة فتح الله غولن في الجهاز القضائي. وأُطلق سراح غوردينيز في عام 2015 بعد أن أمرت المحكمة الدستورية بإعادة محاكمته. وقد ألف كتابًا نشر في عام 2016 صاغ فيه عبارة: «إن متن سفينة حربية يعادل الوطن»، التي الترويج لها منذ ذلك الحين في صحيفة **أيدنليك** التي يصدرها حزب «وطن» القومي.

يُنظر:

International Crisis Group, «Turkey Wades into Libya's Troubled Waters,» Crisis Group Europe Report no. 257, April 2020, p. 7.

(332) Tolga Demiryol, «Between Security and Prosperity: Turkey and the Prospect of Energy Cooperation in the Eastern Mediterranean,» *Turkish Studies*, vol. 20, no. 3 (2019), pp. 454-455.

(333) Michael Mackenzie, «Turkey's Blue Homeland Sea Doctrine Sails on Despite Admiral's Resignation,» *Ahval*, 29/5/2020, accessed on 16/7/2020,

at: https://bit.ly/391nzl6

(334) International Crisis Group, pp. 8-9.

(335) «Turkey Discovers 320 Billion Cubic Metres Natural Gas Reserve in Black Sea,» *Hurriyet Daily News*, 21/8/2020, accessed on 21/8/2020, at: https://bit.ly/2FF9Sh4

(336) Eric R. Eissler & Gözde Arasıl, «Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean,» *The RUSI Journal*, vol. 159, no. 2 (2014), p. 78.

(337) وضع يايجي كتابًا في عام 2019 بعنوان: **ليبيا جارة تركيا بحرياً: دور ليبيا في ترسيم حدود شرق المتوسط**

Libya Türkiye'nin Denizden Komşusudur: Doğu Akdeniz'de Deniz Alanlarının Sınırlandırılmasında)

(Libya'nın Rolü

قدم فيه أفكاره بتوسّع. يُنظر:

International Crisis Group, p. 9.

يعرض الكتاب التطورات الأخيرة في شرق المتوسط، ويدعو إلى ضمان حقوق تركيا ومصالحها، التي تأتي على حساب أثينا، ويقدم الأساس القانوني لهذه الحقوق. ويذهب إلى أن السواحل المتقابلة في شرق المتوسط والعلاقة التاريخية العميقة بين تركيا وليبيا، تجعل البلدان يحميان الحقوق المشروعة في البحر إن أصبحا شريكين في تجاوز القيود المفروضة على الولاية القضائية البحرية. يُنظر:

«Libya, the Sea is Turkey's Neighbor,» Avrasya Foundation, 22/10/2019, accessed on 30/6/2020, at: https://bit.ly/2C0PRzE

(338) «غاز شرق المتوسط، الأبعاد الاقتصادية والعسكرية»، **تقدير موقف**، مركز الجزيرة للدراسات، 5/2/2020، شوهد في 15/2/2020، في: https://bit.ly/2BVlBGy

(339) Mehmet Efe Biresselioğlu, «Clashing Interests in the Eastern Mediterranean,» *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 116-118.

(340) Ibid., pp. 118-119.

(341) بدأت هذه المناورات منذ عام 1997 بين الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل في شرق المتوسط وكانت تجرى سنويًا، وقد انسحبت تركيا منها بعد الهجوم الإسرائيلي على سفينة الحرية «مافي مرمرة» التي كانت متجهة إلى غزة في أيار/مايو 2010.

(342) Demiryol, p. 454.

(343) نفذ الاتحاد الأوروبي بعض تهديداته، ففرض عقوبات محدودة مثل «تخفيض دعمه المالي المخصص لتركيا بوصفها مرشحة لعضوية الاتحاد، وتعليق المفاوضات معها حول اتفاقية النقل الجوي». يُنظر: «الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على تركيا بسبب قبرص»، **روسيا اليوم**، 15/7/2019، شوهد في 10/8/2020، في:

https://bit.ly/3gKnci1

(344) Biresselioğlu, pp. 123-124.

(345) International Crisis Group, p. 11.

(346) Yasar Yakis, «Turkey, Egypt Would have Much to Gain from Detente,» *Arab News*, 24/5/2020, accessed on 18/7/2020, at: https://arab.news/mn4xs

(347) The Kremlin, Moscow, «Meeting of High-Level Cooperation Council between Russia and Turkey,» 8/4/2019, accessed on 13/7/2020, at: https://bit.ly/3emeK6E; «Nuclear Power in Turkey,» World Nuclear Organization, May 2015, accessed on 23/8/2015, at: https://bit.ly/3fHMht0

(348) «Turkey Discovers 320 Billion Cubic Metres Natural Gas Reserve in Black Sea».

(349) Demiryol, p. 448; Biresselioğlu, p. 122; Winrow, p. 431; Eissler & Arasıl, p. 76; «The Natural Gas Revolution in Cyprus,» Delek Drilling, accessed on 30/6/2020, at: https://bit.ly/3dSP3u7; Hasan Selim Özertem, «Turkish Foreign Policy and the Energy Bonanza in the Eastern Mediterranean,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 18, no. 4 (2016), p. 363.

(350) Özertem, pp. 377-378.

(351) Demiryol, p. 451.

(352) Biresselioğlu, p. 124.

(353) Demiryol, pp. 451-452.

(354) Winrow, p. 442; Biresselioğlu, p. 124.

(355) Özertem, p. 366; Demiryol, p. 454.

(356) Biresselioğlu, p. 127; Demiryol, p. 450.

(357) «غاز شرق المتوسط، الأبعاد الاقتصادية والعسكرية».

(358) Kıvanç Ulusoy, «Turkey and Israel: Changing Patterns of Alliances in the Eastern Mediterranean,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 22, no. 3 (2020), p. 415.

(359) Winrow, p. 433.

(360) European Council, Foreign Affairs Council, «Turkey,» 13/7/2020, accessed on 14/7/2020, at: https://bit.ly/3fvwNbH

(361) Zoe Didili, «EU, Turkey Clash in First Meeting after Hagia Sophia Decision; Borrell Warns of Possible Sanctions over Drilling,» *New Europe*, 14/7/2020, accessed on 14/7/2020, at: https://bit.ly/2Zs0NzM

(362) «EU Concerned about Turkish, Greek Naval Deployment,» *Ekathimerini*, 9/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/30P6OY3

(363) للمزيد حول الإجراءات الديمقراطية في الفترة 2012–2014، يُنظر: أليسون بارجيتر، «عقبات أمام الانتقال الديمقراطي في ليبيا»، في: **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 341–342.

(364) International Crisis Group, p. 1.

(365) «Turkey Begins Deploying Troops to Libya, Says Erdogan,» *DW*, 5/1/2020, accessed on 10/8/2020, at: https://bit.ly/3fLlECU

(366) Tarek Megerisi, «It's Turkey's Libya Now,» The European Council on Foreign Relations, 20/5/2020, accessed on 30/5/2020, at: https://bit.ly/38v97Sd

(367) «بعد الغرب الليبي.. قوات الوفاق تطلق دروب النصر لاستعادة سرت والجفرة»، **الجزيرة نت**، 6/6/2020، شوهد في 6/7/2020، في: https://bit.ly/2VPDbD2

(368) «حكومة الوفاق تعلن وقف إطلاق النار في ليبيا وتدعو للانتخابات»، **سي إن إن بالعربية**، 21/8/2020، شوهد في 21/8/2020، في: https://cnn.it/3grnZna؛ «إعلان وقف إطلاق النار في ليبيا يلقى ترحيبًا إقليميًا ودوليًا»، **بي بي سي عربي**، 21/8/2020، شوهد في 21/8/2020، في: https://bbc.in/34oGRk0

(369) «Europeans Call for Peaceful Settlement in Libya, Turkey Intent on Military Solution,» *The Arab Weekly*, 10/6/2020, accessed on 20/6/2020, at: https://bit.ly/3gsxy5u

(370) «ليبيا.. فرنسا تنسحب من عملية للناتو في ليبيا»، **دوتشيه فيله**، 1/7/2020، شوهد في 5/7/2020، في: https://bit.ly/3eXdXKm

(371) «ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟ السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر»، صحيفة **الاستقلال** (المغرب)، 10/4/2020، شوهد في 5/7/2020، في: https://bit.ly/2D4si9I؛ «السياسة الفرنسية في ليبيا.. دور متناقض في مشهد معقد أصلًا»، **دوتشيه فيله**، 18/4/2019، شوهد في 5/7/2020، في: https://bit.ly/3guJXGg

(372) Fehim Tastektin, «Why is Sirte Everyone's 'Red Line' in Libya?,» *Al-Monitor*, 20/6/2020, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/38vCGD3

(373) «ليبيا.. فرنسا تنسحب من عملية للناتو في ليبيا».

(374) «روسيا ترفع وتيرة تدخلها العسكري المموه في ليبيا»، **دوتشيه فيله**، 30/5/2020، شوهد في 4/7/2020، في: https://bit.ly/2O3phZr

(375) المرجع نفسه.

(376) Amy Mackinnon, «Russia and Turkey's Proxy War in Libya Heats Up,» *Foreign Policy*, 19/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/2YYLrCE

(377) Michelle Nichols, «Up to 1,200 Deployed in Libya by Russian Military Group: U.N. Report,» *Reuters*, 6/5/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://reut.rs/3gIwaMA

(378) Mackinnon; Sudarsan Raghavan, «As Military Power Shifts in Libya, Turkey and Russia Control Country's Fate,» *The Washington Post*, 23/5/2020, at: https://wapo.st/3ivPX3a

(379) Raghavan.

(380) Tastektin.

(381) Ibid.

(382) William Mallinson, Pavel Kanevskiy & Aris Petasis, «Then is Now, but the Colours are New: Greece, Cyprus and the Evolving Power Game between the West, Russia and Turkey in the Eastern Mediterranean,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 22, no. 3 (2020), pp. 307, 311, 316, 318.

(383) «Libya: Conflict, Transition and US Policy,» Congressional Research Service (June 2020), pp. 21-22, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/3iAAwqn

(384) Ibid., p. 22.

(385) Ibid.

(386) Ferhat Polat, «Will the US Take on a Bigger Role in Libya?,» *TRT World*, 5/3/2020, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/2VMzT3t

(387) «Libya: Conflict, Transition and US Policy,» p. 23.

(388) Ibid., p. 24.

(389) Ben Fishman, «What Biden Can do for Libya,» The Washington Institute for Near East Policy, *Policy Analysis*, 26/3/2021, accessed on 3/4/2021, at: https://bit.ly/2PzsvIB

(390) «بعد خطاب السيسي، هل تتدخل مصر عسكريًا في ليبيا؟»، **بي بي سي عربي**، 21/6/2020، شوهد في 5/7/2020، في: https://bbc.in/31LIk2F

(391) «ليبيا: حكومة الوفاق تعتبر تصريحات السيسي 'انتهاكًا للمواثيق الدولية' والسعودية والإمارات تؤيدان الموقف المصري»، **فرانس 24**، 22/6/2020، شوهد في 5/7/2020، في: https://bit.ly/2Z3tF1c

(392) «موقف مصر من التدخل التركي في ليبيا 'نقطة تحول' إقليمية»، **الشرق الأوسط**، 21/6/2020، شوهد في 5/7/2020، في: https://bit.ly/2D3gGDV

(393) «Egypt's Sisi Meets Libyan Tribesmen after Eastern Call to Intervene,» *Reuters*, 16/7/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://reut.rs/3fM2kWj

(394) «بيان مجلس النواب الليبي رقم (02) لسنة 2020»، مجلس النواب، 13/6/2020، شوهد في 11/8/2020، في: https://bit.ly/3af4sov

(395) «البرلمان المصري يوافق على إرسال قوات قتالية إلى الخارج»، **سكاي نيوز عربية**، 20/7/2020، شوهد في 11/8/2020، في: https://bit.ly/3fLlLP3

(396) Abdel Latif Wahba, «Egypt and Greece Sign Maritime Border Deal in Snub to Turkey,» *Bloomberg*, 6/8/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bloom.bg/3fK9lXB

(397) «ليبيا: حكومة الوفاق تعتبر تصريحات السيسي 'انتهاكًا للمواثيق الدولية'».

(398) Dilara Hamit, «Turkey Rejects Egypt's Accusations over Libya,» *Anadolu Agency*, 6/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3fIx62p

(399) «مستشار أردوغان: السيسي 'ليس لديه القوة والشجاعة' للتدخل المباشر في ليبيا»، **روسيا اليوم**، 22/6/2020، شوهد في 5/7/2020، في: https://cnn.it/2NZFSxj

(400) «The Reasons Egypt did not React to Turkey's Intervention in Libya,» *The Arab Weekly*, 5/6/2020, accessed on 15/6/2020, at: https://bit.ly/2BNKm7V

(401) «Greek-Italian Venture Signs Agreement with Israel on East-Med Gas Pipeline Scheme,» *Reuters*, 9/3/2021, accessed on 3/4/2021, at: https://reut.rs/3sHZSY9

(402) «حكومة الوفاق تعلن وقف إطلاق النار في ليبيا وتدعو للانتخابات»؛ «إعلان وقف إطلاق النار في ليبيا يلقى ترحيبًا إقليميًا ودوليًا».

(403) «ترحيب واسع بالمصادقة على الحكومة الليبية»، صحيفة **الوطن** (قطر)، 12/3/2021، شوهد في 3/4/2021، في: https://bit.ly/39DG3cR

(404) أنبوب نقل الغاز العابر للأناضول (TANAP)، هو الجزء الأساسي من ممر الغاز الجنوبي، الذي يصل بين حقل «شاه دنيز» للغاز في أذربيجان إلى أوروبا؛ ويعد صلة الوصل بين «أنبوب جنوب القوقاز» و«الأنبوب العابر للبحر الأدرياتيكي». وهو يسير من أذربيجان إلى جورجيا ثم تركيا، وينتهي في مدينة إدرنة. ويمر عبر الأراضي التركية في 20 محافظة. وبدأ بناؤه في عام 2015، وبدأ تسليم الغاز من خلاله في حزيران/يونيو 2018. يُنظر:

«Trans Anatolian Natural Gas Pipeline Project,» accessed on 27/3/2021, at: https://www.tanap.com/tanap-project/why-tanap; «Dubbed the 'Silk Road of Energy', TANAP Begins Gas Delivery,» *Daily Sabah*, 12/6/2018, accessed on 27/3/2021, at: https://bit.ly/3dhjn3l

(405) Daria Isachenko, «Turkey-Russia Partnership in the War over Nagorno-Karabakh,» SWP Comment 2020/C 53 (November 2020), accessed on 20/3/2021, at: https://bit.ly/3w35nCO

(406) Taras Kuzio, «Turkey Forges a New Geo-Strategic Axis from Azerbaijan to Ukraine,» The Royal United Services Institute, *Commentary* (November 2020), accessed on 20/3/2021, at: https://bit.ly/3w5AsWy

(407) «ترامب يعود لتاريخ الدولة العثمانية: أحداث الأرمن 'كارثة كبرى' وتركيا تنتقد التصريح»، **الجزيرة نت**، 24/4/2020، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/3svMuGu؛ يُنظر أيضًا:
The White House, «Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day,» 24/4/2021, accessed on 28/4/2021, at: https://bit.ly/3gMdlLd

(408) Isachenko.

(409) Republic of Armenia, Ministry of Foreign Affairs, «Bilateral Relations, Russia,» accessed on 20/3/2021, at: https://bit.ly/3cukcq9

(410) Isachenko.

(411) Steven Woehrel, «Ukraine: Current Issues and U.S. Policy,» *Congressional Research Service,* 24/3/2014, p. 7, accessed on 20/5/2021, at: https://bit.ly/2T7tlxN

(412) «لماذا ألقت تركيا بثقلها في الصراع بين أذربيجان وأرمينيا؟»، **بي بي سي عربي**، 9/10/2020، شوهد في 12/3/2021، في: https://bbc.in/3ddz8Iq

(413) المرجع نفسه.

(414) Kuzio.

(415) Isachenko.

(416) أندرو أوزبورن، «بوتين رسم خطًا أحمر لأردوغان على الجناح الجنوبي لروسيا بصفقة قرة باغ»، **رويترز**، 11/11/2020، شوهد في 12/3/2021، في: https://reut.rs/3rww13s

(417) «أردوغان: لن نعترف بضم القرم غير المشروع إلى روسيا»، **وكالة الأناضول**، 16/10/2020، شوهد في 12/3/2021، في: https://bit.ly/3rvnpu2

(418) Kuzio.

(419) «لماذا ألقت تركيا بثقلها في الصراع بين أذربيجان وأرمينيا؟».

(420) Mohammed Ayoob, «Turkey and Iran: Frenemies in the Middle East,» *The Strategist*, 18/3/2021, accessed on 12/3/2021, at: https://bit.ly/3dbpMgt

(421) Murat Sofijoglu, «What's Iran's Role in the Armenia-Azerbaijan Clash?,» *TRT World*, 28/9/2020, accessed on 12/3/2021, at: https://bit.ly/2QB0dO4

(422) «القوات المسلحة الباكستانية تعلن دعمها الكامل لأذربيجان»، صحيفة **الرأي العام** (تونس)، 10/10/2020، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/3dhhovE؛ وكذلك: «Armenia-Azerbaijan Ceasefire Fails again, Thanks to Pakistan, Turkey,» *Business Standard*, 19/10/2020, accessed on 12/3/2021, at: https://bit.ly/3w5Dfiu

(423) «'إعلان إسلام أباد' خطوة لتعزيز التعاون بين تركيا وأذربيجان وباكستان»، **وكالة الأناضول**، 14/1/2021، شوهد في 20/3/2021، في: https://bit.ly/2P4NlQ5

(424) Dilan Pamuk, «Turkey, Azerbaijan, Pakistan Issue Joint Declaration,» *Anadolu Agency*, 14/1/2021, accessed on 12/3/2021, at: https://bit.ly/3vSCQjf

(425) «Pakistan, Turkey, Azerbaijan Resolve to Enhance Cooperation, Continue Mutual Support on National Issues,» *Dawn*, 13/1/2021, accessed on 12/3/2021, at: https://bit.ly/3f9Awyp; «Can India Help Greece Counter: The Turkey-Pakistan-Azerbaijan Axis That Just Overwhelmed Armenia?,» *Eurasian Times*, 18/11/2020, accessed on 12/3/2021, at: https://bit.ly/2PdZh1R

الاستنتاجات

أولًا: القدرات والتحالفات في السياسة الخارجية التركية الحالية

تمكنت تركيا من تنمية قدراتها الاقتصادية والعسكرية على نحو ملحوظ، ومن المحتمل أن تتعزز هذه القدرات مع تراكم الخبرات الصناعية والتكنولوجية المكتسبة ومع استثمارات الغاز الطبيعي الجديد المكتشف في البحر الأسود. وقد مكّن تنامي القدرات من تبني سياسة خارجية حازمة تعتمد على القوة، إلى جانب الدبلوماسية. لكنّ تزايد إظهار القوة واستخدامها في الخارج قد يولّد ردود فعل من الدول المنافسة والمتضررة فتلجأ إلى تعديل توازن القوى، بما قد يشمل إنشاء تحالفات مضادة وزيادة التسلّح، وربما توترات وحروب.

ومع أن تركيا استطاعت بناء قدراتها إلى مستوى متقدم، فإنها تعاني شحّ التحالفات الموثوقة. وقد يؤدي استخدام القوة أحيانًا من دون وجود تحالف قوي إلى نتائج غير مرغوب فيها. على سبيل المثال، قد تنحاز الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (الحلفاء التقليديون في حلف الناتو) إلى اليونان في شرق المتوسط بما يشمل فرض عقوبات مشدّدة على تركيا أو حتى الوقوف إلى جانب أثينا في حال اندلاع مواجهة فعلية. وقد حدث هذا السيناريو بالفعل في قبرص في عام 1974. وليست هناك ضمانات تمنع تكراره.

إن السياسة التركية الحالية القائمة على التحالفات المرنة وموازنة علاقاتها بالغرب والشرق، رغم الفوائد التي تحققها، قد تزيد معضلتها في بناء التحالفات. فتقاربها الحالي مع روسيا مثلًا، بخاصة في المشتريات العسكرية، يعد أحد أسباب التوتر مع الولايات المتحدة؛ ما قد يزيد من عزلتها عن حلفائها الغربيين. أما روسيا نفسها فلا تعدّ حليفًا موثوقًا لتركيا بشكل كلي في مواجهة الغرب؛ فعلاقاتهما التاريخية مثقلة بالحروب والتهديد وعدم الثقة. أما علاقاتهما الراهنة فإنها قائمة على التنافس، كما في أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا، وأحيانًا على المواجهة، كما في سورية وليبيا، رغم تطور هذه العلاقات على المستوى الثنائي.

في ضوء هذا الواقع، يبقى هناك جدلٌ حول رأيٍ سائدٍ بأن تركيا ذات أهمية استراتيجية للغرب، يصعب أن يفرّط فيها حتى لا تُدفَع أكثر نحو روسيا أو الصين. في الحقيقة، تثير هذه المقولة تساؤلًا مهمًا؛ فهل هذه الأهمية ذاتها لا تزال قائمة حاليًا؟

1. كانت تركيا تؤدي دورًا وظيفيًا تابعًا في الحلف الغربي حتى نهاية القرن العشرين على الأقل. أما اليوم فهي تسعى نحو الاستقلالية والخروج مما يسمى نظام الهيمنة الأميركي. وكانت سياساتها متسقة إلى حد بعيد مع الحليف الغربي، بينما لديها اليوم أجندتها ومصالحها الخاصة التي تتعارض أحيانًا مع الأجندة الغربية. بناءً عليه، فإن دور أنقرة وسياستها الحالية ربما يقلّصان من اهتمام الغرب باستمرار اعتبارها حليفًا.

2. كان الاتحاد السوفياتي يمثل تهديدًا مباشرًا للغرب في الحرب الباردة، ويمتد نفوذه إلى وسط أوروبا، فضلًا عن وجود أنظمة تابعة له في أنحاء مختلفة من العالم تهدد المصالح الغربية؛ الأمر الذي جعل تركيا جبهةً أمامية في استراتيجية المواجهة الغربية. أما اليوم، رغم تصاعد القوة الروسية مجددًا، فإن نفوذ الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وصل إلى التخوم الروسية؛ أي

إلى أوكرانيا وجورجيا وأغلبية دول أوروبا الشرقية (بولندا، ورومانيا، وهنغاريا، وسلوفاكيا، ودول البلطيق الثلاث). كما أن معظم هذه الدول تجاور تركيا شمالًا وشرقًا؛ ما يقلل من تفرّد تركيا بوصفها «جبهة أمامية»، إن جازت التسمية اليوم. فالعديد من تلك الدول أصبحت أعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتعتمد في أمنها بصورة شبه كاملة على الغرب، بعكس تركيا التي أصبحت تتمتع بقدرة تتحدى بها الغرب أحيانًا. ومع أن هذه الدول ليست بحجم تركيا وقوتها وأهميتها الاستراتيجية، فإنها في مجموعها قد تشكل بديلًا محتملًا.

3. أثارت تركيا شكوك الغرب إزاء مدى أهميتها في مواجهة روسيا، إثر تعارض سياساتها معه؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك رفضها الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على موسكو بعد ضم الأخيرة شبه جزيرة القرم في عام 2014، وكذلك شراء نظام الدفاع الجوي الروسي إس-400.

4. يدرك الغرب حاجة تركيا إليه في أي مواجهة تركية – روسية محتملة، ويعوّل على صعوبة تقبّل أنقرة فكرة أن تكون حليفًا لروسيا في مواجهة الغرب؛ فعنصر التوازن لدى تركيا ضد روسيا هو حلف الناتو. ومن ثمّ، فهي في حاجة متبادلة مع الناتو.

لا يعني ما سبق مطلقًا نفي أهمية تركيا استراتيجيًا بالنسبة إلى الغرب؛ فموقعها الجغرافي الذي يتوسط الشرق والغرب، ودورها الإقليمي الكبير والمؤثر، وقدراتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة المتصاعدة التي يمكن أن تضيف ميزةً لأي توازن قوى بين الغرب وروسيا، وبين الغرب والصين أيضًا، لا يمكن تجاهلها. ولكنّ التعويل على رأي سائد بأن الغرب لن ينحاز كليًا ضد تركيا خشية تحالفها مع روسيا فيه نظر، ويحتاج إلى مراجعة من منظور واقعي؛ لأن تركيا نفسها تحاول أن تعمل على الاستقلالية، عبر القدرات والتحالفات المرنة، وألا تكون مجرد حاجة للغرب في مواجهة أطراف دولية أخرى.

من الواضح أن بناء التحالفات الموثوقة، عوضًا عن الغرب، هو التحدي الأبرز بالنسبة إلى سياسة تركيا الخارجية حاليًا وفي المستقبل، في ظل وجود تحالف مناهض لدورها في المنطقة العربية، وتحالف آخر مضاد لمصالحها في شرق المتوسط، وهما يحظيان بدعم الغرب، وكذلك في ظل عدم موثوقية التحالف الكلي مع روسيا أيضًا، ووجود اختلافات سياسية تقيّد إمكانية التحالف التامّ مع الصين، ووجود تنافس واضح مع إيران رغم الشراكة. وقد يُفسّر ذلك محاولة تركيا تعزيز الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي وزيادة نفوذها في الخارج، من أجل زيادة وزنها ومكانتها في أي تحالفات، بل واستقطاب هذه التحالفات بمرونة.

ثانيًا: السياسة الخارجية الحالية متجددة وتشترك في معالم أساسية مع سياسات سابقة

1. تتضمن السياسة الخارجية التركية الحالية بعض معالم سياسة الفترة الأولى من تاريخ الجمهورية؛ كالنزعة الاستقلالية التي رافقت التأسيس، ومحاولة موازنة العلاقات بالقوى الدولية. ومع ذلك، هناك فرق بين الفترتين؛ فقد اتسمت موازنة العلاقات بالقوى الدولية بعد الاستقلال بالحياد السلبي؛ أي عدم التحالف مع أي قوة دولية. أما السياسة الحالية فتحاول إقامة تحالفات مرنة بالتوازن في العلاقات بين الغرب والشرق وبالاحتفاظ بالعلاقات الأمنية الاستراتيجية الغربية، وفي الوقت نفسه بتعميق الشراكة مع روسيا والصين وإيران. وفي عهد الجمهورية الأول سعت عبر الحياد إلى منع التدخل في شؤونها

لتكريس حدود الجمهورية والاستقلال وبناء الهياكل الجديدة للدولة، أما السياسة الحالية فتحاول من خلال العلاقات القوية مع الغرب وروسيا أن تعزّز القدرات الاقتصادية والعسكرية الذاتية، لتحقيق الغاية نفسها؛ أي الاستقلالية.

2. قامت السياسة التقليدية منذ منتصف القرن الماضي على التحالف مع الغرب، ولا تزال كذلك السياسة الحالية. فرغم تزايد مشاعر العداء مؤخرًا في تركيا تجاه الغرب، والشعور بعدم الرضا عن الوضع التابع، ومحاولة التحرر من نظام الحليف المهيمن، وتوتر العلاقات، وتزايد الانتقادات المتبادلة، فإنّ أنقرة لا تزال تعتبر الغرب حليفها الأمني الأساسي؛ فمن خلاله تعتبر نفسها جزءًا من المجتمع الأطلسي وأمنه؛ وعضويتها في الناتو تعد أفضل خيار لها – حتى الآن – للدفاع ضد أي عدوان محتمل من روسيا التي تظل علاقات أنقرة بها حذرة، كما توضح النقطة التالية.

3. تشترك السياسة الحالية مع سياستي «الشراكة» و«التهديد» اللتين سبق أن اتسمت بهما علاقاتها مع روسيا. فقد كانت روسيا بعد الثورة البلشفية شريكًا للأتراك ضد الاحتلال الغربي قبيل تأسيس الجمهورية، ثمّ تحولت إلى تهديد أمني وأيديولوجي أساسي لتركيا في الحرب الباردة. وحاليًا، عادت روسيا مرة أخرى شريكًا لأنقرة في الاقتصاد والطاقة والتسلّح، وكذلك مساهمًا محتملًا في موازنة العلاقات بالغرب. لكن هذه الشراكة تظل مهددة، فقد قدّم قطع العلاقات في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إثر إسقاط الطائرة الروسية مثالًا على احتمال تحول الشراكة إلى عداء في أي لحظة. كما أن سياستيهما الإقليمية المتنافستين قد تتحولان إلى صدام في أي وقت، في سورية وأذربيجان وأوكرانيا مثلًا. لذلك، تظل السياسة الحالية حذرة في علاقاتها مع روسيا، ويظل الإرث المختلط من العداء والتعاون متجذرًا في إدراك الدولتين.

4. تقوم السياسة الحالية بدور إقليمي نشط بدأه سابقًا الرئيس تورغوت أوزال بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، ويقوم على تصور تركيا مركزًا مؤثرًا في مناطق جغرافية مجاورة. وبعد تلاشي الطموح الإقليمي بوفاة أوزال في عام 1993، ثم بإجهاض مشروع رئيس الوزراء نجم الدين أربكان في عام 1997 لتعميق العلاقات بالعالم الإسلامي، تابع حزب العدالة والتنمية هذا الطموح الإقليمي، مستخدمًا الدبلوماسية، وأضاف إليه سياسة القوة.

5. الانتشار والتدخل العسكري الخارجي الحالي منذ عام 2016 متجددٌ من سياسة سابقة بدأها رئيس الوزراء بولنت أجاويد ونائبه أربكان في عام 1974 في شمال قبرص، وتكررت كعمليات متقطعة وغارات جوية في شمال العراق منذ التسعينيات ضد حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، تظل هناك اختلافات تميّز الانتشار والتدخلات العسكرية الحالية، بخاصة في مداها الجغرافي (سورية، ليبيا، أذربيجان، الخليج العربي، القرن الأفريقي)، وفي نوعية المشاركة (عمليات شاملة، قواعد عسكرية، تعاون دفاعي مشترك، تدريب، مبيعات أسلحة).

ثالثًا: يترتب على كون السياسة الخارجية متجددةً نتائجُ مستقبلية، منها:

1. هناك ديمومة وتواصل في التوجهات والقضايا الأساسية للسياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية حتى الآن، رغم اختلاف المرحلة الزمنية، واختلاف النخب السياسية الحاكمة وتوجهاتها، واختلاف أسلوب التعامل مع هذه القضايا، واختلاف السياقين الدولي والإقليمي. على سبيل المثال، هناك اختلافات جوهرية في توجهات أتاتورك وأردوغان وفي السياق الزمني، لكنْ هناك توافق في مسألتين أساسيتين في السياسة الخارجية لكل منهما: الاستقلالية، وموازنة العلاقات

التركية بالقوى الدولية ولو بطرق مختلفة. وهناك اختلافات بين أوزال وأربكان وأردوغان، لكنْ ثمة توافق في السياسة الإقليمية النشطة ودور تركيا المركزي. وهناك اختلاف بين أجاويد وأردوغان، لكنْ ثمة تشابه في استخدام التدخل العسكري لمواجهة تهديد المصالح القومية. بهذا، أدى القادة الأتراك دورًا خارجيًا متقاربًا في سياقات سياسية مختلفة محليًا وإقليميًا ودوليًا. ويعني هذا أن قضايا السياسة الخارجية ترتكز على شعور قومي عام تجاه قضايا أساسية يبدو أن ثمة ما يشبه الاتفاق الضمني عليها.

2. يؤكد تجدّد هذه السياسات وحضورها عبر تاريخ الجمهورية أنها غير مقتصرة على حزبٍ أو رئيسٍ، ولا ترتبط بحقبة أيٍّ منهما بالضرورة، وأنها قد تستمر مستقبلًا حتى لو حدث انقطاع مؤقت بين مرحلة وأخرى أو رئيس وآخر. على سبيل المثال، بدأت أنقرة بسياسة الاكتفاء الذاتي في القدرات الدفاعية لتقليص ضغوط الخارج على سياستها الخارجية بعد حظر السلاح عليها 1974–1978، فاستمرت الحكومات المتعاقبة في العمل بهذه السياسة رغم اختلاف توجهاتها وتفاوت إنجازاتها. وقد أولاها حزب العدالة والتنمية أهمية كبيرة حتى تراكمت الإنجازات، فبلغت نسبة الاعتماد الذاتي حاليًا أكثر من الثلثين.

3. جمعت السياسة الخارجية الحالية مرةً واحدةً بين معظم المعالم الأساسية للسياسات السابقة. ويشير هذا إلى التغيرات الجديدة التي منحت الحكومة التركية استقلالية نسبية أكبر من السابق للجمع بين ما يبدو متضادات. فالتحالفات المرنة والعلاقات القوية مع الغرب وروسيا والصين وإيران في آن واحد لم تكن متاحة سابقًا. كما أن التحكم في علاقات ثنائية متطورة، وإقليمية متصادمة مع روسيا، في وقت واحدٍ، لم تكن متصورة. والجمع بين الدبلوماسية واستخدام القوة بصورة منفردة لم يتح إلا مؤخرًا.

يؤكد ما سبق كله استمرارية بعض السياسات والتوجهات الخارجية الأساسية، وأنها تمثل تيارًا سائدًا في تركيا، وأنها لا ترتبط بحزب أو رئيس بالضرورة، وإن كان تفعيلها يعتمد على مدى فاعلية الحكومة والرئيس بالطبع (كما نوضح تاليًا). بمعنى، أن الانقطاع الزمني أو تغير الحكومات والرؤساء قد يؤثر في غياب هذه السياسات وقضاياها فترة، لكنها تظل حاضرة في المستقبل، وقابلة للاستدعاء والتفعيل مجددًا، لأنها مرتبطة بالشعور والإرث القومي المشترك بمكانة تركيا.

رابعًا: دور الرئيس أردوغان في السياسة الخارجية الحالية وتوجهاتها

لا يعني كون السياسة الخارجية الحالية متجددة من سياسات سابقة أن دور حزب العدالة والتنمية أو الرئيس أردوغان ليس أساسيًا في رسمها وتنفيذها منذ عام 2002 حتى الآن. بل من الملاحظ أن التوجهات والقضايا الخارجية الأساسية قد بادر إليها ونفذها وأعطاها زخمًا وأعاد إحياءها قادة كاريزميون في تاريخ تركيا الحديث مثل أتاتورك، وأوزال، وأربكان، وأردوغان. كما أشرنا في الكتاب، تعرضت النظريات البنيوية للنقد بسبب عدم تركيزها على القدرة البشرية والإرادة الفردية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وأشرنا أيضًا إلى الآراء التي بحثت في سمات شخصية أردوغان، من أنها تقوم على المواجهة، وتتحدى الأمر الواقع وتابوهات السياسة، وتحظى بكاريزمية تُلهم أنصاره وقاعدته الانتخابية، وهو يتمتع ببراغماتية تمكنه من التعامل مع الوضع القائم مع اعتقاده الجازم بالتغيير، وأنه مصمم على إحياء مكانة تركيا الخارجية. وقد

عززت متغيرات عديدة هذه السمات لديه وكذلك دوره الفعلي مثل فوزه في 15 استحقاقًا انتخابيًا متعاقبًا، والتحول إلى النظام الرئاسي، وتحديه التسلسل الهرمي التقليدي في اتخاذ القرار الخارجي وإلغائه (حيث كان رئيس الحكومة ووزير الخارجية مقيّدين ببيروقراطية وزارة الخارجية، والجيش، ومجلس الأمن القومي، والبرلمان)، فأصبح الرئيس هو محور صناعة القرار. لقد أتاحت له سماته الشخصية ودوره السياسي التأثير في خيارات تركيا وتوجهاتها الخارجية.

خامسًا: مدى تأثير صعود القوميين في السياسة الخارجية الحالية

صحيح أن نهج السياسة الخارجية الجديدة يميل نحو أجندة قومية، لكنّ ذلك لا يبرر تضخيم تأثير القوميين أو تفسير السياسة الخارجية الحالية بأنها معبّرة عن صعودهم. ثمة سياسات اتخذها حزب العدالة والتنمية داخلية وخارجية تتفق مع توجه حزب الحركة القومية قبل أن يتقاربا. فمثلًا، قامت حكومات حزب العدالة والتنمية بمواجهة حركة غولن منذ عام 2013، وحزب العمال الكردستاني منذ منتصف 2015، وتوترت العلاقات مع الغرب منذ عام 2013، بينما بدأ التقارب مع الحركة القومية رسميًا في الاستفتاء الدستوري على النظام الرئاسي في عام 2017، وتحالفا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2018 والبلدية في عام 2019. كما لا تختلف أجندة حزب العدالة والتنمية عن أجندة القوميين في ما يتعلق بالاستقلالية، وتعزيز الاعتماد الذاتي، وتقليص الاعتماد على الغرب، وتعزيز الشراكة مع روسيا والصين وإيران. ومثلما تتسم علاقة حزب العدالة والتنمية بالحذر مع روسيا، فإن القوميين أيضًا لديهم مشاعر مختلطة تجاهها؛ فهم يركزون على أهمية تقوية العلاقات معها لكنهم يدركون مطامحها التاريخية في المشاركة في إدارة المضائق التركية، أو تهديدها للمصالح التركية في سورية والقوقاز مثلًا.

سادسًا: تجاوز السياسة الخارجية الحالية الانقسام الداخلي التقليدي العلماني – الإسلامي

أصبحت السياسة الخارجية تتمحور أساسًا حول الأمن القومي والمصالح القومية، وليس حول أجندة إسلامية مقابل علمانية وغربية؛ إذ إن خريطة التحالفات الجديدة في تركيا تؤكد تجاوز هذا الانقسام. فقد أسفرت المتغيرات المحلية في العقد الأخير عن ظهور تحالفين جديدين منذ انتخابات عام 2018 على الأقل: **الأول**، تحالف الشعب الذي يضم ثلاثة أحزاب هي: حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وحزب الاتحاد الكبير. **والثاني**، تحالف الأمة الذي يضم أربعة أحزاب: حزب الشعب الجمهوري، والحزب الجيد المنشق عن الحركة القومية، وحزب السعادة، والحزب الديمقراطي. وبهذا تحالف حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية مع القوميين العلمانيين. وفي المقابل، انقسم الإسلاميون أنفسهم؛ فحركة غولن تحولت من حليف للعدالة والتنمية إلى معادٍ له، ثم صنفتها الحكومة منظمةً إرهابية. وانضمّ حزب السعادة وريث حركة أربكان الإسلامية (الرؤية الوطنية) إلى تحالف الأمة الذي يقوده حزب الشعب الجمهوري الكمالي العلماني، رغم احتمال أن يتقارب السعادة مستقبلًا مع العدالة والتنمية. كما ابتعدت شخصيات إسلامية كبيرة ومؤسِّسة لحزب العدالة والتنمية عنه، مثل عبد الله غول، وبولنت آرنيج، وعلي باباجان، وأحمد داود أوغلو. وأسس الأخيران حزبين مستقلين سوف ينافسان على الناخبين المحافظين بالدرجة الأولى، ويتخذان خطًا معارضًا.

ورغم توافق الجميع على مصالح تركيا القومية، فهم يختلفون في طريقة حمايتها؛ فأغلبية المعارضة، وفيها إسلاميون، يعارضون التدخل في سورية وليبيا، ويرفضون سياسة التنافس مع بعض الدول العربية كالسعودية والإمارات ومصر، ويتطلعون إلى التوافق أكثر مع الحلفاء الغربيين بدلًا من التوترات معهم. ومن ثمّ، يرون أن المصالح القومية تتحقق بالتوافق الخارجي بدلًا من المواجهة.

ومع ذلك، أدت بعض السياسات الخارجية الحالية المرتكزة على الأمن والمصالح القومية، مثل تعديل الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة عبر توقيع الاتفاقية البحرية التركية – الليبية إلى ما يبدو أنه إلزام لأي حكومة في المستقبل (حتى إن كانت من المعارضة الحالية) بالحفاظ على هذه المصالح وعلى الاتفاقية، والدفاع عما أصبح يعد جزءًا من الوطن. فقد أصبحت القضية متعلقة بالشعور القومي للأتراك، وبالمؤسسة العسكرية التي تولي الدفاع عن الحدود أهمية خاصة. لذا، قد تصبح هذه القضية القومية، مثلًا، أحد بنود أي سياسة خارجية مستقبلية بصرف النظر عن هوية الحكومة؛ علمانية أو قومية أو ذات جذور إسلامية.

سابعًا: مكانة العلاقة المدنية – العسكرية الجديدة في السياسة الخارجية الحالية

احتاجت السياسة الخارجية الحالية إلى مساهمة الجيش ودعمه، لاعتمادها في جزء منها على وسائل وعلاقات عسكرية مثل تأسيس القواعد في الخارج، والتدخل العسكري، ومرافقة سفن الاستكشاف والبحث، وتعزيز العلاقات المتصلة بتطوير الأسلحة وصادراتها، وعقد اتفاقيات الدفاع المشترك والتدريب. لذا، أعطت السياسة الجديدة زخمًا لإعادة تشكّل العلاقة المدنية – العسكرية التي بدأت بالتبلور بعد محاولة الانقلاب العسكري في عام 2016. فرغم أن حزب العدالة والتنمية عمل على تقليص دور الجيش في السياسة عبر الإصلاحات الدستورية، فإن فشل الانقلاب أتاح التخلص من القادة والضباط المتهمين بتدبيره وتنفيذه، وفي المقابل أبرز القادة والضباط الذين واجهوه، وأهمهم رئيس هيئة الأركان خلوصي أكار. ويقوم أكار بوصفه وزيرًا للدفاع بصورة لافتة في السياسة الخارجية الجديدة، وفي تنسيق الشؤون الدفاعية فيها؛ بين الجيش والرئاسة ووزارة الخارجية والقوات في الخارج.

ثامنًا: توسيع مفهوم الوطن في خطاب السياسة الخارجية الحالية وسلوكها

منذ عام 2019، صار توسيع المنطقة البحرية الخالصة لتركيا واعتبارها ضمن كيانها السيادي، أو الوطن، أحد معالم السياسة الخارجية الجديدة. فقد أصبح سلوك هذه السياسة وخطابها يركزان على أحقية تركيا في هذه المناطق، من خلال: توقيع اتفاقية بحرية مع ليبيا لتثبيت رؤيتها قانونيًا، وتسيير سفن البحث والاستكشاف التي ترافقها سفن عسكرية لتكريس وجودٍ دائم في شرق المتوسط، وتفعيل الخطاب السياسي المدافع عن هذه التحركات، وتحريك المسار الدبلوماسي مع الأطراف المعنية بالنزاع لشرح وجهة النظر القانونية والواقعية، وإبداء الاستعداد للمفاوضات، وعقد مباحثات مع اليونان والاتحاد الأوروبي. إن توسيع الحدود و«تمزيق الخرائط» القديمة، بحسب الخطاب والسلوك التركي الجديد من جهة، وإرث العداء بين تركيا واليونان، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر، التي تتقاطع مع الحدود التركية – الليبية

من جهة أخرى، يخلق كله احتمالات للمواجهة العسكرية، لكنه يفتح المجال واسعًا للتفاوض. وينطوي هذا الواقع الجديد أيضًا على فرص ومخاطر، وقد يحتاج إلى الموازنة بين القدرات والتحالفات في إطار السياسة الخارجية الجديدة.

تاسعًا: مكانة التدخل لصالح أذربيجان في اتجاه السياسة الخارجية شرقًا

أظهر التدخل العسكري التركي لصالح أذربيجان والتحرك الدبلوماسي الذي رافقه، أن الاتجاه شرقًا في السياسة الخارجية يولي أهمية كبيرة لدول ومناطق أخرى، مثل باكستان والصين، وجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى. فكسب أذربيجان على نحو حاسم، التي تقع على بوابة تركيا البرية نحو الشرق، قد زاد من أهمية تركيا نفسها على طريق الحرير البري الجديد، وطريق نقل الطاقة؛ ما من شأنه تعزيز أهميتها بالنسبة إلى الصين، ومكانتها الجغرافية والاقتصادية بين الشرق والغرب. وأظهر التدخل أيضًا أن استثمار أنقرة في الاتجاه شرقًا لا يقتصر على روسيا وإيران. فمع أن هذا الاتجاه يحظى باهتمام هاتين الدولتين وتشجيعهما، لأنه يعني بالنسبة إليهما توثيق علاقاتهما بأنقرة على حساب نفوذ الغرب، فإن طبيعة التدخل في أذربيجان نبّهت إلى أن هذا الاتجاه قد تتعارض فيه سياسات تركيا أيضًا مع مصالح موسكو وطهران، والتي تنافسهما جيوسياسيًا في مناطق نفوذهما القريبة.

أخيرًا، في ظل سياقٍ دولي يموج بالتغيّر والتنافس، وصعود قوى جديدة، وفي بيئةٍ إقليمية غير مستقرة، تبقى التحالفات المرنة، غير المشدودة إلى طرف واحد أو ملتزمة معه على حساب مصالحها، خيارًا يلائم وضع تركيا جغرافيًا وتاريخيًا واستراتيجيًا. فهي تدرك أن العلاقات بالغرب والشرق تعتمد على المصالح المتبادلة فحسب، وأن كليهما يتطلع إلى التحالف معها من منطلق موازنة الطرف الآخر بصفة أساسية، وليس لتعزيز مكانة تركيا نفسها التي تُعدّ بدورها مُنافِسة لهما أيضًا. وبما أنّ الصراع والتدافع مستمران بطبيعتهما، فإنّ بناء التحالفات في اتجاهي الغرب والشرق، والموازنة بينهما، وكذلك تعزيز الاستقلالية، تظل أهم شواغل السياسة الخارجية التركية.

المراجع

1 – العربية

بارجيتر، أليسون. «عقبات أمام الانتقال الديمقراطي في ليبيا»، في: **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والممارسة. اسطنبول: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016.

داود أوغلو، أحمد. **العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا في الساحة الدولية**. الدوحة/بيروت: مركز الجزيرة للدراسات؛ المؤسسة العربية للعلوم ناشرون، 2010.

«غاز شرق المتوسط، الأبعاد الاقتصادية والعسكرية». **تقدير موقف**. مركز الجزيرة للدراسات. 5/2/2020. في: https://bit.ly/2BVlBGy

قدورة، عماد يوسف. «الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية». **دراسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. كانون الأول/ديسمبر 2014.

RRRRR. **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيوبولتيكية**. أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015.

«قمة موسكو: هل يصمد اتفاق وقف إطلاق النار حول إدلب». **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. 10 آذار/مارس 2020. في: https://bit.ly/2NoSVZ6

2 – الأجنبية

«The AKP Political Vision 2023.» The AKP Official Website. at: https://bit.ly/1NQGfE7

Aktürk, Şener. «Relations between Russia and Turkey Before, During, and After the Failed Coup of 2016.» *Insight Turkey.* vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Akyol, Mustafa. «Here's How to Stop Turkey's Anti-American Turn.» *Foreign Policy.* 23/8/2016. at: https://bit.ly/3fRmcI4

________. «How Turkey's AKP Undid its Legacy on 'Kurdish Question'.» *Al-Monitor.* at: http://bit.ly/2eh5Rfq

Aras, Damla. «The Syrian Uprising: Turkish-Syrian Relations Go Downhill.» *Middle East Quarterly.* vol. 19, no. 2 (Spring 2012).

Ataman, Mihittin. «Editor's Note.» *Insight Turkey.* vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Ayoob, Mohammed. «Turkey and Iran: Frenemies in the Middle East.» *The Strategist.* 18/3/2021. at: https://bit.ly/3dbpMgt

Bağcı, Hüseyin & Çağlar Kurç. «Turkey's Strategic Choice: Buy or Make Weapons?.» *Defence Studies*. vol. 17, no. 1 (2017).

Balci, Ali. «A Three-level Analysis of Turkey's Crisis with the U.S.-led Order.» *Insight Turkey.* vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Balci, Bayram. «Turkey's Gülen Movement: Between Social Activism and Politics.» Carnegie Endowment for International Peace. 24/10/2013, at: https://bit.ly/3fNnxjY

Barelovich, Eyal. «Turkish-Israeli Military Relations and Security Cooperation.» *Report*. vol. 4, no. 6 (December 2014).

Biresselioğlu, Mehmet Efe. «Clashing Interests in the Eastern Mediterranean.» *Insight Turkey.* vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Bojang, A.S. «The Study of Foreign Policy in International Relations.» *Journal of Political Science and Public Affairs*. vol. 6, no. 4 (2018).

Cagaptay, Soner. «Will Turkey and China Become Friends?.» The Washington Institute for the Middle East. 14/8/2019. at: https://bit.ly/3lLP8Fw

Cleveland, William L. & Martin Bunton. *A History of the Modern Middle East.* 5th ed. Boulder, CO: Westview Press, 2013.

Çolakoğlu, Selçuk. «Turkey-China Relations: Rising Partnership.» *Ortadogu Analiz*. vol. 5, no. 52 (April 2013).

________. «Turkey-China Relations: From 'Strategic Cooperation' to 'Strategic Partnership?.» Middle East Institute. 8/3/2018. at: https://bit.ly/2QnMMAY

________. «The Rise of Eurasianism in Turkish Foreign Policy: Can Turkey Change its pro-Western Orientation?.» Middle East Institute. 16/4/2019. at: https://bit.ly/2T1uQLe

«Constitutional Amendments in Turkey: Predictions and Implications.» Al-Jazeera Studies Center. 28/2/2017. at: http://bit.ly/2p07LYJ

Cornell, Svante E. «Turkey and the Conflict in Nagorno Karabakh: A Delicate Balance.» *Middle Eastern Studies.* vol. 34, no. 1 (January 1998).

________ & M. K. Kaya. «The Naqshbandi-Khalidi Order and Political Islam in Turkey.» Hudson Institute. 3/9/2015. at: http://bit.ly/2b5PGol

Coşkun, Bezen Balamir. «Soul Searching in the Gulf: From the Ottoman Age of Exploration to Strategic Depth and Trading State,» in: Özden Zeynep Oktav & Helin Sarı Ertem (eds), *GCC-Turkey Relations: Dawn of a New Era* (Cambridge: Gulf Research Centre, 2015).

Cristiani, Dario. «Turkey-GCC Ties: Ankara Sets its Sights on the Gulf.» *World Politics Review.* 7/6/2010. at: https://bit.ly/2BkF7ch

Çuhadar, Ç.E. et al. «Turkish Leaders and their Foreign Policy Decision-making Style: A Comparative and Multi-method Perspective.» *Turkish Studies* (February 2020).

Davutoglü, Ahmet. «The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis)Order.» *Intellectual Discourse*. vol. 2, no. 2 (1994).

________. «Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007.» *Insight Turkey.* vol. 10, no. 1 (2008).

Demir, Hilmi. «Selefiler Kimdir, Selefilik Nedir?.» Teostrateji Arastirmalari Merkezi. 30/6/2014. at: http://bit.ly/2htXSyI

Demiryol, Tolga. «Between Security and Prosperity: Turkey and the Prospect of Energy Cooperation in the Eastern Mediterranean.» *Turkish Studies.* vol. 20, no. 3 (2019).

Dinc, Cengiz & Mustafa Yetim. «Transformation of Turkish Foreign Policy toward the Middle East: From Non-Involvement to a Leading Role.» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations.* vol. 11, no. 1 (2012).

Eissler, Eric R. & Gözde Arasıl. «Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean.» *The RUSI Journal*. vol. 159, no. 2 (2014).

European Commission. «Summit Meeting Re-energises EU-Turkey Relations.» 29/11/2015, at: https://bit.ly/3egrTjA

________. European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations. Turkey. «Membership Status.» at: https://bit.ly/3j7i1ub

European Council. Foreign Affairs Council. «Turkey.» 13/7/2020, at: https://bit.ly/3fvwNbH

European Parliament. European Parliament Resolution on the Situation in Turkey (RSP2013/2664). Document no. 0309/2013. June 11, 2013. at: https://bit.ly/2AsXwGf

________. «Turkey and Relations with the European Union.» Brief no. 7. 10/2/2000, at: https://bit.ly/3iCTzjm

European Union. Delegation of the European Union on Turkey. «Current Status.» at: https://bit.ly/3ete6Es

Finkel, Caroline. *Osman's Dream: The Story of the Ottoman Empire 1300-1923.* New York: Hachette, 2012.

Fishman, Ben. «What Biden Can do for Libya.» The Washington Institute for Near East Policy. *Policy Analysis.* 26/3/2021, at: https://bit.ly/2PzsvIB

Flanagan, Stephen J. et al. *Turkey's Volatile Dynamics—Implications for the U.S.-Turkish Strategic Partnership and the U.S. Army.* Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2020.

Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East.* New York, NY: Henry Holt and Company, 1989.

Göl, Ayla. «The Identity of Turkey: Muslim and Secular.» *Third World Quarterly.* vol. 30, no. 4 (2009).

Görener, Ş. & Meltem Ş. Ucal. «The Personality and Leadership Style of Recep Tayyip Erdoğan: Implications for Turkish Foreign Policy.» *Turkish Studies.* vol. 12, no. 3 (2011).

Gülen, Fethullah. «A Comparative Approach to Islam and Democracy.» Elvan Ceylan (trans.). *SAIS Review.* vol. 21, no. 2 (Summer-Fall 2001).

Gür, Nurullah, Mevlüt Tatliyer & Şerif Dilek. «The Turkish Economy at the Crossroads: The Political Economy of the 2018 Financial Turbulence.» *Insight Turkey.* vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Gurcan, Metin. «Is Turkish Defense Industry's 'Success Story' Turning Sour?.» *Al-Monitor*. 4/5/2020. at: https://bit.ly/32GVoqm

________ & Robert Johnson (eds.). *The Gallipoli Campaign: The Turkish Perspective*. London & New York: Routledge, 2016.

Hacaoglu, Selcan & Firat Kozok. «Turkish Offshore Gas Deal with Libya Upsets Mediterranean Boundaries.» *World Oil.* 12/6/2019. at: https://bit.ly/31P67ir

Hale, William. «Turkey, the U.S., Russia, and the Syrian Civil War.» *Insight Turkey.* vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Hartwell, Leon. «Conflict Resolution: Lessons from the Dayton Peace Process.» *Negotiation Journal.* vol. 35, no. 4 (October 2019).

Haugom, Lars. «Turkish Foreign Policy under Erdogan: A Change in International Orientation?.» *Comparative Strategy.* vol. 38, no. 3 (2019).

Hellenic Republic. Ministry of Foreign Affairs. «Statement of the Minister of Foreign Affairs, Nikos Dendias, Following the signing of the Agreement on the Delimitation of EEZ between Greece and Egypt.» 6/8/2020. at: https://bit.ly/33Sxbyg

Helmreich, Paul C. *From Paris to Sèvres: The Partition of the Ottoman Empire at the Peace Conference of 1919-1920.* Ohio: Ohio University Press, 1974.

Hess, Andrew C. «The Battle of Lepanto and Its Place in Mediterranean History.» *Past & Present.* no. 57 (November 1972).

Hodges, Doyle et al. *The Future of Turkey's Foreign Policy.* Policy Roundtable. Texas National Security Review (October 24, 2019), at: https://bit.ly/3ysmZJq

Holsti, K.J. «National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy.» *International Studies Quarterly.* vol. 14, no. 3 (September 1970).

House of Commons Foreign Affairs Committee. «The UK's Relations with Turkey.» Tenth Report of Session 2016-17. London: March 21, 2017 at: http://bit.ly/2p4x3Hj

International Crisis Group. «Turkey Wades into Libya's Troubled Waters.» Crisis Group Europe Report no. 257. April 2020.

Isachenko, Daria. «Turkey-Russia Partnership in the War over Nagorno-Karabakh.» SWP Comment 2020/C 53 (November 2020). at: https://bit.ly/3w35nCO

Johnston, Alastair Iain. «How New and Assertive Is China's New Assertiveness?.» *International Security.* vol. 37, no. 4 (Spring 2013).

Jung, Dietrich. «Turkey and the Arab World: Historical Narratives and New Political Realities.» *Mediterranean Politics.* vol. 10, no. 1 (March 2005).

Kaddorah, Emad Y. *The Strategic Regional Role of Turkey.* M.A. Dissertation. Department of Defense and Strategic Studies. Pune. University of Pune, 1993.

Kaliber, Alper & Esra Kaliber. «From De-Europeanisation to Anti-Western Populism: Turkish Foreign Policy in Flux.» *The International Spectator.* vol. 54, no. 4 (2019).

Kasapoglu, Can. «Turkey's Forward-Basing Posture.» EDAM Foreign Policy and Security Paper Series. no. 4 (July 2017).

Kaya, Karen. «Turkey and China: Unlikely Strategic Partners.» Foreign Military Studies Office. Fort Leavenworth. KS 66027. August 2013.

Kesgin, Barış. «Turkey's Erdoğan: Leadership Style and Foreign Policy Audiences.» *Turkish Studies.* vol. 21, no. 1 (2020).

Klepek, Jakub. «Contemporary China-Turkey Relations.» Institute of New Europe. 22/1/2021. at: https://bit.ly/3cchNk3

The Kremlin, Moscow. «Meeting of High-Level Cooperation Council between Russia and Turkey.» 8/4/2019. at: https://bit.ly/3emeK6E

Küçük, Mine Nur. «Conceptions of 'the International' beyond the Core: Turkey in the Post-cold War Era.» *Turkish Studies.* vol. 19, no. 4 (2018).

Kuru, Ahmet T. «Changing Perspectives on Islamism and Secularism in Turkey: The AK Party and the Gülen Movement.» 25/10/2007. at: https://bit.ly/2S1TdKQ

________. «Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis.» *Mediterranean Quarterly.* vol. 26, no. 3 (2015).

Kuzio, Taras. «Turkey Forges a New Geo-Strategic Axis from Azerbaijan to Ukraine.» The Royal United Services Institute. Commentary (November 2020). at: https://bit.ly/3w5AsWy

«Libya: Conflict, Transition and US Policy.» Congressional Research Service (June 2020). at: https://bit.ly/3iAAwqn

Lindenstrauss, Gallia. «The Elections in Turkey: Strengthened Ultra-Nationalist Forces and the Possible Impact on Turkish Foreign Policy.» *INSS Insight.* no. 1069 (July 2018).

Lippe, John M. Vander. «Forgotten Brigade of the Forgotten War: Turkey's Participation in the Korean War.» *Middle Eastern Studies.* vol. 36, no. 1 (January 2000).

Lobell, Steven E., Norrin M. Ripsman & Jeffrey W. Taliaferro. *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2009.

Mackinnon, Amy. «Russia and Turkey's Proxy War in Libya Heats Up.» *Foreign Policy.* 19/6/2020, at: https://bit.ly/2YYLrCE

Mallinson, William, Pavel Kanevskiy & Aris Petasis. «Then is Now, but the Colours are New: Greece, Cyprus and the Evolving Power Game between the West, Russia and Turkey in the Eastern Mediterranean.» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies.* vol. 22, no. 3 (2020).

Mango, Andrew. «[Book Review:] Turkey in the New Century.» *Perceptions: Journal of International Affairs*. vol. 6, no. 4 (December 2001-February 2002).

McDonald, Ian. *The Dervish House.* New York: Hachette, 2010.

Mearsheimer, John J. «Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War.» *International Security.* vol. 15, no. 1 (Summer 1990).

________. *The Tragedy of Great Power Politics.* New York: W.W. Norton & Company, 2001.

Megerisi, Tarek. «It's Turkey's Libya Now.» The European Council on Foreign Relations. 20/5/2020. at: https://bit.ly/38v97Sd

Mitrovic, Marija. «Turkish Foreign Policy towards the Balkans: The Influence of Traditional Determinants on Davutoğlu's Conception of Turkey-Balkan Relations.» GeTMA Working Paper Series. 10 (2014).

Morgan Clifton & Glenn Palmer. «A Two-good Theory of Foreign Policy: An Application to Dispute Initiation and Reciprocation.» *International Interactions.* vol. 22, no. 3 (1997).

Morgenthau, Hans J. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace.* New York: Alfred A. Knopf, 1948.

Neset, Siri et al. «Turkish Foreign Policy: Structures and Decision-making Processes.» CHR. Michelsen Institute. Norway. CMI Report R 2019: 3. at: https://bit.ly/32rJUFq

«Nuclear Power in Turkey.» World Nuclear Organization. May 2015. at: https://bit.ly/3fHMht0

Office of the Historian. Department of State. United States of America. «The Eisenhower Doctrine, 1957.» at: https://bit.ly/1FGLJMQ

Ostovar, Afshon. «Sectarian Dilemmas in Iranian Foreign Policy: When Strategy and Identity Politics Collide.» Carnegie Endowment for International Peace. 30/11/2016. at: https://bit.ly/3tRPCNk

Özdamar, Özgür. «The Black Sea Region in the New Turkish Foreign Policy.» Black Sea Discussion Paper Series. Center for Economics and Foreign Policy Studies. EDAM. 2011.

Özertem, Hasan Selim. «Turkish Foreign Policy and the Energy Bonanza in the Eastern Mediterranean.» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies.* vol. 18, no. 4 (2016).

Park, Bill. «Populism and Islamism in Turkey.» *Turkish Studies*. vol. 19, no. 2 (2018).

Peimani, Hooman. *Regional Security and the Future of Central Asia: The Competition of Iran, Turkey and Russia.* London: Praeger Publishers, 1998.

Phillips, Christopher. «Into the Quagmire: Turkey's Frustrated Syria Policy.» The Chatham House. Middle East and North Africa Programme. MENAP BP 2012/04 (December 2012).

Pounds, Norman. *The Turkish Straits, Political Geography.* New York, NY: McGraw-Hill, 1972.

Renshon, Jonathan & Stanley A. Renshon. «The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making.» *Political Psychology.* vol. 29, no. 4 (August 2008).

Republic of Armenia. Ministry of Foreign Affairs. «Bilateral Relations, Russia.» at: https://bit.ly/3cukcq9

Republic of Turkey. Ministry of Foreign Affairs. «Relations with Central Asian Republics.» at: https://bit.ly/3ejM5ig

________. Ministry of Foreign Affairs. «Synopsis of the Turkish Foreign Policy.» at: https://bit.ly/3vax3Ej

________. Ministry of Foreign Affairs. «The Goals and Principles of Turkish Foreign Policy.» at: http://www.mfa.gov.tr/groupf/default.asp

________. Ministry of Foreign Affairs. «Turkey's Enterprising and Humanitarian Foreign Policy.» at: https://bit.ly/3gDiH8o

________. Ministry of Foreign Affairs. «Turkish Foreign Policy during Ataturk's Era.» at: https://bit.ly/3iNbq7K

________. The Constitutional Court. «Code on Establishment and Rules of Procedures of the Constitutional Court.» Code no. 6216. at: https://bit.ly/3fWO2DD

Robins, Philip. «Turkish Foreign Policy since 2002: Between a 'Post-Islamist' Government and a Kemalist State.» *International Affairs*. vol. 83, no. 2 (2007).

________. «Turkey's 'Double Gravity' Predicament.» *International Affairs.* vol. 89, no. 2 (2013).

Rose, Gideon. «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy.» *World Politics.* vol. 51, no. 1 (October 1998).

Saraswat, Deepika. «Partners in Need: An Overview of Turkey-Iran Relations in the Twenty-First Century.» Indian Council of Foreign Affairs. 8/2/2021. at: https://bit.ly/3s9PBnl

Seufert, Günter. «Is the Fethullah Gülen Movement Overstretching Itself? A Turkish Religious Community as a National and International Player.» SWP Research Paper. German Institute for International and Security Affairs. January 2014.

Singer, Sean R. «Erdogan's Muse: The School of Necip Fazil Kisakurek.» *World Affairs*. vol. 176, no. 4 (November-December 2013).

Sıradağ, Abdurrahim. «The Dynamics Shaping Turkish African Policy and Turkey's Approach towards the Western Sahara Conflict.» *Africana Studia.* no. 29 (2018).

Smith, Steve, Amelia Hadfield & Tim Dunne. *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases.* 3rd ed. Oxford, UK: Oxford University Press, 2016.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). «USA and France Dramatically Increase Major Arms Exports; Saudi Arabia is Largest Arms Importer, Says SIPRI.» 9/3/2020. at: https://bit.ly/2OH9Arq

Talbot, Valeria. «Turkey-GCC Relations in a Transforming Middle East.» *Analysis.* no. 178 (June 2013).

Taş, Hakki. «A History of Turkey's AKP-Gülen Conflict.» *Mediterranean Politics.* vol. 23, no. 3 (2018).

Tastektin, Fehim. «Why is Sirte Everyone's 'Red Line' in Libya?.» *Al-Monitor.* 20/6/2020. at: https://bit.ly/38vCGD3

Tepe, Sultan. «Turkey's AKP: A Model 'Muslim-Democratic' Party?.» *Journal of Democracy.* vol. 16, no. 3 (2005).

«Turkey-Israel Defence Agreement.» *Strategic Comments*. vol. 2, no. 6 (June 1996).

«Turkey's New Presidential System.» *Strategic Comments.* vol. 24, no. 6 (August 2018).

Turkish Statistical Institute (TUIK). «Exports by Country and Year 2013-2021.» at: https://bit.ly/3uJqv0j

________. «Exports by Country Groups and Year 2013-2021.» at: https://bit.ly/3uJqv0j

________. «Exports by Country and Year (Top 20 Country in Exports) 2013-2020.» at: https://bit.ly/3uJqv0j

________. «Imports by Country Groups and Year 2013-2021.» at: https://bit.ly/3uJqv0j

________. «Imports by Country and Year 2013-2021.» at: https://bit.ly/3uJqv0j

Türkiye Büyük Millet Meclisi. «Havale Edildiği Komisyon (2/1504).» at: http://bit.ly/2p4vCbT

Ülgül, Murat. «Erdoğan's Personal Diplomacy and Turkish Foreign Policy.» *Insight Turkey.* vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Ulusoy, Kıvanç. «Turkey and Israel: Changing Patterns of Alliances in the Eastern Mediterranean.» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies.* vol. 22, no. 3 (2020).

The U.S. State Department. The Office of Electronic Information. Bureau of Public Affairs. «The Baghdad Pact (1955) and the Central Treaty Organization (CENTO).» at: https://bit.ly/2MX5UzS

Uzer, Umut. *Identity and Turkish Foreign Policy: The Kemalist Influence in Cyprus and the Caucasus.* London: I.B. Tauris. 2011.

Waldman, Simon & Emre Caliskan. *The New Turkey and Its Discontents.* New York: Oxford University Press, 2017.

Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances.* IfZSUS, CW Nad] 28 ad Wl J `[hWe[fk EdWe,) 11(3P) 10/ Q&

RRRRRRRR&yI` fW Sf[a` Sl Gelations: One World, Many Theories.» *Foreign Policy.* no. 110 (Spring 1998).

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics.* Philippines: Adison-Wesley Publishing, Inc., 1979.

Wastnidge, Edward. «Imperial Grandeur and Selective Memory: Reassessing Neo-Ottomanism in Turkish Foreign and Domestic Politics.» *Middle East Critique.* vol. 28, no. 1 (2019).

The White House. Office of the Press Secretary. «Readout of the President's Call with President Recep Tayyip Erdogan of Turkey.» 19/7/2016. at: http://bit.ly/29MZaQq

________. Office of the Press Secretary. Statement Press Secretary no. 85. 6/10/2019. at: https://bit.ly/2Z3lj9z

________. «Statement by President Joe Biden on Armenian Remembrance Day.» 24/4/2021. at: https://bit.ly/3gMdlLd

Winrow, Gareth M. «The Anatomy of a Possible Pipeline: The Case of Turkey and Leviathan and Gas Politics in the Eastern Mediterranean.» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies.* vol. 18, no. 5 (2016).

Woehrel, Steven. «Ukraine: Current Issues and U.S. Policy.» *Congressional Research Service*. 24/3/2014. at: https://bit.ly/2T7tlxN

World Bank. *Global Economic Prospects.* Washington: World Bank, 2021.

Yackley, Ayla Jean. «Trump Blames Obama for Turkey's Purchase of Russian Weapons.» *Al-Monitor.* 29/6/2019. at: https://bit.ly/2B8zuRA

Zakheim, Dov. «Why Trump Should Stand Down in the Gulf Crisis.» *Foreign Policy*. 13/6/2017. at: https://bit.ly/3eJot70

Zanotti, Jim & Clayton Thomas. «Turkey: Background and U.S. Relations in Brief.» Congressional Research Service. 7/4/2020. at: https://bit.ly/2yb9ALJ

Zaragoza, Jonathan. «Analysing the Causes of the Refugee Crisis and the Key Role of Turkey.» Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Working Paper no. 95. 2015.